بسم اللہ الرحمٰن الرحیم
درایۃ النحو
شرح
ھدایۃ النحو
ناشر
کتب خانہ مجیدیہ ملتان

اَللّٰہُ یَجْتَبِیْٓ اِلَیْہِ مَنْ یَّشَآءُ وَیَھْدِیْٓ اِلَیْہِ مَنْ یُّنِیْبُ

دِرَایَۃُ النَّحْوِ

شرح

ھُدَایَۃُ النَّحْوِ

ناشر

کتب خانہ مجیدیہ ملتان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام، وشرح صدورنا لادراك قواعد علم الاعراب لاصلاح الكلام، وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع بجزائل النوال وبدائع الانعام، وامتن علينا وفق حكمه بالقدرة الموصوفة بصفة الكمال والاحكام، نحمده باعظم اسمه ونشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا حرف الاجرام، الذي تفرد بانشاء الاشكال في الارحام، وتوحد بابداع الارواح في الاجسام وتقدس عن ادراك الابصار والاوهام، وتنزه عن اشباه الاشباح والاجرام ثم افضل الصلوات واكمل التحيات على نبيه محمد الذي يتلى معجزاته الى يوم القيمة وعلى اله واصحابه مصابيح الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في النحو منطويا على قواعد كافية، ومقاصد عالية، محتويا على فوائد وافية، وفرائد باهية مفتقرا الى الدلائل لما فيه من المسائل، والى الانحلال لما فيه من الاشكال حاولت ان اذكر له شرحا يبين مراداته، ويكشف مكنوناته، ويحل تركيباته، وينجلي بعبارة رائقة، والفاظ شائقة، وبدلائل واسعة، وعلل باهرة، ويتحاشى عن شبهة التكلف والاعتساف، ويتشاعر عن سيرة العدل الانصاف، خاويا عن الايجاز المخل بالمراد، سالكا مسلك الاقتصاد، هاديا للعباد، الى سبيل الرشاد جائيا بالمراد بلا اهاد قاضيا بالبرهان على اهل العناد، وسميته بدراية الهداية ومن الله نسأل ان يرزقنا الفهم والدراية، ويعصمنا من الجهل والغواية، ويهدينا الى طريق الصواب ويحمينا عن الوقوع في الاضطراب انه على ذلك قدير، وبالاجابة جدير، وهو حسبي ونعم النصير، واليه المرجع واليه المصير

قال الشيخ رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم صدر مختصره بالبسملة تيمنا باسم الله في بداية امره وتبركا ليوفقه طريق الرشاد، ويسلكه سنن السداد، واقتداء بكلام الله المستفتح بها واتباعا بحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه ابو داود وابن ماجة وعملا بما روي عن علي رضي الله تعالى عنه كلمة بسم الله فائقة للمرتوق ومسهلة للوعور، ومجنة للشرور

وشفاءٌ لما فی الصدور ، وامانٌ یومَ النشور ، واقتفاءٌ بما وقع علیہ فاق السلف والخلف
رحمہم اللہ تعالی فانہم افتتحوا کتبہم کذلک ثم الباء متعلقۃ بمحذوف وھو الفعل و ھو
الاولی لاصالتہ فی العمل او شبہہ ای بسم اللہ اشرع وھو المناسب ھھنا وکذا
من سافر یقول عند ارادۃ السفر والحلول منہ بسم اللہ ارتحل و بسم اللہ احل ومن
قرأ یقول عند قصد القراءۃ بسم اللہ اقرأ ومن اکل یقول عند الاخذ فی الاکل
بسم اللہ اٰکلُ وکذلک کل فاعل یشرع فی اول فعلہ بالبسملۃ وانما اضمر المحذوف
متأخرًا رومًا للاختصاص اذ کل ما کان حقہ ان یؤخر اذا قدم فتقدیمہ یقتضی
الاختصاص الا ترى الی قولہ تعالی اِیَّاکَ نَعْبُدُ وَاِیَّاکَ نَسْتَعِیْنُ وانما تقدیم الفعل
فی قولہ تعالی اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ فانہ اول ما انزل علی النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم وکان
الامر بالقراءۃ اھم لتبلیغ الرسالۃ وانما حذف الھمزۃ فی العبارۃ والکتابۃ لکثرۃ
الاستعمال ولم تحذف فی اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ فی الکتابۃ لقلتہ واما حذفہا فیہا فی قولہ تعالی
وَاِنَّہٗ بِسْمِ اللّٰہِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ فلموافقۃ المصحف وانما لم تحذف فی باسم ربک لعدم
الموافقۃ لان المراد بالموافقۃ ان تکون البسملۃ تامۃ وما وقع فی قولہ تعالی بِسْمِ اللّٰہِ مَجْرٖھَا
وَمُرْسٰھَا من حذفہا مع انہا غیر تامۃ فلما ذکرنا من الکثرۃ لان الذین یرکبون فی الفلک
یقولونہ فی کل بحر ویکتبونہ فی کل متاع وانما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس باللہ للقسم
او للتنبیہ علی ان التبرک یحصل بکل اسم وانما اختیر تقدیم الجلالۃ لانہ اسم الذات
الا ترى انک تصفہ ولا تصف بہ وما عداہ صفات ثم اختیر تقدیم الرحمن علی الرحیم
وان کان فیہ من مبالغۃ ما لیس فی الرحیم لان فعلان ابلغ من الفعیل والفعیل ابلغ
من الفاعل لان راحمًا یقال لمن رحم مرۃ والرحیم لمن یکثر ھذا منہ والرحمن لمن لا نہایۃ
فی ذلک منہ فلذلک قالوا یا رحمن الدنیا والاخرۃ ویا رحیم الدنیا والقیاس الترقی من
الادنی الی الاعلی علی انہ کاسم الذات حیث لا یطلق الا علی اللہ تعالی بخلاف الرحیم
وھما اسمان مشتقان من الرحمۃ وھی ارادۃ الخیر فی حق الغیر و یرادف الاحسان
والانعام والافضال وما یشبہہا ثم قولہ بسم اللہ مجرور بالباء وھو منصوب المحل
علی انہ مفعول وحال ویجوز ان یکون مرفوع المحل علی انہ خبر مبتدأ محذوف
ای ابتدائی حاصل بسم اللہ ولفظ اللہ مجرور بالاضافۃ والرحمن والرحیم مجروران

الموصوف فی غایۃ الکمال اما فی الکل فلانہ ... مولوی محمد فیض الحسن ... فانہ یطلق علی غیرہ ایضا ١٢

بالوصفية الحمد لله رب العلمين هو جزء من قرآن الحكيم جاء به فى تغيير عشرة
توجيهٍ الاول تفوّلا به ليتيمّن به فى اول امره اذ ليس شئ مما يتيمّن به
افضل من القرآن والثانى عملاً بكتاب الله العزيز فانه مستفتح اولاً بالتسمية
وثانياً بالتحميد والثالث امتثالاً بحديث نبيه عليه الصلوة والسلام هو كل امر
ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه ابو داؤد وابن ماجة وابو عوانة وما قيل
من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهراً لان حديث التسمية يقتضى
البداية بها وهذا الحديث يقتضى البداية بالحمد والبداية بالشيئين مستحيل
مدفوع بان المراد بالبداية بكل منهما اتصالها بالمقصود وهو ليس بمستحيل
وانما المستحيل التلفظ بكل منهما ابتداءً من غير ان يتقدم كلام عليه على ان الامام النووى
رحمه الله تعالى ذكر ان المراد بالحمد لله الذى فى قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
بالحمد لله ذكر الله تعالى بدليل ما جاء فى رواية اخرى كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بذكر الله
تعالى الحديث وحينئذٍ لا تعارض ومن هذا ظهر جواب ما قيل ايضاً من ان كل واحد من
التسمية والحمد امر ذو بال كذلك فوجب ان يبدأ التسمية بتسمية اخرى والحمد بحمد
اخر ثم فثم وذلك لان المراد بالامر فى الحديث هو الامر المقصود وبالشروع فيه من قول
وفعل قطعاً للتسلسل والرابع تحرزاً عن مخالفة المصنفين فانهم صدروا مصنفاتهم اولاً
بالتسمية وثانياً بالتحميد والخامس ان ذلك اقتباس هو من صنعة البديع هو ان يورد
شئ من القرآن او الحديث او من كلام البلغاء لا على انه منه والسادس ان هذا الجزء الشريف
مشتمل على الحمد لله الذى هو رأس الشكر والسابع جواب عن سؤال يسأل لم آثر الحمد
على المدح والشكر والثامن توجهاً الى جناب قدسه والتاسع اظهاراً لعظمته وكبريائه
والعاشر ايضاً حالما وصل اليه من نعمائه والحادى عشر استيفاءً لما وهب له
من الآئه اذ الحمد رأس الشكر وبالشكر تزيد النعمة والثانى عشر ابتغاء لمرضاته ومثوبته
ثم الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل لا على جهة الاستهزاء والاستهزاء واللام فيه
للاستغراق اى كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليست هى كما زعمت المعتزلة والحمد مرفوع
بالابتداء وخبره لله والعدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على دوام الحمد وثباته
وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله اهم نظراً

حاشیہ: متبنيٰ — لان فى ذكر الحمد المقام مقام الحمد او لكون الحمد مبتدأ والاصل — خبره والام فى الابتداء هو التقديم — التبجيل

الی ذاته تعالیٰ لا یقال هذا الاهتمام عارضی بواسطة المقام والاهتمام باسم ذاتی والذاتی
ینبغی ان یقدم فی الاعتبار وان لم یتقدم فینبغی ان لا یؤخر لانا نقول معنی البلاغة
مطابقة الکلام لمقتضی المقام لا رعایة الامور الذاتیة فرجح العارضی والله اسم
للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الکمال ولهذا اختص الحمد بهذا
الاسم ولانه اعظم اسمائه تعالیٰ حیث لم یطلق علی غیره اصلا بخلاف ما سواه ولانه
لو ذکر غیره من الصفات لاوهم ان الحمد لله تعالیٰ انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخری
ولانه اراد التنبیه علی الاستحقاقین الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب الانعام
ولانه اراد ذکر الصفة وهو قوله رب العلمین فذکر اسم الذات حینئذ اولی ولانه
الموافق لکلامه تعالیٰ وحدیث نبیه علیه الصلوة والسلام وهو غیر مشتق
علی الاصح والذین ذهبوا الی اشتقاقه بعضهم قالوا انه من أَلِهَ یأْلَهُ بکسر العین
فی الماضی وفتحها فی الغابر ای سکن وبعضهم قالوا من وله یوله ای تحیر وبعضهم قالوا
من تأله یتأله ای تضرّع وبعضهم قالوا من لاه یلوه ای احتجب ومراعاة
هذه المعانی ظاهرة فی لفظ الله اما الاول فلسکون الخلق الیه واما الثانی
فلتحیرهم فی کنه عظمته واما الثالث فلتضرعهم الیه واما الرابع فلانه یحتجب عن
ادراک الابصار واحاطة الافکار ثم الرب المالک یقال رب یرب فهو رب کما یقال
نمّ ینمّ فهو نمّ ذهب جمهور شارحی الکشاف الی ان الرب صفة مشبهة بعد نقله الی
اللازم کما هو القاعدة وقال بعضهم ترک مفعوله دلیل علیه ورد بان الاصل عدم
النقل الا اذا قامت قرینة تدل علی النقل وقد انتفت هنا فان قلت صیغته
مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحوه قلت بعد التسلیم اصل ربّ رَبِبٌ
علی وزن فَعِلٌ وهو من اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم ومن تأمل
فی قوله فهو رب بالالف بعد قوله ربّ یربّ جزم بما ذکرنا ولان المعنی فی قوله تعالیٰ رب العلمین
علی الاضافة الی المفعول ولهذا قال صاحب الکشاف من کونه ربا مالکا للعلمین لا یخرج منهم
شیء من ملکوته وربوبیته فالقول بانه صفة مشبهة فاسد وفی الکشاف
یجوز ان یکون وصفا بالمصدر للمبالغة کما وصف بالعدل فی رجل عدل فتبعه
جمهور المفسرین وذکره المتاخرون فی تصانیفهم وردّ ایضا بان اطلاق المصدر علی

اسم الفاعل والمفعول مجازاتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير الى المجاز بدون
قرينة مانعة عن الحقيقة لايجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضا
فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداءً والمربي غذاءً
والغافر انتهاءً واسم الله الاعظم وقيل الربّ المصلح من ربّ الاديم اى اصلح
وقيل الدائم من ربت السحابة اى دامت المطر فهو مصلح امورنا والدائم
بافاضة النِعَم علينا ولا يجوز اطلاقه على غير الله تعالى الا عند الاضافة
كما يقال ربّ الدار وربّ السلم وربّ الناقة الى غيره والعالم اسم لما يُعلَم به كالخاتم
اسم لما يُختَم به والتابع لما يُتبَع به ثم غلب فيما يُعلَم به الصانع وهو كل ماسوى الله من الجواهر
والاعراض وانما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم
وغلب الواو على غيرهم وقيل اسم لذوى العلم من الثقلين فلا اشكال في جمعه
حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع مُتَّقٍ وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
وقاه فاتقى ففاؤها واوٌ ولامها ياءٌ فاذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاءً و
ادغمت في التاء الاخرى فقلت اتقى والوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من يقي نفسه
من تعاطي ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلتَ هذه الجملة معطوفة على جملة
الحمد فما وجهُ التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية
يعني لما توهم من قوله الحمد لله ربّ العلمين انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو يوهم فدفعه بقوله
والعاقبة للمتقين اى خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد اردف
التحميد بالصلوة لقوله تعالى قُلِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ وَسَلَامٌ عَلٰى عِبَادِهِ الَّذِيْنَ اصْطَفٰى ولانه
عليه السلام قال ان الله تعالى خصّني بكرامات احدها اذا ذكرتُ ذُكِرتُ معه وبهذا فسّر
قوله تعالى وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عباده في تبليغ احكامه
فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمده تعالى صلّى عليه ولانه اراد تكميل
الثناء عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناءٌ عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم في هذا الامر تنبيها على ان هذا التاليف من تاليفات اهل الاسلام لان الصلوة
عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من الله
تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش

والطيبين نسبيح قيل ازيد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان قلت
الصلوة بمعنى الدعاء واستعماله بكلمة على يفيد الدعاء بمعنى الشر ولا يجوز ذلك
ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قدم اسم الذات
فى الحمد واخره فى الصلوة للدلالة على ان المختص بالاستحقاق الذاتى هو الله تعالى على ان
سلوك طريق الاجمال والتفصيل من شعب البلاغة والالف فى لفظ الصلوة منقلبة
عن الواو وحقها ان يكتب الصلوة بالالف لكنها تكتب بالواو تفخيما وانما كتب قوله تعالى
هُمْ عَلٰى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُوْنَ بالالف فى بعض المصاحف اتباعا لمصاحف السلف والرسول
بمعنى المرسل لانه فعول بمعنى المفعول وهو من الانبياء من جمع المعجزات والكتاب المنزل عليه
والنبى من اوحى اليه سواء نزل عليه الكتاب او لم ينزل والانبياء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بيان للرسول ومعناه اللغوى هو
البليغ فى كونه محمودا قيل يجوز ان يكون سبب تسمية النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ثبوت هذا المعنى فى ذاته وآله آل الرجل ذريته واهل بيته وقيل قومه وآل النبى
عليه السلام متبعوه فى التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آلى كل
مؤمن تقى ولهذا لم يتعرض بذكر الاصحاب لدخولهم فى الآل بهذا المعنى وعلى
هذا لو ذكر الاصحاب بعد الآل لكان ذكرهم تخصيصا بعد التعميم والآل يجئ بمعنى
النفس نحو آلُ مُوْسٰى وَآلُ هَارُوْنَ اى نفسهما وانما ذكر الآل فى الصلوة لقوله عليه
السلام اذا صليتم على فعمموا اراد بالتعميم الصلوة على الآل وخص استعمال
الآل بالاشراف كالملوك ونظائرهم اجمعين جاء بالتاكيد ردا على الروافض حيث
خصوا بعض الصحابة بالصلوة دون بعض اخر لغلوهم فى محبة الآل وعلى الخوارج فانهم كانوا
معاندين بالآل فلم يصلوا عليه اما بعد كلمة اما تضمنت معنى الشرط حتى قيل ان
الاصل فى قوله اما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق اسقط الجملة الشرطية
ونابت منابها اما كما نابت كلمة نعم مناب افعل فى جواب من قال لك افعل كذا
ولتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء ولتضمنها معنى الابتداء لم يلحقها فعل ولا يليها
الا الاسم يتوجه عليه قوله تعالى وَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ واجيب بان المبتدأ ههنا محذوف
اى اما المتوفى وقال الرضى اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما

نحو أمّا زيد فمنطلق أو لا كالآية المذكورة ويستعمل أمّا في الكلام لتفصيل الإجمال
وهو الأكثر كقولك جاء في القوم أمّا زيد فأكرمته وأمّا عمرو فأهنته وأمّا بشر
فأعرضت عنه وقد يستعمل للاستيناف من غير أن يسبقه إجمال كأمّا المذكورة
في أوائل الكتب وقيل أول من تكلم بهذه الكلمة وفصل بها بين الكلامين داؤد عليه
السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ عند
شريح والشعبي وبَعْدُ من الظروف الزمانية المنقطعة عن الإضافة المبنية
على الضم ولها أحوال ثلث إضافتها وتركها مع جعلها مبنية فهي معربة فيها وتركها
مع جعلها منوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد ههنا كلمة أمّا فإنها
لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف فهذا مختصر أي هذا الكتاب الذي صنفه
كتاب مختصر هذا التقدير إذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف
وإن كانت في أول شروع تكون الإشارة حينئذ إلى ما في خاطره لأنه تصور في خاطره أن
يصنف كتابا صفته كذا وكذا مثل قوله تعالى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا
آمِنًا فإنه عليه السلام أشار إلى الكعبة قبل بنائها لأنه تصورها في قلبه ما من
شأنها أن يكون كذا وكذا والمختصر هو كلام قليل المباني كثير المعاني والرسالة إنما
تطلق على الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط أي محفوظ من الحشو والتطويل
في النحو ظرف مستقر محله الرفع على الوصفية لقوله مختصر سيأتي تفسير النحو من
حيث اللغة والعرف جمعت فيه أي في المختصر هو صفة ثالثة له مهمات النحو
ولم يقل مهماته مع أنه أخصر لأن في إقامة المظهر مقام المضمر زيادة التمكن في الذهن
والمهمات المقاصد وهو مفعول به لجمعت والنصب فيه تابع للجر كما في مسلمات على
ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في النحو
وإنما اثر ترتيب الكافية لجمع مختصره لاشتماله على ترتيب يقتضيه الطبع السليم
والذوق المستقيم وافقا على منهاج التعليم واردا على منوال الإرشاد هاديا إلى سبيل
الرشاد لأهل الاسترشاد آتيا بالمراد لأهل الارتياد حاويا على فوائد جليلة جامعا
لنكات غريبة نفيسة خاويا عن إيرادات وأسولة وبه يحصل الحظ للمبتدي والفضل
للمنتهي أو إرادة أن يكون كتابه ككتاب الكافية في الترتيب رجاء أن يجعله الله تعالى

منه فابالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشارق والمغاربة اذ كثيرا ما يعتبر التشبيه فى الاحكام والى هذا اشير فى قوله عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم او تيسيرا على كل من يهتم بشأن الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له عدة وقوة حيث لم يعسر بتحصيل هذا المختصر ما فى الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد والترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين بعد ان يحصل هذا المختصر مستغنيا عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شروحها او ترغيبا به للمبتدئين من المتعلمين اذ ذكر حب الكافية فى قلوبهم فكلامهم يرتاد الى هذا المختصر المشتمل على ترتيبها جنة الكتاب الكافية او اجابة للمسئول فانى قد سمعت عن بعض المشائخ انه قد سأل بعض الوارد بن على ابى حيان النحوى مصنف هذا الكتاب ان يجمع مختصرا على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة فى جميع قواعد بدون بيان الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع فى اكثر المواضع اغلبها وللاكثر حكم الكل فلا يرد ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجد فى بعض المواضع غير واقع ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف او مصدرا على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية فى قوله تعالى لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ و هَلْ تَرَىٰ لَهُمْ مِّنْ بَاقِيَةٍ وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب المحل على انه حال من ههنا النحو والمعنى جمعت فيه ههنا النحو حال كونه مشتملا على ترتيب فصول الكافية اى وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر والمعنى فهذا مختصر محفوظ ثابت فى النحو مجموع فيه مقاصده موضوع فيه القواعد الكافية او الكفاية والى هذا اشير فى تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبوبا و مفصلا ان كانا بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم فى قوله جمعت وان كانا بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المجرور فيه وانما جعل مختصره مبوبا و مفصلا... لان ارباب التدوين رحمهم الله تعالى قد اتبعوا فى جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمنا وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم كتبا وابوابا وفصولا كما جاء سورة وايات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب اشمل من الابواب و

الابواب اشتمل على الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه ولا يخفى عن مصلحة التعليم والتعلم فى طى كل كتاب نشاط وفى شروع كل باب فصل انبساط ولهذه المصلحة جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراسخ واميال بعبارة متعلق بقوله جمعت والعبارة فى اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرتها عبارة اى فسرتها وكذا اعبرتها وعبرت من فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الدالة على المعانى عبارات لانها تفسير عما فى الضمير الذى هو مستور كما ان المعبر مفسر ما هو مستور وهو عاقبة الرؤيا لانها تكلم عما فى الضمير واضحة صفة عبارة اى لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى منها الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدر الى المفعول الامثلة جمع مثال كالائمة جمع امام وهو ما يذكر لايضاح القاعدة والشاهد ما يذكر لاثبات القاعدة فهو اخص من المثال لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه مقدما به بان يكون من التنزيل او من الحديث او كلام من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك فى جميع مسائلها متعلق بالايراد والمسائل جمع مسألة اصلها مسألة بسكون السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهمزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما ان الملائكة جمع ملك اصله ملأك من الالوكة وهى الرسالة فاعل كما فى مسئلة و زيد التاء فى الملائكة التاكيد تانيث الجمع المراد من المسائل القواعد والضمير المجرور فى مسائلها راجع الى المختصر وتانيثه مبنى على تاويل الرسالة وادعاء ايراد الامثلة فى جميع المسائل محمول على الاغلب والا فلم يورد امثلة بعض المسائل فلم يستقم ذلك من غير تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشئ ما يعرف به ذلك الشئ والقياس ان يذكر لفظ الدلائل لان الموضع موضع الكثرة لا القلة وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الاخر كما فى قوله تعالى ثلثة قروء مكان اقراء والعلل جمع علة كالهمم جمع همة والدليل والعلة لفظان مترادفان وايراد الالفاظ المترادفة فى الخطبة غير عزيز فانها مما يطلب فيه التوكيد وتحسين الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة فى بعض المواضع كما ستقف عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الاعم الاغلب فلا يرد

ما ذكرت لئلا يتشوش اى المختصر ذهن المبتدى عن فهم المسائل ان كان يتشوش على الصيغة المبنى للفاعل فذهن المبتدى منصوب على انه مفعول به وان كان على الصيغة المبنى للمفعول فذهن المبتدى مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله واللام فى قوله لئلا يتشوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به تعليل للجمع نظراً الى تلبسه بتلك الامور يعنى انما جمعت فى هذا المختصر مقاصد النحو على وجه يتيسر به على المتكلم المبتدى ولا يتشوش على فهم مسائل لقصور فهمه وقلة بضاعته بان جعلته ذا ابواب وفصول وذكرت فيه عبارة واضحة واوردت فيها امثلة المسائل وتركت فيه ادلة لئلا يتشوش ذهن المبتدى عن فهم المسائل الذى هو المقصود الاصلى لان هذه الامور مزيدة للتشويش موجبة لتغير النشاط والانبساط ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانما سمى قارى هذا المختصر مبتدياً لان هذا المختصر لا يقرأه الا من هو مبتدى فى علم النحو شارع فيه

وسميته اى المختصر بهداية النحو يقال سميته كذا وسميته بكذا رجاء ان يهدى الله تعالى به الطالبين تعليل لقوله وسميته الهداية اى رجاء ان يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمى واسمه تصلح وجهاً لهذه التسمية بان يجعله سبباً للهداية للذين يطلبون النحو فانه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير لا يرد راجيه ولا يخيب امله فيكون تسمية المختصر بالهداية من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه واما تعديتها الى المفعول الثانى فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ وقد جاءت باللام كقوله تعالى هَدَانَا لِهٰذَا وبالى كقوله تعالى هَدَانِىْ رَبِّىْ اِلٰى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ الهداية هى الدلالة الموصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة فى مقابلتها فى قوله تعالى اُولٰئِكَ الَّذِيْنَ اشْتَرَوُا الضَّلٰلَةَ بِالْهُدٰى ورتبته اى المختصر والترتيب فى اللغة جعل كل شئ فى مرتبته وفى الصناعة جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلثة اقسام بتوفيق الملك العزيز العلام يحتمل ان يكون الباء متعلقة بقوله جمعت ويحتمل ان تكون متعلقة بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقاً لما هو الخير فى حقه ويتعدى باللام وتعديته بالباء اما تسامح او تضمين بمعنى التشريف والملك المالك والعزيز

الغالب الذی لا یغلب علیه والعلام مبالغ فی العالم ولما کان داب المصنفین
ان یذکروا قبل الشروع فی المقصود تعریف النحو لیکون الطالب علی بصیرة فی
طلبه ویکون بحیث یتمیز بهذا التعریف عنده ما یرد علیه من مسائل الفن فیطلبه وما
یرد علیه مما لیس من مسائله فیعرض عنه ولا یبعد عن مطلوبه بالاشتغال به
وان یذکروا الغرض من تحصیل النحو لیزداد رغبة الطالب فی تحصیله ولا یتنفر عنه
بما یعرضه عن مشقة التحصیل وان یذکروا الکلمة والکلام لکونهما موضوعی
النحو ویسمون هذه الامور مقدمة ذکرها المصنف رح للاقتداء بهم

اما المقدمة ففی المبادی التی یجب تقدیمها ای تقدیم تلک المبادی علی
المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل ای لتوقف الشروع فی المسائل علی
بصیرة علیها ای علی تلک المبادی فانه لابد للطالب ان یکون علی بصیرة فی طلبه
وله خبرة فی شروعه اذا تصورها کمن اراد سلوک طریق لم یشاهده لکن عرف
اماراته فهو علی بصیرة فی سلوکه ومن لم یتصور هذه الامور کلها او بعضها فانه
یکون فی الشروع راجلا وعلی العشواء راکبا ثم المقدمة ماخوذة من مقدمة الجیش
للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنی تقدم ومقدمة العلم انما تطلق علی معان
مخصوصة وهی معرفة حد العلم وغایته وموضوعه لان الشروع فی المسائل انما
یتوقف علیها حقیقة واما علی الفاظ دالة علیها فلا وما تری من التوقف علیها فانما
هو بحکم العادة لا بحسب الحقیقة حتی لو تیسر فهم المعانی من غیر الالفاظ لم یحتج
الیها اصلا ومقدمة الکتاب یطلق علی الفاظ مخصوصة وهی التی قدمت
امام المقصود لارتباط بینها وانتفاع بها فیه فیکون بینهما تباین فلا یصدق احدهما
علی الاخری واذا عرفت ذلک فالمراد بالمقدمة فی قوله اما المقدمة اما المعانی
المخصوصة وبالمبادی الفاظ مخصوصة او علی العکس ویحمل التوقف فی
قوله لتوقف المسائل علیها علی التوقف العادی علی التقدیر الاول وعلی التوقف
الحقیقی علی التقدیر الثانی وبما ذکرنا اندفع ما یقال من انه یلزم اتحاد الظرف
والمظروف ههنا وذا غیر جائز قال العلامة التفتازانی فی شرح الشمسیة اما ما ذهب
الیه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما یتوقف علیه الشروع فی العلم ففیه نظر لامکان

الشروع بان هذه الامور وما ذكروا من البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضى الاقتصار على ما ذكروا وفيها اى فى المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسيأتى معناه بعيد هذا ثلثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التطابق بين الموصوف والصفة ههنا لان الموصوف جمع والصفة مفرد قلت التطابق بينهما ثابت معنى وذا نزل منزلة التطابق اللفظى والمعنوى ونظيره من وجه قوله تعالى أَوِ الطِّفْلِ الَّذِيْنَ لَمْ يَظْهَرُوْا ثم الفصل الاول من تلك الفصول الثلثة فى بيان تعريف النحو والغرض منه والثانى والثالث فى بيان موضوعه وهما الكلمة والكلام فلما فرغ عن تعداد الفصول شرع فى تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو فى اللغة القطع يقال فصلت الثياب اذا قطعتها وفى الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين ثم الفصل ههنا فصل لا ينون وههنا وصل ينون لان الاعراب بعد العقد والتركيب النحو فى اللغة القصد يقال نحوته ونحيته وههنا هو قصد سمت كلام العرب ليلحق من ليس من اهل اللغة باهلها فى الفصاحة فينطلق بها وفى الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل فى اللغة ما يبتنى عليه غيره ويستند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع ما يبتنى على غيره ويستند تحقق الفرع اليه وفى الصناعة عبارة عن امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات ويرادفها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التى يبحث ذلك العلم عنها ولما كان قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اردفه بما يخرج سوى المحدود فخرج بقوله تعرف بها اى بتلك الاصول احوال اواخر الكلم الثلث من الاسم والفعل والحرف ما عدا النحو الصرف وبقوله من حيث الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان عادتهم جارية على استعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات ذكر لفظ العلم فى الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة فى الاحوال لان المراد بالاحوال المواد الجزئية التى تستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء فى قوله علم باصول لانه يقال علم وعلم قال الله تعالى فَاِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَاَخْفٰى وَاَلَمْ يَعْلَمْ بِاَنَّ اللّٰهَ يَرٰى او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها فلا انتقال الى الصلة للمعنيين وقوله من الاعراب

فينطق

عن

علم الصرف

والبناء بیان للاحوال وکیفیۃ ترکیب بعضہا ای بعض الکلم مع بعض آخر وھی مرفوعۃ بانہا معطوفۃ علی الاصول والمراد بکیفیۃ الترکیب تقدیم بعض الکلم علی بعض ورعایۃ مایکون من الھیئات واعترض علی ھذا التعریف بانہ لا یخلو اما ان یکون المراد بمعرفۃ الاحوال معرفۃ جمیعہا فیلزم ان لایکون شخص نحویا لانہ لم یتیسر لاحد معرفۃ جمیع الاحوال او ان لایکون المدون نحویا بل بعضہا او معرفۃ بعضہا فیلزم ان یکون العالم بعشرۃ مسائل نحویا لانہ حصل لہ معرفۃ بعض احوال الکلم مع انہ لیس بنحوی فی العرف وان ارید معرفۃ جمیع الاحوال المدونۃ یلزم انہ اذا جاء نحوی ودون احوالا اُخَر ان لایکون النحوی السابق نحویا لانہ لم یکن باحثا عن جمیع الاحوال المدونۃ فان قلت نحوی کل زمان یجب علیہ المعرفۃ بالاحوال المدونۃ فی زمانہ فحینئذ لایقدح فی کونہ نحویا ان یجئ نحوی اخر ویدون احوالا اُخَر قلت یلزم ان لایکون النحوی السابق نحویا فی ھذا الزمان مع انہ نحوی فیہ علی انہ لو دون شخص احوالا فی زمانہ یلزم ان لایبقی ذلک نحویا مالم یعلم تلک الاحوال ولم یبحث عنہا والجواب ان المراد بمعرفۃ الاحوال معرفۃ جمیعہا والمراد بمعرفۃ جمیع الاحوال ان یحصل لہ ملکۃ یقتدر بہا علی معرفۃ جمیع الاحوال او یراد بالاستغراق العرفی جمیع الاحوال ولما وقع الفراغ من تعریف علم النحو شرع فی الفائدۃ المقصودۃ منہ فقال والغرض منہ ای من علم النحو تدوینہ والغرض مایصل الفعل عن الفاعل لاجلہ صیانۃ الذھن ای وقایتہ وھو من اضافۃ المصدر الی المفعول وقد عرفت معنی الذھن عن الخطأ اللفظی الواقع فی کلام العرب وفی تقیید الخطأ باللفظی احتراز عن الخطأ الصرفی والمعنوی والفکری فان الصیانۃ عن الاول غرض علم التصریف وعن الثانی غرض علم المعانی والبیان وعن الثالث غرض علم المیزان واذا کان الغرض من النحو والفائدۃ منہ ھو العصمۃ عن الخطأ فی کلام العرب والاستمداد منہ علی فہم نظم القران والحدیث والفقہ وبہ یتیسر الارتقاء الی علم البیان ویحصل الاقتدار علی البینات والتقوی علی التاویلات فکان شرف العلوم لکون شرف العلم بشرف المتعلق منہ وغایتہ واقرب العربیۃ فائدۃ وارجحہا عائدۃ وارجحہا معیارا واسناہا عظمۃ ومقدارا وکان تعلمہ وتعلیمہ من الواجبات لانہم مکلفون بمعرفۃ الشرائع الواردۃ بلغۃ العرب فلا سبیل الی معرفتہا وفہمہا من الکتاب

غرض الصناعۃ

والسنة الا بها ولا يتم الواجب الا به وما كان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه لو لم يكن واجبًا لكان واجب الترك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك المشروط ورتبت النحو بعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير واول من اسس النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو لا يعمل شيئًا الا وهو يقرب به الى الله تعالى لما روي عن ابي الاسود الدؤلي وهو استاذ امير المؤمنين الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما انه سمع رجلا يقرأ إِنَّ اللّٰهَ بَرِيْءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلِهٖ بالكسر فانكر ذلك عليه فقال له هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال نحوت ان اصنع ميزانًا للعرب ليقوموا به لسانهم فقال له علي رضي الله تعالى عنه اُقْصُدْ نَحْوَهٗ ومن هذا سُمّي هذا العلم بالنحو وسمّي بعلم الاعراب ايضا لانّ له تعلقا بالاعراب دخولًا ومعنى فبيننا ول للعرب وللبنيّ وقال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدّثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي سعيد بن سليم الباهلي حدّثنا ابي عن جدّي عن ابي الاسود الدؤلي قال عن جدّي ابي الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فرأيته مطرقا مفكرًا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردتُّ ان اصنع كتابا في العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وابقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلثٍ فالقى الىّ صحيفة فيها بسم الله الرحمٰن الرحيم الكلام كله ثلثة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ فالاسم ما انبأ عن المسمّى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فعل ثم قال هذا ما تتبعه وزد فيه ما وقع لك اعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه شيئا وعرضته عليه كان عن ذلك حروف النصب فذكرتُ منها اِنَّ وَاَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَاَنَّ ولم اذكر لكنَّ فقال لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها لانها منها وحكى عن امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه وقالت ابي مات وترك لي مالًا فاستنقذ معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر لابي الاسود بوضع النحو فصنف باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابتِ مَا اَحْسَنَ السَّمَاءُ بالضم على لفظ الاستفهام

فقال لها ما نحوت بها قالت انما التعجب عن حسنها فقال لها احسن السماء بالفتح فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو بناؤه واخذ منهم ابو اسحٰق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه محمد المقلب بالمبرد ومنه ابو اسحٰق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد الكسائي ومنهم ابو علي النسفي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنه ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعده من يعبأ به ولما فرغ الشيخ رحمه الله تعالىٰ عن الفصل الاول في بيان تعريف النحو والغرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهو الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعددا عند اشتراكه في امر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالاصول الشرعية الاربعة فانها موضوعات علم اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا شرعيا مظهر الحكم شرعي وكذلك الكلمة والكلام لاشتراكهما في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى نوعيه ثم لما كانت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء بذكر الكلمة مقدما على ذكر الكلام قصدا لحصول الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة اللام فيها لتعريف الجنس اي لتعيين الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد ماهيته المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلحة كونها للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون لها معنى يفيد في هذا الفن سوى هذه الماهية حتى يجعل فردا من افرادها والتاء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف

قوله لتحصيل الموافقة الخ ١٢ العوارض الذاتية العوارض التي تلحق الشيء لذاته او لجزئه او لامر مساو له فالعوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب بالنظر الى الكلام والتركيب ملحقة بالنظر الى الجزئية وهو الكلمة لكون الكلام قائما مقامها اي مقام الكلمة اذ لا محل له من الاعراب ولا حظ له منه الا اذا قام مقام المفرد فكانت الكلمة احق بالتقديم من الكلام ١٢ مولوی محمد نظام الدین کیرانوی

الجنس هو بيان الماهية وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم للعموم فهو عارض فلا ينافيه تاء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلم بدون التاء اهو جنس ام جمع فذهب بعضهم الى انه جنس لا جمع كتمر وتمرة مستدلا بان احكام المفردات تجري عليه من تذكير وصفه كقوله تعالى اِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ولو كان جمعا لوجب تانيث الطّيّب بناءً على ان كل جمع مؤنث فان قلتَ ما كان التاء فارقة بينه وبين واحدة ويجوز ان يذكر ويؤنث فلا يكون تذكير وصف الكلم دليلا على كونه جنسا والحال انه من الاسماء التي لا فارق بينها وبين واحدها الا التاء قلنا ان هذه الضابطة ثابتة في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل جمع يفرق بينه وبين واحدة بالتاء يذكر ويؤنث فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو النخل وانه ليس بجمع حقيقي ومن مجيئ تصغيره على كُلَيْم ولو كان جمعا لوجب ردّه الى واحدة في التصغير فقيل كُلَيْمَات لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومن جعله تميز النحو خمسة عشر كَلِما ولو كان جمعا لما جاز تميز النحو ذلك لان تميزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع الكَلِم على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وذهب بعضهم الى انه جمع مستدلا بان الكَلِم لا يقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدا والاية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيّبُ اذ الصاعد الى الحضرة الالهية هو المقبول من الكلم لا كل كلمة والقول بمجيئ تصغيره على كُلَيْم وجعله تميز النحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عنده في التصغير كليمات وفي التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجرّدا عن التاء عناية الى الجنس فيتناول المحدود وغيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجردة عن معنى الوحدة والمطابقة غير جائزة ههنا لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق التانيث والمثنى والمجموع ولو عنى به معنى الوصفية على انه اخصر مما هو بالتاء ثم اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرّحى الدقيق او بمعنى الرمي من الفم يقال لفظتُ الكلامَ ولَفَظَ بالكلام واختلف عباراتهم في المعنى المصطلح عليه اللفظ فقيل هو صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان

حقیقة کان او حکما مهملا کان او موضوعا مفردا کان او مرکبا اما الالفاظ الحقیقیة فنحو زید
وعمرو وقام وکرم ومن والی وما اشبههما واما الالفاظ الحکمیة فنحو الضمائر المستکنة لانه ما وضع
بازائها الالفاظ وانما عبر عنها بالفاظ خارجیة مستعارة لها من نحو هو وانت وانا یجری علیها
احکام الالفاظ الحقیقیة من وقوعها محکوما علیها مؤکدة ومبدلا منها ان کانت
ما یتلفظ به الانسان حکما واما الحذف فهو من جملة الالفاظ الحقیقیة فانه مما
یتلفظ به الانسان فی بعض الصور والمراد بما یتلفظ به الانسان ما یمکن ان یتلفظ به
فیصدق هذا الحد علی کلمات الله تعالی وکلمات الملائکة والجن واصوات
الحیوانات لانها مما یمکن ان یتلفظ به الانسان وضع الوضع فی اللغة جعل الشیء
فی حیز فکان الواضع بتعیینه یجعل المعنی فی حیز الشیء وفی الاصطلاح تعیین
الشیء لشیء آخر متی اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له سواء کان
من الکلام او غیره کعقد الاصابع او مثاله ولما کان الوضع متضمنا للمعنی
فذکره بعد الوضع لا یفید الا تجریده عنه لمعنی الجار والمجرور مفعول به باللام
وانما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلیة احترازا عن المحرفات والاصوات
والمهملات وما یدرک بالعقل فانها ما وضعت لمعنی وکذا عن حروف التهجی فانها
لم توضع الا لغرض الترکیب والغرض من شیء غیر معنی ذلک الشیء لان المعنی ما یعنی
عن اللفظ او یفهم به لا ما لاجله اللفظ وغرض الترکیب لا یصح ان یعنی بحروف التهجی
او یفهم به فلا معنی لها اذا عرفت ذلک فنقول المعنی لغة اما مخفف معنی بالتشدید
اسم مفعول من عنی یعنی اذا قصد ثم خفف بحذف احدی الیائین وتبدیل
الکسرة بالفتحة التی هی اخف الحرکات وقلب الیاء الاخری الفا ای الکلمة لفظ
وضع لمقصود واما اسم مکان علی زنة مفعل ای المقصد فانه اذا وضع لفظ المعنی
کان ذلک المعنی موضع القصد واما مصدر وضع موضع المفعول کما وضع لفظ موضع
الملفوظ ونظیره هذا الدرهم ضرب الامیر ای مضروبه واصطلاحا ما یقصد من اللفظ
مفرد والمراد بالمعنی المفرد ما لا ینقسم لفظ علیه بان لا یکون لجزء اللفظ دلالة علی جزئه
ولا یحمل المفرد ههنا علی البسیط ای ما لیس بمرکب حتی یخرج الفعل من حیث ان معناه
مرکب من الحدث والزمان فان قیل کون المضارع کلمة بناء علی انه فعل وهو من اقسام

الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة تدل على
الحال والاستقبال والباقي على الحدث قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير داخلة فيه لما ان بعضهم جعلها آلة في المضارع والعامل في الشئ يكون خارجا
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
لما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسم بل المعرب الذي
هو اسم والمبني الذي هو اسم ثم قوله مفرد احترز به عن نحو قائمة فانه مركب
على الصحيح لدلالة قائم على ذات مع القيام ودلالة التاء على التانيث وهو اما
مجرور على انه صفة معنى واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال
من ضمير وضع واعترض على كل واحد من هذه الوجوه الثلثة اما على الاول فلانه يفيد
ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بمفهوم
الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز والامر
ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلانه لو كان
مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يذكر مقدما على ذكر وصف اللفظ الذي هو الجملة اعني
وضع لما تقرر من وجوب تقديم المفرد على الجملة اذا وقعا وصفين لشئ واحد واما
على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه لما عرف من
ان الشئ اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعله حالا
من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبه دفعا للاشتباه فمفرد يكون صالحا
لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وما له صلاحية الوصفية له
صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه واجيب عن
الاول بان يصار ههنا الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
اذ نظم القرآن يستدعي ان يقول عنبا الا انه سماه خمرا باعتبار ما يؤول اليه
وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع
صلاحيته لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكر هذه الحال بجنب الفاعل واما

لفظ

لوجب

قلنا لوجوبه فذلك عند عدم قرینة معینة لجعله حالاً عن الفاعل وقد وجد القرینة لان الافراد والترکیب من اوصاف اللفظ لا یتصف بهما المعنی الا مجازاً والحقیقة احق وایضاً ان الحال عن المجرور الذی هو نکرة محضة ممتنع لاستلزامه اما تقدیم الحال علی المجرور او تأخر الحال عن النکرة المحضة وکل ذلك ممتنع فیمتنع جعل مفرد حالاً لقوله معنی فتعین کونه حالاً عن ضمیر وضع وعند التعیین ما یجب ذکره بجنب الفاعل ثم لما کان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هی عبارة عن کون الشئ بحالة یلزم من العلم به العلم بشئ آخر فمتی وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الی ذکرها بعد ذکر الوضع کما وضع فی هذا المختصر واما الدلالة فهی غیر مستلزمة للوضع لجواز کونها بالعقل او بالطبع فبعد ذکر الدلالة یحتاج الی ذکر الوضع کما وقع فی بعض کتب القوم ویمکن ان یقال لم یذکر الدلالة ههنا اکتفاء بذکرها فی تعریف کل نوع الکلمة وهی ای الکلمة بحسب مفهومها منحصرة فی ثلثة اقسام فلا یرد ما یقال ضمیر هی ان کان عائداً الی الکلمة باعتبار لفظها لا یستقیم لانها اسم بدخول اللام علیها فیلزم انقسام الشئ الی نفسه والی قسیمه وان کان عائداً الیها باعتبار مفهومها فیجب تذکیر الضمیر ولا یجوز تانیثه اسم اما مجرور بانه بدل او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف والاولی اولی لعدم احتیاجه الی الحذف وفی جانب الآخر وفعل معطوف علی اسم وحرف کذلك انما قدم الاسم علی الفعل لکونه مستغنیا عن الفعل فی الافادة لاحتیاجه الیه فیها واشتقاقه عنه علی الاصح فیکون الاسم اصلاً والاصل مقدم علی الفرع وانما قلنا فی الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل مطلقاً لافتقاره الیه فی العمل ثم قدم الفعل علی الحرف لکونه مستقلاً فی افادة المعنی بنفسه غیر مفتقر الی شئ بخلاف الحرف فانه غیر مستقل بنفسه فی افادة معناه بل مفتقر الی ضم کلمة اخری الیه وکان مالا یفتقر اصلاً وما یفتقر فرعاً والاصل مقدم علی الفرع کما تلونا علیك وانما کانت الکلمة منحصرة فی الاقسام الثلثة لانها ای الکلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمیر فی قوله لانها عائد الی الکلمة وهو اسم ان وقوله ان لا تدل بتأویل المصدر خبره فیصیر معنی الکلام لانها اما عدم دلالتها وهو لیس بمستقیم لانه مصدر وحمل المصدر علی الذات لا یصح اذ هو

حمل الوصف علی الذات ولذا لا یقال زیدٌ ضَرْبٌ قلنا الکلام محمول علی حذف المضاف
اِمّا من الاسم ای لانّ حالها اِمّا عدم دلالتها او دلالتها اَو من الخبر ای لانها اِمّا ذاتُ
عدم دلالتها او دلالتها علی معنی مجردٍ و تقدیرًا کفیٰ فی نفسها صفۃ معنی یعنی
امّا ان لا تدل علی معنی حاصل فی نفس الکلمۃ ویمکن ان یکون فی نفسها متعلقاً
بقوله ان لا تدل وکلمۃ فی بمعنی الباء ای ان لا تدل علی معنی بنفسها الا بضم ضمیمۃ
وهو ای القسم الذی لا یدل علی معنی فی نفسه الحرف قدّمه فی وجه الحصر مع انه
اخّره فی التقسیم لانه فی اللغۃ الطرف کما سیأتی فذکره مرّۃ فی طرف الانتهاء واخری
فی طرف الابتداء وخص ذکره فی التقسیم بالانتهاء لیشیر الی تأخیره فی المرتبۃ وقدّمه
فی وجه الحصر اخذاً فی البیان من القریب او لانه عدمی والعدم مقدّم
علی الوجود او لانّ وجود الممکنات مسبوق بالعدم او لان هذا القسم من الکلمۃ غیر
منقسم او تدل ای الکلمۃ علی معنی فی نفسها والحال انّه قد یقترن معناها ای معنی
الکلمۃ بحسب الوضع باحد الازمنۃ الثلثۃ ای الماضی والحال والاستقبال فهو ای
القسم الذی یدل علی معنی فی نفسه واقترن معناها باحد الازمنۃ الثلثۃ الفعل
قدّم الفعل علی الاسم ههنا وان کان اخّره عنه فی التقسیم لان تعریف الفعل وجودی
وتعریف الاسم عدمیّ والاعدام تعرف بملکاتها او تدل ای الکلمۃ علی معنی فی نفسها و
الحال انّه لم یقترن معناه ای معنی الکلمۃ بحسب الوضع به ای باحد الازمنۃ الثلثۃ
وهو ای القسم الذی یدل علی معنی فی نفسه ولم یقترن معناه به الاسم وانما قیّدنا
اقتران المعنی وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لما سیجیئ واعترض ههنا بان هذا
الدلیل لا یخلو من ان یکون عقلیًا او نقلیًا فان کان عقلیًا لا سبیل الیه لانّ
العقل لا یحکم بالحصر لانّ القسم الاول یحتمل التقسیم عقلاً اذ العقل لا یأبی
ان ینقسم غیر الدال الی المقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ والی غیر المقترن باحدها وکذا
کل قسم من قسمی القسم الثانی یحتمل التقسیم عقلاً اذ العقل لا یأبی ان ینقسم المقترن
بالزمان الی الزمان الماضی والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضی ان ینقسم الی الماضی
القریب والبعید وکذا المقترن بالاستقبال ان ینقسم الی المستقبل فی الدنیا والآخرۃ
وکذا غیر المقترن لا یمنعه العقل ان ینقسم الی مشتق وغیر مشتق الی ما لا یتناهی

وان كان نقليا لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلي ما يكون منقولا من واحد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة واجيب بان هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين احدهما ما دلّ على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقترن باحد الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل منهما ممتنع عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية حسّية وقد يكون تجربية على ما عرف في علم الميزان

فحدّ الاسم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا بيّنا دليل الحصر فحدّ الاسم هو في اللغة المنع سمّي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد ههنا المعرّف الجامع المانع وهو يعمّ الحد والرسم فان قيل قد عُلِمَتْ حدود الاقسام الثلثة بدليل الحصر فاعادتها يوجب التكرار قيل ذلك على وجه الالتزام وهذا على المطابقة كلمة موصوف بقوله تدل على معنى جنس يشمل الحدود وغيره وخرج بقوله في نفسها و هو صفة معنى اي معنى حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان يكون مدلولا لها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصلا او متحققا فيها فهو ما يكون مدلولا لها ويجوز ان يكون في نفسها متعلقا بقوله تدل وفي بمعنى الباء اي تدل بنفسها مستقلة من غير ذكر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما مرّ وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل وكلمة غير اما مجرور بانه صفة معنى او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضاربٌ عمرًا الان او غدا وزيد مضروبٌ غلامه الان او غدا لان اقترانهما بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو لعارض الاستعمال واما نحو الصَّبوح والغَبوق فانه مقترن بمطلق الزمان لا بزمان معيّن فلا يكون

الا انّما اعنی الماضی والحال والاستقبال بیان للازمنۃ الثلثۃ والحال ما انت فیہ فی زمان التکلم لا الدال علی الزمان والماضی ما تقدم علیہ والاستقبال ما تاخّر عنہ کرجلٍ وعلمٍ خبر مبتدأ محذوفٍ ای ہو کرجلٍ وعلمٍ انما ذکر المثالین للاسم ایضاً لان الاول من الاعیان والجثث والثانی من المعانی والاحداث ولذا قال کرجلٍ وعلمٍ ولم یقل کعلمٍ ورجل ولمّا کان حدّ الاسم لا ینفع کثیراً من المبتدئین المتعلمین ولا یُرجی فہم منہم لکونہ فی غایۃ الغموض لتوقفہ علی معرفۃ المعنی فی نفس الکلمۃ وعلی تعقل استقلالہ اراد ان یبیّن بعض علامات الاسم لیفید معرفۃ الاسم وامتیازہ عن اخویہ لمن لا یرجی منہ فہم الحدّ وزیادۃ معرفۃ لمن یُرجی منہ فہم فان الشئ کما یعرف بحدّہ کذلک یعرف بعلامتہ وخاصّتہ فقال وعلامتہ ای علامۃ الاسم حقیقۃ او حکما فلا یرد نحو قولہ تعالی واِذَا قِیْلَ لَہُمْ لَا تُفْسِدُوْا فِی الْاَرْضِ ونحو یعجبنی ان ضربت زیدا وزعموا مطیۃ الکذب وجسق مہمل فان المخبر عنہ فی الامثلۃ الثلثۃ الاول وان کان فعلا حقیقۃ وفی المثال الرابع لیس بکلمۃ حقیقۃ لکنہ فی تاویل الاسم فان الاول ماؤل بہذا القول والثانی بضربک زیدًا والثالث بلفظ زعموا والرابع بہذا اللفظ وانما لم یقل خاصّتہ لنکتۃ موجودۃ فی لفظ علامتہ ومفقودۃ فی لفظ خاصّتہ وہی ان الدلالۃ علی وجود الشئ ماخوذۃ فی مفہوم العلامۃ دون الخاصّۃ وان کان احدہما مستلزما للآخر وانما اکتفی بلفظ الواحد مع کثرۃ العلامات لانّ العلامۃ اسم جنس یشمل جمیع انواعہا وافرادہا فلا حاجۃ الی لفظ الجمع صحۃ الاخبار عنہ وبہ ای صحۃ کون الشئ مخبرًا عنہ وصحۃ کون الشئ مخبرًا بہ مع صحۃ کونہ مخبرا عنہ واما صحۃ کون الشئ مخبرا بہ مع عدم صحۃ کونہ مخبرا عنہ فہی لیست علامۃ الاسم کما سیأتی نحو زید قائم وانما اختص ہذا المعنی بالاسم لانہ لا یخبر الا عن لفظ دال علی الذات فی نفسہ مطابقۃ والفعل والحرف لیس کذلک ما ذکر فی بعض شروح الکافیۃ من انّہ انما اختص الاسناد الیہ بالاسم لان الفعل قد وضع لان یکون ابدًا مسندًا فقط فلو جعل مسندا الیہ لزم خلاف وضعہ ففیہ نوع تامل لان الاختصاص عبارۃ عن وجودہ فی الاسم وانتفائہ فی غیرہ من الفعل والحرف فہو لا ینہض دلیلا علی انتفاء الاسناد الیہ فی الحرف فلا یکون دلیلا علی الاختصاص فکانّہ دلیل علی بعض المدّعی وللاضافۃ کغلام زید المراد

العلامۃ الخاصۃ

بالاضافۃ ههنا کون الشئ مضافا بتقدیر حرف الجر ووجہ اختصاصها بالاسم انها اما للتعریف او للتخصیص او للتخفیف ولا یجوز اضافۃ الفعل للتعریف والتخصیص لانه لا یحتاج الی هذا الزائد لافادته بدونها ولا یجوز اضافته للتخفیف ایضا لانها انما هی بحذف التنوین او ما یقوم مقامه فلا یوجد فی الفعل التنوین او ما یقوم مقامه فلم یضف للتخفیف وانما قیدنا الاضافۃ بقولنا بتقدیر حرف الجر لئلا یشکل بقولنا مررت بزید فان مررت مضاف الی زید بواسطۃ حرف الجر لفظا لا تقدیرا اذ المراد المطلق للاضافۃ ولم یقیدها بتقدیر حرف الجر مع ان القید مما لا بد منه لان الاضافۃ علی الاطلاق تقع علی ما کان بتقدیر حرف الجر فلا حاجۃ الی القید ودخول لام التعریف وانما لم یدخل لام التعریف علی الفعل لعدم حاجته الی التعریف لکونه خبرا وحقه ان یکون نکرۃ لیفید المخاطب فان قیل حصول الفائدۃ مبنی علی کون النسبۃ مجهولۃ سواء کان الخبر معرفۃ او نکرۃ قلنا نعم لکن النسبۃ داخلۃ فی مفهوم المسند فلذلک لا یفرقون بینهما ویؤتون احدهما حکم الاخر **واما الحرف** فلیس له معنی مستقل یصلح للاشارۃ الیه بالتعیین والتعریف وانما قال دخول لام التعریف احترازا عن سائر اللامات کلام الابتداء ولام الجواب ولام الامر حینئذ حملت علی لام التعریف اللام الزائدۃ للتحسین **وفیه نظر** لان الحروف الزائدۃ لم ترد بمجرد الفاظها بلا معانیها بل اتی بها مع ارادۃ معانیها الافرادیۃ الزائدۃ علی الترکیب فکان اللام الزائدۃ معرفۃ فلا یحتاج الی الحمل بل یکون ذلک حمل الشئ علی نفسه **وجوابه** ان ما ذکرت من ان الحروف تزاد مع ارادۃ معانیها الافرادیۃ فلذلک اختار البعض وذهب الی انها عند الزیادۃ تجرد عن معانیها فالحمل علی المذهب الثانی **واعلم** ان النحاۃ اختلفوا فی اداۃ التعریف ذهب سیبویه الی انها اللام وحدها زیدت علیها همزۃ الوصل لتعذر الابتداء بالساکن وذهب الخلیل الی انها أل مثل هل وذهب المبرد الی انها هی الهمزۃ المفتوحۃ وحدها زیدت اللام للفصل بینها وبین همزۃ الاستفهام ولما کان المختار عند المصنف رح ما ذهب الیه سیبویه اثر اللام والجر بالرفع عطف علی الدخول وبالجر علی اللام ویراد بالدخول اعم منه ومن اللحوق وهو الاتصال لان الجر والتنوین لاحقان بالاخر ولیسا داخلین علی الاول وانما اختص الجر بالاسم لکونه علم المضاف الیه المختص به وفیه نظر لان الرفع والنصب ایضا علما الفاعل علیه

فائدہ ونعم ما قال الناظم
حرف تعریف
ال بنزد خلیل
و ہمین نزد ...

والمفعولية المختصين بالاسم مع انهما ليسا مختصين به وثانيًا لا نسلم اختصاص المضاف اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافًا اليه وهي ليست باسم **والجواب** عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء لا مطلقا بخلاف الجر فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو يوم ينفخ في الصور فهي مأول بالمفرد فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل انما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المؤثر لا يوجب اختصاص الاثر لان ان المصدرية ولن مختصتان بالفعل مع ان اثرهما وهو النصب غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثران شتى كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد به ما عدا تنوين الترنم لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان تنوين الترنم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجيئ امثلتها في فصل التنوين وانما اختص غير تنوين الترنم من التنوينات بالاسم لاقتضائها الانفصال عما بعدها واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فتكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد ايضا تقتضي الانفصال مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتاكيد الفعل ان كانت من متممات الفعل فلا يعتد به الفصل ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي الاختصاص لان المراد ان يلحق بالاسم ما لا يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع لحوقه الحرف فكانه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء والافعال او للمقابلة بنون جمع المذكر وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم لا يقال ان التنوين قد يلحق بالصوت نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم لانا نقول ان الاصوات اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحقة به لاحقة بالاسم حكما والتثنية والجمع والتصغير انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر تاكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع

فكذا مدلوله فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يصح الاسناد الى المصدر كما لا يصح الى الفعل لان مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فيكون مدلول الفعل زائدا على مدلول المصدر قلنا ان مدلول المصدر يخالف مدلول الفعل حقيقة ويتحد مع مدلوله اعتبارا من حيث ان الحدث هو الاصل فى مدلول الفعل والزمان كالقيد له فاعتبارا بالقيد له اعتبارا بالحقيقة يصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد ولا يشئ ولا يجمع حملا باعتبارين والنداء انما اختص النداء بالاسم لكونه اثرا فى النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن المؤثر وهو ممتنع فان كل هذه خواص الاسم الفاء فى جواب الشرط المحذوف اى اذا علمت ان المعدودات علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المعدودات خواص الاسم بناء على ان كلا من العلامة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا تصريحا بما علم من قوله علامته كذا وكذا بطريق الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدى وتنبيه على قصور فهمه وقلة بضاعته فانه ربما لا يفهم شيئا ما لا يصرح به او نقول انى بهذا الكلام مؤكدا بان وبجملة اسمية ردا على من قال ان هذه العلامات ذاتية للاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم اذ لا ينبغى ان تجعل خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معرفا بها ولما كان من هذه العلامات ما هو اشهرها استعمالا ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم فى عدم اختصاصه بالاسم سيما فى التثنية والجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام مؤكدا بكلمة كل مجموع دفعا لذلك الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة النحوية وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره ولم يقل فان كل هذه خصائص الاسم اجتنابا للفظ المصطلح فيما بينهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا سواء كانت فى الاخبارات او فى الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه يختص اختصاص الفاعلية لا فى الانشاءات احتياج الى حمل المخبر عنه او يعم الفاعلية مطلقا واختصاصها يتضمن اختصاصها كذلك لتضمن اختصاص المسند اليه اياه لان الفاعل فى الانشاءات ان يكون محكوما عليه ولا يكون مخبرا عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوما عليه لكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص الفاعلية مطلقا والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفا وذا حال وتمييزا ونحو ذلك

ولو قال وعلامته صحة كونه محكوما عليه او صحة الاسناد اليه لم يحتج الى
حمل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال لما توهم من قوله علامته صحة
الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا خبرا لوقوع ما يعلم به خبريته في
جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه ولهذا اضمر المبتدأ في الذكر
واما التصريح بكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ في ما بعد فهو لا ينفع ههنا لانه وقع هناك
من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرورات وهنا من حيث انها
من الخواص والعلامات ثم قوله او مفعولا اراد به مفعول ما لم يسم فاعله لان المفاعيل
الخمسة ليس شئ منها محكوما عليه وانما ذكره بجنب الفاعل لشدة الاتصال بينهما حتى سماهما
بعضهم فاعلا ويسمى اي الاسم اسما لسموه اي علوه على قسيميه يشير الى ان
المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو السمو بكسر الفاء وسكون
العين ومعناه العلو والارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاقه من نحو سمي وسمي
واسماء وسميته ثم حذفت الواو التي هي لام الكلمة الاصلية ونقلت حركة السين الى ما قبلها
ثم اتي بهمزة الوصل زعما في لفظ الاسم فسمي به لذلك حيث يسمو اي يعلو على قسيميه
وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولانه يرفع المسمى بخلاف قسيميه
وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين معناه العلامة
وسمي به لانه علامة على مسماه ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة وجعلت همزة الوصل
عوضا عنها وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمي يسمي وسمي وسمية
واصل اسماء اوسام واصل سمي وسيم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف ظاهر
ولهذا اعرض المصنف عنه وقال ردا عليه لا لكونه وسما على المعنى اي لا يسمى الاسم
لكونه علامة على المسمى ولما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان حد الفعل
وعلامته فقال وحد الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى وهو
جنس يشمل الحد وغيره وقوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف
قوله دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن الحد
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قلنا
ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد في المثنى

ولانہ مقترن بواحد فی کل وضع وان الاشتراک الغلبۃ الوضع اوبتعدد والمراد بالاقتران ھھنا انما ھو بحسب الوضع فلا ینتقض الحد بالافعال التی لم یقترن معناھا بزمان مثل نِعْمَ وعَسٰی لان عدم اقترانھا بزمان انما ھو بیان من الاستعمال لا بحسب الوضع کضَرَبَ مثال للفعل الماضی ویَضْرِبُ مثال للحال واِضْرِبْ مثال للاستقبال وعلامتہ ای علامۃ الفعل ان لا یصح الاخبار بہ ای کون الشئ مخبرا بہ لا عنہ ای لا یصح الاخبار عنہ اوکون الشئ مخبرا عنہ وانما قال ذلک لان عدم صحۃ الاخبار عنہ شرط لکون صحۃ الاخبار بہ علامۃً للفعل کما ان صحۃ الاخبار عنہ شرط لکون صحۃ الاخبار بہ علامۃ للاسم فالحاصل ان صحۃ الاخبار بہ علی قسمین احدھما مایکون مع صحۃ الاخبار عنہ وثانیھما مایکون مع عدمہ فالاول من علامات الاسم والثانی من علامات الفعل کما سبقت الاشارۃ الیہ ووجہ اختصاص ھذا الاخبار بہ مع الفعل ان حق الاخبار بہ التنکیر لانہ محکوم بہ وقد وضع الفعل علی التنکیر ودخول قد انما اختصت بالفعل لانھا انما تستعمل لتقریب الماضی الی الحال نحو قد قامت الصلوۃ اولتقلیل المضارع نحو ان الکذوب قَدْ یَصْدُقُ اولتحقیقہ نحو قَدْ یَعْلَمُ اللّٰہُ الْمُعَوِّقِیْنَ وکل ذلک لا یتصور الا فی الفعل والسِّیْنَ وسَوْفَ وانما اختصتا بالفعل لانھما وضعتا للدلالۃ علی الاستقبال الوضعی وذا لا یکون الا فی الفعل وانما قیدنا الاستقبال بالوضع احترازا عن زید ضارب غدا وانما ذکر السین معرفا باللام لان المراد سین معھود وھی سین الاستقبال لاسین الاستفعال نحو استغفر اللہ ولاسین التحقیق نحو سأطلب ولاسین التحول نحو استحجر الطین ولاسین اصابۃ الشئ علی صفۃ نحو استجادہ ولاسین الوقف بعد کاف المؤنث ویسمی ھذا السین سین السکتۃ نحو اکرمتکس وانما قدم السین علی سوف لدلالتہ علی الاستقبال القریب ودلالۃ سوف علی الاستقبال البعید والجزم نحو لم یفعل ولما یفعل ولیفعل ولا یفعل وان تفعل افعل وانما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثرہ بہ وھو الجازم فکذا الاثر وذلک لان الجازم انما وضع لنفی الفعل کلم ولما ولطلب الفعل کلام الامر اوالنہی عن الفعل کلا النہی اولتعلق شئ بالفعل کادوات الشرط وکل من ھذہ المعانی لا یتصور الا فی الفعل والتصرف ای تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف الیہ الی الماضی ای الی صیغ الماضی والمضارع وکونہ امرا ونھیا ولم یقل والامر والنہی لانھما

يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليهما بل يكون التصرف الى المضارع ثم يستخرجان منه وانصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت ضربنا وانما اختصت الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضمائر الفاعلين فلا تلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل والفروعه وخصت فروعه بمنع احد نوعى الضمير وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر وانصال التاء الساكنة نحو ضربت قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما الحقت بالصفات لانها مستغنية عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل وانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل وانصال نونى التاكيد وهما الخفيفة والثقيلة سميتا به لانهما تفيدان تاكيد حصول الفعل المطلوب ووجه اختصاصهما بالفعل انهما وضعتا لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص الفعل فذا من البحث فى حد الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيده فى هذا المقام ولما كان من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر والنهى والاستفهام والشرط والجزاء احتاج الى بيان معناه بما يعمها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوما به لان تلك الافعال تكون محكوما بها وتكون مخبرا بها ولو قال وعلامته ان يصح كونه محكوما به او يصح اسناده الى شئ ولا يسند اليه لكان اولى لم يحتج الى حمل الاخبار به على هذا المعنى ويسمى اى الفعل الاصطلاحى فعلا باسم اصله وهو المصدر وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمى به الفعل الاصطلاحى على سبيل المجاز لتضمنه الفعل الحقيقى وهو المصدر تسمية للدال باسم جزء مدلوله واعترض ههنا بان ما تضمن الفعل الاصطلاحى من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسرها لانه اسم بمعنى الشان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعى ان يسمى فعلا بفتح الفاء

لا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضُرِبَ ومُنِعَ من الفعل بكسر الفاء فهو لا يكون مصدرًا لتضمنه ذلك وانما تضمّنه من المصدر وهو الفَعْل بفتح الفاء لا بكسرها فلا يكون تسميته به واجيب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء اطلاقه على المصدر وعلى الحاصل به ايضًا كما ذكر في التوضيح في بحث الحُسن والقبح عند بيان المقدمات الاربع وقوله يسمى فعلا باسم اصله يشير الى ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ عن بيان حد الفعل وعلاماته شرع في بيان حدّ الحرف وعلاماته فقال **وحد الحرف كلمة** موصوفة بقوله **لا تدل على معنى في نفسها** اى في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل المحدود وغيره وخرج بقوله **في غيرها** الاسم والفعل اى معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ان الحرف له معنى ولذلك **المعنى** متعلق لا بد من ذكره ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله **نحو من فان معناها الابتداء** هي اى كلمة من لا تدل عليه اى على الابتداء الا بعد ذكر ما منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي يكون منها الابتداء واعترض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل على معانيها الا بعد ذكر متعلقاتها واجيب عنه بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على معناه الافرادي ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق شرطًا في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة والمشار اليه والمعاد لانها تدل على معانيها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال **وعلامته** اى علامة الحرف ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء ولا علامات الافعال تعميم بعد تخصيص ولما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الاصلي والمقصود بالذات هو المعنى المستقل وان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شئ مما يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الالفاظ للمقاصد والاستقلال بها على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لان الاشتغال بما لا يفيد عبث ولا احتراز عنه اجيب دفعه بقوله **وللحرف في الكلام فوائد** لذلك اى يتعلق بهم

حاشیہ: لاستدلال

جواب لما

الخبر اعنی وللحرف للاهتمام بذکرہ لان هذا مقام بیان الحرف ویجوز ان یکون وللحرف مبتدأ
کما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی وَمِنَ النَّاسِ مَنْ یَّقُوْلُ اٰمَنَّا بِاللّٰهِ وقوله
فی الکلام صفة للحرف ای وللحرف الکائن فی الکلام فوائد جمع فائدة کقواعد جمع قاعدة
والفائدة ما استفید من علم او مال او جاه فاوله المال ویفید ای ثبت له المال فلک ان
تزین بالفوائد الثوابت یعنی وللحرف فی الکلام امور ثابتة بعیدة عن الشک وفی ذکر
الفوائد بصیغة جمع الکثرة ایماء الی کثرة فوائد الحرف ثم اشار الی بیان بعض تلک
الفوائد بقوله کالربط بین الاسمین نحو زید فی الدار او الربط بین الفعلین نحو اریدان تضرب
او الربط بین اسم وفعل کضربت بالخشبة او الربط بین الجملتین نحو ان جاء زید
اکرمته وغیر ذلک ای الربط المذکور من الفوائد التی تعرفها فی القسم الثالث
وهو حرف ان شاء الله تعالی احال امرہ الی مشیة الله قائلا فی عزة شانه ان شاء الله تعالی
مراعاة لادب ربه واتباعا لسنة نبیه علیه الصلوة والسلام لما ورد فی کلام الله تعالی
حکایة قول رسول لاصحابه وقصته علیهم من قوله تعالی اِنْ شَآءَ اللّٰهُ اٰمِنِیْنَ مُحَلِّقِیْنَ رُءُوْسَکُمْ
او تعلیما لعبادہ ان یقولوا فی عاداتهم مثل ذلک متادبین بادب الله تعالی متبعین لسنة
رسوله ویسمی ای الحرف حرفا لوقوعه فی الکلام حال کونه حرفا ای طرفا فسر الحرف بالطرف
لان الحرف فی اللغة الطرف یقال حرف الوادی ای لوقوع الحرف فی الکلام طرفا ای جانبا
للاسم الفعل لیس ای الحرف مقصودا بالذات وهو بیان لوقوع الحرف طرفا مثل المسند
والمسند الیه تمثیل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبریة لمبتدأ محذوف ای
ویرجع الی المقصود بالذات وانما قدم المسند علی المسند الیه فی التمثیل حثا علی کونه مقصودا
بالذات ومزیدا هتمام به لانه ادنی درجة من المسند الیه ولا خفاء فی کون المسند الیه مقصودا
بالذات لانه اعلی درجة من المسند وایضا ان المسند یکون اسما وفعلا والمسند الیه لا یکون الا اسما
وللتقدیم فضیلة ثم الاولی فی بیان طرفیة الحرف ان یقول بدل قوله لیس مقصودا بالذات
حیث لا یدل علی معنی فی نفسه بخلاف الاسم والفعل اذا عرفت ذلک فاعلم ان
طرفا فی قوله ای طرفا منصوب لانه تفسیر لقوله حرفا وهو منصوب علی الحالیة و
یعرب المفسر به باعراب المفسر لانه تابع له ثم لما وقع الفراغ من تعریف لموضوع
النحو هو الکلمة وبیان انحصارہ فی الاقسام الثلثة مع دلیل وبیان حدودها و

علامتها ووجه تسميتها شرع فى تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام فقال
فصل الكلام هو فى الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف او اكثر
او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهملاً او موضوعاً ولم يوضع مصدر فى العجم
اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التى تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال
المصدر فيقال كلمته كلاماً كما يقال اعطيته عطاء مع انه فى الاصل لما يعطى
فى الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهملات
والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار لان
الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء فى قوله بالاسناد للسببية
اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للالصاق اى تضمنا ملصقاً
بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه فى حد الكلام الى
لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل فى حد الكلام الذى
احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر
لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثانى ان الكلام قد يتركب
من كلمات كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من المركب
ما هو مركب من كلمتين لفظا بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر
واجيب عن الاول بان المستتر عندهم فى حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما
وعن الثانى بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند وهما
اما كلمتان او ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة
عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
وذكر فى بعض الحواشى اثر تضمن على تركب لانه اخصر للاستغناء عن صلة من
واحتياج تركب اليها وعورض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظا الافراد والتركيب
والاولى التلفظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد
فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
عليه لفظ التركيب اعلم ان النحاة اختلفوا فى ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا فذهب

صاحب المفصل واللباب الی انہما مترادفان وکلام المصنف والشیخ ابن الحاجب یمیل الی ذلک فانہما قد اکتفیا فی تعریف الکلام بذکر الاسناد مطلقا ولم یقیداہ بکونہ مقصودا بذاتہ وذہب بعضہم الی ان الکلام اخص من الجملۃ فیقید الاسناد فی تعریف الکلام بکونہ مقصودا بذاتہ فحینئذ یصدق الجملۃ علی الجمل الخبریۃ الواقعۃ اخبارا واوصافا بخلاف الکلام ووقع فی بعض شروح الکافیۃ ان المراد بالاسناد ہو الاسناد المقصود بذاتہ وحینئذ یکون الکلام عند المصنف وعند الشیخ ابن الحاجب اخص من الجملۃ ثم لما فرغ من تعریف الکلام شرع فی تعریف الاسناد لاحتیاج معرفۃ الکلام الیہ والاسناد نسبۃ احدی الکلمتین ای ضم احدی الکلمتین او نسبۃ مدلول احدی الکلمتین حقیقۃ اوحکما الی الاخری بحیث تفید ای النسبۃ للمخاطب فائدۃ تامۃ تصح السکوت ای سکوت المتکلم علیہا ای علی تلک الفائدۃ ای من شانہ ان یقصد بہ افادۃ المخاطب فائدۃ تصح السکوت علیہا ای لو سکت المتکلم علیہا لم یکن لاہل العرف مجال تخطیتہ ونسبتہ الی المقصود فی باب الفائدۃ فدخل فیہ اسناد الجملۃ الواقعۃ خبرا اوصفۃ ودخل فیہ اسناد الجملۃ التی یسکت علی مضمونہ المخاطب وقیل الاسناد ہو حکم المقید باحد جزئی المرکب علی الاخر نحو قام زید فانک اذا قلت ذلک افدت للمخاطب فائدۃ یصح سکوتک علیہا بحیث لا ینتظر المخاطب للفظ اخر واذا قلت غلام زید مثلا فلا یکون الا احد جزئی الکلام ویبقی المخاطب منتظرا للمسند الیہ او المسند حتی یستفید فان قلت فعلی ہذا یلزم ان لا یکون مثل ضرب زید کلاما لان المخاطب ینتظر ان یبین المضروب ویقال عمرا الی غیر ذلک من المفعول کالزمان والمکان قلت المراد ان لا ینتظر المخاطب للفظ اخر مثل انتظار المسند الیہ والمسند عند ذکر المسند الیہ فقط او بالعکس ولیس الانتظار الذی فی مثل ضرب زید مثل ہذا الانتظار فعلم ان الفاء فی جواب شرط محذوف ای اذا کان الاسناد ماخوذا فی تعریف الکلام فعلم بذلک ان الکلام لا یحصل من ترکیب الا من احد ہذین الترکیبین من اسمین اتی بکلمۃ من دون فی کما اتی بہ غیرہ لانہ الاظہر الانسب بفہم المتکلم وقدم ہذا الترکیب علی ترکیب الفعل والاسم لان جزئیہ یستحقان التقدیم نحو زید قائم وتسمی ہذہ الجملۃ جملۃ اسمیۃ ایضا لکونہا مصدرۃ بالاسم او من فعل واسم قدم

فقید

الفعل علی الاسم لان تقدیم الفعل انسب لانہ بصدد بیان الجملۃ الفعلیۃ نحو قام زید
ویسمی ھذہ الجملۃ جملۃ فعلیۃ لکونہا مصدرۃ بالفعل وینبغی ان یُعلم ان الکلام
لا یحصل مِن کل اسمین لانہ لا یحصل من اسم الفعل ولا من کل فعل و اسم لانہ
لا یحصل من فعل کانَ واسمہ الا علی قول من جعل اسماء الافعال الناقصۃ فواعل لہا لکن
التحقیق ھو الاول وانّما صرح المصنف بالحصر فی تقسیم الکلام لا فی تقسیم الکلمۃ
ردًا علی مَن ذھب الی ان الکلام یحصل من ثلثۃ تراکیب کما ستقف علیہ فی نحو یا
زید وقیل لانّ تعریف الکلام یرشد الی اقسام ستۃ فی بادی الرأی بخلاف تعریف
الکلمۃ وانّما لا یحصل الکلام الّا من ھذین التركیبین اذ لا یوجد المسند
والمسند الیہ معًا ای جمیعًا قال فی القاموس تقول کذا معًا ای جمیعًا وھو منصوب
علی الظرفیۃ والتنوین فیہ عوض عن المضاف الیہ یتعلق بما وقع حالًا من مفعول
ما لم یسم فاعلہ اذ لا یوجد المسند والمسند الیہ کائنا کلٌ واحدٍ منہما مع صاحبہ
عندہ فی غیرھما ای فی غیر ھذین التركیبین لانّ الحرف لا یقع مسندًا الیہ ولا بد للکلام
منہما ای من المسند والمسند الیہ لانّ الاسناد ماخوذ فی تعریفہ وھو یقتضی المسند
والمسند الیہ وقولہ لا بُدّ اذ لا فراق للکلام منہما من قولہم بدّہ یبدّہ بدًّا ای فرقہ و
التبدید التفریق وتبدّد ای تفرق او لا عوض للکلام منہما من البُدّ وھو العوض
ثم الجار والمجرور اعنی للکلام متعلق بالمعنی اعنی بد قول البغدادیین حیث جازوا
لا طالعا جبلا بترک تنوین الاسم المطول اجراءً لہ مجری المضاف کما اجری مجراہ فی
الاعراب وخرّجوا علی ذلک قولہ علیہ الصلوۃ والسلام لا مانع لما اعطیت ولا معطی
لما منعت والبصریون اوجبوا فی مثلہ تنوین الاسم لکونہ مضارعًا للمضاف مثل
لا خیرًا من زید وجعلوا متعلق الظرف فیما یبنی الاسم فیہ علی الفتح کما فیما نحن فیہ
محذوفا وھو الخبر للمبتدأ ای لا بد ثابت للکلام وقولہ منہما خبر مبتدأ محذوف ای البد
للنفی منہما وھذہ الجملۃ للسببیۃ البینۃ لا محل لہا من الاعراب لانہا مستانفۃ لفظًا
ویجوز ان یکون منہما متعلقا بما دل علیہ لا بدّ ای لا یُبَدُّ منہما اذا کان الکلام منحصرًا
فی التركیبین المذکورین فان قیل قد نوقض ما ذکر من انحصار الکلام فیہما بالنداء لانہ
بالمنادی نحو یا زید فانہ یحصل من غیر التركیبین المذکورین وھو الحرف والاسم

ثم عبارۃ و عوض ۱۲ صراح

مع انه قسم من الكلام فينتقض الحصر النقض اذا اضيف الى الاجسام يراد ابطال تأليفها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطلوب ههنا هو حصر الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء التي في نحو يا زيد قائم مقام ادعو اطلب لان تقديره يا زيدا ادعو زيدًا او اطلب وهو اي كل واحد من ادعو اطلب الفعل واذا كان كذلك فلا نقض عليه للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر لانه كلام يحصل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوى ولم يحصل من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بجزء كلمة يا دون زيد قلنا ان الكلام يتم بدون زيد وذكر زيد كذكر سائر المفاعيل نحو ضربت زيدًا او رويدا زيدًا واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم للماضي ههنا قلت ذلك على الغالب وقد يجئ للماضي ايضًا فلا يرد ما ذكرت والله الموفق لا تمام امورخلقه والمعين على اصلاح شيء تهم فهو يوفقنا لا تمام هذا الامر الذي اشرع فيه ويعيننا على اصلاحه وانما ذكر الخبر معرفا باللام ليفيد حصر المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين سواه كما جاء في التنزيل حكاية عن شعيب عليه السلام وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

القسم الاول

في الاسم وقدم تعريفه اي تعريف الاسم وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا نعيده وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلي الى الجزئيات الى المعرب وهو ماخوذ من الاعراب وجاء بالمعنيين الاول الابانة والاظهار ومنه قوله عليه الصلوة والسلام الثيب تعرب عن نفسها اي تفصح وقول الشاعر ؎

وانى لاكنو عن قذور بغيرها ‏ ‏ ‏ ‏ واعرب احيانا بها فاصارح

والثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهمزة للسلب فالمعرب بالمعنى الاول ظرف اي محل اظهار المعاني وبالثاني اسم مفعول اي مزال فساده والتباسه باظهار المعاني المعتورة عليه لان في خفائها فسادًا والتباسًا والمبني هو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعدم الاختلاف والمبني كذلك واصله مبنوي على صيغة اسم المفعول من بنى يبني فاجتمعت

له قوله انيب اي ارجع على صيغة المتكلم من الكناية والقذر امراة محبوبة اسد الشاعر واعرب على صيغة المتكلم من الاعراب بمعنى الابانة والافصاح وبه الاستشهاد وهذا الشاعر واصارح على صيغة المتكلم من المصارحة

الواو والیاء والسابقة منهما ساكنة فابدلت یاءً ثم ادغمت الیاء فی الیاء فابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الیاء كما فی مرمِیٌّ وَانّما كان الاسم منحصرًا فی هذین القسمین لانه لا یخلو من ان یكون مركبًا مع غیره اولا فان كان مركبا مع غیره لا یخلو من ان یكون مشبهًا لمبنی الاصل اولا فان كان هذا فهو معرب وان كان غیره فهو مبنی ویحتمل ان یكون المعرب والمبنی قیدین للاسم ولیسا قسمین له لانهما یشتملان الاسم والفعل والحرف وَاذا كان الاسم منقسما الی معرب ومبنی فلنذكر احكامه ای احكام الاسم فی بابین الباب الاول فی بیان الاسم المعرب والباب الثانی فی بیان الاسم المبنی وخاتمة فی بیان سائر احكام الاسم ولواحقه غیر الاعراب والبناء

الباب الاول فی الاسم المعرب

وفیه ای فی هذا الباب مقدمة وهی مشتملة علی اربعة فصول الفصل الاول فی تعریف الاسم المعرب وَالثانی فی بیان حكم الاسم المعرب والثالث فی بیان اصناف الاعراب والرابع فی تقسیم الاسم المعرب الی منصرف وغیره وثلثة مقاصد الاول فی بیان المرفوعات والثانی فی بیان المنصوبات وَالثالث فی بیان المجرورات وخاتمة فی بیان التوابع اما المقدمة ففیها فصول اربعة **فصل** فی تعریف الاسم المعرب قدّمه علی المبنی لكونه اصلاً اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو فی الضمیر وما هو الا بالاعراب اذ به یعلم انّ هذا فاعل وذلك مفعول فَان قیل كیف حكم ان الاصل فی الاسماء الاعراب واصلها الافراد وهی الافراد لا تستحق الاعراب قیل انما حكم بذلك لانها لم توضع الا بان تستعمل فی الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف لغرض الواضع فبناء المفردات وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها مفردًا عارضیا وهو ای الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل فی التعریف وان كان ذكرها فی التعریفات مستنكرا فی اصطلاح اهل المنطق لانها لاحاطة الافراد والتعریف للحقیقة لا للافراد ولهذا قالوا من شرط الحدّ ان یستقیم علی كل افراد المحدود لوجود الحقیقة فیه فانك اذا قلت الانسان حیوان ناطق یصدق هذا الحد علی كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حیوان ناطق لا یستقیم علی زید اطلاقه مثلا فانّه لیس كل حیوان ناطق الا انّ المصنفین رحمهم الله تعالی

ليوقف

قولہ
القانون

لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم فى الحدود وذكروا التعريفات فى تصانيفهم يوقف عليها على
المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق تركًا منهم للتكليف واحترازًا عما لا يعنيهم لحصول
مرامهم بدونها ثم قوله كل اسم جنس يتناول المقصود وغيره وقوله
قوله ركب مع غيره فصلٌ أُحترِزَ به عما لم يركب مع غيره كالاصوات والاعداد
من نحو واحد اثنان وثلث وكالاسماء المعدودة من نحو الف وبا وتا وثا
وزيد وعمرو وبكر ثم اختلفوا فى التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
هو التركيب الاسنادى لانه هو العلة للاعراب يتولد منه المعانى المقتضية
للاعراب ورد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل فى التعريف سوى
المسند اليه والمسند لكونهما مركبين تركيبًا اسناديًا وعند ذلك يخرج المضاف اليه وغيره
من المعمولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب
التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر الا على قول من يجعل كلًا
منهما عاملًا فى الاخر وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل وحينئذ
فلا اشكال وقوله ولا يشبه مبنى الاصل احتراز عما ركب مع غيره ويشبه مبنى الاصل
كهؤلاء فى قام هؤلاء فان قلت صدق فى هذا التعريف على ما تضمن مبنى الاصل
كاينَ وعلى ما وقع موقعه كنزالِ وعلى ما اضيف اليه كيومئذ فان كل واحد منها ركب مع
غيره ولا يشبه مبنى الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يناسب والمناسبة تعم
المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه ثم اضافة المبنى الى الاصل
بيانية اى لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى
المفعول ما لم يسم فاعله اى مبنيا اصلا ولا من باب اضافة الظرف اى مبنيا
فى اصله ولا يجعل الاصل ههنا على القانون لان فى كل من ذلك فسادًا ظاهرًا
اما فى الاول فلانه يستدعى ان لا يكون الامور الثلثة مبنية بل اصلها مبنى
والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضى والامر وان ثبت لهما اصل هو
المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبنى واما فى الثانى فلانه يستدعى ان لا يكون
الامور الثلثة مبنية بعد الان واما فى الثالث فلان الامور الثلثة لا يكون
مبنية القانون لانها لم تبن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء من المبنى

يصدق

الا وبناؤہ مبنیٌّ علی الفائدۃ فلا وجہ لتخصیص ھذہ الامور الثلثۃ بمبنی الاصل واجیب عن الثانی بانّ الاصل ھھنا بمعنی الوضع ای مبنی فی وضعہ یعنی بالنسبۃ الی وضعہ بمعنی انہ وضع لان یستعمل مبنیا وھذا معنی صحیح لا فساد فیہ قطعا وعن الثالث بان بناءہ لیس بمبنی علی القاعدۃ غیر مسلم بل ھو مبنیٌّ علیہا وھی ما تقرر عندھم من ان کل ما لم یوجد فیہ موجب الاعراب فھو مبنی فکل من الفعل الماضی والامر بغیر اللام والحرف بناؤھا مبنی علی ھذہ القاعدۃ فیکون مبنی القانون وھذا اللفظ کان عامًّا فی الاصل ثم غلب علی الفعل الماضی والامر بغیر اللام والحرف والاطراد فی وجہ التسمیۃ غیر لازم اعنی الحرف والماضی والامر الحاضر بیان مبنی الاصل وقید الامر بالحاضر احتراز من الامر الغائب فانہ معرب بالاجماع واختلفوا فی الامر اھو مبنی ام معرب والاصح انہ مبنی والحق بعضھم الجملۃ بمبنی الاصل لان الجملۃ من حیث انھا جملۃ ای من حیث لم تقع موضع المفرد مبنیۃ لا محل لھا من الاعراب اصلا ومنھم من جعلھا من مبنیات الفرع اذ مبنی الاصل لا یکون لہ اعراب لفظًا ولا تقدیرًا ولا محلًّا والجملۃ معرب محلًّا فلا یکون من مبنیات الاصل وقال الشیخ الرضی الجملۃ قبل العلمیۃ لا توصف بالاعراب ولا بالبناء لانھما عوارض الکلمۃ لا الکلام ثم ذکر المصنفؒ مثالا للاسم المعرب بقولہ نحو زید فی قام زیدٌ فقولہ نحو خبر مبتدأ محذوف اعنی ھو وھو عائد الی الاسم المعرب والجار والمجرور صفۃ زید تقدیرہ ھو ای الاسم المعرب نحو زید الکائن فی قام زیدٌ لا زیدٌ المذکور حال کونہ وحدہ ای غیر مرکب مع غیرہ فھو حالٌ بتاویل النکرۃ والتقدیر منوحدا ای منفردا او مصدر اقیم مقام الحال ای ینفرد انفرادا ویکون قولہ لا زید وحدہ معطوفا علی النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم الترکیب تعلیل للمعلل المحذوف ای لا یکون زیدٌ وحدہ اسمًا معربًا لعدم الترکیب ای لعدم کونھا مرکبًا مع غیرہ ووجود الترکیب شرط لحصول المعرب ولذا اخذہ فی تعریفہ فاذا انعدم الشرط انعدم المشروط لان المشروط ینتفی بانتفاء الشرط ولا ھؤلاء الکائن فی قام ھؤلاء لوجود الشبہ ای المشابھۃ علی ما سیجیء فی بحث المبنی ای لکون ھؤلاء مشابھا لمبنی الاصل وعدم المشابھۃ شرط لحصول المعرب ولذا اخذہ فی تعریفہ

فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما م فعلم ان المعرب لا يحصل الا بشرطين احدهما وجودی وهو وجود التركيب فنعرف له بقوله كل اسم ركب مع غيره والثانی عدمی وهو عدم المشابهة بمبنی الاصل فنعرف له بقوله لا يشبه مبنی الاصل ويسمی ای الاسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره فی حاشية المتوسط المتمكن هو الاسم المعرب فی الاسمية من حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبنی يسمی غير متمكن ثم لما فرغ من تعريف الاسم المعرب شرع فی بيان حكمه فقال

فصل و حكمه ای حكم الاسم المعرب والاضافة ههنا بمعنی فی ونظيره ضرب اليوم ای حكم فيه ولا ريب ان الاختلاف حكم فی المعرب او بمعنی اللام والاضافة بادنی ملابسة ونظيره كوكب الخرقاء ای حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه فلا يرد ما يقال حكم الشی هو الاثر الثابت بذلك الشیء واختلاف آخر المعرب اثر العامل دون اثر المعرب كيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره ای صفة آخره بتقدير المضاف والا فالحرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنی اختلاف آخره اتصافه بصفة لم توجد قبلها وصرح باختلاف آخره فی بيان حكم المعرب احترازا عن اختلاف غير آخره فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراء فی امرء او النون فی ابنم تقول جاء نی امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم باختلاف العوامل الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف ای بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن اختلاف آخره لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخر من الاستفهامية فی نحو مَن امّك ومَنِ الرجل ومن زيدٌ والمراد باختلاف آخره بسبب اختلاف العوامل صلاحية ترتب اختلاف الآخر علی حصول اختلاف العوامل فيصدق علی جاء نی زيد واذا قيل فی اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يلزم اختلاف آخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد بالاختلاف الثانی الوجود لعلاقة الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لاستحالة اختلاف بلا وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما اختار لفظ الاختلاف علی لفظ الوجود للمشاكلة قوله ان يختلف فی صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصورة غيره لوقوعه فی جنبه فيكون المعنی ان يختلف صفة آخره بوجود جنس العوامل

له ابنم بزيادة الميم وهو معرب من مكانين يقال هذا ابنم ورأيت ابنما ومررت بابنم تتبع النون الميم فی الاعراب كما تتبع الراء الهمزة فی امرئ والالف فامرئ كما صرح عليه كذا فی الصراح ١٢ مولوی غلام محمد مرحوم

ثم العوامل جمع عامل وسیاتی تفسیرہ وانما جمع العامل علی عوامل لان صیغۃ الفاعل ان کان صفۃ یجمع علی فاعلون کناصرون وان کان اسما یجمع علی فواعل ککواھل ولما صار العوامل ھھنا ولم یکن لہ معنی الصفۃ مرادا جمع علی فواعل واللام فی العوامل للجنس لانہ اذا انی علی الجمع فلا یکون ھھنا معھود ایحمل علی الجنس فیبطل معنی الجمعیۃ وبھذا اندفع ما یقال لکون العوامل جمعا وادناہ ثلثۃ یقتضی ان لا یتحقق المعرب الا باختلاف ثلثۃ عوامل ولیس الامر کذلک اختلافا منصوب علی انہ مفعول مطلق لفظیا صفۃ اختلافا ای یختلف اٰخرہ اختلافا لفظیا وھو اعم من ان یکون حقیقۃ نحو جاءنی زید ورأیت زیدا ومررت بزید او حکما نحو رأیت احمد ومررت باحمد فانہ اختلف فیہ اٰخر المعرب اختلافا حکمیا لان الفتحۃ فی حالۃ الجر غیر الفتحۃ فی حالۃ النصب لکونہا نائبۃ عن الکسرۃ او یختلف اٰخرہ اختلافا تقدیریا وھو اعم من ان یکون حقیقۃ نحو ھذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حکما نحو جاءنی موسی ورأیت موسی ومررت بموسی وھذہ الاقسام الاربعۃ فیما اذا کان الاعراب بالحروف فالاقسام ایضا اربعۃ فان الاختلاف اللفظی حینئذ اما ان یکون حقیقۃ نحو جاءنی ابوک ورأیت اباک ومررت بابیک او حکما نحو رأیت مؤمنین ومررت بمؤمنین فانہ اختلف فیہ اٰخر المعرب اختلافا لفظیا حکما فان الیاء فی حالۃ الجر غیر الیاء فی حالۃ النصب لکونہ نائبا عن الکسرۃ وکذا الاختلاف التقدیری حینئذ اما ان یکون حقیقۃ نحو جاءنی ابو القاسم ورأیت ابا القاسم ومررت بابی القاسم مما حذف فیہ الحرف لالتقاء الساکنین فان الاعراب فیہ بالحروف مقدر وقد اختلف اٰخرہ اختلافا تقدیریا حقیقۃ او حکما نحو رأیت مؤمنی البلد ومررت بمؤمنی البلد فانہ قد اختلف اٰخر المعرب اختلافا تقدیریا حکما واذا عرفت ذلک فاعلم ان جمہور النحاۃ عرفوا المعرب بما اختلف اٰخرہ باختلاف العوامل وعرفہ الشیخ ابن الحاجب بانہ المرکب الذی لم یشبہ مبنی الاصل وجعل ما عرفوہ بہ حکمہ وتابعہ المصرح واستدل الشیخ علی ذلک بما ذکر فی شرحہ لکتابہ الکافیۃ حیث قال انما لم اعرف المعرب بما عرفہ جمہور النحاۃ لانہ یلزم منہ تعریف الشیء بما ھو اخفی منہ لان الغرض من تعریف المعرب ان یثبت

سائر

له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عُرِّف به لزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه وانه غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرةً للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يُعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يُعرفَ ان المعرب على اى نوع من انواع الاسم يطلق بعد ان يُعرف احد نوعيه ما يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بيان تعريف المعرب وحكمه اراد ان يبيّن ما هو وصف لازم وهو الاعراب وللنحاة خلاف فى تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحاجب واستدل بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب والجر وانما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف ومنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب ضد البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاعراب ولما كان المختار عند المصنف ره ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرّف الاعراب بما عرف به فقال الاعراب ما اى شئ به الباء للسببية والضمير المجرور راجع الى الاعراب اى الاعراب شئ بسبب ذلك الشئ يختلف آخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضى والاسناد لكون هذه الامور اسبابا بعيدةً للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضى وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا بوسائط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضى سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا وقال الفاضل الهندى فى تفسير ما اى حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضى والاسناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحرف وان اريد الحروف يخرج الحركة وان اريدا جميعا لزم ان يراد بالعام افراد المختلفة الماهية وهو غير جائز وايضا يلزم ان يكون الحرف العامل بتعميم الحرف المرادة بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وحرف علة ساكنة وهذا هو الاصوب اذ النقض به الاول يوجب اخذ الاعراب فى حده واخذ المحدود فى الحد

یوجب الدور لتوقف معرفۃ الحد علی معرفۃ الحد وذلک باطل لا یقال
اختلاف اٰخر المعرب لا یتأتی الا بحرکتین فھو یقتضی ان لا یکون الحرکۃ الاولی اعرابًا
لانا نقول المراد بالسبب المذکور ما لیس بتام ای ما یکون لہ شیٔ من التاثیر فی المسبب
ولا یکون لہ تاثیر تام فیہ فیندرج الحرکۃ الاولی فی الاعراب لان لھا شیئًا
من التاثیر اذ الحرکۃ الثانیۃ غیر موجبۃ للاختلاف عند فقد الحرکۃ الاولی
وانما یکون موجبۃ لہ حین وجدانھا ویمکن ان یقال الحرکۃ الاولی بعد السکون فتکون
مما یتم بہ علۃ الاختلاف فصدق علیھا انھا یختلف بھا اٰخر المعرب لان الاسم
حینئذ معرب ای مرکب لا یشبہ مبنی الاصل اختلف اٰخرہ بھا من السکون الی
الحرکۃ وان لم یکن فی حال الاعراب ونظیرہ ما یقال ارضعت ھذہ المرأۃ ھذا الشاب
فان ھذا الکلام صادق وان لم یکن الرضیع المشار الیہ شابًا فی حالۃ الرضاع فکذا
ھھنا یصدق علی الحرکۃ الاولی انھا اختلف بھا اٰخر المعرب من السکون الی الحرکۃ وان
لم یکن الاسم معربًا فی حالۃ السکون ثم قولہ یختلف اٰخر المعرب خرج بہ حرکۃ نحو
غلامی لانہ اختلف بہ اٰخر المبنی لا اٰخر المعرب لان المضاف الی یاء المتکلم مبنی قبل
دخول العامل وانما یکون معربًا بعد ترکیبہ مع العامل واٰخرہ انما یکون معربًا بعد
ترکیبہ مع العامل واٰخرہ انما یکون مختلفا عند الاضافۃ وھی سابقۃ علی الترکیب
مع العامل بظھور انک تخیر فی جاء نی غلام زید عن المضاف لا عن المعرب ثم تضیفہ
فکان المختلف ھذہ الحرکۃ ھو اٰخر المبنی البتۃ واعترض علی ھذا التعریف بان الاعراب
والمعرب یستویان فی المعرفۃ والجھالۃ وتعریف الشیٔ بما یساویہ باطل وانما جعل
الاعراب فی اٰخر الاسم لانہ دال علی الوصف من کونہ عمدۃ او فضلۃ والدال علی الوصف
متأخر من الموصوف کالضمۃ والفتحۃ والکسرۃ تمثیل للاعراب وھذہ الاسماء الثلثۃ
ان کانت بالتاء یطلق علی الحرکات سواء کانت بنائیۃ اوغیرھا اعرابیۃ کانت
اوغیرھا کضمۃ حیث لانھا اذا اطلقت بدون قرینۃ یراد بھا غیر الاعرابیۃ وان کانت
مجردۃ عن التاء فلا تکون الا القاب البناء واما الرفع والجر فلا نطلق الا علی
الحرکات والحروف الاعرابیۃ ولا نطلق علی الحرکات البنائیۃ ولا علی غیرھا
من غیر الاٰخر اعراب الاسم ای الاسم المعرب ثلثۃ انواع وذلک لان المعانی التی وضع

لظھور (حاشیہ)

الاعراب الدالۃ علیہا ثلثۃ الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ فیکون الاعراب الدال علیہا ایضاً ثلثۃ لکون الدال علی حسب المدلول ای علی قدرہ والا لزم الاشتراک لوکان الدال اقل من المدلول والترادف لوکان الدال اکثر من المدلول وکلاھما خلاف الاصل وانما سمی اعراب المعرب انواعاً واعراب المبنی القاباً لان کل واحد من الرفع والنصب والجر دال علی نوع من انواع المعانی فلما کانت المدلولات انواعاً کانت الدال علیہا انواعاً ایضاً بخلاف اعراب المبنی کالضم والفتح والکسر فان کل واحد منہا یدل علی امر واحد ھو البناء فیکون القاباً رفع مجرور علی البدلیۃ او مرفوع علی الخبریۃ لمبتدأ محذوف ونصب عطف علیہ وجر کذلک وانما سمی الرفع رفعاً لارتفاع الشفۃ السفلی عند التلفظ بہ ولرفعۃ مرتبتہ من اخویہ لکونہ علماً لما ھو عمدۃ الکلام وانما سمی النصب نصباً لانتصاب الشفتین علی حالھما عند التلفظ بہ ولانہ ینصب الفضلۃ ای یفضحھا فی الکلام من غیر ان یحتاج الیہا الکلام وانما سمی الجر جراً لان عاملہ یجر الفعل الی الاسم ولان الشفۃ السفلی یجر الی السفل عند التلفظ بہ ثم لما فرغ من بیان الاعراب اراد ان یبین العامل لاحتیاج معرفۃ المعرب الی بیان العامل لانہ معتبر فی مفہومہ کما عرف وجریان ذکرہ فی حکمہ وانما اخرہ عن بیان الاعراب لتوقف تعریفہ علی حصول الاعراب او علی المعنی المقتضی للاعراب فقال والعامل ما بہ رفع ونصب وجر

اعلم ان النحویین اختلفوا فی تعریف العامل فمنہم من ذہب الی ما اختارہ المصنف ومنہم من ذہب الی ان العامل ما بہ یتقوم المعنی المقتضی للاعراب کما اختارہ الشیخ ابن الحاجب فی الکافیۃ واعترض علی ھذا التعریف بانہ لیس بجامع اذ لا یصدق علی عامل الفعل ولیس بمانع اذ یدخل فیہ الاسناد فانہ ایضاً یتقوم بہ المعنی المقتضی للاعراب واجیب عن الاول بان المراد من ھذا التعریف تعریف عامل الاسم فلا ینتقض بخروج عامل الفعل وعن الثانی بان الباء للسببیۃ فلا یدخل الاسناد لانہ لیس بسبب بل ھو شرط اولانہ سبب قریب لحصول المعنی المقتضی للاعراب بخلاف العامل فانہ سبب بعید لذلک لا انہ سبب قریب لحصول المقتضی فیکون العامل سبباً بعیداً فان السبب البعید مجاز ولا یکون ارادۃ المجاز فی التعریفات لایراثہ الجہالۃ فی التعریف حیث یسبق الفہم عند الاطلاق الی المعنی الحقیقی لا المجازی قلنا

الدوال

ان هذا المجاز مشتهر فی الاصطلاح فتعین کونه سببا بعیدا ههنا ومنهم من ذهب الی ان العامل ما یوجب کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص وهذا حد شامل لعامل الاسم والفعل واورد علیه بانه ان اطلق الوجه المخصوص یرد حرف الندا فی نحو یا زید ویاء الاضافة فی یا غلامی لانهما توجبان کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص مع انهما لیسا بعاملین وان ارید وجه مخصوص من الاعراب یلزم الدور علی قول من اخذ العامل فی حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان یختلف آخر الکلمة باختلاف العوامل وان ارید وجه مخصوص من المقتضی یا باه آخر الکلمة اذا المقتضی صفة قائمة بتمام الکلمة لا بآخرها وایضا یخرج عامل الفعل لانعدام المقتضی فیه فیکون تعریفا لنوع من العوامل والمفروض انه تعریف مطلق العامل واجیب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضی وللتشبیه التام بالاسم فلا یلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضی اعم من الاعراب مفهوما وان لم یصدق الا علیه ولا یخرج عامل الفعل لانه یصدق علیه انه یوجب کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص مما اقتضاه التشبیه التام وهو الشبه لفظا ومعنی واستعمالا علی ما عرف فان قیل الشبه امر واحد فکیف یترتب علیه الامور المختلفة من الرفع والنصب والجزم قلنا للشبه ثلثة احوال اقویها ان یقع المضارع موقع الاسم بنفسه واوسطها ان یقع موقعه بتاویل وادناها ان لم یقع موقعه نوعا ففی اقوی الاحوال یقتضی الرفع الذی هو اقوی الحرکات وفی اوسطها یقتضی النصب الذی هو اوسط الحرکات وفی ادناها یقتضی ما هو اخف وهو الجزم فالشبه وان کان واحدا لکن له احوال مختلفة یقتضی کل منها ما هو انسب بتلک الحال ومحل الاعراب لفظیا کان او تقدیریا من اسم ای المحل الکائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخیر انما لم یقل الاخیرة لان لفظ الاخیر یذکر ویؤنث وتخصیص المحل بالاسم لانه یبحث عن احوال الاسم والا فمحل الاعراب من الفعل المضارع ایضا هو الحرف الاخیر ثم ضمیر الفصل هذه للحصر ای هو الحرف الاخیر لا غیر جاء به دفعا للتوهم من یتوهم ان محل اعراب التثنیة والجمع المذکر السالم هو ما قبل النون فلا یکون حرفا اخیرا لان هذا النون عوض عن الحرکة والتنوین اللتین کانتا فی الواحد فهو لیس بحرف اخیر بل الحرف الاخیر هو ما قبل النون ولما بین المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذکر لجمیع ذلک مثالا قصدا للایضاح

الامر فقال مثال الكل اى كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتفسير
والذى يسوغ دخول الفاء التى وضعت للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيبا
ذكر المفسر وقام رفع مبتدأ بتأويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد معرب والضمة اعراب
والدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
معرب من كلام العرب مقتصرا على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع
فى بيان ذلك بقوله واعلم هى كلمة تذكر فى اول الكلام لتشويق السامع لاصغائه
الى جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه اوقع فى الذهن لاستعمالهم
العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات امر بالعلم لا بالمعرفة لان المتعلق به من المفعول
امر كلى لا جزئى ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسبا
لهذا المقام ولم يقل اقرأ لان المقصود هو الدراية لا القراءة انه اى الشان لا يعرب
شئ فى كلام العرب الا الاسم المتمكن قدمه لاصالته فى الاعراب قيد الاسم بالمتمكن
لان من الاسم ما لم يكن متمكنا لم يكن معربا والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم يكن مضارعا لم يكن معربا هذا اذا لم يتصل به نون التاكيد
ولا نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فى بحث الفعل وسيجئ
حكمه اى حكم الفعل المضارع فى القسم الثانى وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
عن بيان حكم الاسم المعرب شرع فى بيان اصناف اعرابه فقال **فصل** فى اصناف
اعراب الاسم وهى تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقا ولما كان
الرفع قد يحصل بالضمة لفظا او تقديرا وقد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كذلك
وكذا النصب تارة يكون بالفتحة لفظا او تقديرا وتارة يكون بالكسرة وتارة يكون بالالف
كذلك وكذا الجر ربما يوجد بالكسرة لفظا او تقديرا وربما يوجد بالياء كذلك لكن الاسماء
تختلف فى استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذا الاسماء تختلف فى استحقاق اقسام النصب و
الجر فقسم المص باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليتضح احوالها فى الاصناف
بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظى هو الاصل والاكثر قدمه على التقديرى فقال
الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها لانه

لہ جواب عما يقال انہ لم يقل افہم ۱۲ مولوی غلام رسول عفی عنہ

اصل من وجہین احدھما کونہ بالحرکات واصل الاعراب ان یکون بالحرکات والاعراب بالحروف خلاف الاصل والثانی کونہ بالحرکات الثلث واصل الاعراب ان یکون بالحرکات الثلث والاعراب بالحرکتین خلاف الاصل ولذا قدم المفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف علی جمع المؤنث السالم لکون اعراب الاول بالحرکات الثلث وھو اصل وکون اعراب الثانی بالحرکتین وھو خلاف الاصل وانما قدم المفرد المنصرف علی المکسر المنصرف فی الوضع لان المفرد مقدم علی الجمع طبعا فقدمہ فی الوضع لیوافق الوضع الطبع ان یکون الرفع بالضمۃ والنصب بالفتحۃ والجر بالکسرۃ ویختص ای ھذا الصنف بالمفرد وقد یذکر ویراد بہ ما یقابل الجملۃ کما سیاتی فی بحث التمیز وقد یذکر ویراد بہ ما یقابل المضاف والمضارع لہ کما سیجیٔ فی باب المنادی نحو یا زید فانہ مقابل للمضاف والمشبہ بہ مثل یا عبد اللہ ویا طالعا جبلا وقد یذکر ویراد بہ ما یقابل المثنی والمجموع وھو المراد بہ ھھنا واورد علیہ بان کلا والاسماء الستۃ مفردات مع انھا لیست بمعربۃ بالحرکات الثلث التامۃ واجیب عنہ بان المراد بالمفرد المفرد من کل وجہ یعنی مالا یکون مثنی ولا مجموعا ولا ملحقا بھما وکلا والاسماء الستۃ ملحقۃ بالمثنی لمشابھتھما ایاہ فی الدلالۃ علی الامرین مع وجود حرف یصلح للاعراب فی اٰخرھما ولیس المراد فی المفرد من کل وجہ ان یکون مفردا لفظا ومعنی حتی یرد علیہ ما یقال من ان الاسماء الاضافیۃ کالابن مثلا لیس بمفرد من کل وجہ لدلالتہا علی امرین فی معنی المثنی فلو ارید بالمفرد ذلک لزم ان یکون الاضافیات معربۃ بالحرکات الثلث لما ان التنصیص علی الشیٔ فی الروایات یوجب نفی الحکم عما عداہ فی الامر بخلاف المنصرف قید المفرد بالمنصرف احترازا عن المفرد الغیر المنصرف فان جرہ بالفتحۃ کما سیجیٔ الصحیح فیہ احترازا عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابہ لیس کذلک وھو ای الصحیح عند النحاۃ جمع ناج کالقضاۃ جمع قاض وھو الذی یتکلم فی علم النحو وانما قال ھذا احترازا عن الصحیح عند الصرفیین وھو ما لا یکون فی مقابلۃ فائہ وعینہ ولامہ حرف علۃ وتضعیف وھمزۃ مثل الضرب اختلفوا فی السالم فمنہم من قال لا فرق بینہ وبین الصحیح ومنہم من قال بینہما عموم وخصوص مطلقا

فیہ بیان ترکیب الجملۃ

لیست بمعربۃ

مطلق

اذ السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح بالصحيح وليس بمقابلة فائه وعينه ولامه حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس وانما شرط خلوه من التضعيف والهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرهما فيهما وقوله وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه الخ يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلتها لا ينافي الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختص الفاء والعين واللام للميزان حتى يكون فيه شئ من حروف الشفعة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلاً معناه فعل النصر وضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شئ غيره من الكلمات كذلك وهذا الوجه اولى لئلا يرد عليه بمثل عمل وسمع ومنع فان قلت ما وجه اختصاص الميزان بالثلاثي ولم لم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد او اكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات فان قلت لم قدم الفاء ثم العين ولم لم يعكس قلت النكتة فيه ان الفاء اخف من الشفة وهي مقدمة على نحوها ثم لو اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقيل في طرف فلم يكن معتدلا فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي الحصول الاعتدال في الوزن

ما لا يكون في اخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علة لا ينافي الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحثهم يقع عن اخر الكلمة حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو وياء الا في الاسماء اللازم بناؤها ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحروف العلة لكثرة تغيرها من حال الى حال مثل العليل المتغير المزاج وبحروف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة بمد الضمة والياء بمد الكسرة والالف بمد الفتحة ولذا كانت الواو اخت الضمة والياء اخت الكسرة والالف اخت الفتحة اى مناسبات لهن وبحروف لين لكونها ضعيفة لانها بمنزلة النفس ولذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلثة اصلية كانت او زائدة ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة لها تسمى حروف

النفس

المدّۃ ایضًا فالالف لازم سکونہا وانفتاح ما قبلہا حرف مدّۃ ولین دائمًا واما الواو والیاء فتکونان تارۃ حرفی مدّۃ ولین وتکونان تارۃ حرفی لین ولامدّۃ واما ان کانتا متحرکتین فلا یکونان حرفی لین ولامدّۃ بل ھما بمنزلۃ الحرف الصحیح نحو بیع وعد کزید مثال للمفرد المنصرف الصحیح والجاری مجری الصحیح معطوف علی قولہ الصحیح وھو ما یکون فی اٰخرہ واو ویاء ما قبلہا ساکن کدلو وظبی مثالان للجاری مجری الصحیح وانما کان ھذا جاریًا مجری الصحیح وملحقًا بہا لان حرف العلۃ بعد السکون لا یثقل علیہا الحرکۃ لمعارضۃ خفۃ السکون ثقل الحرکۃ ولان حرف العلۃ بعد السکون مثلہا بعد نسکون فی الوقوع بعد استراحۃ اللسان ولا یثقل علیہ الحرکۃ بعد السکون یعنی فی ابتداء التلفظ ایۃ حرکۃ کانت لقوۃ المتکلم فی الابتداء لان ھذہ الحرکۃ تقع علیہا بعد استراحۃ اللسان فیحتمل کل حرکۃ نحو وصول وبسیر ووقایۃ ونحو ذلک وبعد السکون لا یثقل علیہا الحرکۃ ایۃ حرکۃ کانت ویختص ھذا الصنف ایضا بالجمع المکسر وصف الجمع بالمکسر احترازا عن الجمع السالم بالالف والتاء والواو والنون او بالیاء والنون المنصرف صفۃ ثانیۃ للجمع واحترز بہ عن الجمع المکسر الغیر المنصرف کرجال مثال للجمع المکسر المنصرف ثم اورد مثالا للکل وقال تقول جاء فی زید ودلو وظبی ورجال فی الرفع ورأیت زیدًا ودلوًا وظبیا ورجالًا فی النصب ومررت بزید ودلو وظبی ورجال فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالحرکات الثلث شرع فی بیان ما یعرب بحرکتین ویحمل فیہا الفتحۃ علی الکسرۃ فقال الثانی ای الصنف الثانی من تلک الاصناف ان یکون الرفع بالضمۃ والنصب والجر بالکسرۃ ویختص ای ھذا الصنف بجمع المؤنث السالم قدّمہ علی غیر المنصرف لانہ اوضح اذ معرفۃ غیر المنصرف یحتاج الی التطویل ولان اعرابہ یزول عنہ ثم قولہ السالم بالجر علی انہ صفۃ الجمع لا صفۃ المؤنث کما یتبادر من کون السلامۃ صفۃ للمفرد لان الاصطلاح جری علی وصف الجمع بالسلامۃ وان کانت السلامۃ حال مفردہ وما ھو باعرف من الموصوف لان المضاف الی ذی اللام وغیرہ من المعارف لہ حکم المضاف الیہ فی تعریفہ مثل تعریف المضاف الیہ وھذا عند سیبویہ واما عند المبرد فتعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیہ لانہ یکتسب التعریف من المضاف الیہ فنحو الظریف فی قولک رایت غلام الرجل الظریف بدل

حاشیہ: المدّ مدّ، مدّ مدّ، فیہ، صفۃ

عند المبرّد وصفۃ عند سیبویہ فکذا السالم علی مذهب سیبویہ لا المبرد وانما وصف جمع المؤنث بالسالم احترازًا عن الجمع المکسر کحُمُر فی جمع حمراء فان اعرابه بالحرکات الثلث وینبغی ان یضم الی جمع المؤنث السالم اولاتُ جمعُ ذاتٍ من غیر لفظه کما ضم اُولُو الی جمع المذکر السالم ثم اعترض علیه بانه یدخل فیه نحو سِنِیْنَ وثُبِیْنَ وقُلِیْنَ واَرَضِیْنَ لکونه جمعَ المؤنثِ السالمِ مع انه معرب بالحروف ویخرج عنه سِجِلاتٌ وسَفَرجَلاتٌ من جموع المذکر واجیب عنه بان المراد به صیغة جمع المؤنث علی حذف المضاف فیثبتنا ول نحو سِجِلات وسفرجلات لانه علی صیغة جمع المؤنث السالم ویخرج عنه نحو سنین وثبین لانه علی صیغة جمع المذکر السالم اصطلاحًا او بان المراد جمع المؤنث وما علی صیغة بحذف المعطوف وحذفه مع واو العطف غیر غریب فی کلامهم وانما النادر حذف حرفِ عطفٍ فقط ویمکن ان یجاب بان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع علی عموم المجاز فیندرج فیه نحو سجلات ویخرج عنه نحو سنین وانما لم یقل بالجمع بالالف وتاء الجمع یشیر الی ان الاصل فی هذا الحکم هو جمع المؤنث السالم دون غیره من الجموع وانما جعلت الفتحة تابعة للکسرة فی جمع المؤنث السالم لکونه فرعًا لجمع المذکر السالم وقد جعلنا الفتحة فیه تابعةً للکسرة فجعل فی الفرع ایضا کذلک لئلا یلزم مزیّة للفرع علی الاصل والمزیّة بکون الاعراب بالحرکاتِ محتملةٌ ضرورةً لعدم ما یصلح للاعراب فی اٰخره من الحروف ولان الاعراب بالحروف فی الجموع صار اصلا ای معتبرًا مستقلاً فصار الاعراب بالحرکة فیها کانه فرع فیها فان قیل الدلیل الذی یدل علی اصالة الاعراب هو کونه حقیقةً دالاً علی المعانی المعتورة علی الاسم من الفاعلیة والمفعولیة والاضافة التی وضع الاعراب للدلالة علیها بالواسطة بخلاف الحروف فانها مع کونها ثقیلة بالنسبة الی الحرکات لا تدل علی المعانی الا بواسطة الدلالة علی الحرکات فالواو تدل علی الفتحة لکونها اخت الفتحة من حیث انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل علی الفتحة لکونها اخت الفتحة من حیث انها تحصل باشباع الفتحة والیاء تدل علی الکسرة لکونه اخت الکسرة من حیث انها تحصل باشباع الکسرة ثم هذه الحرکات تدل علی المعانی والدلالة علی ما هو المقصود

بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه فى المفرد وغيره من التثنية والجمع فكيف يكون اصلا فى المفرد وفرعا فى غيره ظنا ان هذا الدليل فى الجمع متروك بدليل آخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت الفرعية فى الجمع الممكنة الاعراب بالحروف دليلا ماخوذا والدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحركات متروك والمتروك كالمعدوم فكان مقتضى الدليل فى الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذى اقتضاه الدليل المعنوى الذى لم يعارض لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل فالاعراب بالحروف فى الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا بخلاف الاعراب بالحركات فكان فرعا واعطاء الحركة التى اقتضى فيه الدليل الحرف حطا للمرتبة الارفع عن لتعليق الدر على عنق الخنزير الذى غير ملائم سخرية بلا نكير تقول هن مسلماتٌ فى الرفع ورايت مسلماتٍ فى النصب ومررت بمسلماتٍ فى الجر ثم لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ فى بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمة والنصب والجر بالفتحة ويختص اى هذا الصنف بغير المنصرف اى غير الجارى عليه حكم الانصراف واكتفى فيه بالفتحة فى حالة النصب والجر لما سيأتى عند بيان حكمه كما تقول جاءنى احمدُ فى الرفع ورايت احمدَ فى النصب ومررت باحمدَ فى الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات لفظا شرع فى بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء ويختص هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات نحو جاءنى أُخَيُّكَ ورايت أُخَيَّكَ ومررت بأُخَيِّكَ مضافةً حال بعد حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات نحو جاءنى اخٌ ورايت اخًا ومررت باخٍ الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا نحو جاءنى اخى ورأيت اخى ومررت باخى واعترض بعض الفضلاء ههنا بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغن عن قوله مكبرة لانه انما احترز بقيد الاضافة عن حالة الافراد وبقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم

لمكن

لعدم حروف صالحة للاعراب فی اواخرها فی هاتین الحالتین وهذه علة موجودة
فی حالة کونها مکبرة فکان هذا القید احترازاً عن حالة التصغیر ایضا وکان ذکره
کذکر قید کونها مکبرة وهی ای الاسماء الستة اَبُوكَ واخوكَ وهنوكَ وهنٌ عبارة
عن الشیء المستنکر الذی یستشنع ذکره من العورة والفعل القبیح وحموكِ بکسر
الکاف لانه خطاب للمؤنث لان الحمَ ابو الزوج او عصبته علی حسب الاختلاف
فلا یجوز اضافته الا الی المرأة وهذه الاربعة منقوصات واویات یدل علیه اَبَوانِ واَخَوانِ
وهَنَوَانِ وحَمَوانِ واصلها ابو واخو وهنو وحمو وفوكَ اصله فَوْهٌ علی وزن فَعْل
بفتح الفاء وسکون العین وفوكَ اجوف واوی ولامه هاءٌ اذ اصله فَوْهٌ فحذف
الهاء نسیاً ثم قلبت الواو میماً لانه لو لم یقلب لدار الاعراب علی العین کما
فی ید ودم فیجب قلبها الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فیبقی المعرب علی حرف واحد
عند التقاء الساکنین ثم اذا اضیف الی یاء المتکلم او غیرها یزول علة قلبها میماً
هو خوف السقوط عند اجتماع الساکنین فیعود الی اصله فیقال فوه وذو مال
وهو لفیف مقرون بالواوین اذ اصله ذَوَوٌ اضافه الی اسم الجنس لان اضافته
الی غیره لا یجوز الا علی الشذوذ وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف
لمشابهتها بالمثنی فی الدلالة علی الامرین وان کان العمل بالشبه
لوجود ما یصلح للاعراب فی اواخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة بهذه
الحروف الثلثة جائز ام واجب فان کان جائزا لا سبیل الیه لانه ینقض بذو فان اعرابه
بالحروف واجب وان کان واجبا لا سبیل الیه ایضا لان الاعراب فیما عداه من الاسماء
الخمسة جائز لا واجب لانها قد تعرب بالحرکات الثلث لفظا کما تقول هذا اَبُكَ ورأیتُ
اَبَكَ ومررتُ بِاَبِكَ والجواب عنه ان هذه القضیة ممکنة بالامکان العام ای ثم
هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالیاء بالامکان العام ای عدم اعرابها
بهذه الحروف غیر لازم واما اعرابها فیحتمل اللزوم کما فی ذو ویحتمل عدمه کما فی غیره تقول
جاءنی اخوك فی الرفع ورأیت اخاك فی النصب ومررت باخیك فی الجر وکذا البواقی ای
مثل مثال الاخ المذکور امثلة البواقی من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ عن بیان الاسماء
التی تعرب بالحروف الثلثة شرع فی بیان الاسماء التی تعرب بحرفین ورفعها بالالف

فقال الخامس ای الصنف الخامس من تلک الاصناف ان یکون الرفع بالالف والنصب والجر

بالیاء المفتوح ما قبلہا ویختص ای ھذا الصنف بالمثنیٰ وکلا وکذا کلتا ولم یذکرہ

اکتفاءً بذکر الاصل فکان ذکرہ مغنیٍ عن ذکرہا واورد علیہ بانہ ذکر اثنتانِ

مع انہ فرع اثنانِ واجیب بان الاصل ھو ان یذکر الفرع لکن لما کان الفرعیۃ

یجوز الاکتفاء عنہ بالاصل فالفرعیۃ وجہ لجواز الترک لانہ یوجب ذلک و

ایضا ذکر اثنتان فیدل علی ان حکم المؤنث کحکم المذکر وایضا لما

کان اثنان واثنتان علی صورۃ المثنیٰ ولیسا بتثنیتین حقیقۃ ذکرھما

علی حدۃ لئلا فتوھم انہما تثنیتان حقیقۃ قال الکوفیون الالف فی کلا وکلتا

للتثنیۃ ولزم حذف نونہما للزوم الاضافۃ قالوا اصلہما کل المفید للاحاطۃ

فی الواحد ورجوع الضمیر الی الواحد وبقاء الالف عند الاضافۃ الی الظاھر

نصبا وجرا دلیل ظاھر علی انہ مفرد ولیس بتثنیۃ مضافا حال من کلا

الی مضمر ای مضمر کان وفیہ احتراز عما اذا کان مضافا الی مظھر فان حکمہ

حکم عصا نحو جاء فی کلا الرجلین ورأیت کلا الرجلین ومررت بکلا الرجلین

وکانوا یعربونہ مضافا الی مظھر ایضا اعراب المثنیٰ وذکر صاحب المغنی ان بعض

العرب یثبت الالف فی کلا وکلتا مضافین الی المظھر وقیل انما یعرب

کلا بالحروف حال کونہ مضافا الی مضمر لانہ باعتبار لفظہ مفرد وباعتبار معناہ

مثنیٰ فلفظہ یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناہ یقتضی الاعراب بالحروف

فروعی فیہ کلا الاعتبارین فاذا اضیف الی المظھر الذی ھو الاصل روعی جانب

اللفظ الذی ھو الاصل واعرب بالحرکات التی ھی الاصل لکن یکون اعرابہ تقدیریا

لان آخرہ الالف یسقط لالتقاء الساکنین واذا اضیف الی المضمر الذی ھو الفرع روعی

جانب معناہ الذی ھو الفرع واعرب بالحروف التی ھی الفرع نحو جاء فی کلاھما

ورأیت کلیہما ومررت بکلیہما فلھذا فیدکون اعرابہ بالحروف باضافتہ الی المضمر

وفیہ بحث لان الاسماء الستۃ مفرد اللفظ مثنی المعنی لانہا لکونہا من الاضافیات

تدل علی امرین کالمثنیٰ ولم یعمل فیہا الاعتبارین فی حالۃ الاضافۃ الی المظھر والمضمر

فعلم ان کونہ مثنی المعنی لا یکفی لکون اعرابہ بالحروف الثلثۃ فی الاحوال کلہا واثنان

ک

لیدل

واثنتان مرفوعان لانهما معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
اذا التقدير ويختص بالمثنى وما الحق به وهو كلا واثنان واثنتان وهذا التأويل يتاتى
فى قوله وعشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله واولو بالرفع بانه
خبر مبتدأ محذوف اذ التقدير هنالك ويختص بجمع المذكر السالم وما الحق به وهو اولو و
عشرون تقول جاء فى الرجلان كلاهما واثنان واثنتان فى الرفع ورأيت الرجلين
كليهما واثنين واثنتين فى النصب ومررت بالرجلين كليهما واثنين واثنتين فى الجر
ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التى تعرب بالحرفين ورفعها بالالف اخذ فى بيان الاسماء
التى تعرب بالحرفين ورفعها بالواو فقال السادس اى الصنف السادس من تلك
الاصناف ان يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها والنصب والجر بالياء المكسور
ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم احترز به عن الجمع المكسر نحو رجال
ولا بد ههنا من تقدير مضاف اى صيغة جمع المذكر ليدخل فيه نحو سنين وثبين وقلين
لانها جمع المؤنثات ويخرج عنه نحو سجلات وسفرجلات او من تقدير معطوف
اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات
ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيدخل فيه نحو
سنين ويخرج عنه نحو سجلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف فى هذا الحكم
هو جمع المذكر السالم واولو هو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد فى
اخره واو قبلها ضمة ولم يوجد فى كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه فى معرض التغاير
فلم يعبأ به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كانها ضمة
لا واو ولكن الايرد مثل كفو فانه اسم فى اخره واو قبلها ضمة لان واو غير اصلية
بل هى منقلبة عن الهمزة اذا صل كفؤ والممنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة
وعشرون مع اخواتها اى مع اخوات كلمة عشرون وهى امثالها السبع من الثلاثين
الى تسعين اذ المراد بالاخت المثال وجهة افتراء الاخت فى قوله تعالى كلما
دخلت امة لعنت اختها وانما افرد اولو وعشرون من اخواته بالذكر لانهما ليسا
بداخلين فى الجمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد لحق باخره
واو او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان اولو وعشرون ليسا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع

عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب
اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون
بفتح العين والشين وايضًا يدل على عدد معين ولا تعين في الجموع فلا يكون عشرون جمعًا
وانما عدل في المثنى وجمع المذكر السالم وملحقاتهما عن الحركات الى الحروف مع كون
الحركات اخف لتكثيرهما لان المثنى يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع فكذا التكثير
للحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات
فاعطى الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبهما للبس بينهما عند الاضافة
فحمل على الجر لكونهما اعرابي الفضلات وقيل جرهما حمل على النصب في غير المنصرف وجعلت
الالف رفع المثنى لخفتها سبقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون واولو مال في الرفع
ورايت مسلمين وعشرين واولي مال في النصب ومررت بمسلمين وعشرين واولي
مال في الجر واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به خارجًا كان او سامعًا او ناظرًا
من عند نفسه حاضرًا كان او غائبًا زمانًا او مكانًا على سبيل المبدل وهذا اثر صيغة للفرد
على صيغة الجمع ان نون التثنية مكسورة ابدًا النصب على الظرف لي في الاحوال الثلث لانها لسبقها
عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل فيما حرك عن الساكنين ان يحرك بالكسر ونون جمع السالمة
مفتوحة ابدا اي في الاحوال الثلث للفرق بينها وبين نون التثنية واما اختيار الفتح على الضم
فلانه اخف منه وانما قال ونون جمع السلامة احترازًا عن نون جمع التكسير فانه ليس كذلك
بل يكون مضمومًا ومكسورًا ايضًا نحو شياطين وهما اي نون التثنية ونون جمع السلامة
تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيهما انما زيدت عوضًا عن
الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون
عوضًا عن الحركة تثبت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان والزيدون نظرًا
الى انها عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظرًا الى انها عوض
عن التنوين نحو جاءني غلاما زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمو
مصر نظير لسقوط نون الجمع عندها ولما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في
بيان الاعراب التقديري ومواضع تقدير الاعراب على ما ذكر في هذا المختصر والكافية
اربعة موضعان منها ما تعذر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصور والثاني الاسم

جرهما

البدل

المضاف الی یاء المتکلم وموضعان منہا ما استثقل تلفظ الاعراب فی احدھما الاسم
المنقوص والثانی جمع المذکر السالم المضاف الی یاء المتکلم ویعرب غیر المنصرف
بالفتحۃ فی حالۃ الجر وجمع المؤنث السالم بالکسر فی حالۃ النصب لفظا لا تقدیرا
غایۃ الامر ان اعرابہما جار علی خلاف الاصل فقال السابع ای الصنف السابع من
تلک الاصناف ان یکون الرفع بتقدیر الضمۃ والنصب بتقدیر الفتحۃ والجر بتقدیر
الکسرۃ ویختص ای ھذا الصنف بالمقصور وھو ای المقصور ما ای اسم معرب فی اخرہ
الف مقصورۃ ای لا ممدودۃ سواء کانت موجودۃ فی اللفظ کالعصا بلام
التعریف او محذوفۃ لاجتماع الساکنین کعصاً بالتنوین وانما تعذر الاعراب
فی الاسم المقصور لفظا لوجود الالف فی اخرہ وھو لا یحتمل شیئا من الحرکات لانہا
لو احتملت الحرکۃ صارت ھمزۃ ولا یکون الفا ولقائل ان یقول لا نسلم وجود الالف
فی عصاً لوجب سقوطہ باجتماع الساکنین واجیب بان وجودہ فی حالۃ اللام والاضافۃ
ظاھر واما فی حالۃ التنکیر فمقدر ومن ثم لم یجز الاعراب علی ما قبلہا حتی لا یضم
ما قبلہا فی حالۃ الرفع ولم یفتح فی حالۃ النصب ولم یکسر فی حالۃ الجر کما فی ید
ودم رد بالمضاف الی یاء المتکلم معطوف علی قولہ بالمقصور ای ویختص ھذا
الصنف ایضا بالاسم المضاف الی یاء المتکلم مفردا کان او جمعا مکسرا وجمع
مؤنث سالما وانما تعذر الاعراب فی الاسم المضاف الی یاء المتکلم لفظا لان ما قبل
الیاء استحق الکسر قبل مجیء الاعراب لتوافق الیاء لان الاضافۃ سابقۃ علی دخول العامل
اذ المفرد قبل المرکب فلما جاء الاعراب بالترکیب مع العامل وجد فی محلہ ما ینافی
وجودہ فوجب تقدیرہ اذ لو اعرب حینئذ بالحرکۃ لفظا لزم تحریک الحرف
الواحد بحرکتین مختلفتین فی حالۃ الرفع والنصب ومتماثلین فی حالۃ الجر وھو محال
فاعرب بالحرکۃ تقدیرا فی جمیع الاحوال وھو مذھب المصنف والشیخ ابن الحاجب
وذھب ابن مالک ومن تابعہ الی انہ معرب فی حالۃ الجر لفظا لانہ یمکن ان یجعل کسرۃ
جرا کما جعل الف التثنیۃ وواو الجمع رفعا دالا علی الفاعلیۃ واجیب بانہ یلزم
توارد المؤثرین اللفظیین وھما الیاء والعامل علی اثر واحد بخلاف الف التثنیۃ
وواو الجمع حیث یلزم فیہ توارد المؤثرین احدھما لفظی وھو العامل والاخر معنوی

لا یبقی

لم یجز

وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني لاضافته الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجيب به عن هذا ففيه كلام طويل مذكور في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب بعضهم الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب عنه ان توسط الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء بالحرف الاخر المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاءني عصا وغلامي في الرفع ورايت عصا وغلامي في النصب ومررت بعصا وغلامي في الجر ولما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات الثلث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا فقال الثامن اي الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اي هذا الصنف بالمنقوص وهو اي المنقوص ما اي اسم معرب يكون في اخره ياء ما قبلها مكسور كقاض وانما استثقل الاعراب في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لثقلهما على الياء بخلاف حالة النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته تقول جاءني قاض في الرفع ورايت قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال التاسع اي الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب والجر بالياء لفظا ويختص اي هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم تقول جاءني مسلمي بتقدير مسلموي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار مسلمي ورايت مسلمي في النصب ومررت بمسلمي في الجر وانما استثقل الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان علامة الرفع فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدغما فلما لم يبق الواو لفظا قدر ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف من حقيقته اذ المدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعرابه نحو مسلميّ قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
وكذلك عصًا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلزم جعل
عصًا من المتعذر ومسلميّ من المستثقل وأجيب بانّ اعراب عصًا قبل الاعلال بالحركة
وثقلها يوجب ابدال الحرف فلمّا قلبت الواو الفًا تعذر لانّ الالف لا يحتمل شيئًا من
الحركات فالتقدير في عصًا للتعذر لا للاستثقال لانّ ثقلها لا يوجب تقديرها بل
ابدال حرفها بحرف اخر فجعل ممّا تعذر الاعراب فيه واما نحو مسلمي فاعرابه قبل
الاعلال بالحروف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر
فاتضح الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة
فلا يجوز قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا لانّه اريد بالثقل
الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرّك حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسر ما قبلها
فلا يلزم ذلك قال بعض المحققين قد يكون الاعراب بالحرف تقديرًا في الاحوال
الثلث كما في جمع المذكر السالم المضاف الى المعرّف باللام وفي الاسماء الستة المضافة
الى المعرف باللام نحو جاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ونحو
جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير
الالف كما في المثنى المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما الرجل وقد ذكر
العلامة التفتازاني رح هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمصنف لم يلتفت
اليهما لكونه امرًا عارضيًا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم لعدم استقلاله بمنزلة
اللازم ثم لمّا انجرّ ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل اصناف الاعراب
اراد ان يعرّف كل واحدٍ منهما وان يبيّن حكمه لتبيّن من الاسم المعرب ما يعرب
بالتنوين وما يعرب بدون التنوين فقال **فصل** الاسم المعرب على ضربين او نوعين
منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاولى لعدم حاجته الى المحذوف او مرفوع
على انّه خبر مبتدأ محذوف وهو مشتق من الصّرف فانّ تأثيره بالصرف
عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف حتى كأنه بالقياس اليه
لا ينصرف لانّه ينصرف بالتنوين والكسرة بخلاف غير المنصرف وقيل جاء الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن

وانما قدّم المنصرف على غيره لاصالته وكثرته وهو اى المنصرف ما اى اسم معرب ليس فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التى يأتى ذكرها عن قريب واعترض على هذا التعريف بانه عدمى ومن حق التعريف ان يكون وجوديا لانه معرّف والمعرّف لا بُدّ له من ان يكون وجوديا لانّ المعدوم لا يصلح ان يكون معرّفا لانّ الذى لا يكون موجودًا بنفسه كيف يعرّفُ غيره اذ وجوده سببٌ لوجود المعرّف من حيث المعرفة واجيب بان المقصود من التعريف التمييز وهو بالمعدوم ممكن ويسمى اى الاسم المعرب المنصرف المتمكن لما قلنا وحكمه اى حكم الاسم المعرب المنصرف ان يدخله الحركات الثلث وهى الرفع والنصب والجر الكائنة مع التنوين لعدم شبهه بالفعل وغير منصرف معطوف على قوله منصرف وهو اى غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه سببان كائنان منها اى من تلك الاسباب التسعة او واحد كائن منها يقوم مقامهما اى مقام السببين وهو الجمع والتانيث بالالف المقصورة والممدودة والمراد بوجود السببين او واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعمّ من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد ما هو غير منصرف للموازنة كسراويل فانّ الجمعية فيه قائمة مقام السببين موجودة حكمًا ولقائل ان يقول أن جُعِل مسبّبُ السببين الفرعيّةُ يشكل بانّ الفرعية تحصل بسبب واحد فكان السبب الآخر زائدا لا طائل تحته وأن جُعل مسببهما منع الصرف يشكل بانّ منع الصرف لم واحد وتوارد السببين على مسبّب واحد باطل أجيب بانّ احد السببين يكفى لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب هو ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعيّةُ بجهتين لا يتحقق الا بسببين يوجب احدهما الفرعية بجهة والآخر بجهة اخرى ويصح ان يجعل المسبّب منع الصرف امّا بتقدير مضاف اى جزء السبب او بتقدير صفة اى سببان ناقصان وانما الممنوع هو توارد السببين التامّين لا الناقصين الذين يكون كل واحد منهما جزء السببِ نعَمْ لو كان التقدير سببان لمنع الصرف يلزم تعريف الشئ بما يساويه اللّهمّ الّا ان يجعل التعريف لفظيا ثم اعترض على هذا الحد بنحو هند وسلاسل ومسلمات حال كونها علمًا للمؤنث فانّها منصرفات مع وجود السببين او واحد يقوم مقامهما فيها والجواب عنه انّ المراد سببان معتبران ولا يعتبر

السببان او واحد يقوم مقامهما فيها ولا بدّ من بيان وجه عدم اعتبار السببين
او واحد يقوم مقامهما فيما ذكر امّا الاول فنقول لم يعتبر في نحو هندا حد السببين
لمكان الخفة المعارضة ثقل احد السببين على ما سيأتي وكذلك العجمة في سلاسل
لم يعتبر رعاية للتناسب للفصيح في الكلام وامّا نحو مسلمات فقد قيل انّ التانيث
فيه غير معتبر لخلوه عن التاء لفظا وتقديرا امّا خلوه عن التاء لفظا فلانّ تاءها
ليست للتانيث لانّ التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه لجمع المؤنث
لا للتانيث ولذلك لا تنقلب في حالة الوقف هاءً وامّا خلوه عن التاء تقديرا فلانّ
اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأبى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المؤنث
وما يكون مخصوصا بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث مطلقا
والاولى ان يقال انّما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة
الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المصنف عما يعرف به المنصرف وغير المنصرف
وهو ما يعتزل عنه الجرّ والتنوين لانّ الحكم باعتزال الجرّ والتنوين يتوقف على منع
الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خبير بانّه
يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للنحاة كما نصرتهم هناك بان يقال ان اعتزال الجرّ
والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا يلزم الدور وقال
الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في انّ الاسم امّا منصرف وامّا غير منصرف
وتفسير كل واحد من القسمين مما ينفي الحصر وذلك لانهم فسّروا المنصرف بانه الذي
يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسّروا غير المنصرف بانه الذي
يعتزل عنه الجرّ والتنوين لشبه الفعل ويحرّك بالفتح موضع الجرّ وعلى هذا انتفى اسماء
كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المذكر لانّه لا تدخله الحركات فلا يكون
منصرفا ولا يعتزل عنه الجرّ ولا يحرّك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما اعرب
بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل فيهما في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر وانما اوردهما من الاسماء
ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معترفين بالحصر هذا كلامه وقال
ابو الفناء ينبغي ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب
بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف والذي

ينافي

ابو البقاء

باحدھا ثم لما ذکر الاسباب التسعۃ فی تعریف المنصرف وغیرہ مجملۃ والتعریف الاجمالی یخل بالغرض اراد ان یبینہا مفصلۃ فقال و الاسباب التسعۃ اللام للعہد ای الاسباب التسعۃ التی سبق ذکرہا ھذا المجموع العدل و الوصف و التانیث و المعرفۃ والعجمۃ والجمع والترکیب و الالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد الحق بعضہم بہذہ الاسباب التسعۃ ما شابہ بالف التانیث المقصورۃ وھو کل الف زائدۃ فی اخر الاسم سواء کانت للالحاق اولغیرہ کالف اَرْطٰی وقَبَعْثَرٰی فان الالف فی ارطی زیدت للالحاق ولیست للتانیث والدلیل علیہ مجئ ارطاۃ فلو کانت للتانیث کالف حبلی لم یجز ارطاۃ کما لم یجز حبلاۃ لاجتماع علامتی التانیث والالف فی قَبَعْثَرٰی لیست للتانیث لقولہم قبعثرات فلو کانت للتانیث لما لحقہ تانیث اخری کما ذکر ولا للالحاق لزیادتہا علی الغایۃ وھو الخماسی اذ لیس لنا اصل سداسی فیلحق بہ فہو لتکثیر الکلمۃ واتمام بنائہا فعلی ھذا یکون الاسباب عشرۃ وقال بعضہم ھو احد عشر و زاد علی العشرۃ المذکورۃ مراعاۃ الاصل فی احمر وقال بعضہم ھی ثلث عشر و زاد لزوم التانیث و تکرار الجمع و حکمہ ای حکم غیر المنصرف فالاضافۃ بمعنی فی او بادنی ملابسۃ اذ المراد حکم وجود السببین او واحد یقوم مقامہما ان لا یدخلہ الکسرۃ والتنوین کلمۃ ان مخففۃ من المثقلۃ وضمیر الشان اسمہا وخبرہ ما بعدہ ویکون ای غیر المنصرف فی موضع الجر مفتوحا انما انی بمنع الکسرۃ ھہنا مع انہ سبق فی اصناف الاعراب لیجمع بین الحکمین فانہ اقرب ضبطا وانما لم یقل ان لا یدخل الجر لان غیر المنصرف مجرور وان کان جرہ بالفتحۃ وانما قدم الکسرۃ علی التنوین فی المنع اشارۃ الی ان منع الکسرۃ قصدی لا تبعی والظاہر انہ تبعی کما ھو مذہب الاکثرین لان المنع لمشابہۃ الفعل و مراعاۃ الشبہ یحصل بمنع التنوین غیر ان الجر تمنع ایضا لتکمیل رعایۃ الشبہ و التکمیل تابع والدلیل علیہ عودہ حالۃ الضرورۃ مع التنوین مع ان الضرورۃ ترفع وجودہا فقط فلو کان منعہ قصدیا لعاد فی قولہ شعر ثم فتوی تولعلہ + ما ھو فعل الشانی حرامہ + لقصد الضرورۃ الیہ فقد استدل علی تبعیۃ الکسرۃ فی السقوط لانہ لما لم یکن مع اللام والاضافۃ تنوین حتی یحذف المنع الصرف لم یسقط وانما منع التنوین لرعایۃ اصل الشبہ وجعل منع الکسرۃ مکملا للشبہ لان تنوین التمکن ممنوع من الفعل نوعا

وجنسًا لما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعًا عن الفعل لجنسه اعني الحركة غير ممنوع عنه
ولكن اصورة الكسر يدخل على الفعل مثل قُلِ الحقّ بخلاف صورة التنوين وامّا تنوين
الترنّم فمع قلّته ما يدخل الفعل على غير القياس فلا يعتنى به وامّا النون للخفيفة وان كان
جنس التنوين فهو لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئًا من الافعال لا يخلو
عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين الممنوع تنوين التمكن فلا يلزم مثل جوارٍ عند
من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديرًا لانّ تنوينه لم يكن للتمكن بل عوض
عن الحركة او الحرف وانّما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه
بالفرعيتين الحاصلتين بالسببين للفعل من جهة انه فرع الاسم
بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب
المختص بالاسم وهو الجرّ ومنع علامة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه اختصاص
هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه نحوه قلنا وجه ذلك ان الاسم
قلّما يخلو عن التنوين والجرّ فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ولو اختير
غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعهما واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخله الكسرة
والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضًا مع انه
ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجرّ واجيب بانّ اللام والاضافة كل واحد منهما
يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف فيكون لهما من القوّة
ما ليس لغيرهما من خواصّ الاسم فلذا يعتبران مقوّيين لجهة الاسمية لا غيرهما
ثم لمّا بيّن الاسباب التسعة مجملةً ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها
شرع في بيان ذلك فقال امّا العدل كلمة امّا لتفصيل ما اجمل وقدّم تحقيقها في صدر
الكتاب وانّما قدّم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
الشرط ولم يعرّف من الاسباب التسعة الّا العدل دون غيره لانّه امّا معرّف
في هذا المختصر في موضعه وامّا مستغن عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
او خصّ العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراجه من صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذه العبارة

وكذا

والتغییر انما وقع فی الصورۃ فقط فلا یرد ما حذف عنہ اواخر الحروف من الاسماء کید ودم فان المادۃ فیہما غیر باقیۃ وذکر فی بعض الحواشی ان الترخیم لیس بالخروج الاسم من صیغۃ الی صیغۃ اخری اذ قولنا یا حارِ لیس بصیغۃ اخری للحارث بل ھو بعض الصیغۃ فالصیغۃ واحدۃ غیر انہ حذف بعضہا للتخفیف ولا بدّ للمعدول من صیغتین ولذا لا یصدق ھذا التعریف علی المصغّر اذ لیس للاسم المصغّر صیغتان یخرج من احدھما الی الاخری حتی یصدق علیہ انہ خرج من صیغۃ الاصلیۃ الی صیغۃ اخری واما صیغۃ المکبّر فلیست بصیغۃ اصلیۃ للمصغّر من حیث ان التصغیر یستفاد منہا وان کانت اصل صیغۃ المصغّر من حیث انّ صیغۃ المصغّر متفرعۃ علیہا کصیغۃ المضارع فانّہا اصل صیغۃ الامر ولیست بصیغۃ اصلیۃ لصیغۃ الامر اذ لا یستفاد معناہ منہا وصیغۃ الشیٔ ما یستفاد ھو منہا ولیست صیغۃ المضارع بالنسبۃ الی الامر ولا صیغۃ المکبّر بالنسبۃ الی المصغّر کذلک فصیغۃ المکبّر وان کانت اصل صیغۃ المصغّر بناءً فلیست بصیغۃ اصلیۃ المصغّر فلا یصدق علیہ انہ خرج من صیغتہ الاصلیۃ فان قلت یصدق ھذا التعریف علی التغیرات التصریفیۃ مطلقا سواء کانت قیاسیۃ او غیر قیاسیۃ قلنا المراد من اخراج الاسم عن صیغتہ الاصلیۃ اخراج غیر تصریفی وھو ما یبحث عنہ فی النحو بقرینۃ ان المتکلم نحویّ وکل متکلم یتکلم باصطلاحہ فیخرج عنہ التغیرات التصریفیۃ مطلقا تحقیقا اِمّا مفعول مطلق وحذف عاملہ خفۃ لدلالتہ علیہ اذ کل مصدر یدل علی فعلہ او مضاف الیہ تقدیرہ او المضاف محذوف ای تغییر تحقیق فحذف المضاف واقیم المضاف الیہ مقامہ واعرب باعرابہ او صفۃ مصدر محذوف ای تغییرا محققا ای لم یقدّر لضرورۃ منع الصرف او لضرورۃ البناء او لتبع الاخوات او تقدیرا عطف علی قولہ تحقیقا وھو ما قُدِّر لضرورۃ منع الصرف کما فی عمر او لتحقیق البناء کما فی حَضَار وطَمَار او لتبع الاخوات کما فی قطام ولا یجتمع مع وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانہا لان اوزان العدل محصورۃ بالاستقراء فی ستۃ وھی فُعَال کثُلٰث ومَفْعَل کمَثْلَث وفُعَل کعُمَر واُخَر وفَعِل کاَمْسِ وفَعَل کسَحَر وفَعَالِ کقَطَامِ ولیس شیٔ من ھذہ الاوزان علی وزن الفعل فثبت ان العدل لا یجتمع

مع وزن الفعل اصلاً اى تحقيقاً كان العدل او تقديراً وقوله اصلاً منصوب على التميز او على المصدرية ويجتمع مع العلمية كعُمَرَ وزُفَر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل التقديرى فانهم لما وجدوهما غير منصرفين فى كلامهم ولم يكن فيهما سبب ظاهر سوى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لم يمنع من الصرف الا بسببين قدّروا فيهما العدل صيانةً لقاعدتهم وانما اشاروا الى تقدير العدل لا الى تقدير غيره من الاسباب لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره كما بيّن فى المطوّلات ويجتمع مع الوصف كثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة بدليل انا وجدنا فى كل واحد من ثلث ومثلث معنى ثلثة ثلثة وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعيّن ويكون اسم المقسوم عليه مكرّراً على الافراد نحو جاء فى القوم رجلاً رجلاً ورجلين رجلين وجماعةً جماعةً وكان القياس فى باب العدد ايضاً التكرير فلمّا وجد كل واحد من ثُلاثَ ومَثْلَثَ غير مكرّر علم ان اصله مكرّر فقيل هو معدول عن ثلثة ثلثة وكذا أُحَادُ ومَوْحَدُ معدول عن واحد واحد وثُناءُ ومَثْنٰى عن اثنين اثنين ورُباعُ ومَرْبَعُ عن اربعة اربعة لا غير وقيل جاء الى عُشَارِ ومَعْشَرُ فثلث ممتنع عن الصرف للعدل والوصف وهذا الوصف وان كان فى اصله عارضاً فلا يعد سبباً كما يجئ بعد فهو ههنا غير عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة غير صفاتٍ فان سمّى به منكراً صُرف لزوال الوصف والعدل وأُخَرَ على وزن فُعَلَ بضم الفاء وفتح العين فانه جمع أُخْرٰى تانيث آخَرَ معدول عن آخَرَ مِنْ بفتح الهمزة ممدودةً او عن الاُخَر بضم الهمزة وفتح العين لانه افعل التفضيل لكان معنى جاءنى زيدٌ ورجلٌ آخر اشد تأخراً من زيد فى معنى من المعانى ثم صار بمعنى غير وافعل التفضيل مما لا بدّ له من احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من ولا يجوز تقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاء اظهاره والاظهار ههنا ممتنع وما يقال ان تقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافةً اخرى الى مثلها فهو ضعيف لانه قال الاخفش فى الجمع ولخوانه انها معرفات بتقدير الاضافة مع خروجها عن هذه الوجوه فاذا كان تقدير الاضافة ممتنعاً ثبت انه معدول من احد الامرين فقيل انه معدول عن الآخر فان قيل لا يجوز ان يكون أُخَرُ معدولاً عما فيه اللام لانه يكون نكرةً لوقوعه صفة النكرة فى قوله تعالى مِنْ اَيَّامٍ اُخَرَ ولو كان معدولاً

عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذ القاعدة ان المعدول عنه اذا كان معرفة يوجب ان المعدول ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولاً عما فيه اللام وقيل من اُخَرُ من وتعريفه غير لازم كما فى سَحَرَ وَاَمْسِ المعدولين عنهما لان تعريف اَمْسِ ليس لتضمنه لام التعريف ولهذا بُنِىَ و سَحَرَ للعلمية ولذلك امتنع من الصرف وامتنع كل واحد منهما فى اُخَرَ للاعراب والوصفية وجُمَعَ فانه معدول عن جُمْع بضم الجيم وسكون الميم او عن جَمَاعِىَ او جمعاوات لانه جمع جَمْعَاءَ وجَمْعَاءُ ان كانت صفة كان حقها ان يجمع على فُعْل كحَمْرَاءَ على حُمْر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع فى التكسير على فَعَالِىَ وفى الصحيح على فَعْلاوات كصحراء على صَحَارِى او صحراوات ولما جُمِعَ على فُعَل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا ويلزم عليه جمع الجمع الشاذة كانيب واقوس لان القياس فيهما اَنيابٌ واَقْوَاسٌ كما عرف ان الاجوف مطلقا واويا كان او يائيا لا يجمع على اَفْعُل فينبغى ان يكونا معدولين عما هو القياس فيهما واجيب بانهما ليسا على اوزان مشهودة فيحملان على الشذوذ لا العدل ثم الوصف اردف العدل بذكر الوصف لانه مؤثر فى بعض الاسماء المعدولة من نحو ثُلٰثَ ومَثْلَثَ ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانهما مشتركان فى الانقسام الى وضعى وعارضى والتاثير للوضعى منهما دون العارضى فان الوصف انما كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التى هى وضع ثانٍ ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة لان من شروطها التعريف العلمى وايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة فى ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تتميما للتانيث بذكره مع شرائطه ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة والمعرفة شرع فى الجمع لمشابهته بالتانيث فى القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب لاشتراكهما فى كونهما فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل لحقه بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك فنقول الوصف فى عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى فى متبوعه وجاء بمعنى كون

الوصف

الاسود الاعلی ذات باعتبار معنی ہو المقصود ہذا ہو المعنی بہ ہہنا فلا یجتمع مع العلمیۃ اصلا وضعیا کان الوصف او عارضیا لکونہما متضادین لما ان الوصف یقتضی العموم والعلمیۃ یقتضی الخصوص شرطہ ای شرط تاثیر الوصف فی منع الصرف وہی فی اللغۃ العلامۃ وفی الاصطلاح ما یتوقف علیہ الشیٔ ولا یکون منہ والرکن ما یقوم بہ الشیٔ ویفید بدونہ والغرض اعم منہما یطلق علی الشرط والرکن جمیعا ان یکون وصفا فی اصل الوضع ای الاصل الذی ہو الوضع فالاضافۃ بیانیۃ لا یطرئ علیہ الوصفیۃ بعد الوضع استعمالا سواء کان ذلک الوصف الوضعی باقیا فیہ او زائلا عنہ وینبغی ان یشترط ایضا بان لا یکون وضعا فی العلم عند سیبویہ وان یکون زائلا بالعلمیۃ عند الاخفش واذا کان شرط الوصف ان یکون فی اصل الوضع فاسود وارقم کل واحد منہما غیر منصرف وان صارا ای الاسود والارقم اسمین للحیۃ فی الاستعمال اذ الاسود اسم للحیۃ المتصفۃ بالسواد لا للحیۃ مطلقا فمفہومہ خرج عن الوصفیۃ لکن لم یخرج عنہا بالکلیۃ لانہ قد اعتبر فی مفہومہا الاتصاف وکذلک حال ارقم فانہ اسم للحیۃ التی فیہا سواد وبیاض لا للحیۃ مطلقا کما یشعر بہ عبارۃ الکتاب لاصالتہما فی الوصفیۃ تعلیل لقولہ غیر منصرف یعنی انما کان اسود وارقم غیر منصرف فبین لکونہما اصلیین فی الوصفیۃ لانہما موضوعان للصفۃ فی الاصل ثم صارا علمین بعد الوضع فکانا غالبین فی الاسمیۃ فلا یخرجہما غلبۃ الاسمیۃ العارضیۃ فی الاستعمال عن الوصفیۃ الاصلیۃ فہما غیر منصرفین لوزن الفعل والوصف الاصلی فان قلت کیف یعتبر وزن الفعل فی اسود وہو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حیث جاء فی الانثی الحیۃ الاسودۃ قلنا لا عبرۃ بقبولہ التاء اذ المراد بعدم قبولہ التاء علی بالاعتبار الذی بہ امتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار الوصف الاصلی وہو بہذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا حیث جاء مؤنثہ بذلک الاعتبار علی وزن سوداء وانما یقبل التاء باعتبار غلبۃ الاسمیۃ العارضیۃ وہو بہذا الاعتبار غیر ممتنع من الصرف واربع کائن فی مررت بنسوۃ اربع منصرف مع انہ صفۃ للنسوۃ ووزن الفعل لعدم الاصالۃ فی الوصفیۃ تعلیل لقولہ منصرف یعنی انما کان اربع ہہنا منصرفا لعدم اصالتہ فی الوصفیۃ لانہ من اسماء العدد وہو موضوع بغیر الوصفیۃ

فی الاصل والتاء التی فی اربعة لیست للتانیث بل هی علامة التذکیر والمراد بالتاء تاء التانیث فلا یرد ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف مفقود فی اربع هو عدم قبول التاء وهذا یقبلها اما التانیث الحاصل بالتاء الملفوظة بدلیل قوله وکذلک المعنوی وانما قید به التانیث احترازا عن التانیث بالالف فانه مؤثر فی منع الصرف بلا شرط العلمیة لان اشتراطها للزوم ما هو فی صدد الزوال کما یاتی والتانیث بالالف لازمة لوضع الکلمة معها فلا حاجة الی اشتراطها فشرطه ای شرط تاثیر التانیث فی منع الصرف ان یکون علما انما اشترط ذلک فی التانیث لیلزم بالعلمیة التی هی وضع ثان مانع عن التغییر فان قلت اشترطوا اللزوم فی سبب منع الصرف ولم لم یشترطوا فی سبب البناء الذی هو اقوی من منع الصرف فی کونه غیر الاصل لان سلب الاعراب بالکلیة اشد من سلب الجر والتنوین قیل یکون سبب البناء قویا حتی یکون مؤثرا حال انفراده بخلاف منع الصرف لضعفه حتی لم یکن مؤثرا بدون معاضدته ومعاونته ولو تاملت فی هذا الوجه لوجدت فیه نوع قلق وذلک لان الکلام یؤول الی اشتراطه المعاضدة فی سبب منع الصرف والبناء مع کونه اقوی منه فی انه غیر الاصل ولذا قال بعض الفضلاء فی وجهه الاظهر ان یقال البناء هو الاصل فی الالفاظ والاعراب عارض علیه بعد الترکیب فیؤل اللفظ الی اصله ولو بسبب ضعیف بخلاف منع الصرف فانه عارض فی الاسماء فلا یخرج عن اصله وهو الصرف الا بسبب قوی لان العود الی الاصل سهل من الخروج عنه فیشترط قوة السبب للخروج دون العود فان قلت کیف یشترط العلمیة للزوم التانیث مطلقا فالتانیث قد یکون لازمة کحجارة وشقاوة وحیایة ولهذا لم یقلب لام شقاوة وحیایة بهمزة فلو لم یکن لازمة لقالوا شقاءة وحیاءة بقلب الواو والیاء همزة قبل التاء فی اصل وضعها للفرق بین المذکر والمؤنث ولا یجیٔ هذا المعنی الا غیر لازمة فلذ وما لغیر هذا المعنی غیر معتبر فلا بد من اشتراط العلمیة لئلا یلزم التاء التی فی اصل وضعها غیر لازمة واعترض علیه بان لزومها لاجل العلمیة ایضا لزوم لغیر هذا المعنی فیجب ان لا یعتبر فالاولی ان یبدل لزوم التانیث بهمزة کطلحة فانه غیر منصرف للعلمیة والتانیث اللفظی وکذلک ای ومثل التانیث بالتاء فی اشتراط العلمیة التانیث المعنوی الا ان العلمیة فی التانیث بالتاء یشترط لوجوب منع الصرف وفی التانیث المعنوی یشترط لجوازه ولا بد لوجوبه من شرط اخر

كما اشار اليه فى المتن ثم المعنوى ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمى يجوز صرفه اى صرف ذلك المعنوى وتركه اى ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اى لاجل معارضة الخفة احد السببين الذين هما فى هند فيمتنع تاثيره ويجوز تركه لوجود السببين فيه وهما العلمية والتانيث المعنوى ولم يجب لانعدام شرط وجوب تاثيره وكذلك كل ثلاثى ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة اذا كانت موصوفة بهذه الامور تكون فى غاية الخفة وهو تقاوم احد السببين الذين فيها فلم يبق الا سبب واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط لوجوب تاثير المعنوى فى منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلثة وهى الزيادة على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلثة عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحرك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان العجمة ثقيل على العرب والا اى وان لم يكن المعنوى ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمى (العجم) يجب منعه اى منع المعنوى عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلثة يستلزم وجود ما هو شرط لوجوب تاثير المعنوى فى منع الصرف فيه وهو الامور الثلثة اعنى الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط وجوب التاثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزموا بامتناع الثلاثى الساكن الاوسط عن الصرف وان سمى به مذكر كزينب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو الزيادة على الثلثة وسقر فانه غير منصرف لعلمية لطبقة من طبقات النار والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو تحرك الاوسط وذهب ابن الانبارى الى عدم اعتبار التحرك وجعل سقر كهند فى جواز صرفه وتركه وماه وجور فانهما غير منصرفين للعلمية لقريتين والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو العجمة و

التانيث الحاصل بالالف المقصورة كحبلى او بالالف الممدودة كحمراء يمتنع صرفهما البتة اى بالبتة دفعا لتوهم من توهم فى امتناع التانيث بالالف عن الصرف لانتفاء السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده

بقوله لان الالف تقوم مقام السببين الاصوب ان يقول لان التانيث بالالف
الخ لان السبب القائم مقام السببين هو التانيث لا الالف التانيث ولزوم اى لزوم
التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة لزوما لا ينفك عنها بحال فكانهما
تانيثان فللزومه يقوم مقام السببين واما التاء فانها فى الاصل عارضة فلا تقوم
مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعروضها فى الاصل لا يبلغ حد الالف
التى وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه فى الاصل اشيياء
باليائين على وزن انصباء فحذف احدى اليائين تخفيفا اذ اصل شئ الشيئ
وهذا اعدل ما قيل فيه اما المعرفة اى التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب
هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذى وضع لشئ بعينه الا انه لما جرى فى الاجمال
ذكر المعرفة ذكر فى التفصيل لفظ المعرفة ايضا فلا يعتبر منها اى من المعرفة فى منع الصرف
ويجتمع مع غير الوصف فى سببيته الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعارف
فى منع الصرف لانها خمسة وهى العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف
الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات
واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف
منصرفا او فى حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحرى ان لا يجعلا المنصرف غير
منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غير كما
ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية
تانيث اى معتبر فى منع الصرف قائلا بان اية ممتنع من الصرف للتانيث والتعريف
الابهامى وعند البعض هى نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف
التوكيد كما فى اجمع معتبر فى منع الصرف قائلا بانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف التوكيدى لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة
التعريف ولم يلتفت المصنف رح الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية فى التعريف
المعتبر فى منع الصرف لان المختار عنده ما هو مذهب الجمهور وتجتمع مع غير الوصف
العجمة اما العجمة هى كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها ولختلف

فی وزن الاسماء الاعجمیّة فذهب قوم الی انها لا توزن لتوقف الوزن علی معرفة الاصل
والزائد وانما یعلم ذلک بالاشتقاق وهو منتف فیها وذهب قوم الی انها توزن ولا یخفی ضعفه
فلا یمکن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنیة کلام العرب ومنها نزلة الصرف فی
اعلامها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجیم فی کلمة کصیرج وجص هو ما یجتمع فیه الماء
والجص ومنها تبع الراء للنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجیم فانهما لم یجتمعا فی العربیة
الا فی القبج وهو الجهل ومنها تبع الراء المعجمة للدال المهملة نحو مهندس ومنها ان یکون فیها حرف
العربیّة کالکاف والجیم والباء والجیم والزاء ثم اعتبر ابو علی شبه العجمة ایضا کمساجد علما فانه
غیر منصرف عنده للعلمیة وشبه العجمة لانها یشابه الاعجمی من حیث انه لم یکن له فی الاحاد نظیر
کما ان الاعجمیّ لا یشبه العربی فشرطه ای شرط تاثیر العجمة فی منع الصرف وذهب الزمخشری
الی انه شرط تحتم تاثیره فی الثلاثی الساکن الاوسط کنوح عنده مثل هند فی جواز الامرین
ان یکون علما فی العجمة لانه لو نقل الی العرب من غیر کونه علما فی العجمة لاعتورته العرب علی
احکامهم کما اعتوروها علی لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوین فتضعف العجمة
عند ذلک فتصیر من جنس لغتهم ولم یکن مانعا من الصرف والاعتراض ههنا بان هذا
لیس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا یستعمل فی العرب الا علما سواء وجد علما فی العرب
او لم یوجد علما قبل النقل الیهم الا تری الی ان قالون غیر منصرف مع انه لم یوجد علما
فی العجم بل وجد اسم جنس بمعنی الجیّد ثم صار علما فی لغة العرب بعد النقل قبل
استعماله جنسا مدفوع بان المراد بکونه علما فی العجمة اعم من ان یکون علما فیها حقیقة
او حکما وما یکون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنی الجنس الجیّد فهو علم فیها حکما
وزائدا علی ثلثة احرف کابراهیم فانه غیر منصرف للعجمة والعلمیة مع وجود الزیادة
فیه وکذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهیم لا ینصرفان لوجود الشرطین فیهما او ثلاثیا
متحرک الاوسط کشتر بفتح الشین المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غیر منصرف للعجمة والعلمیة
مع وجود تحرک الاوسط فیه وانما اشترط الزیادة علی ثلثة احرف او تحرک الاوسط
مع العلمیة فی العجمة لان الاسم اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط یکون فی غایة الخفة
ومن شانها ان تعارض احد السببین فتمانع تاثیره لا یقع قد اعتبرت
العجمة مع فقدان هذا الشرط فی ماه وجور کما عرفت فلم لم یکن معتبرة ههنا بدون

هذا الشرط لانا نقول اعتبار العجمة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتهما
ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلجام
اذا سمى به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم
العلمية في العجمة اي لعدم كونها علما في العجمة ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني
فيكون نوح منصرفا لسكون الاوسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط ثم تحرك الاوسط
انما يؤثر في العجمة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيخ ابن الحاجب واليه مال
الجوهري حيث قال ولوط اسم نبي منصرف مع العجمة والتعريف وذهب سيبويه
واكثر النحاة الى ان تحرك الاوسط غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادس مستقلا
ولا علامة العجمي حتى يسد مسدها اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع
اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه
وصالح وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب
واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان
للحديدة التي يحلق بها فان سمى بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث وان نكرت
صرفت ووزنها فعلى من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال الكسائي
هي مفعل من ماس يماس اذا تبختر وعيسى في العربية فعلى من عبس وهو البياض
فيكون الفه للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف
معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري
عيسى بن مريم عبراني او سرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت
العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء
ولم يجوزه البصريون وياجوج ان اخذ من اجت النار اي التهبت صرف ومن لم يشتقه
لم يصرفه وزكريا من جعله اعجميا فظاهر ومن يشتقه من زكرت بطن الصبي اذا
امتلأ فهمزته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصفي
لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم
والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة
او تقديرا واما نحو مدائني فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض انما

وانّما الجمع هو بيانٌ وهو لفظ اٰخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه فشرطه اى شرط تأثير الجمع فى منع الصرف وهو الاظهر وما قيل ان شرطه قيامه مقام السببين فبعيد عن القصد ان يكون اى الجمع علٰى صيغة منتهى الجموع اى علٰى صيغة انتهاء الجموع فانّ المنتهى مصدر ميمىّ وقد اضيف الى فاعله اعنى الجموع والصيغة هى الهيئة الحاصلة من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اى الجمع الذى يسمى صيغة منتهى الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان متحركان كمساجد وحرف مشدّد اولهما مدغم فى الثانى كدوابّ او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح سواء جمع مرّة كالامثلة المذكورة او مرّتين كالاكالب جمع اكلب جمع كلب واناعيم جمع انعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب علٰى انه خبر اٰخر ليكون الاوّل او علٰى انه حال من ضميره او مرفوع علٰى انه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية اى وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اى غير قابل لتاء التانيث وانما اطلق عليها الهاء لانها تصير فى حالة الوقف هاءً فلا يشكل بنحو فوارة واحد ها فارهة ثم فرّع علٰى الشرط الثانى قوله فصياقلةٌ وفرازنةٌ وما اشبههما مما كان علٰى صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كل واحد منهما منصرف لقبولهما الهاء لان هذا الجمع عند قبولها الهاء يصير مشابهًا بالمفرد فى الزنة فان صياقلة وفرازنة يشبهان الكراهية والطواعية فى الزنة فيدخل فى قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام السببين ولذا اشترط كونه غير قابل للهاء فان قيل هذا التاء زائدة فلا يعتد بها قلنا نعم لكن لها اثر فى تغيير الاوزان وانما لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاوّل من نحو رِجال وحُمُر اكتفاءً باشتهار امثلته وهو اى هذا الجمع ايضًا منصوب علٰى انه مصدر يقوم مقام ايضًا اى جمع رجوعًا والمعنى جزء الكلام رجوعًا الى ان الجمع كالتانيث بالالف قائم مقام السببين الجمعية ولزومها وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى جمع التكسير يعنى ان كونه جمعًا بمنزلة سبب واحد وكونه علٰى صيغة منتهى الجموع اى علٰى صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة فيمتنع ان يجمع جمع التكسير مرةً اخرى بمنزلة سبب اٰخر فكان فيه سببان فقام مقامهما بذلك عند المصنف لانه اختار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه لمّا امتنع جمعه جمع التكسير مرة اخرى صار بمنزلة ما جمع مرتين يعنى انك لا تزال تجمع الى ان ينتهى الى

النعم

فيتحقق لفظا ايضا

هذا المثال فلمّا انتهى جمع التكسير الذي هو مغيّرٌ للصيغة عنده سمى بصيغة منتهى الجموع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع صواحب جمع صاحبة على صواحبات فانه لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرطا لتكون صيغته موصوفة باللزوم والصيانة عن قبول التغير من التكسير والتصغير لتؤثر وقيل انما قام الجمع مقام السببين لقوته حيث لا نظير له في الاحاد واليه مال الزمخشري حيث قال في المفصل ونزلت الزنة التي لا واحد لها منزلة جمعٍ ثانٍ وقيل لعدم احتمال الجمع مرة اخرى جمع التكسير اشبه الاعجمي في انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي قيل لما لم يبق له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي اما التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النجم بصرى وضاربة اذا سمى بهما فان كل واحد منهما مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر فشرطه اي شرط تاثير التركيب في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثرا لمنع الصرف اذا كان لازما ولا يتحقق كونه لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون علما وقيل ليتحقق السبب الاخر وفيه نظر لانه يرد عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤنث ببعلبك لزم ان لا يكون السبب الاخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضافة لانها تصير غير المنصرف منصرفا او في حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل واسناد انما اشترط عدم كونه باسناد لان الاعلام التي يكون فيها الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الصرف مما يتفرع عليه ولم يحترز صريحا عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتا كسيبويه او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسنادي احتراز عنهما من حيث الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علما مبني على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتان في تفسير التركيب يخرج به مثل سيبويه لانه مركب من كلمة وصوت والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين خرج به مثل

التركيب

غايةً

الالف والنون الزائدتان

خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال فقد يجاب عن نحو سيبويه وخمسة عشر علمًا بانه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعده من ان ذلك من باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف الاعلام التي يكون فيها الاسناد فانه لم يصرح بكونها مبنية اصلا فاحتاج الى الاحتراز عنها كبعلبك فانه غير منصرف للعلمية والتركيب لانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك اسم كسرى جعلا علمًا لبلدة بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علمًا فانه قد اريد بين جزئيه نسبة في الاصل واذا كان شرط التركيب المانع من الصرف ان لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصرف لكون تركيبه باضافة ومعد يكرب غير منصرف لوجود التركيب فيه بلا اضافة ولا اسناد مع العلمية وشاب قرناها مبني لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قرنان اي ضفيرتان ويقال شاب قرناها اي ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان اختلف النحاة في انهما هل يؤثران في منع الصرف بمثابة الفي التانيث ام بالمشابهة فذهب البصريون الى انهما يؤثران في منع الصرف بمشابهة الفي التانيث في مثل حمراء من حيث كونهما زيدا معًا ومجيئهما بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستوائهما في الزنة وبقائهما في التصغير واختلاف صيغتي المذكر والمؤنث فيهما وكون الاول منهما الفًا وهي العلة للامتناع على الاصح ولهذا سميتا مضارعتين وسميتا زائدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف هويت السمان او لانهما زائدتان في الكلمة وليستا اصليتين فيهما وذهب الكوفيون الى انهما يؤثران في منع الصرف بالذات من غير نظر الى شيء اخر لان للمزيد فرع على المزيد عليه ثم اختلفوا في انهما هل يقومان مقام السببين كالفي التانيث ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من قال لا ان المشبه دون المشبه به ان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على ما يقابل الفعل والحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرطه اي شرط تاثير الالف والنون في الصرف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انهما سبب واحد ان يكون علمًا ليتحقق مشابهتهما بالفي التانيث حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما

الالف والنون المزیدتان

نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفان للعلمية والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم اوزانه مختلفة فعمران مكسور الفاء وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم نبت في البادية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وخبره منصرف او قوله اسم نبت خبره الاول ومنصرف خبر اخر له او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوبا على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذفه في ما لم يكثر وقوعه نادر وكذا النصب بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم والترحم وشيء منها لا يتصور ههنا وان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في صفة فشرطه في منع الصرف ان لا يكون مؤنثه اي مؤنث ذلك الوصف فعلانة ليتحقق مشابهتهما الممدودة كونهما بالف التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون الزائدتين مع انتفاء سكرانة ولم يورد في الصفة الا مثالا واحدا وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في الصفة بان لا يكون مؤنثه فعلانة فندمان منصرف لوجود ندمانة هذا اذا كان المراد بالندمان النديم وهو المعاشر واما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندمى لا ندمانة فيكون غير منصرف اتفاقا وكذا حسان ان جعل من الحسن بمعنى خوبی ینصرف لانه على وزن فعال وان جعل من الحس لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل

وزن الفعل

اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد الاختصاص بل يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لا فائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه اي شرط تاثير وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضرب بالتخفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشمر على صيغة الماضي المعروف من

التشمير فانهما وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف
ووزن الفعل و اذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل و ينبغي ان يكونا مجردين
عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين وانما قلنا ضُرِب على صيغة الماضي المجهول لانه
لو سمي بنحو ضرب معروفا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمرو الثقفي
ولا يوجد شيء من اوزان الافعال في الاسم الا منقولا عن الفعل الى الاسم في اللغة العربية
كما عن العجمة الى العربي كشَلَّمَ وهو اسم لبيت المقدس و بَقَّمَ وهو اسم جنس للنبت
الذي يصبغ به ولو سمي بهما امتنعا من الصرف للتعريف ووزن الفعل لا للتعريف والعجمة
لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيها وان لم يختص اي
وزن الفعل به اي بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن
الفعل احدى حروف المضارعة اي الحروف التي في الماضي بزيادتها مضارعا وهي حروف
اتين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول احمد عين
حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم
وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون في الاول و قد لا يكون فيه
وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف و قد لا يكون والاعم يجوز ان يكون ظرفا للاخص
وانما اشترط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به او وجود حرف من
حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية فان قلت ما الحكمة
في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر
ان يجعل الوزن الخاص سببا لئلا يفتقر الى شرط تاثير مع ان الفرعية لا تظهر الا
فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه ما لم يزيد
نسبة بالقسم الآخر قلنا انما فعل ذلك قصدا الى رعاية المناسبة بين الاسباب في كون
كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه ما لم يزيد نسبة بالآخر
كذلك الاصل فيه ان لا يوجد ما لم يزيد نسبة في القسم الآخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
مقصود جدا لتميز المعاني غاية التمييز ولا يدخلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل
الهاء اي التاء بالوضع فلا يرد نحو اسود باعتبار دخول التاء في تانيثه اذ دخول التاء فيه
انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه ان يكون مؤنثه على سوداء و الى

هذا سبقت الاشارة فی بحث الوضع وانما اشترط عدم دخول التاء فی هذه الصورة لوزن الفعل لانها لو دخلت فیها یلزم خروج وزن الفعل عن کونه وزن الفعل لاختصاص التاء بالاسم فلم یتحقق مشابهته بالفعل کاحمد و یشکر و تغلب و نرجس واما قولهم نرجسة بدخول الهاء فی نرجس فلا یشکل به لانه غیر علم حینئذ فان قلت ان نرجس لفظ اعجمی فبای شیء یعلم زیادة النون فیه قلنا ان النحاة یجعلون اللفظ المنقول الی لغتهم فی زیادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربی ولذا قالوا النون فی نرجس زائدة قصدًا بذلک انه لو اخذ الفعل منه لقیل نرجس بخلاف ما سمی رجل بنهشل فانه لم یمنع من الصرف لانه یوجد فی الاسم فعلله مثل جعفر فلا یکون نونه زائدة و اذا کان عدم دخول الهاء شرطا فی الصورة الاخیرة لوزن الفعل فیعمل هو الجمل القوی علی العمل و السیر منصرف مع وزن الفعل و الوصف الاصلی لدخول الهاء فی انثاه کقولهم ای العرب للناقة القوی علی العمل و السیر ناقة یعملة الا اذا سمی رجل بیعمل کان غیر منصرف لانه غیر قابل للهاء حینئذ و اعلم ان الاوزان علی اربعة اقسام احدها مختص بالاسم کفلس و قفل و صرد و ابل و عنق و ضلع و جمل والرباعی ما عدا فعلل و الخماسی بالجمع و التسمیة به لا یؤثر و الثانی ان یکون مشترکا بین الاسم و الفعل من غیر ترجیح احدهما علی الآخر نحو ضرب و علم و طفق و دحرج وضارب مرًا و هذا القسم ایضًا لا یؤثر التسمیة به الا عند عیسی بن عمرو الثقفی والثالث المختص بالفعل کشمّر و ضُرِبَ و جَوْرَبَ و انطَلَقَ و اِحْمَرَّ و احمارّ و اقطعّ و اخشوشن و اِجْلَوَّذَ و اِسْلَنْقَی و اِحْرَنْجَمَ و اقشَعَرَّ ولا عبرة بدئل لانه بنیة مشبهة بابن عرس لشذوذه والرابع ما فی اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد و اعصر و یزید و یغلب و حکم هذا القسم حکم المختص بالفعل فی منع الصرف ثم لما فرغ عن بیان اسباب منع الصرف اخذ فی بیان ما یزول تاثیر هذه الاسباب بزواله فقال و اعلم ان کل ما ای اسم غیر منصرف شرط فیه العلمیة وهو المؤنث بالتاء والمعنوی والعجمة و الترکیب و الاسم الذی فیه الالف والنون الزائدتان او کل ما لم یشترط فیه ذلک ای التعریف العلمی واجتمع سببا مؤثرًا مع سبب واحد ای مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنی انت وکثیرا ما یصدّر بالفاء تزیینًا للفظ کانه جزاء شرط محذوف ای اذا لم یشترط العلمیة فی الاسم

الغير المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فيه بالسببية فقط اى فانه من ان تشترطها له
وهو اى ذلك الاسم الغير المنصرف الذى لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
آخر فقط هو العلم المعدول ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معهما مؤثرة حيث امتنع
عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيهما حيث
امتنع ثُلٰثُ وَاَحْمَرُ بدون العلمية ثم احترز بما ذكره عن مثل مساجد حمراء حُبلى
اذا سمى بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الصرف انما
هو لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظى
يتحقق بعد العلمية وقبلها واختلف النحاة فى تاثير العلمية مع العدل فى اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثُلٰث ومَثْلَث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال
الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختاره الشيخ الرضى واختار
سيبويه منع صرف اُخَر وجُمَع واخوانه اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلاف فى تاثير
العلمية مع العدل وانما الخلاف فى زوال العدل بزوال الوصف اذا نكر بان
يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماه بها فيدخل عليه ما يختص بالنكرات
مثل رُبَّ ويجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير الابهامى اذ بالتاويل لا يصير
نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا اريد به غير معين مجازا صرف
ذلك الاسم الذى شرط فيه العلمية اذا اجتمعت فيه سبب آخر عند تنكيره وهذا
الاطلاق انما يكون مختار المصنف والشيخ ابن الحاجب الا فالنحاة اتفقوا على امتناع
افعل التفضيل المستعمل بمن اذا نكر بعد التسمية وخلاف سيبويه والاخفش فى
مثل احمر بعد التنكير مشهور اما فى القسم الاول اى اما حصول الصرف عند التنكير
فى الاسم الذى يشترط فيه العلمية فلبقاء الاسم اى ذلك الاسم بلا سبب اى بلا سبب مؤثر
لانعدام المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب واما فى القسم الثانى اى اما حصول
الصرف عند التنكير فى الاسم الذى لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه سببا محضا
فلبقائه اى ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل ووزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع
الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين تعريفا وتنكيرا بقوله تقول فى مثال المؤنث
بالتاء جاء نى طلحةُ بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحةٌ آخر بالتنوين اى واحد

مسمى بطلحة وقس على هذا امثلة التانيث المعنوى والعجمة والتركيب والالف
والنون الزائدتين فى الاسم وتقول فى مثال العلم المعدول جاءنى عمرُ
بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير عمرٌ آخر بالتنوين اى واحد مسمى بعمر وفى العلم مع
وزن الفعل احمدُ بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير احمدٌ آخر اى احد مسمى باحمد
هذا فى العلم المأول بالمسمى به ومثال العلم المأول بالصفة المشتهر مسماه بها نحو رُبَّ
حاتمٍ لقيته اى رُبَّ جوادٍ لقيته وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على الكل
السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء واذا اضيف ذلك الاسم الغير
المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحمدكم مثال الغير
المنصرف الذى اضيف فدخله الكسرة ومررت بالاحمد مثال لغير المنصرف الذى دخل
الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او بدخول
الالف واللام عليه لانهما من معظمات خواص الاسم لكونهما يقويان جهة الاسمية ويبعدانه
عن مشابهة الفعل فيضعف تاثير شبهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه بان الاسناد ودخول
حرف الجر من معظمات علامات الاسم ايضاً كما صرحوا فما وجه اختصاص هذين
العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون من معظمات العلامات
لكونهما مؤثرين فى اللفظ والمعنى كما مرّ فيكونان اقوى معظمات خواص الاسم بخلاف سائر
علامات الاسم المعظمة فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم ان كان غير المنصرف
مكسوراً حينئذ لان الكسر انما يسقط تبعاً للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
ساقط باللام والاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبعه الكسر فى السقوط وفيه نظر لان منع الصرف مقدم
على الاضافة واللام الا ترى انهم جعلوا الاضافة فى نحو حج بيت الله معاقبة للتنوين المقدرة
لمنع الصرف دون التنوين الملفوظة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف لكانت معاقبة
للتنوين الملفوظة فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجباً لحذف التنوين دون غيره من اللام
والاضافة فاذا كان سقوطه لمنع الصرف باعتبار تقدمه ينبغى ان يتبعه الكسرة فى السقوط
ايضاً تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة والان يشرع فى بيان ثلثة مقاصد هى المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارة فى قوله فى المقدمة عند فصل الحكم واعرابه
ثلثة انواع رفع ونصب وجر الى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه

ارادان یبین کلّ مقصد من المقاصد الثلثة باستیفاء فقال

المقصد الاول فی المرفوعات

قدّمها علی المنصوبات لکونها اصلاً ومقصودة فی الترکیب الاسنادی لتحقق الجملة بها وکون ماسواها فضلة وآتما اتی بصیغة الجمع و لم یات بصیغة للمفرد لان حدّ المرفوع وهو سنتلو علیک وحدّ الرفع وهو علم الفاعلیة یوهمان انّ المرفوع لایکون الا واحدًا وهو الفاعل فدفع ذلک الوهم بصیغة الجمع الدّالة علی التعدد لکنها فی المجرورات المجرم المشاکن وفی المنصوبات مستعارة للکثرة وههنا فی موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذکر لا یعقل وکما یجمع المؤنث بالالف والتاء یجمع صفة المذکر الذی لا یعقل بهما ایضًا نحو الجبال الراسیات والکواکب الطالعات والمرفوع فی عرف النحاة ما اشتمل علی علم الفاعلیة ای علامتها وهی الرفع الواو والالف نحو جاء نی زید وابواه زیدان سواء کانت تلک العلامة لفظًا او تقدیرًا فیتناول الاعراب اللفظی والتقدیری لان اللفظ یشتمل علیهما دون المحلّی اذ الاعراب المحلی لا یشتمل علیه اللفظ فلا یکون نحو جاء نی هؤلاء مرفوعًا ومعنی الرفع المحلّی انه فی محل لو کان هناک معرب لکان مرفوعًا الاسماء المرفوعة فان قلت قول المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد وجبت المطابقة بین الموصوف والصفة فیجب ان یجمع المرفوعة ولم یجمع ههنا قلت المرفوعة مسند الی ضمیر الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الی غیر الجمع جاز جمعها وتوحیدها بالتاء کقولک الایام الخالیات والخالیة وکالافعال لانهم یقولون الرّجال فعلوا وفعلت والمسلمات فعلن وفعلت ثمانیة اقسام الفاعل ومفعول مالم یسم فاعله المبتدأ والخبر وخبران واخواتها واسم کان واخواتها واسم ما ولا المشبهتین بلیس وخبر لا لنفی الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم یتعرّض لتعریفاتها شرع فی بیان ذلک وتفصیل کل منها فقال

فصل

الفاعل قدّمه علی سائر المرفوعات لان المختار عنده ماذهب الیه اکثر النحاة من انّ اصل المرفوعات الفاعل لکونه جزء الجملة الفعلیة التی هی اصل الجمل ولکونه اشد فی باب الرکنیة حیث لایسوغ حذفه الا بسدّ شئ مسدّه ولانّ رفعه لا ینسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولانّ عامله قوی بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعیف

لكونه معنويًا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ لانه
باقٍ على ما هو الاصل في المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل ولانه يحكم
عليه بكل حكم جامدًا كان او مشتقا ولانه يحكم عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل
واحد ليس الا كل اسم حقيقةً او حكمًا ليتناول مثل سرّني ان تقوم قبله اي قبل ذلك
الاسم فعلٌ اراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصدر غير الصفة لا الاصطلاحي الذي هو لفظ
قام فيدخل فيه فاعل المصدر ويندفع قوله او صفة ثم احترز بقوله قبله فعل عن نحو
زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعده وان اسند اليه فهو مبتدأ لا فاعل فذهب الكوفيون الى
انه لا فرق في الاسناد بين قولهم قام زيد و زيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا
حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقديم الفعل عليه بل يجب عليهم تركه وذهب
البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه يكون مسندا الى ضمير الاسم وهو وضميره
جميعا مسندان الى الاسم فالفعل لم يكن مسندا الى الاسم فالاسم ليس بفاعل بل هو
مبتدأ فح لا حاجة الى الاحتراز عنه في تعريف الفاعل بقيد التقديم ايضًا لانه خرج عنه
بقيد اسناد الفعل اليه الا انه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لا اسناد الفعل اليه
ظاهرًا كما توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء حقيقةً
احتيج الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازا عنه او صفة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولم يقل او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع
بعده الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو خلفك ابوه لان الرافع في الحقيقة هو الفعل
المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جامد فان قلت التعريف للتبيين والتحقيق
وكلمة او للترديد والتشكيك فلا يلائم ذكرها فيه قلت هي ههنا
للتنويع اشارة الى ان الفاعل المعرّف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله فعلٌ
اسند اليه وعلى الثاني ما يكون قبله صفة اسندت اليه اُسنِد اي الفعل او الصفة اليه
اي الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف بالحرف
والبدل بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
اخراجها وهو المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر
التوابع بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة والربط

فبمجرد ثبوت شئ لشئ يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقاً او تقديراً ففي قولنا لم يقم زيد سلب لوقوع لا سلب لا سناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير لا سناد فلا يحتاج تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف الذى اشتهر وهو ان المراد بالاسناد اعم من ان يكون بالايجاب او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت باسند كلمة على في قوله على معنى انه اى الفعل والصفة قام به اى بذلك الاسم لا على معنى انه وقع عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المبني للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيداً اسم قبله فعل في المثل الاول وصفة في المثال الثانى اسند اليه لكن على معنى انه وقع عليه لا قائم به فيكون مفعول مالم يسم فاعله ولا يكون فاعلاً وانما احتاج الى هذا التقييد من جعل مفعول مالم يسم فاعله خارجاً عن الفاعل كالمص والشيخ ابن الحاجب ومن جعله داخلاً فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزمخشرى وشيخ عبد القاهر وقوله قائم به نحو مات زيد وطال عمرو لان الموت والطول قائم بفاعله وان لم يكن صادراً عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمحله نحو قام زيد مثال للفاعل الذى قبله فعل اسند اليه وزيد ضارب ابوه عمراً مثال للفاعل الذى قبله صفة اسندت اليه وما ضرب زيد عمراً مثال للفاعل الذى قبله فعل سند اليه بسبب الوقوع وكل فعل لازماً كان او متعدياً لابد له اى لذلك الفعل من فاعل الذى صدر عنه او قام به مرفوع صفة فاعل وانما وصفه به مع انه لا يكون الا مرفوعاً لزيادة التقرير مظهر صفة ثانية الفاعل كذهب زيد او مضمر عطف على قوله مظهر كضربت زيداً او مستتر كزيد ذهب وان كان اى الفعل متعدياً كان له مفعول به ايضاً نحو ضرب زيد عمراً فان كان الفاعل اى فاعل الفعل مظهراً وحد الفعل ابداً اى سواء كان الفاعل مثنى او مجموعاً نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وان كان اى الفاعل مضمراً وحد الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وثنى اى الفعل للمثنى اى لمثنى فاعله المضمر نحو الزيدان ضربا وجمع اى الفعل للجمع اى جمع فاعله المضمر نحو الزيدون ضربوا وان كان اى الفاعل مؤنثاً حقيقياً احترز به عما اذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي فانه ليس

كالمؤنث الحقيقي على الاطلاق وهو اى المؤنث الحقيقي ما اى مؤنث اذ كلمة ما عبارة
عنه بازائه اى بمقابلة ذكر من الحيوان للجار والمجرور ظرف مستقر وانثى صفة
لذكر اى ذكر كائن فى جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظا او لم يكن
وانما قال من الحيوان احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكرا منها وتانيثه
غير حقيقي والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قُبُلُ الرجال كامرأة فى الاناس وناقة
فى الابل اذ بازائهما رجل وبعير وكذا النفساء والحبلى واتان وعناق انث الفعل
جزاء الشرط ابدا اى مظهرا كان الفاعل او مضمرا وقوله ان لم تفصل بشئ بين الفاعل
والفعل متعلق بقوله انث الفعل نحو قامت هند فى المظهر وهند قامت فى المضمر
وانما انث الفعل ابدا عند كون الفاعل مؤنثا حقيقيا لان تانيث الفاعل يسرى الى تانيث
الفعل اما فى المضمر مطلقا اى سواء كان مؤنثا حقيقيا او غيره فلشدة الامتزاج
واما فى المظهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره
فى الامتزاج وقصوره فى التانيث لانه ليس بحقيقي فبالاولى ان لا يلزم فيه السراية
بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه
لانه يكون تانيثا من حيث اللفظ ولا يكون تانيثا من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث
الفعل انما يجب بثلثة شروط الاول ان يكون الفعل متصرفا والثانى ان يكون المؤنث
الحقيقي من الاناسى والثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول حتى لو كان الفعل
جامدا نحو نِعْمَ الهند وكان المؤنث الحقيقي من البهائم نحو اتى النعجة او وقع فصل بينهما
نحو جاء اليوم هند لا يلزم ان يسرى تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامدا فى
الاول وكون التانيث الحقيقي من البهائم فى الثانى ولوقوع الفصل فى الثالث فلا يجب
تانيث الفعل ابدا والشيخ رح انما تعرض للشرط الاخر ولم يتعرض للشرطين الاولين
وكان من الواجب ان يتعرض لهما ايضا وان فصلت على صيغة الماضى المعلوم للخطاب
لغير معين اى وان فصلت بشئ بين الفاعل والفعل فى المؤنث الحقيقي فلك الخيار
اى فيجوز لك الاختيار فى التذكير اى تذكير الفعل والتانيث اى فى تانيثه اذ لوقوع
الفصل لا يلزم سراية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز تذكير الفعل وتانيثه
كما عرفت نحو ضرب اليوم هند بلا ن التاء وان شئت قلت ضربت اليوم هند

بالتاء وكذا يجوز تذكير الفعل وتانيثه في الحقيقي للضرورة قال جرير ع لقد ولد
الاخيطل ام سوء + وفي هذا الخيار خلاف للمبرد فانه لا يجوز ترك تانيث الفعل اذا
كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وان كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار
ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد اذ لم يسم الحقيقي بمثل زيدا عاذا اسقى بامرأة
فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد ايضا بل يجب تانيث فعله دفعا
للالتباس بالمذكر نحو قامت اليوم في الدار زينب وكذلك اى ومثل الخيار في المؤنث
الحقيقي في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لا يكون بازائه
ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقا اى سواء فصلت اولم تفصل الا ان التذكير
بالفصل فيه حسن لانه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل ففي غير الحقيقي اولى نحو طلع
اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء
وانما ثبت هذا الخيار في المؤنث الغير الحقيقي لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني اذا
كان الفاعل مظهرا لما ذكرنا من فصول الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث
الفاعلية وفصول التانيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث
باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سراية الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز ان يذكر فعله وان يؤنث
عملا بالاعتبارين وان كان اى الفعل متاخرا عن الفاعل يعني اذا كان الفاعل مضمرا انث
اى الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل يسري الى تانيث الفعل في المضمر مطلقا لشدة
الامتزاج فيجب ان يؤنث فعله ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت بالتاء قيل عليه
ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخرا عن الفاعل كما صرح به وايضا
حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعدم صحته
غير صحيح لان ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يختار ههنا ما ذهب
اليه الكوفيون من انهم لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم طلع الشمس والشمس طلعت
وجعلوا في المثالين فاعلا وان كان المختار عنده في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون
وجمع التكسير اى فظاهر جمع التكسير وكذا ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء كان جمع مذكر
يعقل كرجال او جمع مذكر لا يعقل كجمال وايام او جمع مؤنث كنسوة ومؤمنات كالمؤنث اى كظاهر المؤنث الغير الحقيقي
وتانيثه تقول قام الرجال بدون التاء وان شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى

اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاء جواز الامرين في هذا الجمع لانه في تاويل الجماعة وتانيثه من حيث اللفظ وعدم تانيثه من حيث المعنى فجاء جواز الامرين ههنا عملا بالحيثيتين وانما لم يجز هذا التاويل في جمع المذكر السالم كراهية اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الاخوين بين فان حكمه حكم البناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده مؤنث كسنين وارضين وقلين وثبين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء اذ الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء وانما قلنا وظاهر جمع التكسير وقيدناه به لان مضمره ليس كمضمر المؤنث لان مضمرها يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكور العقلاء نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي الايام مضت او مضين فيكون مضمر ذلك الجمع كمضمر المؤنث الغير الحقيقي في الحاق العلامة لا في لحوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول لكونه اقوى الاركان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله ويجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى انه يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم على الفعل والفاعل معا نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندي اذا كانا اي الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول لفقدان الاعراب فيهما لفظا والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدى سلمى واكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب فيجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تخف اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكمثرى يحيى لوجود القرينة المعنوية فيه وهي عدم صلاحية الكمثرى للفاعلية وضرب عمرا زيد وكذا اضرب موسى العالم عيسى العالم بنصب العالم في الاول ورفع العالم في الثاني واكرم موسى سلمى وهؤلاء موسى سعدى لوجود القرينة اللفظية فيها وهي نصب عمرو في الاول ونصب

للعالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتأنيثه في الرابع فحينئذ
يجوز تقديم المفعول على الفاعل لأنه لا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم الالتباس
ويجوز حذف الفعل أي الرافع للفاعل حيث كانت أي وجدت قرينة دالة على تعيين
الفعل المحذوف إذ القرينة هو ما يدل على تعيين المراد باللفظ أو على تعيين
المحذوف نحو زيدا النحو خبر مبتدأ محذوف مضاف إلى زيدا أي هو نحو زيدٌ رفع
زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضَرَبَ كلمة مَنْ استفهامية مبتدأ
وضَرَبَ خبره والجملة الاستفهامية مقول قَالَ وزَيْدٌ الواقع في الجواب فاعل الفعل المحذوف
أي ضَرَبَ زيدٌ حذف لوجود القرينة وهي ضَرَبَ المذكور في السؤال وإنما لم يجعل
هذا من باب تقدير الخبر ليكون الجملةُ اسميةً فيوافق السؤال وهو من ضَرَبَ لكونه
جملة اسمية لأن بتقدير الخبر يلزم حذف الجملة وبتقدير الفعل يلزم حذف
شطرها والتقليل بالحذف أولى ثم وجود القرينة شرط للحذف لا علة له وإنما
العلة هو الإيجاز والاختصار والأصل هو الإظهار ويجوز حذف الفعل والفاعل معا
أي جميعا وإنما قال كذلك احترازا عن حذف الفاعل وحده فإنه لا يجوز في غير باب
التنازع إجماعا وفيه أيضا عند أكثر النحاة إلا إذا سد شيء مسده وكذلك أول كل
فعل لا يظهر فاعله بأنه مسند إلى مصدره نحو قوله تعالى ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ
مَا رَاَوُا الْاٰيٰتِ فإنه أُوِّل بأن التقدير بَدَا لَهُمْ بداءٌ أي ظهر لهم رأيٌ ومنه ما هو
من موضوعات المؤلفين دَارَ أو تَسَلْسَلَ بمعنى دار الدورُ أو تسلسل التسلسل
أي وقعا ثم اعلم أن هذا الحذف غير مختص بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام
اسميا كان أو فعليا قصيرا كان أو طويلا مركبا من الفعل والفاعل أو من الفعل
أو جميع متعلقاته وإذا عرفت هذا فنقول معنى كلام المص ويجوز حذف الفعل والفاعل
معا أنه يجوز ذلك حيث كانت قرينة إلا أنه لم يصرح به لظهور أنه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به بهذا كنَعَمْ لمن قال أَقَامَ زيدٌ تقديره نَعَمْ قَامَ
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز إظهارهما وإنما جعل من باب تقدير الجملة
الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو
المبتدأ والخبر ليكون الجواب موافقا للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام

المفعول مقامه ای مقام الفاعل فی اسناد الفعل او شبهه الیه اذا کان
الفعل المسند الیه مجهولا نحو ضُرِبَ زیدٌ وهو ای المفعول الذی یقام مقام
الفاعل عند حذفه القسم الثانی فی التعداد من المرفوعات
ای من اقسامها وهو المسمی بمفعول مالم یسم فاعله کما جاء منه بیان فی الفاعل المضمر
وکان باب تنازع الفعلین مما یضمر فیه الفاعل اورده بفصل التنازع واما بیان سائر
الاحوال المتنازع فیها فللاستطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلین
العاملین غیر المصدرین لیشمل الملحقات لان التنازع یجری فیها ایضا نحو زیدٌ معلِّمٌ و
مؤدِّبٌ عمرًا وبکرٌ حکیمٌ وطبیبٌ ابوه وانما اورد الفعل لاصالته فی العمل والفرع داخل
تحت حکم الاصل للفرعیة والتنازع کما یجری فی الفعلین یجری فی الاکثر من فعلین
ایضا کما ورد فی الصلوة الماثورة اللهم صل علی محمد وعلی آل محمد کما صلیت وسلمت
وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراهیم هذه الخمسة تنازعت فی ابراهیم وانما ذکر
الفعلین بناءً علی بیان اقل ما یحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من ان یکونا
متعدیین الی ثلثة مفاعیل اولم یکونا کذلک ومن ان یکونا من فعل التعجب والاخلاف
لبعضهم فی الاول لعدم السماع وفی الثانی لقلة تصرف فعل التعجب وانما خصصنا
العاملین بقولنا غیر المصدرین لان التنازع لایجری فیهما اذ لایصح قطع التنازع ههنا
عند البصریین والکوفیین لانه یضمر الفاعل فی المصدر نحو عجبنی ضرب وقتل زیدا
فی اسم ظاهر صفة اسم غیر مستتر لان المضمر المنفصل قد یحصل فیه التنازع نحو
ما ضربت وما اکرمت الا ایاک واما المضمر المتصل فلا یحصل فیه التنازع بل الحکم
بما یلیه ولایکون لکل واحد من الفعلین ان یجوز اعماله فیه بعدهما صفة ظاهر
ای وقع بعد الفعلین وفیه احتراز عن المتقدم والمتوسط لانهما ملحقان بالاول
فیستحقه قبل التکلم بالثانی فلیس فیه مجال للتنازع فلا یکون من هذا الباب
ثم بین الشیخ رح معنی قوله واذا تنازع الفعلان بقوله ای اراد یعنی اقتضی او توجه
بحسب المعنی کل واحد من الفعلین ای العاملین ان یعمل فی ذلک الاسم ای الاسم
الظاهر المتنازع فیه قال الفاضل الهندی اذا قصد توجه الفعلین الی اسم واحد هذا فی
القلب واما بعد الترکیب فلا تنازع اذ کل یستوی فی معموله من مضمر ومحذوف اومذکور

فصل التنازع

فهذا اى تنازع الفعلين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام وهذه الجملة جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزاء محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما لكن الاختلاف فى المختار الاول اى القسم الاول من الاقسام الاربع ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية اى فى فاعلية الاسم الظاهر بياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اى فى كونه فاعلا فقط اى لا فى المفعولية والتنازع فى المفعول ما لم يسم فاعله داخل فى التنازع فى الفاعلية عند من ادخله فى الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ولا يجوز ادخاله فى المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم فاعله غير شائع ولا يجعله اعم من الحقيقى والحكمى لا بغيره نحو ضربنى واكرمنى زيد والثانى اى القسم الثانى من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى المفعولية اى مفعولية الاسم الظاهر اى فى كونه مفعولا فقط لا فى الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيدا والثالث اى القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية والمفعولية معا و يقتضى الاول اى الفعل الاول الفاعل والثانى اى الفعل الثانى المفعول نحو ضربنى واكرمت زيدا والرابع اى القسم الرابع من الاقسام الاربعة عكسه اى عكس الثالث فى الاقتضاء بان يقتضى الاول المفعول والثانى الفاعل نحو ضربت واكرمنى زيد اعلم ان فى جميع هذه الاقسام اى الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول و اعمال الفعل الثانى عند البصريين والكوفيين جميعا خلافا منصوب على انه مفعول مطلق اى يخالف خلافا للقول بالجواز للفراء فى الصورة الاولى وهى ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية وفى الصورة الثالثة وهى ان يتنازعا فى الفاعلية والمفعولية و يقتضى الاول الفاعل والثانى المفعول ان اعمل الثانى فان عند الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثانى فى هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول عنده فيهما ودليله اى دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثانى اما حذف الفاعل اى فاعل الفعل الاول او الاضمار اى اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اى قبل ذكر الفاعل وكلاهما اى حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر محظوران اى ممنوعان وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهى جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة

عن الفرّاء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين على اثر واحد ، روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت زيد هو هذا اى اعمال كل واحد من الفعل الاول والثاني عند تنازعهما بلاخلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة سوى الفرّاء في الصورتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اى في مولدة الجواز ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه ان يبيّن عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة اَمّا التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالبا الا في العدد يلين فصاعد الاعادة لئلا يكون ذكر كلمة امّا للتفصيل مع عدم العديل فكانه قال اَمّا إعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلاخلاف فيه بين البصريين والكوفيين سوى الفرّاء فهو ثابت في الجواز واما الاختيار اى الاختيار في اعمال ايّ منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اى النحاة المنسوبة الى البصرة والكوفيين اى النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال ، اما خلاف الفرّاء في الصورة الاولى والثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور جميعا ففي الاختيار فانهم اى البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الفعل الاول وانما ابتدأ بمذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر استعمالاً وانما اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدر على اخذه وايضاً ان اعمال الفعل الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل في المعمول ان يتصل بعامله ولان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هَآؤُمُ اقْرَءُوْا كِتَابِيَهْ حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل اقْرَءُوْهُ لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر شعر قضى

كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ ✦ وَعِزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا ✦ حيث اعمل الثاني في كلا المصرعين اَمّا في المصراع الاول فلانه لولا ذلك لقيل فوفّاه وامّا في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل مُعَنًّى هو غريمها باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب

بأنّ ای وانّ الکوفیین یختارون اعمال الفعل الاول مع تجویز اعمال الثانی وانما اختار
الکوفیون اعمال الفعل الاول مراعاۃً للتقدیم والاستحقاق یعنی ان الفعل الاول
اسبقُ الطالبین واحقّهما فهو الیق باعطاء المطلوب ولانّ اعمال الثانی
یستلزم الاضمار قبل الذکر کذلک اعمال الاول فکان هو اولی ثم لمّا فرغ عن بیان
ما هو المختار عند البصریین وهو اعمال الفعل الثانی اخذ فی تفصیل مذهبهما
وبیان کیفیۃ الاعمال ثم لمّا جاء بتقدیم اختیار البصریین بقوله فانهم یختارون اعمال
الثانی جاء بتقدیم قوله فان اعملت الثانی لیکون فی الکلام نشر علی ترتیب
اللف والفاء للتفسیر ای فان اعملت الفعل الثانی کما هو مختار البصریین فانظر
ان کان الفعل الاول یقتضی الفاعل اضمرته ای الفاعل فی الاول ای
فی الفعل الاول علی موافقۃ الاسم الظاهر الواقع بین الفعلین فی الافراد والتثنیۃ
والجمع والتذکیر والتانیث کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء نحو ضربنی واکرمنی
زید وضربانی واکرمنی الزیدان وضربونی واکرمنی الزیدون وفی المتخالفین فی
الاقتضاء نحو ضربنی واکرمت زیدا وضربانی واکرمت الزیدین وضربونی واکرمت
الزیدینَ ونحو ضربتنی واکرمت هندًا وضربتانی واکرمت هندین وضربنَنی
واکرمت هنداتٍ وانّما اضمر الفاعل فی الاول لانّ الاضمار قبل الذکر جائز فی العمدۃ
بشرط التفسیر نحو قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ ونِعْمَ رجلا او علی تقدیر اظهاره یلزم التکرار
وهو قبیح وحذفه لایجوز الّا اذا سدّ شیءٌ مسدّه وقال الکسائی بحذفه لا باضماره تحرزًا
عن الاضمار قبل الذکر واثر الخلاف یظهر فی مثل ضربانی واکرمنی الزیدانِ
عندهم وضربنی واکرمنی الزیدان عنده والقول بأنّ ما ذهب الیه
الجمهور من انّ حذف الفاعل لایجوز الّا اذا سدّ شیءٌ مسدّه غیر مستقیم فانه قد
جاء حذف الفاعل بدون سدّ شیءٍ مسدّه فی مواضع کقوله تعالی اَوْ اِطْعَامٌ فِیْ یَوْمٍ
ذِیْ مَسْغَبَۃٍ وقوله تعالی اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ حیث حذف بِهِمْ عن الثانی وهو
فاعل علی قول سیبویه ونحو ما قعد وما قام الّا انا اذ فاعل الفعل الاول محذوف
اتفاقًا ونحو اِضْرِبُنَّ وَاَکْرِمُوا القومَ حیث حذف الفاعل هو الواو وکقولهم بَدَا لَهُمْ ای
رأیٌ فانه فاعله وقد حذف کثیرًا واُجیب عن الاول بأنّ الاطعام مصدر قد

عرفت ان المصدر قاصر فی العمل فلا یجب فیہ وجود الفاعل فیکون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء کما فی الجوامد من باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلۃ المذکورۃ بانہا محمولۃ علی تقدیر الفاعل لا علی حذفہ نسیاً والمحذوف فی باب التنازع انما ھو محذوف نسیاً والی ھذا اشار الشیخ الرضی او نقول ان ذلک نادر قلیل فالتحق بالعدم وان کان الفعل الاول یقتضی المفعول ولم یکن الفعلان ای المتنازعان من افعال القلوب وان کانا منہا فیأتی حکمہا حذفت المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلۃ فلا ضرورۃ فی اضمارہ قبل الذکر فیحذف فالدلالۃ الاسم الظاھر وانما لم یحذف فی ھذا المفعول فرارا عن شناعۃ التکرار ولم یضمر فرارا عن الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ واما ورود الاضمار قبل الذکر فی قولہم ربہ رجلا فشاذ کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء ضربت واکرمت زیدا وضربت واکرمت الزیدین وضربت واکرمت الزیدین وفی المتخالفین فی الاقتضاء ضربت واکرمنی زید وضربت واکرمنی الزیدان وضربت واکرمنی الزیدون وان کانا ای المتنازعان من افعال القلوب یجب اظہار المفعول للفعل الاول کما تقول حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا فان حسبنی وحسبت لما تنازعا فی منطلقا الاخیر واعمل فیہ حسبت وجب اظہار مفعول الفعل الاول وھو حسبنی اعنی منطلقا الاول اذ لا یجوز حذف المفعول من افعال القلوب لئلا یلزم الاقتصار علی احد المفعولین من افعال القلوب واعترض علیہ بانہ قد جاء کما فی قولہ تعالی وَلَا یَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰہُمُ اللّٰہُ مِنْ فَضْلِہٖ ھُوَ خَیْرًا لَّھُمْ عند من قرء الیاء ای بخلہم ھو خیرا لہم فحذف احد مفعولی یحسبن وھو بخلہم وذکر الاخر وھو خیرا لہم وقد اجاب عنہ بعض الفضلاء بانہ یجوز ان یکون المفعول لیحسبن فی ھذہ القراءۃ ضمیرا او عائدا الی البخل ای لا یحسبن البخل خیرا لہم لکن وضع الضمیر المرفوع موضع المنصوب کانت فی قولہ تعالی اِنَّکَ اَنْتَ الْعَلِیْمُ الْحَکِیْمُ واضمار المفعول ای لا یجوز ایضا اضمار المفعول قبل الذکر لما مر وھذا ای ما بیناہ من کیفیۃ اعمال الفعل الثانی ھو مذھب البصریین واما ان اعملت الفعل الاول علی مذھب الکوفیین فانظر ان کان الفعل الثانی یقتضی الفاعل اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی علی موافقۃ

الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربني واكرمني زيد وضربني
واكرماني الزيدان وضربني واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت
واكرمني زيد او ضربت واكرماني الزيدان وضربت واكرموني الزيدون وان كان الفعل
الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب يجوز فيه اي في
ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي اضمار المفعول
طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه المختار لا الاول وهو
الحذف نحو ضربني واكرمته زيد وانما كان الاضمار مختارا ليكون الملفوظ
اي اللفظ باتيان الضمير مطابقا للمراد اي موافقا للمعنى الذي هو كونه مكرما
للضارب الذي هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضمر
المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكرا وخالدا وغيرهما ولان اضماره ليس قبل
الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكما
فلا يحذف مع امكان اضماره اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت
واكرمت زيدا او ضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين
وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
الزيدون واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيدا وضربت و
اكرمتهما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفي المتخالفين ضربني واكرمته زيد
وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقا للظاهر يضمر نحو
حسبني وحسبت اياه زيد منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اي وجوب اظهار المفعول الثاني
لان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا واعملت الاول وهو حسبني وجعلت الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتهما واظهرت الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو ما اشار اليه بقوله فان حذفت منطلقين وقلت حسبني
وحسبتهما الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب وهو اي حذف
المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتصار على احد المفعولين

فیما ھو من افعال القلوب کما مر وان اضمرت ای المفعول فلا یخلو من ان تضمر المفعول مفرد او تقول حسبنی وحسبتہما ایاہ الزیدین منطلقا وحینئذ ای حین اضمرت المفعول مفردا لا یکون المفعول الثانی مطابقا للمفعول الاول وھو ھما فی قولک حسبتہما ولا یجوز ذلک لوجوب اتحادھما فیما صدقا علیہ فی ھذا الباب وتضمر مثنی معطوف علی قولہ ان تضمر مفردا ای وان تضمر المفعول مثنی وتقول حسبنی وحسبتہما ایاھما الزیدین ان منطلقا وحینئذ ای حین اضمرت المفعول مثنی یلزم عود الضمیر المثنی الی اللفظ المفرد وھو منطلقا الذی وقع فیہ التنازع وھذا ای عود الضمیر المثنی الی اللفظ المفرد ایضا لا یجوز لوجوب التطابق بین الضمیر والمرجع الیہ وان لم یجز الحذف ای حذف المفعول الثانی ولا الاضمار ای اضمارہ کما عرفت ذلک من التفصیل المذکور وجب الاظہار ای اظہار ذلک المفعول ولقائل ان یقول المشروط فی التنازع جواز اعمال الفعلین فیما تنازعا فیہ المتنازع فیہ ھنا اعنی قولہ منطلقا لا یجوز فیہ اعمال الثانی لمخالفۃ المفعول الثانی والجواب ممکن بالتاویل بکل واحد منہما وفیہ بحث لانہ لو جاز تاویل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار المفعول الثانی علی تقدیر اعمال الاول مفردا ولا یخالف لمکان التاویل واجیب بان التاویل مخالف للظاھر فلا یصار الیہ عند امکان الاظہار فان قلت علی تقدیر الاظہار یلزم التکرار وھو قبیح قلت لزوم التکرار ممنوع لاختلافہما افرادا وتثنیۃ نعم انما لا یجوز المصیر الی ما ھو خلاف الظاھر مع امکان الظاھر اذا دار الکلام الصادر من المتکلم بین الظاھر وخلافہ واما اختیار المتکلم ما ھو خلاف الظاھر مع کونہ قادرا علی التکلم بالظاھر فانہ لا یجوز الا تری انہ لا یجوز التکلم بالمجاز مع القدرۃ علی التکلم بالحقیقۃ فینبغی ان یکون التکلم ھہنا باضمار المفعول الثانی للفعل الاول مفردا بتاویل المفعول الاول بکل واحد مع صحۃ اظہار المفعول الثانی ایضا و اما وجوب الاظہار لکون الاضمار مفردا علی خلاف الظاھر باعتبار الاحتیاج الی التاویل فمشکل ویشکل ایضا ان الضمیر غیر مشتق والمطابقۃ بین المفعولین فی غیر المشتق لیست بواجبۃ فامکن اضمار الثانی مفردا بان یقال حسبتہما ایاہ الا ان یقال ان الضمیر عبارۃ عن مرجعہ فلو ذکر ایاہ کان ذکرہ کذکر

منطلقاً وهو ممتنع فكذا ما يثوب منابه لان الضمير نائب فيأخذ حكم منوبه هذا اعنى التأويل بكل واحد فى المفعول لجواز التنازع وما ذكر فى بعض الحواشى وله وجه آخر وهو ما ذكره بعض المحققين حيث قال ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسماً دالاً على اتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولاً مفرداً والثانى مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض الفضلاء ههنا بانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير والتانيث لازماً للمنطلق وشىء منهما غير لازم بل هو ما افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين فى المفعول المفرد ومثنى فى منطلقاً حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقاً مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده بان يطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو الفاعل شرع فى بيان القسم الثانى منها فقال **فصل** مفعول ما لم يسم فاعله

مفعول ما لم يسم فاعله

وهو كل مفعول حذف فاعله اى ترك فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع فى قولك انبت الربيعُ البقل لان الفاعل الحقيقى لانبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقى واقيم المفعول الذى هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل فى الحد هو الفاعل الاصطلاحى وبالمفعول ما مفعوليته عند قيامه مقام الفاعل والربيع فى المثال المذكور يكون فاعلاً اصطلاحياً وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق الحد انما حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سُرِقَ المتاع او لخساسته نحو شُتِمَ الخليفة او لكونه معظماً نحو قطع اللِصُّ او لاختبار غرض السامع نحو قُتِلَ عدوك او للابهام كضُرِبَ زيدٌ او للاختصار نحو اقيمت الصلوة او لموافقة القوافى كما قيل شعر وما المال والاهل الا ودائع + ولا بد يوماً ان يُرَدَّ الودائع + او لرعاية السجع نحو وَمَا لِاَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزٰى او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اِذَا بُعْثِرَ مَا فِى الْقُبُوْرِ واُقِيمَ هُوَ اى ذلك المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى كونه مسنداً اليه الفعل او شبهه

مفعولاً فاعلہ قولہ ھو تاکید للمستتر فی اقیم انما جاء بتاکید الضمیر المتصل بالمنفصل دفعاً لتوھم ان الفعل مسند الی قولہ مقامہ فیلزم خلو الجملۃ المعطوفۃ علی الجملۃ الواقعۃ صفۃ عن الضمیر نحو ضُرِبَ زیدٌ وحکمہ ای حکم ذلک المفعول فی توحید فعلہ وتثنیتہ وجمعہ تذکیرہ وتانیثہ علی قیاس ما عرفت فی الفاعل فانہ اذا کان ھذا المفعول مظھراً وُحِّدَ الفعل سواء کان مثنی او مجموعاً نحو ضرب الزیدان ضُرِبَ الزیدون علی صیغۃ المجھول وان کان مضمراً یثنی للمثنی ویجمع للجمع نحو الزیدان ضُرِبَا والزیدون ضُرِبُوا وان کان مؤنثاً حقیقیاً انث الفعل مظھراً کان او مضمراً ان لم تفصل بینہ وبین فعلہ نحو ضُرِبَتْ ھندٌ وھندٌ ضُرِبَتْ وان فصلت فلک الخیار بین تذکیر فعلہ وتانیثہ نحو ضُرِبَتِ الیومَ ھندٌ وضرب الیوم ھندٌ وکذا ان کان مؤنثاً غیر حقیقی ان کان مظھراً نحو کُوِّرَ الشمسُ وکُوِّرَتِ الشمسُ وان کان مضمراً انث الفعل نحو اذا الشَّمْسُ کُوِّرَتْ ثم لما فرغ عن بیان القسم الثانی من المرفوعات وھو مفعول ما لم یسم فاعلہ شرع فی بیان القسم الثالث والرابع فقال **فصل فی المبتدأ والخبر** ذکرھما معاً فی فصل واحد لکونھما متلازمین کما ھو الاصل لان الاصل فیھما انہ متی ذکر احدھما ذکر الاخر معہ واما حذف احدھما فخلاف الاصل وعلی ولکونھما مشترکین فی العامل لان عاملھما معنوی ھما اسمان جواب سوال مقدر ۱۲ سواء کانا حقیقیین او حکمیین فدخل فیہ مثل قولہ تعالیٰ وَاَنْ تَصَدَّقُوْا خَیْرٌ لَّکُمْ فانہ فی تاویل تصدقکم وان تسمع بالمعیدی خیرٌ من ان تراہ فانہ فی تاویل سماعک بالمعیدی والجملۃ التی وقعت خبراً لانھا فی تاویل الاسم فزید یضرب فی قوۃ زید ضارب ھذا ما ذھب الیہ جماعۃ من النحاۃ ومنھم المصنف والشیخ ابن الحاجب لانہ صرح فی شرح المفصل بان الخبر الجملۃ یأول بالاسم وذھب المحققون الی ان الجملۃ لصرافتھا من غیر جعلھا اسمیاً حکمیاً تقع خبراً فلم یتناولہ تعریف الخبر وایضاً یخالف ما سبق من ان الکلام لا یحصل الا من اسمین او من اسم وفعل لان الکلام الذی یکون خبرہ جملۃ یخرج عن القسمین لعدم تاویل الجملۃ بالاسم مجردان عن العوامل اللفظیۃ السماعیۃ والقیاسیۃ وکلمۃ عن متعلقۃ بقولہ مجردان واللفظیۃ صفۃ العوامل والتطابق بینھما ثابت نقدیر اذ العوامل فی تاویل المفرد ای مجردان عن جماعۃ العوامل اللفظیۃ ثم احترز بہ عما کان بہ العامل

مفعول ما لم یسم فاعلہ

اللفظی کاسمی انّ وکان واخواتہما والمراد بالتجرید اعم من ان یکون لفظاً او معنیً بان لا یکون العامل مؤثرا فی المعنی وان کان مؤثرا فی اللفظ فیدخل فیہ بحسبک درہم لان الباء فیہ زائدۃ غیر مؤثر فی المعنی وان اثرت فی اللفظ بالجر فان قلت التجرید یستدعی سبق الوجود ولا شئ من العوامل اللفظیۃ موجوداً فی المبتدأ والخبر سابقا فکیف یستقیم قولہ ھما اسمان مجردان ای عن العوامل اللفظیۃ قلت لو دخلت العوامل اللفظیۃ علیہما لکان جائزا فیُنزل الامکان منزلۃ الوجود کما فی قولک الحفار ضیّق فم الرکیۃ ای البیر وقولک سبحان الذی صغر جسم البعوضۃ وکبر جسم الفیل ھذا ما ذکرہ الفاضل الھندی وقال بعض الفضلاء علی ان الاصل ھو العامل اللفظی وعدل عنہ الی المعنوی فکانہ تجرد الاسم عنہ ثم المراد بالتجرید عن العوامل التجرید عن جنس العوامل حتی یؤل الی السلب الکلی لا الی رفع الایجاب الکلی کما توھم من ظاھر الجمع احدھما ای احد الاسمین الموصوفین بالتجرید مسند الیہ ویسمی ای الاسم المسند الیہ المبتدأ والثانی من الاسمین مسند بہ ویسمی ای الاسم المسند بہ الخبر نحو زید قائم فانہما اسمان مجردان عن العوامل اللفظیۃ احدھما مسند الیہ وھو المبتدأ والثانی مسند بہ وھو الخبر والعامل فیہما ای فی المبتدأ والخبر معنوی وھو ای العامل المعنوی الابتداء اعلم ان النحاۃ اختلفوا فی ان العامل فی المبتدأ والخبر معنوی ام لا فذھب البصریون الی ان العامل فی المبتدأ والخبر معنوی وھو الابتداء ای تجرد الاسم عن العوامل اللفظیۃ لیسند الی شئ او یسند الیہ شئ فمعنی الابتداء عامل فی المبتدأ والخبر وقال بعضہم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ عامل فی الخبر وعلی ھذا القول لا یکون الخبر مما نحن فیہ وذھب بعضہم الی ان کل واحد من المبتداء والخبر عامل فی الآخر وعلی ھذا القول لا یکونان مجردین عن العوامل اللفظیۃ فلا یکونان مما نحن فیہ ایضاً وفیہ نظر لانہ یلزم علی ھذا القول تقدم الشئ علی نفسہ لان العامل یجب تقدیمہ علی معمولہ فیلزم تقدم الخبر علی المبتدأ بعمل کل واحد منہما فی الآخر فان کان المبتدأ مقدما علی الخبر والخبر مقدما علی المبتدأ لزم تقدم الشئ علی نفسہ ضرورۃ ان المتقدم علی المتقدم علی الشئ مقدم علی ذلک الشئ واجیب بان کل واحد منہما مقدم علی الخبر من وجہ ومتاخر من وجہ آخر فلا یلزم الدور لاختلاف الجہۃ اما تقدیم المبتدأ فلان حق المنسوب ان یکون مع المنسوب الیہ یکون فرعا لہ واما تقدیم الخبر فلانہ مناط الفائدۃ والمقصود

من الجملۃ فیرفع کل واحد منہما صاحبہ للتقدم الذی فیہ فیرفعان کما کل من الشرط وکلمۃ فی الآخر نحو أَیًّا مَّا تَدْعُوْا فالاداۃ متقدمۃ اذھی مؤثرۃ یعنی الشرط ومتاخرۃ عن الشرط تاخر الفضلات عن العمدۃ واصل المبتدأ ای الاولی فی المبتدأ وما یقتضی الدلیل فیہ ان یکون معرفۃ لکون المبتدأ محکوما علیہ و الحکم علی الشیء انما یکون بعد معرفتہ والفاعل مخصص بتقدیم المحکوم علیہ فلا یشترط فیہ تعریف او تخصیص اعترض ھھنا بان ھذا لیس بصواب لان تخصیص الفاعل بالفعل انما یتحقق بعد ان یجعل محکوما علیہ بانتساب الفعل الیہ فکیف یجیء تخصیصہ الذی یصح کونہ محکوما علیہ بما یکون متأخرا عن کونہ محکوما علیہ واجاب بعض الفضلاء عن ھذا الاعتراض بان النکرۃ تصیر بتقدیم الخبر فی حکم المخصوص قبل الحکم وذلک لان المقصود من اشتراط التعریف او التخصیص فی المحکوم علیہ اصغاء السامع الی کلام المتکلم لان تنکیرہ ینفر السامع عن استماع الحدیث فیخل بالغرض ھو الافہام وعند تقدیم الحکم لا ینفر السامع عن اخذ الکلام لیصغی الیہ حق الاصغاء وبعد ذلک لو ذکر المحکوم علیہ مجھولا لا یخل بالغرض لان الافہام قد حصل باستماع الحدیث فثبت ان تقدیم الحکم یجعل المحکوم علیہ فی حکم المعین فلا حاجۃ الی تعریف او تخصیص آخر ثم قولہ واصل المبتدأ ان یکون معرفۃ اشارۃ الی ان المبتدأ قد یکون نکرۃ کما سیجیء واصل الخبر ای الاولی فی الخبر وما یقتضیہ الدلیل فیہ ان یکون نکرۃ لکون الخبر محکوما بہ واصل المحکوم بہ التنکیر وفیہ اشارۃ الی ان الخبر قد یکون معرفۃ کما سیاتی ولما اختار ما ذھب الیہ جمہور النحاۃ من ان المبتدأ یجب ان یکون معرفۃ او نکرۃ مخصصۃ لان النکرۃ بالتخصیص تصیر قریبا من المعرفۃ التی ھی القیاس فی المحکوم علیہ تبیین الاول اولا بقولہ واصل المبتدأ ان یکون معرفۃ وبین الثانی ثانیا بقولہ والنکرۃ اذا وصفت جاز ان تقع مبتدأ نحو قولہ تعالی وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَیْرٌ مِّنْ مُّشْرِکٍ فان قولہ لعبد تخصص بالوصف لان قولہ ولعبد یشتمل المؤمن والکافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصصا وحصل لہ نوع تعیین والتصغیر بمنزلۃ الوصف نحو رجیل قاعد کانہ قیل رجل حقیر قاعد فیکون فی حکم الوصف وکذا اذا تخصصت بوجہ

اخر یعنی کما ان النکرۃ تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف کذلک النکرۃ تقع مبتدأ
اذا تخصصت بوجہ اخر غیر الوصف فان وجوہ التخصیص علی ما ذکرہ المصنف صاحب الکافیۃ
ستۃ کما ستقف علیہا والمراد من التخصیص اعم من ان یکون حقیقیا کما یکون فی المثال
المذکور او حکمیا کما فی المثال الاتی نحو ارجل فی الدار ام امرأۃ فان قولہ ارجل مبتدأ تخصص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسین عند المتکلم لان ام المتصلۃ المتعادلۃ الھمزۃ للسؤال
عن التعیین بعد العلم بثبوت الخبر لاحدھما عندہ فاذا کان الخبر معلوما صار
بمنزلۃ الصفۃ اذ الصفۃ من شانہا ان یکون معلوما للسامع قبل اجرائہا علی
الموصوف بخلاف الخبر فان من شانہ ان یکون مجہولا قبل اجرائہ علی المخبر عنہ ولذا
قیل الصفات قبل العلم بہا اخبار والاخبار بعد العلم بہا صفات فصار المبتدأ
کانہ تخصص بالصفۃ وما احد خیر منک فان قولہ احد مبتدأ تخصص بصفۃ العموم
لان النکرۃ فی سیاق النفی تفید العموم وفیہ بحث لان العموم ضد الخصوص فکیف
یحصل الخصوص بہ والجواب انہ لیس المراد بالتخصیص ھھنا ما ھو ضد العموم
وھو ان یجعل لبعض الجملۃ شیء ولم یکن لسائرھا بل المراد قطع الاحتمالات فی المحکوم
علیہ او تقلیلہا فیہ ولا ریب ان بالعموم ینقطع الاحتمالات وتعین ان المحکوم علیہ
کل فرد فان قیل ما الفرق بین المبتدأ المحلی بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
فی سیاق النفی من حیث ان الاول معرفۃ والثانی نکرۃ مخصصۃ مع انہما متساویان
فی المعنی قلنا الفرق بینہما من حیث الوضع فکل ما کان موضوعا لمعین کان
معرفۃ وکل ما ھو غیر موضوع لمعین کان نکرۃ تعین بعارض او لا حتی
لو قلت جاءنی رجل وذکرت اوصافا لم توجد الا فی فلان لم یکن معرفۃ
فاللام وضعت للتعریف فیکون المحلی بہ معرفۃ والنفی لم یوضع لذلک فکان
الواقع فی سیاقہ نکرۃ مخصصۃ ثم ھذا التمثیل علی مذھب بنی تمیم لان ما ولا
المشبہتین بلیس لا یعملان عندھم ومثل النکرۃ فی حیز النفی کل نکرۃ فی الاثبات
لم یقصد بہا واحد مخصص مثل رجل خیر من امرأۃ وتمرۃ خیر من جرادۃ الا ان عموم
النکرۃ مع الاثبات فی المبتدأ کثیر وفی الفاعل قلیل نحو قولہ تعالی عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ
وَاَخَّرَتْ واما فی حیز النفی فانہ یستوی فیہ المبتدأ والفاعل فی شرٌّ اَھَرَّ

ف
الصفات قبل العلم بہا اخبار والاخبار بعد العلم بہا صفات

ذا ناب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذ التقدير شر عظيم اهر
ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمير المستكن فی اهر فالبدل من الفاعل فاعل معنى
ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما
اهر ذا ناب الا شر وانما ذهبوا الى التقدير والتاخير مع كونه وجها
بعيدا عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفی الدار رجل فان قوله
رجل مبتدأ تخصص بتقديم الخبر الذی هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل
فی الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره فی الدار فكانه تخصص بالصفة
وانما جوزوا فی الدار رجل ولم يجوزوا رجل فی الدار مع انهما سيان فی المعنى
لئلا يلزم التباس الخبر بالصفة فی الثانی ولا يلزم ذلك فی الاول لتقديم الخبر
والصفة يجب ان يكون متأخرا وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ تخصص بنسبة
الى المتكلم لان معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما تحذف
افعال المصادر فبقی سلاما عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد
الاستمرار والدوام فی الدعاء لان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدث
هذا اذا جعل سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما لو جعل مصدر
سلمت بمعنى قلت سلمك الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالما لكان
مخصصا بنسبته الى الفاعل الغائب ای سلم الله عليك وقد يتخصص النكرة
بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة او فی معنى الاضافة نحو ضرب
لزيد خير من ضرب لعمرو وبكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون
درهما فی كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصيص النكرة الواقعة مبتدأ بوجه
من الوجوه الستة المذكورة انما هو مذهب جمهور النحاة وذهب ابن الدهان
الى انه اذا حصلت الفائدة فاخبر بای نكرة شئت لان الغرض الافادة فاذا
حصلت جاز الحكم على الشئ بلا تخصيصه بوجه اولا ومن ثم يصح ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعدم حصول
الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة
والآخر ای آخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة ای لا النكرة بل اجعل

سلاما — تقدیم ما حقہ التاخیر یوجب الحصر

النكرة خبرًا الا انه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله وان كانا اى الاسمان معرفتين سواء كانتا متساويين فى المعرفة اولا فاجعل ايهما شئت مبتدأ والاخر خبرًا يعنى ايهما قدمته ههنا فهو المبتدأ وايهما اخرته فهو الخبر وحينئذ يجب تقديم المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه لو اخر يلزم الالتباس اما اذا كان قرينة معينة بكون احدهما مبتدأ والاخر خبرًا فيجوز تاخيره لعدم الالتباس نحو بنونا بنو ابنائنا فان قولهم بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبره لانه لو جعل بالعكس لا نقلب المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف بابى حنيفة لا تشبيه الثانى بالاول نحو الله الهنا وادم ابونا ومحمد نبينا واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيهما ان الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر فغير سديد لان الخبر يجوز ان يتقدم على الصحيح وقد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل اشارة الى ان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا لانه احد جزئى الكلام ولانه اسهل قبولا للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركبا تامًا فيدخل فيه نحو حيوان ناطق وغلام رجل وضارب ان وضاربون اسمية وهى التى يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول او فعلية وهى التى يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاءنى فاكرمته فزيد مبتدأ وان جاءنى شرط واكرمته جزاؤه والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلفوا فى وقوع الجملة الشرطية خبرًا فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء جميعًا لانهما بمنزلة جملة واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزاء وبعضهم الى ان الجزاء وحده ومنهم من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبرًا كالامر والنهى وغيرهما من الانشاءات او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارًا مجرى الظرف كالجار والمجرور فانه يجرى مجرى الظرف فى اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبرًا

عن ذات لا یکون متجددًا فلا یصح ان یقرزید یوم الجمعة ویصح ان یقال الهلال یوم الجمعة وأنّ حروف الجر التی تقع خبرا عن المبتدأ انما هی مِنْ والیٰ وفی واللام والباء والکاف وعلیٰ وعَنْ دون ما دونها ثم اختلف النحاة فی الخبر الظرف فمنهم من ذهب الی ان الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب الی ان الخبر هو الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الی ان الخبر هو الفعل والظرف جمیعا نحو زید خلفك وعمرو فی الدار فزید مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ وفی الدار خبره اعلم ان النحو بیین اختلفوا فی تقسیم الجمل فمنهم من ذهب الی انها اربعة اقسام وهی المشهورة المذکورة فی المتن ومنهم من ذهب الی انها ثلثة اقسام وادرج الظرفیه فی المفرد ومنهم من ذهب الی انها علی قسمین وادرج الشرطیة فی الفعلیة والظرفیة فی المفرد والظرف ای الخبر الظرف سواء کان ظرف زمان او مکان او ما یجری مجراه متعلق بجملة ای بفعل مذکور او مقدر من الافعال العامة غالبا لدلالة علیه وهی الکون والثبوت والحصول والوجود ویجوز تقدیر فعل من الافعال الخاصة عند قرینة والظرف المتعلق بالمذکور یسمی ظرفا لغوا لانه اذا تعلق بالعامل المذکور کان العمل للعامل لا له فهو یلغو عن العمل والظرف المتعلق بالمقدر یسمی ظرفا مستقرا بفتح القاف اسم مفعول لمتعلقه بالاستقرار ولان العامل العام اذا حذف انتقل ضمیره الی الظرف فیسمی مستقرا لاستقرار الضمیر فیه وهذا اولی من الاول لانه لا یلزم تقدیر العامل الماخوذ من الاستقرار بخصوصه حتی یختص هذا الاسم عند الاکثر ای عند اکثر النحاة وهی ای تلك الجملة هکذا وجد فی کثیر من النسخ ووجد فی بعضها وهو فتذکیره باعتبار الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ویجوز ان یرجع هذا الضمیر الی الجملة بلا تأویل والتطابق بینه وبین المرجوع الیه غیر واجب لان المؤنث بالتاء علی نوعین احدهما ما لا یکون له مذکر کشبهة فان مذکره غیر مستعمل اذ لا یقال شبه والثانی ما یکون له مذکر کقائمة فان مذکرها مستعمل اذ یقال للمذکر قائم ووجوب التطابق بین الضمیر والمرجوع الیه انما هو فی النوع الثانی لا فی النوع الاول وما نحن بصدده من النوع الاول استقر مثلا او حصل او ثبت تقول زید فی الدار

تقدیرہ ای تقدیرہ هذا الکلام زید استقر فی الدار لان اصل العمل للفعل فتقدیرہ عاملا فی الظرف احری ولانه اذا وقع صلة یقدر بجملة لا محالة فکذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر یعمل بقیامه مقام عامل فجعله فرعا للفعل الذی هو الاصل فی العمل اولی من جعله فرعا الفرعه وانما قال عند الاکثر لان الاقل من النحاة ذهبوا الی ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل فتقدیر زید فی الدار زید مستقر فی الدار لان الاصل فی الخبر الافراد ولان المحذوف لو کان فعلا لافاد نحو زید فی الدار التقوی ولیس کذلک ولان الحذف وعاد من الضمیر لانتقاله الی الظرف والقول بعری الاسم عنه اولی من القول بعری الفعل عنه لا یقال ان اسم الفاعل مع فاعله مرکب من مسند و مسند الیه فیکون کلاما وجملة لانا نقول حق اسم الفاعل ان لا یعمل لکونه اسما واصل الاسم ان لا یعمل الا انه لمشابهته الفعل یعمل لکن لما لم یکن عمله بالاصالة بل بالمشابهة فرض عمله کلا عمل ثم علی التقدیرین للذکورین یکون فی الظرف ضمیر عائد الی المبتدأ انتقل من المقدر الیه مرتفع به لاستقلاله بالمنتقل منه ویدل علیه مجیئ الحال عنه نحو زید فی الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمیر فی الظرف لا مما فی المقدر اذ لو کان لصح تقدیمه وهو غیر صحیح وجواز الابدال عنه نحو قوله تعالی والوزن یومئذ الحق علی الاکثر فان الوزن مبتدأ ویومئذ خبره والحق بدل من الضمیر الذی هو مستکن فی یومئذ ولا یجوز ان یکون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بین الموصوف والصفة بالخبر حینئذ وهو ممتنع ولا یجوز ایضا ان یکون الحق خبرا للوزن ویومئذ منصوبا بالوزن لانه مصدر معرف بلام التعریف والمصدر المعرف بها عمله قلیل واذا عرفت ذلک فاعلم ان القول بتقدیر العامل فی الظرف سواء کان جملة او مفردا انما هو عند البصریین واما الکوفیون فالظرف عندهم لا یتعلق بشیء ولا یحتاج الی تقدیر شیء واختاره ابو العباس من المتأخرین ولابد فی الجملة ای فی الخبر الجملة وکذا فی الخبر المفرد المشتق والماوّل به ان الضمیر فی المفرد غیر لازم کما فی المفرد الغیر المشتق نحو زید انسان او حجر ولذا اخص الجملة بالذکر من ضمیر ای عائد من الجملة رابط لیعود الی المبتدأ فیربطها به وانما اشترط وجود العائد فیها لان الجملة من حیث هی هی مستقلة بنفسها مستغنیة عن الربط بغیرها واذا ارید تعلقها بشیء من المبتدأ او ذی الحال فلابد فیها من عائد رابط

یرتبطہا بہ وھو اعم من ان یکون ضمیرا کما اشار الیہ بقولہ کالھاء فیما مر من الامثلۃ وغیرھا کاللام فی نعم الرجل زید ووضع المظھر موضع المضمر کقولہ تعالی اَلْحَآقَّةُ مَا الْحَآقَّةُ وکون الخبر عین المبتدأ نحو قولہ تعالی قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وھذا زید قائم والشان زید عالم ومقولی زید فاضل وعموم اللفظ کقولہ تعالی اِنَّ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اِنَّا لَا نُضِیْعُ اَجْرَ مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا فان الثانیۃ مع معمولہا یقع خبرا عن الاولی ولا ضمیر ھھنا الا ان عموم مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا قام مقام الضمیر لان من احسن عملا والذین اٰمنوا وعملوا الصّٰلحٰت ینتظمہما معنی واحد فبہذا العموم یربط الجملۃ باسم ان السابقۃ وخبر ان ھو خبر المبتدأ لانہا لا تدخل الا علی المبتدأ والخبر ولو قال من عائد بدل قولہ من ضمیر کما قال صاحب الکافیۃ وغیرہ لکان اولی لیکون شاملا لما ذکرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمیر الا ان یقال صرح بالضمیر لکثرتہ بالنظر الی غیرہ من الروابط وانما اکتفی فی الجملۃ الواقعۃ خبرا بالضمیر وحدہ ولم یربط بالواو بخلاف فی الجملۃ الواقعۃ حالا لان الحال تاتی فضلۃ بعد تمام الکلام فاحتیج فی الاکثر الی زیادۃ رابطۃ بخلاف الخبر فانہ رکن الکلام فلا یحتاج الی زیادۃ رابطۃ واذا تقرر ھذا فاعلم ان الجملۃ الشرطیۃ ان کانت خبرا عن اسم لیس بشرط نحو زید ان یاتنی اکرمہ فیکفی عود ضمیر واحد وان کانت خبرا عن اسم الشرط نحو من یکرمنی اکرمہ فلا بد من ضمیر فی کل واحد من الجملتین المحکیۃ بعد القول نحو قال زید عمرو قائم فھو مفعول فی المعنی فلا یلزم عود الضمیر فیہا لان المفعول غیر الفاعل وانما لم یلزم عود الضمیر فی الجملۃ التی وقعت خبرا او صفۃ او صلۃ او حالا لانہا اما نفس الاول او بعض منہ

ویجوز حذفہ ای حذف الضمیر الرابط ولا یجوز حذف غیرہ من الروابط فان کان اللام فلا یحذف لانہ لا ینساق الذھن مع الحذف الا الی الضمیر وان کان المظھر موضع المضمر فلنکتۃ فانہا تفوت مع الحذف وان کان الخبر عین المبتدأ فھو لا یقبل الحذف فانما یجوز حذف الضمیر عند وجود قرینۃ دالۃ علیہ دل کلام المصنف علی ان الحذف شائع کثیر کلما وجدت قرینۃ والامر لیس کذلک بل ھو مختص بالضمیر المجرور بمن اذا کان فی جملۃ اسمیۃ یکون المبتدأ منہا جزء من مبتدأھا واما فی غیرھا ففی المرفوع لا یجوز الحذف وفی المنصوب والمجرور سماعی نحو السمن منوان بدرھم والبر الکر بستین ای منہ فان قولہ السمن مبتدأ

ای فلا یجوز لنکتۃ ۱۲

ومنوان مبتدأ ثان وبدرھم خبر المبتدأ الثانی والجملۃ فی محل الرفع بانہ خبر المبتدأ
الاول والضمیر محذوف تقدیرہ السمن منوان منہ بدرھم ومنہ فی محل الرفع بانّہ
صفۃ منوان وھو الذی یصحّح وقوعہ مبتدأ وانّما حذف منہ لانہ لمّا ذکر السمن
ثم جری ذکر منوان بدرھم بعدہ علم انہ منہ فاستغنی عنہ وکذلک قولہ البرّ الکر
بستین فانّ البر مبتدأ والکر مبتدأ ثان وبستین خبر المبتدأ الاول والجملۃ فی محل
الرفع بانہ خبر المبتدأ الاوّل والضمیر محذوف وھو منہ وانّما حذف لانّہ لما ذکر
البرّ ثم الکر بستین بعدہ علم انہ منہ فاستغنی عنہ ومنہ فی ھذا المثال فی محل
النصب بانّہ حال وجاز تقدیمہ علی بستین وان کان عاملا معنویًا وتقدیم الحال
علیہ لا یجوز الا اذا کانت ظرفا لان لفظ الحال وھو منہ ایضًا جار ومجرور فاشبہ
الظرف ثم الکرّ اثنا عشر وسقًا والوسق ستون صاعًا والصاع اربعۃ امداد
والمدّ المنّ واعلم انّ الجملۃ الواقعۃ خبرا من الجمل التی لھا محل من الاعراب منحصرۃ
فی سبعۃ اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف الیہ والشرط والجزاء الجازم
وھو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لھا محل من الاعراب کذا الجمل التی
لیس لھا محل من الاعراب منحصرۃ فی سبعۃ اقسام المستأنفۃ ویسمی ابتدائیۃ کما تسمی
الجملۃ التی صدرھا مبتدأ والمعترضۃ والتفسیریۃ نحو قولہ تعالیٰ وَاَسَرُّوا النَّجْوَی
الَّذِیْنَ ظَلَمُوْا هَلْ هٰذَآ اِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ فجملۃ الاستفہام مفسر للنجوی والمجاب بھا
القسم والواقعۃ جوابًا لشرط غیر جازم کلو ولولا ولمّا وکیف او جازم لم یقترن
بالفاء ولا باذا الفجائیۃ والواقعۃ صلۃ اسم او حرف والتابعۃ لما لا محل لہ من الاعراب
وکلمۃ قد فی قولہ وقد یتقدم الخبر علی المبتدأ للتقلیل اشارۃ الی ان الاصل فی الخبر
ان یکون متأخرًا لان بیان قلتہ یستلزم اصالۃ تاخیرہ فکانہ قال والاصل فی الخبر
ان یتأخر وقد یتقدم علی المبتدأ وانما کان الاصل فی الخبر ان یکون متاخرًا لکونہ
صفۃ فی المعنی والصفۃ لفظا ومعنی یجب ان یکون متأخرًا فلا اقل من ان یکون
اولی بہ ولکونہ محکومًا بہ وحق المحکوم بہ ان یکون متأخرًا کما ان اصل المبتدأ
التقدیم لکونہ موصوفا فی اللفظ والمعنی والموصوف لفظا ومعنی یجب ان یکون
مقدما فلا اقل من ان یکون اولی بہ ولکونہ محکومًا علیہ وحق المحکوم علیہ ان

يكون مقدمًا فان قلت هذان الدليلان يجريان في الفاعل فينبغي ان يقدم
على الفعل ايضًا قلت انما لم يقدم الفاعل لوجود المعنى والمقتضى لما يعمل اذا لم يكن
هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملاً وداعيًا الى ذكره بعد ايراده ومرتبة
العامل والداعي التقديم على المفعول وعلى ما دعي اليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ
وفي الدار خبر مقدم ويجوز اي ولا يمتنع ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة اي متعددة
سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكم فيجوز ان يحكم على شيء باحكام كثيرة كالصفات
وانما فسرنا الجواز ههنا بعدم الامتناع لان تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم
المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر وواجب وهو ما لم يتم المعنى بدونه نحو الخل
حلو حامض والابلق اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل
للوجوب والجواز ليتناول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيده
به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار للمبتدأ
المتعدد لانه شائع كثير لا يحتاج الى البيان ولذا اصله والمقصود جواز
تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
بالواحد لئلا يتبادر الذهن الى غير ذلك ونصريحًا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ
متعددًا والخبر واحدًا نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الحلو والحامض من الطعوم ولم
يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلًا في الكلام فالتحق بالعدم ثم اعلم ان النحاة
جعلوا المبتدأ منقسمًا الى قسمين قسم منه ما يكون مسندًا اليه وله خبر مسند الى ذلك المبتدأ
كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندًا اليه بل هو مسند الى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ واما التجريد عن العوامل اللفظية فشرط فيهما فالشيخ رح لما فرغ عن بيان القسم
الاول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاءً للقسمين بالبيان فقال واعلم ان لهم
اي للنحاة قسمًا آخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسندًا اليه
ليس مسندًا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول
للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فانهم
لم يجدوا فيه وجهًا من الاعراب سوى الابتداء وتابعهم المصنف رح والشيخ ابن الحاجب
وقال بعضهم في توجيه رفعه انه خبر للمرفوع بعده وتكلف في نحو اقائم الزيدان بان

اصلہ اقائمان الزیدان فوضع المظہر موضع المضمر فقال قائم الزیدان ثم اقتصر علی احدہما تحرزاً عن التکرار فصار اقائم الزیدان فارتکب ذلک التکلف فراراً عن جعل المسند مبتدأ فاقتصر واذلک فی بیان المبتدأ علی القسم الاول وتابعہ العلامۃ النحریر سعدالدین التفتازانی رح وہو ای القسم الاخر من المبتدأ صفۃ ہی اعم من ان تکون مشتقۃ کناصر ومنصور وکریم او مایجری مجراہا کالاسم المنسوب نحو مصری فانہ جار مجری المشتقۃ فی توافق المعنی لان نحو مصری یدل علی ان مبہمۃ ماخوذ مع بعض اوصافہا کناصر وقعت بعد حرف النفی کما ولا وان النافیۃ نحو ان ضارب الاعمرو ولو قال بعد النفی لکان اخصر واشمل لان الشرط ہو الاعتماد علی النفی دون حرفہ سواء کان النفی مستفاداً من حرفہ او ماہو بمعناہ کانما قائم الزیدان ای ماقائم الا الزیدان او من حرف یجری مجری حرفہ نحو غیر قائم الزیدان لانہ بمنزلۃ ماقائم الزیدان نحو ما قائم زید مثال للصفۃ التی وقعت بعد حرف النفی فالصفۃ فیہ مبتدأۃ ولیست بمسندۃ الیہا وزید فاعلہا الساد مسد الخبر فی اتمام الجملۃ ویجوز ان یکون الصفۃ خبراً وبعدہا مبتدأ او بعد حرف الاستفہام وقیل لا خلاف اقائم زید مثال للصفۃ التی وقعت بعد حرف الاستفہام فالصفۃ فیہ مبتدأۃ ولیست بمسندۃ الیہا وزید فاعلہا الساد مسد الخبر فی اتمام الجملۃ یجوز ان یکون الصفۃ خبرا ومابعدہا مبتدأ وانما قید الصفۃ بوقوعہا بعد حرف النفی او الاستفہام لیتحقق الاعتماد واحترز بہ عن نحو قائم زید فان الصفۃ فیہ لیست بمبتدأۃ لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والکوفیین وانما اشترط اعتمادہا علی احد ہذین الحرفین لانہا اذا اعتمدت علی غیرہما کانت جاریۃ علی صاحبہا خبراً او صفۃ او حالا فلا یکون مبتدأ بشرط ان ترفع تلک الصفۃ اسما ظاہراً ای غیر مضمر مستتر بالحمل علی عموم المجاز او بارادۃ المعنی اللغوی منہ لیدخل فیہ مثل قولہ تعالی اراغب انت واقائم انت لان المضمر المنفصل غیر مستتر ویخرج عنہ مثل اقائم الزیدان لان الصفۃ فیہ ترفع مضمراً مستتراً فلم یکن مبتدأۃ بل خبراً کذا فی بعض شروح الکافیۃ ولقائل ان یقول لا یصح ہذا الحد بعد ہذا التعمیم وارادۃ المعنی اللغوی من الظاہر ایضا لانہ ینتقض جمعا بانہ لم یصدق علی صفۃ ترفع مضمراً مستتراً عائداً الی الفاعل

فی باب التنازع نحو ضارب فی مکرم زیدًا اذا اعمل الثانی علی مذهب البصریین وینتقض
منعًا بنحو اقائم ابوه زید فان زیدًا مبتدأ و اقائم خبره مع انه یصدق علیه الحد للقسم
الثانی من المبتدأ فلم یکن مانعًا واجیب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف
النفی او الاستفهام ان تعتمد علیه فی العمل وفی المثال المذکور اعتمدت علی المبتدأ
فی العمل وبان القائم فیه مبتدأ وابوه فاعله السّادّ مسدّ خبره وهذه الجملة
خبر زید فیکون اقائم قسمًا ثانیًا للمبتدأ فی الجملة فلا اشکال ثم الجار والمجرور
فی قوله بشرط ان ترفع حال من ضمیر وقعت ای صفة وقعت حال کونها متلبسة
بشرط الخ او خبر مبتدأ محذوف ای وهی متلبسة بشرط الجملة او معترضة نحو ما قائم
الزیدان واقائم الزیدان فان هذان المثالان للصفة التی وقعت بعد حرف النفی وحرف
الاستفهام فهی مبتدأة ولیست بمسندة الیها والزیدان فاعلها السّادّ مسدّ الخبر
فی اتمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقدیره هما وهذان ای المثالان متلبسان
بخلاف ما قائمان الزیدان فان الصفة فیهما ترفع مضمرًا مستترًا عائدًا الی الزیدان
ولو کانت رافعة للظاهر لما جاز تثنیتها لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا کان مسندًا
الی الظاهر وجب توحیده فلا یکون الصفة الا خبرًا اعلم ان اسماء الافعال عند من جعلها
مبتدأ داخلة فی القسم الثانی من المبتدأ واما عدم وقوعها بعد حرف النفی او حرف الاستفهام
فلکونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فیکفی وقوعها مبتدأ وکونها مشارکة للقسم
الاول فی کونها اسمًا مجردًا عن العامل اللفظیة کما کانت الصفة کذلک ثم لما فرغ عن
بیان المبتدأ والخبر شرع فی بیان خبر ان واخواتها وهو القسم الخامس من المرفوعات **فصل**

خبر ان واخواتها
خبر ان واخواتها ای اشباه ان وامثالها وهی خمسة ان وکان ولکن ولیت ولعل فهذه
الحروف الداخلة علی المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ویسمّی اسم ان واخواتها وترفع الخبر
ویسمّی خبر ان واخواتها فخبر ان وخبر اخواتها وهو المسند جنس یتناول کلّ ما هو
مسند کخبر المبتدأ وخبر کان وغیرهما وقوله بعد دخولها ای بعد دخول احدی الحروف
علیه فصل یخرج ما ذکرنا من الاشیاء ومعنی دخولها علیه ورودها علیه لاعطائها
حکمها اللفظی لمدخولها فلا یشکل الحدّ بنحو یضرب فی قولک انّ زیدًا یضرب اخوه فانّ
یضرب فیه من حیث انه مسند الی الاخ لا یکون مما دخل علیه انّ بالمعنی المذکور

بل انما دخلت بذلک المعنی علی الجملۃ اعنی یضرب مع فاعلہ وھذا الجواب یعنی عما اجاب بعضھم من ان المراد بالمسند المسند الی اسماء ھذہ الحروف لاحتیاجہ الی تکلف بعید لان المتبادر من المسند ھو المسند المطلق لا المسند الی اسماء ھذہ الحروف وعلی انہ یلزم ح استدراک قولہ بعد دخولھا والی ھذا اشار فی الفوائد الضیائیۃ نحو ان زیدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وحکمہ ای وحکم خبر ان واخواتھا فی اقسامہ ای کونہ مفردا او جملۃ اسمیۃ کانت او فعلیۃ او شرطیۃ او ظرفیۃ او معرفۃ او نکرۃ وفی احکامہ من وقوعہ متعددا او متواحدا او مثبتا او منفیا او محذوفا وفی شرائطہ من وجوب العائد عند کونہ جملۃ او مفردا مشتقا او ماولا بہ لفظا او تقدیرا وعدمہ عند عدمہ کحکم خبر المبتدأ ولا یجوز تقدیمہ ای تقدیم خبر ان واخواتھا علی اسمھا ھذا شروع فی ما یخالف بہ خبر ان واخواتھا خبر المبتدأ وقد ثبت المخالفۃ بینھما من وجہین احدھما انہ لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتھا علی اسمھا اذا لم یکن ظرفا فلا یقال ان قائم زید او یجوز تقدیم خبر المبتدأ علیہ کما عرفت وانما لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتھا علی اسمھا لکراھتھم ان یجعلوا ھذہ الحروف متصرفۃ تصرف الافعال او تنبیھا علی ان عملھا عمل الفعل الفرعی اذ عملھا فرعی او علی الفصول بینھا وبین ما شبھت بہ من الفعل والثانی ان لا یجوز ان یقع اسم مفرد فیہ معنی الاستفھام خبرا عن ھذہ الحروف فلا یقال ان این زید ویجوز ان یقع خبرا عن المبتدأ نحو این زید الا اذا کان ظرفا ای لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتھا علی اسمائھا فی جمیع الاوقات الا وقت کونہ ظرفا فح یجوز تقدیم الخبر علی الاسم اذا کان معرفۃ نحو ان فی الدار زیدا ونحو قولہ تعالی اِنَّ اِلَیْنَا اِیَابَھُمْ ویجب اذا کان نکرۃ نحو قولہ علیہ الصلوۃ والسلام ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمۃ وانما جاز تقدیم الخبر علی اسمھا اذا کان معرفۃ لمجال التوسع فی الظروف حیث اتسعوا فیھا بما لم یتسعوا فی غیرھا لکثرۃ وقوعھا فی کلامھم وینبغی ان یعلم ان الخبر الظرف لا یتساوی خبر المبتدأ فی التقدیم لان خبر ان اذا کان ظرفا یتقدم تقدما غالبا شائعا حتی یکاد ان لا یجوز تاخیرہ سواء کان الاسم معرفۃ او نکرۃ ولیس خبر المبتدأ کذلک وایضا خبر ان اذا کان ظرفا مقارنا بلام الابتداء لا یتقدم لئلا یزول صدارتہ نحو ان زیدا لفی الدار ثم اعلم ان البصریین ذھبوا الی ارتفاع خبر ان بھذہ الحروف والکوفیون ذھبوا الی ارتفاعہ بما ارتفع بہ

اسم کان واخواتہا

عند کونہ خبرًا للمبتداء ولمّا فرغ عن بیان خبر انّ واخواتہا شرع فی بیان اسم کان
واخواتہا وھو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم کان واخواتہا لم یذکر
الشیخ ابن الحاجب اسم کان فی المرفوعات علی حدۃ لانہ ادرجہ فی الفاعل لانہ فاعل
عندہ ولیس بملحق بہ وذھب بعض النحاۃ الی انہ ملحق بالفاعل ولیس بفاعل لانتفاء
ما یلزم بالفاعل فیہ وھو تمام الکلام بہ واختارہ المصنّف فلم یدرج فی الفاعل بل ذکرہ
علی حدۃ وھی کان وصار واصبح وامسی واضحی وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
ومازال وما انفک وما برح وما فتئ وما دام ولیس فہذہ الافعال الناقصۃ وما اشتق منہا
تدخل ایضًا علی المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ویسمی اسم کان واخواتہا وتنصب الخبر
ویسمی خبر کان واخواتہا فاسم کان واخواتہا ھو المسند الیہ جنس یشمل کل ما ھو مسند
الیہ کالمبتدأ واسم ما ولا المشبہتین بلیس وغیرھا وقولہ بعد دخولہا ای بعد دخول
تلک الافعال یخرج بہ الاشیاء المذکورۃ وبما سبق من معنی الدخول لا یشکل الخبر بأنہ نحو
فی کان زید یضرب ابوہ نحو کان زید قائمًا فانّ زیدًا مسند الیہ بعد دخول کان ویجوز فی الکل
ای فی ھذہ الافعال بلا خلاف بین النحاۃ تقدیم اخبارھا علی اسمائہا ای الافعال وتجوز
تقدیم المنصوب علی المرفوع لقوتہا فی العمل نحو کان قائمًا زید وکان لخالد صدیقک وکان
خیرًا من زید شرٌّ من عمرو وھذا اذا کان اعراب کل من الاسم والخبر او واحد منہما
لفظیا لعدم الالتباس حینئذ بخلاف ما اذا کانا مقصورین نحو ما کان عیسی موسی
فانہ یتعین فیہ الاوّل للاسمیۃ بقرینۃ لفظیۃ او معنویۃ وعلی نفس الافعال عطف علی
اسمائہا ای ویجوز تقدیم اخبارھا علی نفس تلک الافعال ایضًا کما یجوز فی الکل
تقدیم اخبارھا علی اسمائہا الا انّ ذلک لا فی الکل بل فی التسعۃ الاول جمیع الاولی
وھی من کان الی راح نحو قائمًا کان زید وعلی ھذا القیاس امثلۃ البواقی من
الافعال التسعۃ وانما جاز تقدیم الاخبار علی نفس الافعال لکون العامل فعلا
وھو عامل قوی یصح تقدیم معمولہ علیہ ولا مانع یمنع تقدیمہ علیہ ولا یجوز ذلک
ای تقدیم الاخبار علی نفس الافعال فی ما ای فی فعل یکون فی اوّلہ ما مصدریۃ کما
فی ما دام اونافیۃ کما فی نظائرھا وانما لم یجز تقدیم الاخبار علی نفسہا فی اوّلہا ما
لوجود المانع وھو کون ما مصدریۃ او نافیۃ لانّ کلیہما یمنع تقدیم ما فی حیزھا

علیہما لان ما المصدریۃ وحرف النفی یستحقان الصدارۃ خلافا لابن کیسان
فی غیر ما دام لعدم المانع معنی لتاویلہ ایاہا بالمثبت لان معنی ہذہ الافعال
النفی ودخول ما النافیۃ علیہا یدل علی الاثبات لان نفی النفی اثبات فکانت بمنزلۃ
کان فمعنی مازال زید عالما کان زید عالما دائما واجیب بان صورۃ ما التی یستحق
الصدارۃ کافیۃ فی منع تقدیم اخبارہا علیہا واذا کان ذلک فلا یقال قائما مازال
زید بتقدیم الخبر علی نفس الفعل وہو مازال وفی لیس ای فی تقدیم خبرہ لیس علی
نفسہ خلاف ای خلاف النحاۃ فقد ذہب سیبویہ الی ان حکمہ حکم ما فی اول ما لکونہ
بمعنی النفی فی امتناع تقدیم معمول النفی علیہ وذہب اکثر البصریین الی ان حکمہ
حکم کان لعدم کون ما فی اولہ وباقی الکلام فی ہذہ الافعال یجیٔ فی القسم
الثانی وہو الفعل ان شاء اللہ تعالی ثم لما فرغ عن بیان اسم کان واخواتہا شرع
فی بیان اسم ما ولا المشبہتین بلیس وہو القسم السابع من المرفوعات فقال

فصل اسم ما ولا المشبہتین بلیس من حیث النفی والدخول علی المبتدأ والخبر
یرتفع بہما الاسم عند الحجازیین لذلک الشبہ وعند بنی تمیم اسماہما یرتفعان
بالابتداء وہو المسند الیہ جنس یتناول لکل ما ہو مسند الیہ وقولہ بعد دخولہما ای بعد
دخول ہذین الحرفین فصل احترز بہ عن غیرہ من المسند الیہ بما مر من معنی
الدخول لا یشکل الحد باخوہ فی مثل ما زید یضرب اخوہ ایضا نحو ما زید قائما ولا رجل
افضل منک فزید ورجل کل واحد منہما اسم مسند الیہ بعد دخول ما ولا ویختص لا بالنکرۃ
ویعم ما المعرفۃ والنکرۃ اشارۃ الی الفرق بین ما ولا فالفرق بینہما من ثلثۃ وجوہ احدہا
ان لا لا تدخل فی المعارف بل یختص دخولہا بالنکرات وہو قلیل ایضا بخلاف ما فانہا تدخل
فی المعارف والنکرات والثانی ان لا للنفی مطلقا وما لنفی الحال والثالث ان لا یجوز
دخول الباء فی خبرہا ویجوز ذلک فی خبر ما ولہذا کان مشابہۃ ما بلیس اکثر من مشابہۃ
لا بہ اذ لیس لنفی الحال ویجوز دخول الباء فی خبرہ کذلک ثم اعلم ان لا فی قولہ تعالی فنادوا ولات
حین مناص ہی لا المشبہۃ بلیس زیدت علیہا تاء التانیث کما زیدت فی ربۃ
وثمۃ للتاکید واختلف بذلک حکمہا حیث اختص دخولہا علی الاحیان ولا یکون
من معمولیہا الا واحد اولم یجز ظہورہما معا وہذا ما ذہب الیہ الخلیل وسیبویہ

ذهب الاخفش الى ان لا هي لا النافية للجنس زيدت عليها التاء وخص دخولها بالاحيان ايضاً وقوله حِيْنَ مَنَاصٍ منصوب بها وخبره محذوف اى لات حين مناص لهم عنه وروى عنه انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ولات كان حين مناص وعندهما انه منصوب على انه خبر واسمها محذوف اى ولات الحين حين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر اى ليس حين مناص موجود ثم لما فرغ عن بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع في بيان خبر لا لنفي الجنس ويسمى لا هذا لا التبرية ايضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات فقال **فصل** خبر لا الكائنة لنفي الجنس اى لنفي الحكم عن الجنس وصفته عنه اذ لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل نفسه ذلك في بعض الشروح هذا وان كان مسلماً لكن الشائع الكثير في خبر لا هذه ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفي الوجود عن الشئ هو نفي نفس الشئ فيكون نفي الوجود عن الجنس هو نفي نفس الجنس فلذلك قالوا لا لنفي الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة حال بعض الافراد والاطراد في وجه التسمية به غير لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما في بعض الشروح لانه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها وهو المسند جنس بيننا ولكل ما هو مسند وقوله بعد دخولها اى بعد دخول لا فصل خرج به غير الحد دون انطباق الحد على المحدود وبما مضى من معنى الدخول لا ينتقض الحد بنحو يضرب في مثل لا رجل ضرب يضرب فهو رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النحاة اتفقوا على ان لا هذه ناصبة لاسمها الذي يليها واختلفوا في رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول سيبويه وهذه هي مع اسمها في محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال الاخفش والمبرد والزمخشري انه مرفوع بها ثم لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتمل على بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات فقال

المقصد الثاني في المنصوبات

ذكرها عقيب المرفوعات لاشتراكهما في ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمراً وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعاً في المعنى وبالعكس كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمراً ولهذا كانت احق بالتقديم على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشئ المقصود بالبيان يقتضي كثرة الاهتمام بذكر

خبر لا لنفی الجنس

لہ اى لا التی لنفی الجنس ۱۲

المقصد الثاني في المنصوبات

ذلک الشئ وکثرۃ الاہتمام بذکر الشئ یوجب تقدیمہ ولکون النصب خفیفا باعتبار الفتحۃ التی ہی الاصل فی اعراب النصب والخفیف یعلو علی الثقیل ثم واحد المنصوبات منصوب لا منصوبۃ لما تقدم وہو ما اشتمل علی علم المفعولیۃ وہو الالف والنصب والیاء ویرد علی عکس ہذا الحد مثل رایت مسلمات لانہ منصوب مع انہ غیر مشتمل علی علم المفعولیۃ وعلی طردہ مثل مررت بمسلمین فانہ مشتمل علی علم المفعولیۃ وہو الیاء والحال انہ غیر منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد یکون بصورۃ الجر فہو مسلمات منصوب بالنصب الذی ہو صورۃ الجر وعن الثانی بان المراد بما اشتمل علی علم المفعولیۃ بلا دخول الجار علیہ والمراد بالالف النائبۃ مناب الرفع والیاء النائبۃ مناب النصب فلا یرد الف التثنیۃ فی مثل قام الزیدان ولا الیاء فی مررت بمسلمین الاسماء المنصوبۃ اثنا عشر قسما المفعول المطلق والمفعول بہ والمفعول فیہ والمفعول لہ والمفعول معہ وقد اشار الشاعر بہذہ المفاعیل الخمسۃ بقولہ **شعر**

حمدت حمدا احامدا وحمیدا ✦ رعایۃ شکرہ دہرا امدیدا

وزاد السیرافی مفعولا سادسا سماہ مفعولا عنہ نحو قولہ تعالی واختار موسی قومہ ای من قومہ ورد علیہ بانہ لو صح ذلک لصح ان یقال مفعولا الیہ فی قولک دخلت البیت اذ اصلہ دخلت الی البیت وان یقال مفعولا علیہ فی قول المتلمس ابیت جنب العراق والدہر اطعمہ ای علی جنب العراق فحذف الجار والمجرور واوصل الفعل ولم یقل احد واسقط الزجاج المفعول معہ والمفعول لہ وادخل الاول فی المفعول بہ والثانی فی المفعول المطلق والحال والتمیز والمستثنی واسم ان واخواتہا وخبر کان واخواتہا والمنصوب بلا التی لنفی الجنس وخبر ما ولا المشبہتین بلیس لما فرغ عن تعداد المنصوبات شرع فی تعریفاتہا وتفصیل کل منہا فقال **فصل** المفعول المطلق یسمی مطلقا لکونہ مفعولا بالحقیقۃ دون ما عداہ او لعدم تقییدہ بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعیل لکونہا اصل المنصوبات فی النصب وسائر المنصوبات محمول علیہا فیہ ثم ابتدأ منہا بالمفعول المطلق لانہ مفعول ینتصب بلا تقییدہ بحرف بخلاف المفعول بہ فانہ تارۃ یقید بالحرف فاخر عنہ ثم ذکر المفعول بہ مقدما علی المفعول فیہ والمفعول لہ والمفعول معہ جمیعا لتقیدہا بالحرف الا انہ فی المفعول فیہ قد یوجد بحذفہا علی وجہ اللزوم کما فی لازم النصب وقد یوجد فی اللفظ بلا واسطۃ البتۃ فجاء تقدیمہ علی المفعول

حاشیہ: قولہ مفعول مطلق۔ قولہ حمدت مفعول بہ۔ حامدا مفعول فیہ۔ قولہ وحمیدا مفعول معہ۔ قولہ رعایۃ مفعول لہ۔ قولہ دہرا مفعول فیہ۔ مفعول فیہ فانہم موجود فی عرف فیقول للحسن۔

المفعول المطلق

له الذی یسوغ ذکره للواسطة فی کل من افراده ثم قید مع بعلی المفعول معه الذی یجب فیه ذکر الواسطة وهو ای المفعول المطلق مصدر حقیقة او حکما فلا یرد مثل تربا بمعنی التراب وجندلا بمعنی ارض ذات حجارة لانه اسم الحدث حکما وان کان اسم العین حقیقة اذ کل واحد منهما دعاء وفی الدعاء لم یقصد بهما المعنی الحقیقی بل قصد المعنی المجازی وهو الاهلاک لان الدعاء یقتضی الفعل فاجریا مجری المصدر فاذا قال من دعا علیه تربا وجندلا فکانه قال هلکت هلاکا بالتراب والجندل بمعنی فعل مذکور قبله ای قبل المصدر سواء کان مذکورا حقیقة نحو ضربت او حکما نحو فضرب الرقاب اذ التقدیر فاضربوا ضرب الرقاب او اسما مشتملا علی معنی الفعل نحو زید ضارب ضربا واحترز به عن المصدر الذی لم یکن الفعل مذکورا قبله لا حقیقة ولا حکما نحو الضرب واقع علی زید وعن مثل قیامی فی کرهت قیامی لانه وان کان مصدرا والفعل مذکورا قبله لکنه لیس بمعنی ذلک الفعل لان معنی القیام غیر معنی الکراهة فان قیل ان سوطا فی قولک ضربت سوطا مفعول مطلق مع انه لیس بمعنی فعل مذکور قبله قیل اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوط فکان بمعنی فعل مذکور قبله تقدیرا قال الحدیثی ان کراهتی فی کرهت کراهتی ان صدرت عن المتکلم بعد صدور الفعل المذکور قبله فهو المفعول المطلق وان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذکور قبله والصادر عن المتکلم الذی یصدر عنه هذا الفعل کراهة تلک الکراهة فهو المفعول به فان قیل یدخل فی تعریف المفعول المطلق ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرب شدید فیجب ان ینتصب لانه انما عرف لیعلم فینتصب کما ان الفاعل انما عرف لیعلم فیرتفع قلنا انه وان کان داخلا فی التعریف لکن نصبه غیر واجب لانه انما عرف لینتصب لکن بعد ان یعلم ان قسما منه یجب نصبه الا اذا اقیم مقام الفاعل فکانه قال وهو منصوب الا فی الموضع الذی قد علمت انه مرفوع فیه وقد جاء مثل هذا فی المفعول به والمفعول فیه وکذلک فی التمیز فان قسما منه مخفوض وفی المستثنی فان قسما منه مرفوع علی البدلیة والفاعلیة وقسما منه مجرور کما اذا کان بعد غیر وسوی وسواء وبعد حاشا فی الاکثر وان کان الغرض من تعریفها تعریف نفسها الا ان ذلک غیر مضر کما ذکرناه ویذکر ای المفعول المطلق للتاکید اذا لم یکن مدلوله زائدا علی مدلول الفعل نحو ضربت ضربا او یذکر لبیان العدد ای الوحدة او الکثرة اذا کان مدلوله العدد سواء کان

العدد مفهومًا من لفظ المصدر نحو جلست جلسةً او جلستين بفتح الجيم اى جلسة
مرة واحدة او مرتين او جلسات اى مرات كثيرة او من صفة نحو ضربت ضربًا كثيرًا او
يذكر لبيان النوع اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القارى بكسر الجيم وقد يكون
اى المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرد والكسائى وعلى قول
سيبويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فقوله جلوسًا فى نحو قعدت جلوسًا
منصوبٌ بقعدت على قولهما وعليه الاكثرون وبجلستُ المقدر على قوله ثم هذا
التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باختصاص
القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
المطلق ومن مواضع استعمالاته كون المفعول المطلق مصدرًا للفعل الذى هو عامله
ذكر هذا الكلام تنبيهًا على ان المصدر الذى هو مفعول مطلق قد يكون مغايرًا
للمصدر الذى اشتق منه العامل وهذه المغايرة اما بحسب جوهر الحروف نحو قعدتُ
جلوسًا واما بحسب الباب نحو قوله تعالى وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا او نقول وهذه
اشارة الى تقسيم اخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الاخر على المقايسة
او دفعًا لتوهم من يتوهم ان كونه للتاكيد يقتضى وجوب ان يكون بلفظ فعله
لان التاكيد المعنوى يكون بالفاظ مخصوصة واللفظى لا يكون من غير لفظ المؤكد
او اشعارًا بانه ليس تابعًا لسيبويه فى هذه القاعدة بل كان مخالفًا له وقد يحذف
فعله اى عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان
اسمًا ايضًا لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازًا منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اى يحذف حذفًا جائزًا للايجاز والاختصار مع حصول
الغرض بالقرينة كقولك خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اى مثل مقولك
للقادم اى الذى قدم من السفر خيرَ مقدم فان خيرًا اسم تفضيل مخفف اخير ولا يتغير
فى التثنية والجمع والتانيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء ومصدريته
اِمّا باعتبار الموصوف كما بيّنه بقوله اى قدمتَ قدومًا خيرَ مقدمٍ ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه وانما جاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لان هذا

القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات الغضب مرو وجوبا عطف على قوله جوازا فالمعنى
وقد يحذف فعله اى عامله الناصب له لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا
سماعا نحو سقيا وشكرا وحمدا ورعيا اى سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا
ورعاك الله رعيا وانما وجب حذف افعال هذه المصادر طلبا للتخفيف لكثرة
استعمال هذه المصادر على السنتهم ولوجود القرينة الدالة وهي دلالة الحال
فان سقيا مثلا انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فدلت الحال على ان التقدير سقاك
الله سقيا لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاء اظهارها كما قالوا سقاك
الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا لانا نقول ذلك كلام المحدثين المولدين
وليس بكلام العرب والنحوي بصدده فهو كلام مهمل على ان بعض النحاة قد ذهب الى ان الحذف
انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
وحينئذ لا يتجه الاشكال اصلا ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان
المفعول به فقال **فصل** المفعول به الجار والمجرور في الاصل كان مفعول لم يسم فاعله المفعول
اى الفعل الذى فعل به ثم صار به في الاصطلاح بعضا للاسم المصطلح به والضمير المجرور
راجع الى اللام الموصول في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اى تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان
او اثباتا ولهذا لم يكن المفعول به الا للفعل المتعدى فيدخل فيه نحو خلق الله تعالى العالم
وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض
المحققين لا مانع من القول بوقوع الخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستدعى وجوبه
بل امكانه وكذا ليس المراد بالوقوع النسبة الايجابية حتى يرد ما ضربت زيدا بل المراد
وقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية او ايجابية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به اما بغير
واسطة حرف الجر فيكون واحدا كضربت زيدا فصاعدا كاعطيت زيدا درهما واعلمت
زيدا عمرا فاضلا واما بواسطة حرف الجر كمررت بزيد ويسمى ظرفا ايضا وان كان المفعول مع
واسطة عاملين وهما الفعل والجار فان كانا ملفوظين يظهر عمل الجار لكونه اقرب ولا يظهر
عمل الفعل اى النصب اذ الاسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يظهر نصبه في تابعه ولذلك
يجوز في المعطوف الجر وهو الاجود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل في معناه متعد

بنفسه فتقول مررت بزيد عمرو وان شئت قلت وعمراً بالنصب يكون التقدير جاوزت عمراً وان كانا مقدرين كما فى قولك خير بالجر لمن قال لك كيف اصبحت فالظاهر الجر ايضاً لان المقدر كالملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بالله وان كان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله تعالى وَاخْتَارَ مُوسٰى قَوْمَهٗ فالظاهر عمل الفعل لانتفاء ما يمنع ظاهر عمله ثم اختلف النحاة فى ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل وذهب هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعهما والبعض الى ان الفاعلية فهو امر معنوي وقد يتقدم على الفاعل كضرب عمراً زيد فذكر هذه المسئلة فى بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكره ثانياً فالاولى ان يبدل بيانها ببيان مسئلة تقديم المفعول على الفعل كما فعله غيره الا ان يقال ذكرهذه المسئلة ههنا من حيث انها من احكام المفعول وذكرها ثمه من حيث انها من احكام الفاعل وقد يحذف فعله اى عامله الناصب له حتى يعم حذف عامله اذا كان شبه الفعل ايضاً لكن يجب ان ينبه على ان العامل اعم فى الحذف جوازاً وفى ما اضمر عامله واما فى الحذف وجوباً سماعياً وفى المنادى والمنصوب التحذير فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازاً اى حذفا جائزاً نحو زيداً فى جواب من قال من اضرب تقديره اضرب زيداً فحذف الفعل بقرينة السؤال ووجوباً عطف على قوله جوازاً اى قد يحذف فعله لقيام قرينة حذفا واجبا فى اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم الحصر فى اربعة مواضع فقد جاء وجوب الحذف فى غيرها ايضاً كما فى باب الاغراء نحو اخاك اخاك والمنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اى اعنى والمنصوب على الذم نحو ذهب الفاسق الخبيث اى اعنى الخبيث والمنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اى اعنى المسكين قلنا الاغراء ملحق بالتحذير لاتحادهما صورة ومعنى اعنى باحد الوجوه المذكورة من المدح والذم والترحم ملحق بالمنادى لانه مخصوص من بين امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال من بين امثاله والان العدد لا يفيد الحصر لما ذهب اليه الجمهور وانما ذكر العدد ليضبط المذكور عند السامع الاول اى الموضع الاول من تلك المواضع التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به سماعى اى مقصور على السماع وقد مر على القياس لكونه اقل منه نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه والمقصود اما الحث على الفراغ عن الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان

عند فعلها الاول الواو للعطف وعلى الثانی للمصاحبۃ والعطف و انتہوا خیرا لکم معناه انتہوا یا معشر النصاری من التثلیث ای من قولکم ان اللہ ثالث ثلثۃ وایتوا خیرا لکم وهو التوحید و القرینۃ علی تقدیر الفعل انک اذا نہیت عن شیء ثم جئت بما لا ینہی عنہ بل هو مما یؤمر بہ انساق الذهن الیہ نحو ایت او اقصد هذا عند سیبویہ و ذهب الکسائی الی انہ منصوب بتقدیر یکن الانتہاء خیرا لکم و ذهب الفراء الی انہ صفۃ مصدر محذوف ای انتہوا انتہاء خیرا لکم و بعض الکوفیین الی انہ حال و انما اخر هذا المثال مع انہ عظیم الشان لانہ من القران لان لہ مساسا بما نحن فیہ من وجہ دون وجہ لما ذکرنا من الاختلاف و اهلا و سہلا ای اتیت اهلا لا اجانب ووطئت سہلا من البلاد لا حزنا وهذا القول یقولہ المزور والمضیف للزائر والضیف لتطییب قلبہ واصابۃ الانس من جہتہ والمعنی انا من اهلک و اتیت اهلا لا اجانب و منزلی لک سہل لین لا تعب علیک فی منزلی ونقل المبرد ان هذا دعاء ینصب علی المصدر تقدیره سہلت سہلا واهلت اهلا والبواقی من المواضع الاربعۃ وهی ثلثۃ مواضع قیاسیۃ المراد من القیاس ان یکون هناک ضابطۃ کلیۃ یحذف الفعل حیث حصلت تلک الضابطۃ والثانی ای الموضع الثانی من تلک المواضع التی یجب فیہا حذف الفعل الناصب للمفعول بہ التحذیر هو فی الاصل تخویف شیء عن شیء و تبعیده عنہ و فی عرف النحاۃ صار اسما لقسم من اقسام المفعول بہ وهو ما ذکره و انما کان حذف فعلہ واجبا لفقدان الفرصۃ فی التلفظ بہ لان المقام یقتضی حذفہ لان هذا یذکر فیما اذا کانت البلیۃ مشرفۃ والوقت ضیق المتلفظ بہ یخشی انہ ان یتلفظ الفعل وقع المحذر فی البلیۃ فیحذف الفعل و یکتفی بذکر المحذر منہ وهو ای التحذیر معمول ای مفعول بہ بتقدیر اتق ونحوه من احذر و باعد وجانب و لو قال بدل قولہ بتقدیر اتق و بعد لکان اولی لئلا یقال اتقیت زیدا من الاسد بمعنی نحیتہ فلا یخلو قولہ بتقدیر اتق عن سماحۃ واحترز بہ عن المفعول الذی لیس معمولا بتقدیر اتق نحو زیدا فی جواب من قال من اضرب فانہ معمول بتقدیر اضرب فلا یکون مما نحن فیہ تحذیرا منصوب علی انہ مفعول مطلق او علی انہ مفعول لہ للتقدیر اولذکر مقدرا ای ذلک المفعول المحذر تحذیرا مما بعده من حرف جر و کلمۃ ما موصوفۃ او موصولۃ والظرف صلۃ او صفۃ لہا والضمیر فی بعده راجع الی المعمول والجملۃ

الثانی التحذیر

وقعت صفة لقوله معمول ای ذلک المعمول تحذیراً من لاسم الذی او من اسم ثبت بعده
ذلک المعمول واحترز به عن المعمول بتقدیر اتق لکن لا لتحذیر مما بعده کما تقول ایاک
قال لمن اتقی فانه لا یکون مما نحن فیه نحو ایاک والاسد مثال المعمول بتقدیر اتق تحذیراً
مما بعده واصله اتقک والاسد لکنه لما لزم اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی شئ واحد
وجب قلب الثانی بالنفس فی غیر افعال القلوب فصار اتق نفسک والاسد فاذا حذف
اتق لضیق المقام حذف النفس لانتفاء الضرورة وهی اضمار ضمیری الفاعل و
المفعول ثم قلبت المتصل بالمنفصل لفقد ما یتصل به ثم قوله الاسد عطف علی
ایاک ومعنی الکلام اتق نفسک من الاسد اتق الاسد من نفسک وقد یجئ متکلما
ایضا وایاک والشر وانما اختار التمثیل بالضمیر المخاطب تنبیها علی ان الاغلب
فی هذا القسم من التحذیر عند کونه ضمیرا ان یکون مخاطبا وقد یکون اسما ظاهرا
مضافا الی المخاطب نحو نفسک والشر واما القسم الثانی فیستوی فیه
الاسماء الظاهرة والمضمرات کلها وانما قدم هذا القسم من التحذیر علی القسم الآتی منه
لاتفاقهم علی وجوب الحذف فیه بخلاف القسم الآتی لان بعض النحویین جوزوا اظهار
الفعل فیه نظرا الی ان تکرار المعمول لا یوجب حذف العامل نحو قوله تعالی اِذَا دُکَّتِ الاَرْضُ دَکًّا
دَکًّا واجیب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة فی ذکر العامل مع ذکر
المحذر منه علی ابلغ الوجوه لان التکرار موجبا او ذکر علی صیغة الماضی المجهول المحذر
منه مفعول ما لم یسم فاعله ومنه متعلق بالمحذر مکررا نصب علی انه حال
من المحذر منه وهذه الجملة معطوفة علی ناصب تحذیرا وفی هذا احتراز عن قولک
الطریق من غیر تکرار فانه لا یکون مما نحن فیه نحو الطریق الطریق مثال المحذر منه
مکررا ای اتق الطریق او بعدها وکذلک نحو الصبی الصبی الجدار الجدار ای اتق
الصبی ان تطأه واتق الجدار ان یسقط علیک وانما کرر المحذر منه للتاکید ثم اعلم
ان تعریف التحذیر یشکل بما ذکره بقوله تعالی نَاقَةَ اللهِ وَسُقْیَاهَا فان المفسرین صرحوا بانه
منصوب علی التحذیر ای احذروا ناقة الله وسقیاها ولم یذکر المحذر منه مکررا مع تکرار
الناقة والسقیا فکأن هذه التعریف نوع من التحذیر وهو ما یجب حذف عامله لکن التعلیل
بعدم الفرصة فی التلفظ بالعامل یستدعی وجوب حذف العامل فی جمیع مواضع التحذیر

الّا ان یجاب بان المراد من التحذیر المعرف هو التحذیر المصطلح علیه فیما بینهم و ناقۃ الله
لیس بتحذیر مصطلح و انما سمّوه تحذیرًا من حیث انّ العامل المقدّر فیه حذر و الثالث
ای الموضع الثالث من المواضع التی یجب فیها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما ای مفعول
اضمر ای قدّر عامله ای اضمارًا واقعًا علی شریطة التفسیر ای شرط تفسیر ذلک العامل
بلفظ ما بعده او بمعنی لفظ ما بعده و اضافة الشریطة الی التفسیر بیانیة ای شرط هو
تفسیر و الشریطة و الشرط لفظان بمعنی واحد و جمع الشرط شروط و جمع الشریطة
شرائط و التاء فی الشریطة امّا باعتبار کونها صفة لموصوف محذوف هو العلامة و امّا
للنقل من الوصفیة الی الاسمیة و یجوز ان یکون الشریطة بمعنی الطریقة و الطرز
فالاضافة حینئذ لامیة و انما وجب حذف فعله لئلا یلزم الجمع بین المفسِّر و المفسَّر فانه یجوز فیما
اذا حصل الابهام فی الکلام من حذف المفسَّر لانه لو ذکر المفسَّر لم یبق المفسِّر مفسرًا
بل صار عبثًا لاطائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام فی الکلام من ذکر المفسَّر فانه
یجوز الجمع بینه و بین مفسِّره نحو جاءنی رجل ای زید و هو ای ما اضمر عامله علی شریطة
التفسیر کل اسم لم یقل کل مفعول لانّ المبتدا من المفعول المفعول به و ما اضمر عامله
اعمّ من المفعول به حتی یشمل المفعول فیه اذا کان البحث فی ما اضمر عامله الذی هو
مفعول به بعده فعل صفته وقع بعد ذلک الاسم فعل و شبهه ای شبه الفعل المراد به
اسم الفاعل و المفعول لا المصدر و الصفة المشبهة و اسم التفضیل و معنی الشبه المشابه
کالمثال بمعنی المماثل یشتغل ای یعرض ذلک الفعل و شبهه لم یصرح به ههنا اکتفاء
بذکره قریبًا و نظیره قوله تعالی وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ
لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ای نباته فلم یصرح به ههنا اکتفاء بذکره عن قریب عن ذلک الاسم ای عن
العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بسبب عمله فی ضمیر ذلک الاسم احترز به عما یشتغل
عن ذلک الاسم نحو زیدًا ضربت فان قلت هذا التعریف لا یتم لانه لا یتناول ما اشتغل عنه
بمتعلقه نحو زیدًا ضربت غلامه قلت الکلام محمول علی حذف المعطوف ای یشتغل
عنه بضمیره او بمتعلقه و لقائل ان یقول بقی التعریف الآن ناقصًا ایضًا لانه لم یذکر
فیه قید وجب ذکره و هو بحیث لو سلط علیه هو او مناسبه لنصبه لیحترز به عن نحو زید
هل ضربته و ما ضربته مما یتوسط بینه و بین الفعل مصدر کحرف الاستفهام او النفی

الثالث ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر

الرابع المنادی

عه هذه العبارة موجودة فی جمیع النسخ و لعلها لم تکن فی نسخة المتن
عند الشارح و الا لم یکن لقول هذا القائل [illegible]

نحو زیداً اضربتہ فان زیداً اسم منصوب بفعل محذوف مضمر وھو ضربت اذ التقدیر ضربت زیداً اضربتہ یفسرہ ای یفسر ذلک الفعل المحذوف الفعل فاعل یفسرہ وھو موصوف بقولہ المذکور بعدہ ای بعد زید وھو ضربتہ لیشتغل عن ذلک الاسم بضمیرہ ولھذا الباب ای باب ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر فروع کثیرۃ مذکورۃ فی المطولات ولا یلیق ذکرھا بھذا المختصر الرابع ای الموضع الرابع من المواضع التی یجب فیھا حذف الفعل الناصب للمفعول المنادی فی ھو اسم مدعو ای مسئول اجابۃ مسماہ وھو المراد بقولہم المنادی ھو المطلوب اقبالہ لانہ من باب ذکر الملزوم وارادۃ اللازم فلا یرد نحو یا اللہ واما نحو یا جبال ویا ارض ویا سماء فمن باب الاستعارۃ بالکنایۃ ونداؤھا استعارۃ تخییلیۃ وطلب النداء منھا ادعائی بحرف النداء متعلق مدعو ای بواسطۃ حرف من حروف النداء وفیہ احتراز عن نحو ادعو زیداً فانہ لیس بمدعو بحرف النداء فلا یکون منادی لفظا نصب علی التمیز من الحرف او علی الحال منہ بمعنی الملفوظ نحو یا عبداللہ او ادعو عبداللہ یعنی ان اصل یا عبداللہ ادعو عبداللہ او انادی فحذف الفاعل واقیم یا مقامہ واعترض ھھنا بان الفعل لو کان محذوفا ویا قائما مقامہ لزم ان یکون الجملۃ الندائیۃ خبریۃ والامر لیس کذلک وایضاً ان قولنا ادعو زیداً یحتمل الحکایۃ مع الغیر وقولنا یا زید لا یحتمل ذلک فلا یکون اصلہ ذلک والجواب عن الاول بان تقدیر الفعل لا یستلزم کون الجملۃ خبریۃ لجواز ان یراد بالفعل الانشاء کما فی قولک بعت واشتریت لکن الاولی فی الافعال الانشائیۃ ورودھا علی لفظ الماضی وعن الثانی بان اصل قولنا یا زید ادعوک فاقیم المظہر مقام المضمر وحرف النداء قائم مقام ادعو وقولنا ادعوک لا یحتمل الحکایۃ مع غیر المخاطب فکذا ما قام مقامہ وانما وجب حذف الفعل ھناک لکثرۃ الاستعمال ولئلا یلزم الجمع بین النائب والمنوب ھذا ما ذھب الیہ سیبویہ لان ناصب المنادی عندہ الفعل وذھب المبرد الی ان ناصبہ حرف النداء فلا یکون حینئذ مما نحن فیہ وحروف النداء خمسۃ یا وایا وھیا وای والھمزۃ المفتوحۃ وقد یحذف حرف النداء عن المنادی لفظا لقیام قرینۃ علی سبیل الجواز للتخفیف اذا لم یکن اسم الجنس ولا اسم الاشارۃ ولا مستغاثا ولا مندوبا حیث لا یجوز حذف حرف النداء عن ھذہ الاشیاء فان قلت

ينبغي ان لا يحذف حرف النداء لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يحذف ولانه لو حذف
يلزم حذف النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب اذا كان المنوب
مما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف
ما ناب منابه واذا كان حذف المنوب جائزا كان حذف نائبه جائزا ايضا كالنائب
مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما ناب منابه وما نحن فيه من هذا
القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مشروطا بوجود النائب
كلام التعريف فان حذفها مشروط بنيابة يا منابها فلو حذف النائب ايضا للزم حذف
لام التعريف وانه لا يجوز واذا كان حذف المنوب غير مشروط بوجود النائب يجوز
حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط بوجود المناب فيجوز حذف نائبه كما فيما
نحن بصدده او نقول يجوز حذف النائب اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما وههنا
القرينة نائبة له نحو قوله تعالى يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا اي يا يوسف بقرينة المقام
والاصح ان يوسف عبراني وقيل عربي وفيه نظر لانه لو كان عربيا لكان منصرفا
لخلوه عن سبب سوى العلمية وقد يجاب عن هذا بانه يجوز ان يكون معدولا في حالة
العلمية عن يوسف بكسر السين على زنة يوجب وقد يحذف حرف النداء نحو اللهم
لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبركا باسم الله تعالى وقال
الكوفيون اصله يا الله امنا بالخير اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير وحذف
حرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصارا ككلمة
واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء منه على قولهم لان الميم فيه ليس عوضا عنه عندهم
لما فرغ عن تعريف المنادى شرع في بيان اقسامه واحكامه فقال ﴿ اعلم ان المنادى على اقسام
فان كان اي المنادى مفردا اي غير مضاف ولا مشبه به فاحترز به عن المضاف و
المشبه به معرفة نعت مفرد او خبر اخر لكان واجب التعدد لان الحكم لا يتم باحدهما
واحترز به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعده ولهذا ذكر نظيرين للمبني على الضم يبنى اي المنادى
المفرد وهو جزاء الشرط على علامة الرفع هذا اشمل من قولهم على الضم لان البناء
على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا وقوله على علامة الرفع يعم الحركة والحرف

کما بیّنہ کالضمۃ ونحوھا ھو الالف والواو نحو یازید نظیر للمنادی المعرفۃ قبل النداء قال المبرّد انّ ھذا العلم یقتضی تنکیرہ لئلا یلزم اجتماع التعریفین والاصح انہ لا یلزم لانّ المحظور ھو اجتماع آلتی التعریف لا اجتماع التعریفین وینتقض قول المبرد بنحو یا ھذا ویا انت لتعذر تنکیر اسم الاشارۃ والضمیر ویا رجل نظیر للمنادی المعرفۃ بعد النداء اذا قصد بہ الرجل المعین ویا زیدان ویا رجلان نظیران للمنادی المبنی علی الالف یا زیدون نظیر للمنادی المبنی علی الواو فالالف والواو فیھما لیستا للاعراب بل لمجرد التثنیۃ والجمع وانما ذکر العلم المثنی والمجموع فی التمثیل بدون اللام والمشھور فیما بینھم انّ العلم اذا ثنّی او جمع بالواو والنون لزمہ لام التعریف لان ذلک مخصوص بغیر المنادی فلا یرد ما یقال انہ لا یصح ھذا التمثیل بل الصواب ان یمثّل بیا الرجلان وانما جعل ھذا القسم من المنادی مبنیا لمضارعتہ بکاف ادعوک فی وقوعہ موقعہا وفی افرادہ وتعریفہ وخطابہ وانما جعل مبنیا علی الحرکۃ وان کان الاصل فی البناء السکون للفصل بین ما کان بناءہ لازما وبین ما کان بناءہ عارضا وانما کان الاصل فی البناء السکون لوجہین احدھما ان البناء ضد الاعراب واصلہ الحرکۃ وضدّھا السکون فاعطی السکون للبناء تحقیقا للتضاد بینھما والثانی انّ الحرکۃ فی المعرب للحاجۃ الیھا ولا حاجۃ للمبنی الیھا وانما اختیر بناءہ علی الضم لانہ لو کان بناءہ علی الکسر یلزم التباس بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم المحذوف منہ الیاء واکتفی بالکسر نحو یا غلام ولو کان بناءہ علی الفتح یلزم التباسہ بالمنادی المضاف المحذوف الفہ واکتفی بالفتح فی بعض اللغات نحو یا غلام ثم لمّا فرغ عن بیان المنادی المبنی اراد ان یبیّن ما یطرأ علیہ ویصیر بہ معربا فقال ویخفض ای المنادی بلام الاستغاثۃ ای بلام یدخل علیہ حین الاستغاثۃ فالاضافۃ بادنی ملابسۃ والاستغاثۃ من الغوث وھو استدعاء المظلوم احدا برفع الظلم عنہ وھو یقتضی مدعوا ومدعوا الیہ فالمدعو المستغاث والمدعو الیہ المستغاث لہ واللام فی الاول مفتوحۃ وفی الثانی مکسورۃ فرقا بینھما نحو یا لزید ای للمسلمین وکلا اللامین یتعلق بادعو ویا النائبۃ عنہ ولا یکون الاستغاثۃ الا بکلمۃ یا وانما جعل ھذا القسم من المنادی معربا مع انہ مفرد لانّ اللام من حروف الجر وھی غیر ملغاۃ لا یقال انما لم یبلغ الجار فی المعرب

والمنادی ههنا مبنیّ والعامل لم یظهر عمله فی المبنی لانّا نقول حرف النداء یقتضی ان
یعمل فیه وکان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فیه لاجل القرب وانّما
فتحت اللام الجارة ههنا مع انّها تکسر اذا دخلت علی الاسم المظهر لانّ هذا المظهر
شابه المضمر من حیث وقوعه موقعه فکما انّ اللام اذا دخلت علی المضمر کانت مفتوحة
نحو لک وله فکذا اذا دخل علی المظهر المشابه للمضمر کانت مفتوحة وانّما کسرت اللام الجارة
اذا دخلت علی غیر هذا المضمر فرقا بینها وبین لام التاکید نحو انّ لزید انّما لم یفعل الامر
بالعکس رعایة لجانب عملها وفتحت هذه اللام فی المضمر رعایة للاصل وانّما اختیر اللام من
بین سائر الحروف للاستغاثة لانّ المستغاث مخصوص من بین امثاله بالدعاء و یفتح ای المنادی
بالحاق الفها ای بسبب الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الالف الفتحة نحو یا زیداه باتصال
الهاء معه للوقف وانّما قدّم بیان البناء و الخفض و الفتح علی النصب لقلته بالنسبة الی بیان النصب
وینصب ای المنادی علی المفعولیة ان کان مضافا فالنحو یا عبد الله مثال للمنادی المضاف
او مشابها للمضاف نحو یا طالعا جبلا مثال للمنادی المشابه للمضاف وهو کل اسم تعلق به شیئ
هو من تمام معناه وذلک امّا معمول للاوّل نحو یا خیرا من زید او معطوف علیه عطف
النسق علی ان یکون المعطوف والمعطوف علیه اسما لشیئ واحد نحو یا ثلثة وثلثین لان المجموع
اسم لعدد معین او نعت هو جملة نحو یا حافظا للانس و یا شاعرا لا شاعر الیوم مثله و لا یا غلما
من ذات عرق + وامّا المنعوت بالمفرد نحو یا رجلا صالحا فلیس بمشابه للمضاف فی الصحیح بانه
نعت المنادی نحو یا حافظا الانس من قبیل هذا المنعوت بتقدیر انه کان منعوتا بالجملة قبل النداء
فکان مشابها للمضاف کالمعطوف قبل النداء لامتناع تعرّف نعته لان الجملة لا تتعرف بحال
فعند قصد التعریف فی المنعوت لا بد من هذا التقدیر لئلا یلزم وصف المعرفة بالنکرة
بخلاف الموصوف بالمفرد فانّ قصد التعریف فیه غیر مضطر الی علة من قبیل هذا الموصوف
حتی یکون مشابها للمضاف لامکان تعرف صفته بادخال حرف التعریف علیه کما
تقول یا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد اشترط لعمله اعتماد علی شیئ
من الاشیاء الستة المعهودة وهذا لا یعتمد علی شیئ منها فکیف یعمل قلت انه معتمد علی موصوف
مقدّر اذ اصله یا رجلا طالعا جبلا و لا یلزم منه انه اجتمع باب یا رجلا صالحا لان
المنادی فیه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا یا طالعا جبلا فانّ المنادی فیه هو

لہ علماً او علامة ۱۲ غایة

الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى انّ امتناع قصد التعريف فى الموصوف لمانع
يوجب امتناعه فى الصفة بعدها اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة ولعدم جهة التبعية فيه الّا انّ الاعتماد على موصوف مقدّر معتبر عند البعض والجمهور على انه
غير معتبر ويجوز ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش والكوفيين فانهم جازوا اعمال اسم الفاعل
بلا اعتماد او نكرة غير معيّنة معطوف على قوله او مشابهًا للمضاف اى ينصب المنادى ان كان نكرة
كذلك كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانّما اخّر
هذا القسم من المنادى اعنى النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف بخلاف المضاف والمشابه له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدّم وان كان معرفا بالالف
واللام قيل يا ايها الرجل للمذكر ويا ايتها المرأة للمؤنث بتوسّط اى وايّة مع هاء التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرّف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرّف باللام يلزم
ان يتوسط بالمبهم مع هاء التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا لما جاز ان
يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا هؤلاء الكرام ونحو ذلك
والتالى باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل فكانه قال قيل مثلا
يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم مع هاء التنبيه كراهة
اجتماع حرفى التعريف وتحصيل الغرض باجراء ذى اللام المقصود بالنداء على المأتى به
فى الصورة المجردة منه وهو اَىٌّ واَيَّةٌ واتى ابهما تنبيهًا على انّ المنادى ما بعدها
وخروج اى من بابها اذ كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقض
هذا بانّ العلم اذا كان مثنى او مجموعًا كان معرّفًا باللام اذا قصد نداؤه لا يتوسط بالمبهم عند
النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان ويا ايها
الزيدون واجيب بانّ اللام فى المثنى والمجموع علمين مكمّل للتعريف الذى انتقض بالتثنية
والجمع وليس بمعرّف فلا يدخل فى المعرّف باللام او يقال اللازم فى المثنى والمجموع علمين
احد الامرين امّا اللام او حرف النّداء فاذا وجد حرف النّداء فلا لام واذا وجد اللام
فلا يكون حرف النّداء ثمّ لمّا كان الترخيم من خواص المنادى اخذ فى بيانه
فقال ويجوز ترخيم المنادى فى سعة الكلام اى بدون الضرورة ويجوز فى غير المنادى
للضرورة كقول ذى الرّمة شعر

فائدة

له اى لفظ ها ۱۲

فا لعلم اذا كان مثنى او مجموعا كان معرفا ... الخ ۱۲

ترخیم

دِيَارُ مَيَّةَ اذ مَيٌّ تُسَاعِفُهَا ولا يَرى مِثلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ

ثم الترخيم فی اللغۃ الحذف والتليين نقل عن الاصمعی انہ قال لقيت سيبويہ فقال ما يقال للمنادیٰ اسہل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال فی القاموس الترخيم من رخم الكلام من حد كرم او نصر بمعنی لان وسہل والجاريۃ اذا صارت سہل المنطق يقال ھی رخيمۃ ومنہ الترخيم فی الاسماء لانہ سہل المنطق بہا وفی الاصطلاح ما اشار اليہ بقولہ وھو ای الترخيم حذف فی اخرہ ای اخر المنادیٰ للتخفيف ای لاجل مجرد التخفيف لا لقانون تصريفی وسماع لغوی والمراد بالحذف فی اخرہ ھو الحذف فی حالۃ التركيب لا حالۃ الافراد فلا يصدق هذا الحد علی يد ودم وقاضٍ وداعٍ كما تقول فی مالك يا مالِ وفی منصور يا منصُ وفی عثمان يا عثمُ انما ذكر ثلثۃ امثلۃ ايماءً الی ان المنادیٰ اذا كان اسماً غير مركب قد يحذف منہ حرف واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد فی اخرہ زيادتان فی حكم زيادۃ واحدۃ ولا يكون فی اخرہ حرف صحيح قبلہ مدۃ نحو مالك وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادیٰ احد هذين القسمين كمنصور وعثمان ويجوز فی اخر المنادی المرخم الضم علی ان يجعل اسما مستقلاً بنفسہ غير مبنی علی ما كان ويجعل المحذوف نسياً منسياً كانہ لم يحذف منہ شیء والحركۃ الاصليۃ علی ان يجعل المحذوف فی حكم الثابت فيبقی ما قبلہ علی ما كان وهو الاكثر كما تقول فی مالك يا مالُ بالضم ويا مالِ بالكسر وفی حارث يا حارُ بالضم ويا حارِ بالكسر اعلم ان كلمۃ يا الكائنۃ من حروف النداء قد تستعمل فی المندوب ای فی الاسم الذی يندب مسماہ ای يبكی عليہ اذ الندبۃ فی اللغۃ من ندبت الميت اذا بكيت عليہ وعددت محاسنہ ايضاً كما تستعمل فی المنادیٰ لاشتراكهما فی الاختصاص بكون كل منهما مدعواً وهو ای المندوب المتفجع عليہ ای يتحزن لاجلہ والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع لہ ولعل كلمۃ علی ههنا بمعنی اللام او يضمن التفجع معنی البكاء بيا او وا الجار والمجرور صفۃ المتفجع عليہ والباء للالصاق ای المتفجع عليہ الملصق بيا او وا ولا يجوز ان يجعل للسببيۃ لان يا ووا ليستا بسببين للتفجع كما يقال يا زيداہ و وازيداہ بزيادۃ الهاء فی اخرہ لمد الصوت فوا مختص بالمندوب ای المندوب مختص بكلمۃ وا وانفرد بها عن المنادیٰ فی الاغلب لكونها نصاً عليہ فالباء داخلۃ علی المختص وهو لا عرف الاشهر ويجوز ان تكون داخلۃ علی المختص ای كلمۃ وا مختصۃ بالمندوب ولا تستعمل فی غيرہ ويا مشتركۃ بين النداء و

المفعول فیه

المندوب الا انها لا تستعمل فی المندوب الا مع القرینة وهی الالف فی آخر المندوب فی
لا تستعمل فی الندبة من حروف النداء سوی یا اما لشهرتها واما لکونها الاصل
وحکمه فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی ثم لما فرغ عن بیان المفعول به شرع فی بیان المفعول
فیه فقال **فصل** المفعول فیه هو اسم ما ای شیء وقع فیه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل
اللغوی اعنی الحدث دون الاصطلاحی الذی هو مقابل للاسم والحرف فیعم المصدر واسم
الفاعل والمفعول ویدخل فی الحد مثل یوم الجمعة حسن لانه مما یقع الفعل فیه ولو قال
الفعل المذکور کما قال غیره لخرج عنه مثله من الزمان والمکان بیان لما والمراد بالزمان
ماله صلاحیة ان یقع جوابا لمتی وبالمکان ماله صلاحیة ان یقع جوابا لاین ثم الزمان
والمکان اعم من ان یکونا حقیقیین کما تقول سرت یوم الجمعة خلفك او اعتباریین فان
المصدر قد یجعل حینا فی سعة الکلام بحذف المضاف واقامته مقام الظرف للتناسب
بینهما لانهما مدلولا الفعل وقد یجعل لاین مکانا علی ندرة نحو جلست قدوم زید
الشمس بنصب الشمس معناه جلست وقت قدوم زید فی مکان بروز اثر الشمس ویسمی
المفعول فیه ظرفا ایضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة فی باب الساج او سوار الذهب یعنی من ای الظروف التی هی الزمان واللام فی
الزمان للجنس ای ظروف هذا الجنس وعلی هذا القیاس قوله وظروف المکان
علی قسمین مبهم وهو ما ای ظرف لا یکون له حد معین کدهر وحین ومحدود معطوف
علی قوله مبهم وهو ما ای المحدود ما ای ظرف له حد معین کیوم ولیلة وشهر وسنة
فان لکل واحد منها حد معین وکلها ای ظروف الزمان مبهما کان او محدودا معرفة
کان او نکرة منصوب بتقدیر فی لانها لو کانت ملفوظة یجب الجر لان الغاء حرف الجر غیر شائع
وفی هذا اشارة الی انها لو کانت ملفوظة نحو خرجت فی یوم الجمعة کان مفعولا فیه الا انه غیر
منصوب وهذا علی اختیار المص حیث ذکر حد المفعول فیه علی عنوان دخل فیه
ذلك والجمهور علی ان تقدیر فی شرط للمفعول فیه واذا وجدت لفظا کان مفعولا به
بواسطة حرف الجر لا مفعولا فیه اذ المفعول فیه عندهم ما هو المقدر بفی من الزمان
والمکان یقع فیه الفعل المذکور ثم تقدیر فی انما یشترط لکون المفعول فیه منصوبا
فی اللفظ والا فهو منصوب تقدیرا مع وجود کلمة فی ایضا اذ التحقیق ان منصوب المحل

العین

الفرق بین المقدر والمحذوف

هو المجرور فقط حتى عطف المنصوب عليه نحو يذهبن في نجد وغورا غائرا + ثم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحذوف ان المقدر ما بقي اثره في اللفظ والمحذوف بخلافه والشيخ استعمل احدهما مكان الآخر كانه لم يفرق بينهما تقول صمت دهرا مثال للزمان المبهم وسافرت شهرا مثال للزمان المحدود اي في دهر في شهر تفسير للتقدير وظرف المكان كذلك اي مثل ظروف الزمان على قسمين مبهم وهو اي المبهم منصوب ايضا كظروف الزمان بتقدير في نحو جلست خلفك وامامك نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلا يتناول لجميع ما يقابل الظهر الى انقطاع الارض وكذا البواقي من الجهات الست ومحدود وهو اي المحدود ما لا يكون منصوبا بتقدير في بل لا بد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار في السوق وفي المسجد نظير للمكان المحدود وانما كان ظروف الزمان كلها منصوبة بتقدير في وما كان من ظرف المكان منصوبا به الا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدود منها فيحمل على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا لاتحادهما في الوصف وهو الابهام وانما لم يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لانهما مختلفان في الذات والوصف ولم يحمل على المكان المبهم ايضا مع اشتراكهما في الذات لان المكان المبهم يحمل على الزمان فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير في السؤال من الفقير ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال

فصل

المفعول له وهو ما اي اسم لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وقع الفعل احترز به عما لا يقع الفعل لاجله كسائر المفاعيل والملحقات واراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي فيعم المصدر واسمي الفاعل والمفعول المذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به عن مثل اعجبني التاديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غير مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيتناول صورة المحذوف ايضا وينصب اي المفعول له بتقدير اللام لان التلفظ بها يوجب جره وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئتك للثمن كان مفعولا له الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المص ويدل عليه تعريفه وهو خلاف

اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط نحو ضربته
تاديبا اى للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو ظاهر
فان التاديب لا يحصل الا بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل
قلت لا نسلم ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب فى الضرب سبب لاحداث
ووسيلة وقعدت عن الحرب جبنا اى للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
بسبب وجوده فان القعود انما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله قعدت
عن الحرب جبنا حاربت شجاعة لكان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج واظهار
الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيها على انه قعد عن
توفية النظر فى المفعول له مكتفيا بظاهر ما لاح له من الدليل جبنا ولو كان
شجاعا لما قعد عنه ففيه توهين لمذهبه وعند الزجاج هو اى المفعول له مصدر
اى مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديب وجبن تقديره اى
تقدير المذكور من النظيرين عنده ادبته بالضرب تاديبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا
او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج
بان المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم
منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع فى بيان المفعول معه فقال

فصل المفعول معه هو ما اى اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع واحترز به عن
سائر المفاعيل فانها غير مذكورة بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل اللام يتعلق بقوله
يذكر والمصاحبة مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى لمصاحبته واحترز به عن
نحو زيد وعمرو اخوك فان عمرا ذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل ثم الفعل
اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت انا وزيدا اى مع الجبات ومع
زيد او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم فان كان الفعل لغة للتفسير وكان ناقص
او تاما واللام للعهد اى فان وجد الفعل الذى قصد مصاحبة المفعول معه معمولا
لفظا منصوب على انه خبر كان او على انه حال اى لفظيا او ملفوظا او على انه تمييز
اى من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال بتقدير
قد اى وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف وكونه

المفعول معه

مفعولاً معہ لانہ لامانع مع واحد منہما نحو جئت انا و زیدا بالنصب علی انہ مفعول معہ وزیدٌ بالرفع علی العطف ویجوز العطف لتاکید الضمیر المتصل بالمنفصل وان لم یجز العطف ای عطف ما بعد الواو علی معمول الفعل تعین النصب علی انہ مفعول معہ اذ لا وجہ سواہ نحو جئت و زیداً بالنصب لا غیر وانما لم یجز العطف ھھنا لعدم تاکید الضمیر المرفوع المتصل بالمنفصل فتعین النصب علی انہ مفعول معہ وھذا علی اختیار المصنفؒ والا فالعطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکیدہ بالمنفصل جائز علی قبح ولیس بممتنع ولھذا ذھب الجمھور الی ان النصب علی انہ مفعول معہ مختار ولیس بواجب وان کان الفعل ای وان وجد الفعل معنیً ای معنویاً او من حیث المعنی بناءً علی ان قولہ معنی حال او تمییز وجاز العطف عطف علی کان او حال بتقدیر قد ای وقد جاز عطف ما بعد الواو علی ما قبلہ بان لم یمنع مانع تعین العطف حیث لا یحمل علی عمل العامل المعنوی بلا حاجۃ ولا حاجۃ الیہ مع جواز وجہ اخر وھو العطف ولکونہ الاصل و ذھب الزمخشری الی ان العطف مختار لا متعین نحو ما لزید وعمرٍو وکلمۃ ما استفہامیۃ مبتدأۃ ولزید خبرہ وعمرٍو عطف علیہ ای ای شئ حصل لزید مع عمرٍو وان لم یجز العطف فیما یکون الفعل معنی تعین النصب علی انہ مفعول معہ اذ لا وجہ سواہ و ذھب غیر المصنفؒ الی ترجیح النصب نحو ما لک و زیداً وما شانک وعمراً بالنصب فی حدہ وانما لم یجز العطف فی المثالین لانہ انما یجوز العطف علی المضمر المجرور اذا اعید الجار ولم یعد الجار ھھنا فلم یجز العطف فان قلت ھلا یکون قولہ وعمراً عطفا علی الشان قلت لانہ خلاف المعنی فان المعنی حینئذ ما شانک ونفس عمرو والسائل یسأل عن شانہما لا عن شان احدھما وعن نفس الاخر وانما ذکر نظیرین تنبیہا علی وجود الفعل مع حرف الاستفہام والجار والمجرور ومع حرف الاستفہام والاسم لان المعنی ما تصنع تعلیل معلل مقدر ای انما تعین نصب الاسم فی ھذین المثالین لکون معناھما معنی ما تصنع اعلم ان النحویین قسموا المنصوبات الی اصل وملحق و جعلوا المفاعیل الخمسۃ من الاصل وغیرھا کالحال والتمییز والمستثنی من الملحقات واعترض بان الفعل الی الحال احوج منہ الی المفعول معہ فرب فعل یکون بلا علۃ و مصاحب ولا فعل الا وھو وقع علی حالۃ من الموقع والموقع علیہ فما بالھم جعلوا

المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع ان العكس هو
الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد
الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به لا باعتبار
الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان
بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمعموله في الفعل
فنصبهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لما فرغ عن بيان
اصل المنصوبات وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال

حال

فصل الحال قدمها على التمييز لاستلزامها النصب ولكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان
التمييز ادخل في المنصوبات من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا او مجرورا قدمه على
المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلث ثم لما كانت هذه الثلثة منصوبة لفظا اي
لا محلا قدمها على ما سواها من خبر كان واسم ان وغيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل
مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قدم خبر الافعال الناقصة لانها عاملة فكانت اشبه بالفعل ثم
قدم اسم ان لانه اقوى عملا من لا التي لنفي الجنس وما ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التي
لنفي الجنس اقوى عملا منهما فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرهما ثم الحال
في اللغة الصفة يقال كيف حالك اي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما سمي
هذا القسم لانه صفة اي حال ولانه يتقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله
لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احترز به عن لفظ
لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احترز به عن التمييز لانه يدل على بيان
ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاءني زيد الراكب لانها
تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا لا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به
جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات
بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان تكون حقيقية او مقدرة
نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وتسمى الاول حالا محققة والثاني
حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاءني زيد قائما اخوه ولا يشكل

حال کی تقسیم حال مقارنہ، حال دائمہ، حال منتقلہ

نحو قام زیدٌ والشمسُ طالعةٌ لانّ الجملة الحالية متضمنةٌ لبيان صفة الفاعل مقارنا بطلوع الشمس و ايضًا هی اعم من ان يكون كالدائم ككون الفاعل موصوفًا غالبًا و يسمی دائمة منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه و يسمی متنقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعمّ من ان يكونا حقيقيّين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا و زيد راكبين و نحو ضربت الضربَ شديدًا لانّ الاول لمصاحبته الفاعل فی صدور الفعل عنه فاعل حكما والثانی لكون الكلام فی معنی احدثت الضربَ مفعول به حكمًا وكذا قد يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به و استقام المعنی علی تقدير حذفه و اقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالٰی بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرٰهِيمَ حَنِيفًا وَ اَيُحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيهِ مَيْتًا فانّه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتًا لاستقام المعنی فيكون المضاف اليه فی حكم المضاف فيكون مفعولًا به حكما

نحو جاء نی زيد راكبا مثال لما يدلّ علی بيان هيئة الفاعل و ضربت زيدا مشدودا مثال لما يدل علی بيان هيئة المفعول به و لقيت زيدا راكبين مثال لما يدلّ علی بيان هيئة الفاعل والمفعول به جميعا ثمّ لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول به اللفظيين شرع فی بيان هيئة الفاعل والمفعول به المعنويين لانّ الفاعل والمفعول الذين يقع الحال عنهما قد يكونان لفظا و قد يكونان معنًى وانّما لم يصرّح بكونهما لفظيّين اكتفاءً بالامثلة فقال و قد يكون الفاعل الذی يدلّ الحال علی بيان هيئته معنويًا نحو زيد فی الدار قائما مثال للحال عن الفاعل المعنویّ فان عامله معنی فعل ماخوذ من الظرف كما اشار اليه بقوله لانّ معناه ای معنی قولنا زيد فی الدار قائما زيدٌ استقرّ فی الدار قائما فيكون قائما حالًا من فاعل معنویّ وليس المراد بالمعنویّ سوی كون عامله معنی الفعل الماخوذ من الظرف و غيره وليس المراد باللفظی سوی كون عامله فعلا او من ملحقاته فبهذا لا يرد ما يقال انّ قائما فی زيد فی الدار قائما حال من ضمير مستكن فی الدار لما مرّ فانّ ضمير الفعل ينتقل الی الظرف المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظی فكيف يصح ايراده مثالًا للحال عن الفاعل المعنوی وكذا المفعول به ای الذی يدلّ الحال علی بيان هيئته قد يكون معنويًا نحو هذا زيد قائما مثال للحال عن المفعول به المعنوی فانّ معناه ای معنی قولنا هذا زيدٌ قائما المشار اليه قائما وهو زيد فيكون زيدٌ ذا حال بتاويل اشير الی زيد او انبّه علی زيد فهو مفعول به معنوی بواسطة حرف الجر لانّ

عامل معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه او اسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسببهما لفاعل والمفعول به لفظيين او معنويين فقال والعامل الكائن في الحال اما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم الاشارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابدا لو صورة فلا يرد ان كلا قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلا مع كونه معرفة لانه مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح ان يقع حالا من حيث الصورة او معنى فلا يرد نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وطلبت جهدك وكلمته فاه الى فيّ فانها وان كانت معارف لفظا لكنها نكرات معنى اذ المعنى ارسلها معتركة ومررت به منفردا وطلبته مجتهدا وكلمته مشافها وهذا عند سيبويه وعند غيره انها معمولة للافعال المحذوفة والتقدير ارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده وطلبته اجتهد جهدك وكلمته جاعلا فاه الى في فحذفت العوامل واقيمت المصادر والمفعول به مقامها وقيل انها الافعال مجازا وانما اشترط ان تكون الحال نكرة لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا الدليل لا يطابق المدعى ان التنكير شرط واجب والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا واجبا وانما وجب تنكير الحال لكونها جوابا لكيف والسوال لا يكون عن معلوم وفيه بحث ايضا لان المفعول له يقع جوابا للم وقد صح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل والغرض تحصل به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يصح تعريفه ان كان التعيين مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو رايت زيدا الظريف وفيه بحث ايضا لان اشتراط التنكير لا يرفع الالتباس مطلقا لجواز ان يقع الشئ حالا عن النكرة المخصوصة متاخرا عنه نحو رايت غلام رجل ضاربا مع ان الحال هناك تلتبس بالصفة الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر منه مع تنكيره لان ذا الحال يكون معرفة غالبا فاختير التنكير عليه وذو الحال معرفة غالبا كما عرفت في الامثلة المذكورة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدأ

ولئلا تلتبس الحال بالصفۃ فی مثل رایت رجلًا ظریفًا وقولہ غالبًا ظرف متعلق لمفہوم قولہ وذو الحال معرفۃ ای یتعرف ذو الحال فی غالب الاستعمالات او صفۃ مصدر محذوف ای یتعرف ذو الحال تعرفًا غالبًا او زمانًا غالبًا وانما قال غالبًا لان ذا الحال قد یکون نکرۃ فان کان ذو الحال نکرۃ لان الحال اذا کانت جملۃ وصاحبہا مفردًا فالواجب فیہا الواو لا التقدیم نحو جاءنی رجل وعلی کتفہ السیف نکرۃ محضۃ لانہا لو کانت مخصوصۃ بوصف او اضافۃ او نہی او نفی او استفہام لا یجب التقدیم نحو مررت برجل عالم قائمًا ومررت بغلام رجل قائمًا وکقول الشاعر شعر

لَا یَرْکَنَنْ اَحَدٌ اِلَی الْاِحْجَامِ   یَوْمَ الْوَغٰی مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

ونحو ما جاءنی رجل الا راکبًا ونحو ھل اتاک فقیر سائلًا یجب تقدیم الحال علیہ علی ذی الحال وھو جزاء لقولہ فان کان نحو جاءنی راکبًا رجل وانما وجب تقدیم الحال علی ذی الحال عند کونہ نکرۃ لئلا تلتبس ای الحالۃ وانما انث ضمیر الحال لان الحال مؤنث سماعی بالصفۃ فی حالۃ النصب لانہ لم یعلم فی مثل قولنا رایت رجلا راکبًا علی تقدیر تاخرہ انہ حال او صفۃ ای ان راکبًا حال من الرجل او صفۃ لہ وعلی تقدیر تقدمہ تعین انہ حال منہ لا صفۃ لہ لان الصفۃ لا یتقدم علی الموصوف ثم طرد ذلک فی حالۃ الرفع والجر واعترض ھھنا بانہ یلزم تقدیم الحال منہ مطلقًا سواء کانت النکرۃ مخصوصۃ بشیء من اسباب التخصیص ولم یکن مخصوصۃ بہ لان الالتباس یتحقق فی حالۃ النصب مطلقا لصحۃ توصیف النکرۃ المخصوصۃ بالمعرفۃ واجیب بان النکرۃ المخصوصۃ ما لحقتہ المعرفۃ لم یعتبر فیہ الالتباس للالحاق والحمل علی صورۃ التعریف کما لم یعتبر عدم الالتباس فی حالۃ الرفع والجر حتی التزم التقدیم الحاقًا لھما بالنصب ثم لما فرغ عن بیان الحال المفردۃ شرع فی بیان الحال الجملۃ فقال وقد تکون الحال جملۃ خبریۃ لان الحال کما تدل علی بیان الھیئۃ اذا کانت مفردۃ کذلک تدل علیہ اذا کانت جملۃ وقید الجملۃ بالخبریۃ لان الجملۃ الانشائیۃ لا تقع حالًا ولا صفۃً ولا صلۃً وکذا لا تقع خبرًا عند البعض بلا تاویل لانہا انشاء للانشاء بنفسہا واثبات شیء لشیء فرع ثبوتہ لنفسہ نحو جاءنی زید غلامہ راکب مثال للجملۃ الخبریۃ الاسمیۃ الواقعۃ حالًا او یرکب غلامہ مثال للجملۃ الخبریۃ الفعلیۃ الواقعۃ حالًا وقد یحذف العامل ای العامل فی الحال وانما لم یقل وقد یحذف الفعل لان المتبادر

من البیان ثم فقولہ والحال وتقدم احدہ
نکرۃ مخصصۃ بیجب
بان قولہ لا یرکبن
وقولہ یخفی فاما
تاخر عن الحال ۱۲
مولوی محمد نظام الدین
الکیرانوی

لا یعلم

و ان الجملۃ الانشائیۃ
وغیرہ

منه حذف الفعل والشبه كما شاع اراده فى نظائره المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بيّنًا اي هذا الهلال بيّنا لقيام قرينة اى عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جوازًا كما تقول للمسافر اى لمن يريد السفر سالمًا غانمًا اى ترجع سالمًا غانمًا فحذف ترجع بقرينة حال المخاطب وقوله غانمًا حال بعد حالٍ او صفة لسالمًا كما تقول ايضًا للمسافر راشدًا مهديًا ولما فرغ عن الحال شرع فى بيان التميز فقال **فصل** التميز ويسمّى بالتبيين والتفسير وامّا المميز بفتح الياء وكسرها ايضًا وانما جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجئ مجرورًا لان النصب هو الاصل فيه واى التميز نكرة لانّ الاصل فى التميز هو التنكير لان تعريفه زائد على الغرض الحاصل منه وهذا عند البصريين وجوّز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو عين رايه والم بطنه وسفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان عين رأيه بمعنى عين فى رأيه وانّ الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او بمعنى سفه نفسه بالتشديد لانّ الاصل سفهت نفسه فلمّا حوّل الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفّه بالتشديد تذكر بعد مقدار وهو ما يعرف به قدر الشئ ويجمع على مقادير تمّ بينه بقوله من عدد او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك اى المذكور مما فيه ابهام اى من شئ يكون فيه ابهام كالمقياس ترفع اى التميز ذالك الابهام عن ذلك المقدار نحو عندى عشرون درهمًا مثال للتميز الذى يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تمّ الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قيل انما مثل بعشرون درهمًا لا باحد عشر درهمًا لكونه مثالاً للامرين العدد والتام بالنون واورد عليه بان احد عشر ايضًا يصح مثالاً للامرين العدد والتام بالتنوين المقدّر وقفيزان برًا مثال للتميز الذى يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل ومنوان سمنًا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان تثنية منًا بالقصر وهو افصح من المنّ بالتشديد وجريبان قطنًا مثال لتميز يذكر بعد المفرد المقدار من الممسوح وقد تم الاسم فى هذه الامثلة بنون التثنية وعلى التمرة مثلها زبدًا مثال لتميز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس وقد تمّ فيه الاسم

بالاضافۃ واعلم ان معنی تمام الاسم ان یکون علی حالۃ لا یمکن الاضافۃ معہا والاسم مستحیل الاضافۃ مع التنوین ظاہرۃ او مقدرۃ و نون التثنیۃ و نون الجمع والاضافۃ کذا فی بعض الشروح ولا یخفی انہ لا یدخل علی ھذا التفسیر الاسم المحلی بلام التعریف والاسم التام مع انہ مستحیل اضافۃ ایضاً فالاولی ان یقال فی تفسیرہ ان معنی تمام الاسم ان یکون فی آخرہ ما یوجب امتناع اضافتہ ثم اذا تم الاسم بھذہ الاشیاء شابہ الفعل اذا تم بالفاعل فشابہ التمیز الواقع بعدہ بالمفعول الواقع بعد تمام الاسم کما ان المفعول معہ یکون بعد تمام الکلام فینصبہ ذلک الاسم التام قبلہ لمشابہتہ الفعل التام بفاعلہ وھذہ الاشیاء تم بہا الاسم فقامت مقام الفاعل الذی تم بہ الکلام لکونہا آخرہ کما ان الفاعل یکون عقیب الفعل الا ترٰی ان لام التعریف وان کان تم بہا الاسم فلا یضاف معہا ولا ینتصب التمیز عنہ فلا یقال عندی الرطل زیتاً وقد یکون التمیز عن غیر مقدار ای ما لیس بعدد ولا کیل ولا وزن ولا مساحۃ ولا مقیاس وفی کلمۃ قد للتقلیل اشارۃ الی ان الغالب فی التمیز عن مفرد ان یکون عن مقدار فکانہ قال التمیز یکون عن مقدار غالباً ویکون عن غیرہ نادراً فقولہ وقد یکون معطوف علی ھذا المقدار وقد اسنوفی فی مختصرنا بیان قسمی التمیز عن المفرد لکن بین القسم الاول ضمنا والثانی صریحاً نحو ھذا خاتم حدیداً فان الخاتم مبہم باعتبار الجنس تام بالتنوین فاقتضی تمیزاً فبیّن بالاضافۃ الی نوعہ وعلی ھذا القیاس قولہ سوار ذھباً وقیراط ای فی التمییز عن غیر المقدار الخفض ای خفض التمیز بالاضافۃ اکثر استعمالاً من النصب علی التمیز لحصول الغرض وھو البیان مع الخفۃ ولقصور غیر المقدار عن طلب التمیز لان الاصل فی المبہمات المقادیر فہی اولی بالتمیز الذی نصبہ نص علی کونہ ممیزاً بخلاف غیر المقادیر فانہ لیس بھذہ المثابۃ وقد یجب الخفض فی غیر المقدار نحو قطعۃ ذھب والاصل ان الخفض من غیر المقدار یحصل لہ اسم خاص بالتبعیض نحو خاتم حدید وباب ساج جاز النصب والاضافۃ اکثر وقلیل نصبہ والا فالخفض واجب نحو قطعۃ ذھب ولما فرغ عن بیان التمیز عن مفرد شرع فی بیان التمیز عن جملۃ فقال وقد یقع ای التمیز بعد الجملۃ الفعلیۃ لرفع الابہام عن نسبتہا ای عن نسبۃ تلک الجملۃ نحو طاب زید نفساً او علماً

(حاشیہ:) لہ اعراب باعراب المستثنیٰ کا ... واقعۃ ... ازبیانیہ ... ومحض ... ۱۲

او ابًا انما ذکر ثلث امثلۃ لهذا التمیز اشارۃ الی کثرۃ اصنافہ حیث یکون اسمًا للمنتصب عنہ فقط او لمتعلقہ فقط او لکل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصۃ بالمنتصب عنہ والعلم یختص بمتعلقہ والاب یحتمل ان یکون للمنتصب عنہ ویحتمل ان یکون لمتعلقہ فقط و قد یقع التمیز بعد ما شابہ الجملۃ الفعلیۃ وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً واسم المفعول نحو الارض مفجرۃ عیونًا او الصفۃ المشبهۃ نحو زید حسنٌ وجهًا او اسم التفضیل نحو زید افضل من عمرو فعلم ان هذہ الصفات مع ضمائرها لیست بجملۃ لکن تشابهها لانها منسوبۃ الی فاعلها کما ان الفعل منسوب الی فاعلہ و قد یقع التمیز بعد الاضافۃ نحو یعجبنی طیبہ نفسًا او علمًا او ابًا وانما خص الجملۃ بالذکر لانها هی الاصل فی النسبۃ ثم لما فرغ عن بیان التمیز شرع فی بیان المستثنی وانما ذکر سائر احکامہ استطرادًا فقال **فصل المستثنی** فی المصادر ان الباب یدل علی ذکر الشئ مرتین او جعلہ شیئین متوالیین او متباینین ولفظ الاستثناء من قیاس الباب ذلک لانہ ذکر الشئ مرۃ فی الجملۃ ومرۃ فی التفصیل لفظ یذکر بعد الا واخواتها ای اخوات الا من نحو خلا ولیس ولا یکون وغیر وسوی لیعلم متعلق بقولہ یذکر انہ ای المستثنی لا ینسب الیہ ما نسب الی ما قبلها ای ما قبل الا واخواتها وعرفہ الشیخ الرضی بالمذکور بعد الا واخواتها مخالفًا لما قبلها نفیًا واثباتًا وعرفہ بعضهم بانہ صرف بعض جملۃ مذکورۃ عن دخولہ فی تلک الجملۃ وقال هذا الحد اولی من قول القائل حدہ اخراج الشئ عما دخل فیہ غیرہ لان لفظ الاستثناء مشتق من الثنی وهو الصرف والمنع ولانہ اذا دخل بعض الجملۃ فلا یمکن اخراجہ منها فی وقت الا نادرًا وصرح الشیخ ابن الحاجب بانہ لیس لہ مفهوم عام بل هو لفظ مشترک بین المتصل والمنفصل فلا یمکن تعریف المطلق ولذا قسمہ اولا الی تقسیم اللفظ المشترک ومنهم من قال المستثنی فی المنقطع مجاز وهو ای المستثنی علی قسمین متصل قدمہ علی المنقطع لکونہ الاصل وهو ای المتصل ما اخرج سواء کان الباقی اقل او اکثر او مساویًا عن متعدد ای عن المراد منہ بان یکون المستثنی قرینۃ علی انہ لیس المراد جمیع المتعدد کما هو مدلول اللفظ لا عن حکمہ حتی یلزم ان الاخراج یستدعی سبق الدخول فیرد ان یکون المستثنی فی نحو جاء نی القوم الا زیدًا داخلا ثم خارجًا وانہ یوجب ان یکون اخر الکلام متناقضًا لصدرہ اذ الدخول یستدعی ان یکون جائیًا والخروج یستدعی ان لا یکون جائیًا وانہ تناقض بل الحکم علی المتعدد بعد اخراج

فهذہ الصفات مع ضمائرها لیست بجملۃ

المستثنی

المسند عنه واعترض عليه بانه لا يصح ذلك في مثل جاء في القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية للصورة وهذا غير سديد لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه او نقول انه مخرج عن حكم المتعدد فلا يلزم ما ذكره لانه من باب تنزيل الاحكام منزلة الوجود على نحو ضيّق فم البئر وسبحان الذي كبّر جسم الفيل وصغر جسم البعوض ولولا الاستثناء لكان المستثنى داخلا في حكم الصدر فكانه كان داخلا ثم اخرج واحترز بقوله وهو ما اخرج عما لم يخرج عن شيء ومعنى الاخراج هو الفصل عن الباطن الى الظاهر وانه لا يستلزم ان يكون المخرج عنه متعددا الا ترى انه يقال اخرجت زيدا عن الدار وليس بمتعدد فلو اقتصر الشيخ على قوله ما اخرج ولم يتعرض بقوله عن متعدد لصدق على كل ما اخرج الا ان المستثنى لما كان ما اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال عن متعدد فلا يلزم استدراكه ثم المتعدد اعم من ان يكون ذوا افراد نحو جاء في القوم الا زيدا او ذوا اجزاء نحو ضربت زيدا الا رأسه بالا واخواتها متعلق باخرج نحو جاء في القوم الا زيد فزيد اخرج عن متعدد وهو القوم او منقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا ايضا وهو اي المنقطع المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج حال من ضمير المذكور اي حال كون المنقطع غير مخرج عن متعدد لعدم دخوله اي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار مذكور بعد الا لم يخرج عن متعدد وهو القوم لكونه غير متناول له ولما كان اعراب المستثنى على خمسة اوجه شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال اعلم ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام فان كان اي المستثنى متصلا ونعم بعد الا احترز به عما اذا كان بعد غير وسوى فانه يكون مخفوضا لا منصوبا كما سيجيء في كلام موجب هو في الاصطلاح ما لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما وغير الموجب ما يقابله واراد بالموجب ههنا ما يكون تاما فلا يدخل فيه نحو قرئ الا يوم

كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلامًا موجبًا الا انه غير تام او منقطعًا سواء كان فى كلام موجب او فى غيره كما مرّ او مقدمًا على المستثنى منه نحو ما جاء نى الا زيدًا احدٌ او كان اى المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر اى عند اكثر النحاة وانما قال هذا احترازًا عن قول البعض فانهم يجوّزون الجرّ لكونهما حرفى جرّ عند ذلك البعض وقال السيرافى لم اعلم خلافًا فى جواز الجرّ بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد ماخلا وماعدا وليس ولا يكون نحو جاء نى القوم خلا زيدًا الى اخره اى اخر المثال نحو ما جاء نى القوم ماعدا زيدًا وليس زيدًا ولا يكون زيدًا كان منصوبًا جزاءٌ لقوله فان كان بعد الا مع ما عطف عليه اى فان كان المستثنى بعد الا واخواتها كان منصوبًا وجوبًا فى هذه الاقسام كلها اما فى الاقسام الثلثة الاول فلا ستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول فى كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف ولان البدل ممتنع فيها واما فى المستثنى بعد الا فى كلام موجب فلانه فى حكم تكرير العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء نى القوم الا زيدًا جاء نى القوم لا جاء نى زيدٌ وهو قلب المقصود لان المقصود الاخبار عن مجئ القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير الاصل العامل مع ترك النفى العارض فلا يلزم فى المستثنى والمستثنى منه وايضًا ان المبدل منه فى حكم الساقط فيكون المستثنى فى حكم التفريغ وهو فى كلام موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط فى جاء نى القوم الا زيد بقى جاء نى الا زيد وهو باطل لان معناه جاء نى جميع الناس الا زيد وهو محال وفى كلا التعليلين نظر مذكور فى المطولات واما فى المستثنى اذا كان مقدمًا فلان البدل تابع وتقديم التابع على المتبوع لا يجوز واما فى صورة المنقطع فلامتناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد وارادة وانعدام كون بدل الغلط كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولًا به ونصبه واجب واما نصبه بعد ماخلا وماعدا فلان ما مصدرية ولا يكون مدخولها الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمرًا والمستثنى بعدهما مفعول

مفعول به وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية فان معنى قولك جاءني القوم ما خلا زيداً او ما عدا عمراً وقت خلوهم اي خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم اي مجاوزة مجيئهم عن عمرو وروي عن الاخفش الجر بهما بجعل ما مزيدة وروي ذلك عن الجرمي ايضاً ولعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافهما ولذا لم ينقل عند الاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون فلانهما فعلان من الافعال الناقصة الناصبة للخبر فالاسم بعدهما منصوب على الخبرية وهما في تركيبه في موضع النصب على انهما حالان ولزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير عائد الى بعض مضاف الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد كفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمهما ههنا لكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالّا ولهذا التزموا التضمين في خلا واضمار فاعله وفاعل عدا ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه ما كان ولم يكن تحكم وان كان اي المستثنى بعد الّا احترز به عما اذا كان بعد خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون فانه لا يكون الا منصوباً وعما اذا كان بعد غير وسوى وسواء فانه يكون مخفوضاً كما سيجيء في كلام غير موجب احترز به عما اذا كان بعد الّا في كلام موجب فانه قد مرّ حكمه والمستثنى منه مذكور الجملة الاسمية وقعت حالاً واحترز به عما اذا كان بعد الّا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سياتي ثم لجواز البدل شروط اخر لم يذكرها المصنف ويجب ذكرها احدها ان يكون المستثنى متصلاً بالّا وثانيها ان لا يكون مقدماً على المستثنى منه وثالثها ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم الّا زيداً في جواب من قال اقام القوم الّا زيداً اذ النصب هناك اولى لقصد التطابق بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متراخياً نحو ما جاءني احد حين كنت جالساً الّا زيد فان الابدال فيه غير مختار لفقد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان جزاء لقوله ان كان النصب على الاستثناء والبدل عما قبلها اي ما قبل الّا نحو ما جاءني احد الّا زيد ابالنصب والّا زيدٌ بالرفع على انه بدل عن احد وهو الوجه المختار اما

جواز النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلكونه مقصودًا فى الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبًا حيث يكون حينئذ فضلةً ولقصد التطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو ان كان بعد الّا لايجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لانّه يفيد انّ المستثنى بعض المستثنى منه وان كان اى المستثنى مفرّغًا بان يكون بعد الّا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور كان اعرابه اى اعراب المستثنى بحسب العامل اى بقدره اذ الحسب القدر فانّ العامل على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر فالاعراب على قدره كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع اعتراض بعض الناس ههنا بانّه ان كان المراد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا مامررت الّا بزيد فانّه معرب بعامل نفسه وانْ كان المراد عامل المستثنى فليس بمعرب على حسب العامل مع انّه يجوز ان يختار الشق الاوّل ايضًا ويقال الجار فى بزيد عامل المستثنى منه ثم انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لابعامله وانما سمى هذا القسم من المستثنى مفرغًا لانّه يفرغ العامل الذى قبل الّا له ولا يشتغل بالمستثنى منه فحذف والمستثنى منه جعل اعرابه لما بعد الّا ويسمّى باسمه مجاز القيام مقامه وانّ المستثنى منه مقدر فى التحقيق لدلالة يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الّا هند وامتناع قولهم قام هند لان الفاعل فى الاول المستثنى منه على التحقيق وفى الثانى هند تقول ماجاء نى الّا زيد فى الرفع ومارايت الّا زيدًا فى النصب ومامررت الّا بزيد فى الجرّ وان كان اى المستثنى بعد غير وسوى فيه اربع لغات فتح السّين مع المدّ وكسرها مع القصر وكسر الاوّل مع المدّ والضمة مع القصر وحاشا عند الاكثر اى اكثر النحاة وانما قال ذلك احترازا عمّا ذهب اليه المبرّد ولانّه عنده فعل متعدٍّ ينصب ما بعدها كما جاء فى الدعاء المأثور اللهم اغفرلى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان كان مجرورًا جزاء للشرط وانما كان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مجرورا لكونها اسماء مضافة الى ما بعدها فالاسم بعدها مجرور بالاضافة وما بعد حاشا فلاستعمالها اياها حرف جرّ دون فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم فى قوله شعر

من مشعر عبد والصليب سفاهةً + حاشاى انى مسلمٌ معذورٌ

اى عامل المستثنى ومن الاستثناء فقط

ای مختون نحو جاء نی القوم غیر زید و سوی زید و کذلک حاشا زید ثم لما ادرج کلمۃ غیر فی کلمات

الاستثناء وھو اسم متمکن لابد لہ من الاعراب اخذ فی بیان اعرابہ فقال و اعلم ان اعراب غیر

کاعراب المستثنی بالا ای مثل اعراب الاسم الذی استثنی بالا علی التفصیل الذی سبق ذکرہ فی المستثنی بالا

من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب و المنقطع و المقدم وجوازہ مع اختیار البدل

فی غیر الموجب التام و الاعراب علی حسب العامل فی الناقص تقول جاء نی القوم غیر زید

مثال للمستثنی من الموجب و غیر حمار مثال للمنقطع وما جاء نی غیر زید القوم

مثال للمقدم وما جاء نی احد غیر زید بالنصب و الرفع مثال للاستثناء والبدل

وما جاء نی غیر زید مثال للمفرغ وانما کان غیر معربا باعراب المستثنی بالا لانہ لما

کان ما بعدہ مستثنی فیکون مستحقا لاعراب المستثنی ای لفظہ وھو مستغن عن اعرابہ لانہ

لہ وجہا اخر لاجل الاضافۃ ولا وجہ لغیرہ من الاعراب فبالاولی ان یؤثر بوجہ ما بعد غیر

علی قرینتہ المحتاج بما فضل عن حاجۃ وھو اعراب المستثنی وانما لم یبن غیر مع انہ

بمعنی الحرف لوجود المانع مع البناء وھو الاضافۃ ثم لما ذکر لفظۃ غیر فی الاستثناء

بین ان ذلک بطریق الشفاعۃ دون الاصالۃ فقال اعلم ان لفظۃ غیر موضوعۃ للصفۃ

لا للاستثناء لانہا بمعنی مغایر واستعمالہا بمعنی المغایر اما ان یکون فی الذات کمررت

برجل غیر زید قال اللہ تعالی بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ او فی الصفات کدخلت بوجہ غیر الوجہ

الذی دخلت بہ و قد تستعمل ای لفظۃ غیر للاستثناء فالفرق بینہ اذا کان وصفا

وبینہ اذا کان استثناء انہ اذا کان وصفا فالمستثنی غیر داخل و اذا کان استثناء

فالمستثنی داخل فی جملۃ تقول جاء نی القوم غیر اصحابک بالنصب علی الاستثناء

فالاصحاب من جملۃ القوم وجاء نی القوم غیر اصحابک بالرفع علی الصفۃ فالاصحاب

لیست من جملۃ القوم ولہذا اذا قلت لفلان علی درہم غیر دانق بالرفع کان درہما تاما اذ تقدیرہ

درہم لا دانق واذا قلت علی درہم غیر دانق بالنصب کان درہما ناقصا اذ تقدیرہ درہم الا

دانق کما ان لفظۃ الا موضوعۃ للاستثناء لا للصفۃ لکونہا حرفا واصل الحروف

ان لا تکون صفۃ وقد تستعمل ای لفظۃ الا فی الصفۃ لقرب معنی کل واحد منہما عن

الاخر فیجوز استعمال کل منہما مکان الاخر لکنہ انما تستعمل الا فی الصفۃ لتعذر الاستثناء

کما فی قولہ تعالی لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فان کلمۃ الا فی الایۃ الکریمۃ مستعملۃ

لے ای فی ما قبل غیر ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

فی صفۃ بمعنی غیر کما فسرہ بقولہ ای غیر اللہ لکن لما لم یکن للحرف حظ من الاعراب ظہر
فی اسم بعدہ واستعملت الا فی الصفۃ ھھنا لتعذر الاستثناء لان الجمع اذا کان
منکورًا لا یجوز الاستثناء منہ علی ما ذھب الیہ المحققون لانہ لا عموم لہ بحیث یدخل فیہ
المستثنی لولا الاستثناء فان قلت اذا تعذر حمل الا علی الاستثناء فی الآیۃ الکریمۃ
لا یجب حملہا علی الصفۃ فلم تحمل علی البدل قلنا ان کلمۃ لو بمنزلۃ ان فی ان الکلام معہ
موجب والبدل لا یکون الا فی الکلام الغیر الموجب کما عرف وقیل البدل لا یجوز الا حیث
یجوز الاستثناء وفیہ نظر لانہ یتعین البدل عندھم فی کلمۃ التوحید مع انہ لا یجوز
الاستثناء ثم معنی الآیۃ الکریمۃ لو کان یدبر امر السموات والارض آلھۃ شتی غیر
الفرد الذی ھو فاطرھما لخرجتا عن ھذا النظام لوجود التمانع کما تقرر فی اصول الکلام
وکذلک قولک لا الہ الا اللہ فان الا ھذہ مستعملۃ فی الصفۃ بمعنی غیر ایضا فیکون
معناہ غیر اللہ لان حملہا علی الاستثناء متعذر بقسمیہ ھھنا اما المتصل فلانہ یکون
المراد من قولک لا الہ الالھۃ المحققۃ فیلزم منہ ان یکون اللہ داخلا فیہم ثم استثنی
منہم فیلزم التعدد ولا یحصل التوحید المطلوب واما المنقطع فلانہ یکون المراد من
قولک لا الہ الالھۃ الباطلۃ و ینفی المحققۃ فلا یحصل التوحید المطلوب ایضا ثم اللہ
مرفوع علی انہ بدل من محل اسم لا التبریۃ لارتفاعہ علی الابتداء ولا یجوز ان یکون منصوبا
علی انہ بدل من لفظ اسمہا لان لا لا تعمل فی المعارف ولان عملہا انما یکون لاجل النفی وابطال
النفی الذی عملہ لاجلہ فکیف یعمل مع سلب لعلۃ ولان ابدالہ من اللفظ یوھم الکفر وبینہ
وبین قصد التصریح بالتوحید تناقض ولھذا قیل یمتنع نصبہ علی الاستثناء ولا یھامہ
البدل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنی لا مستحق للعبودیۃ لہ فی الوجود او موجود
الا الواحد الذی ھو خالق العالم وحذف الخبر ھھنا واجب لئلا یتراخی الا عن النفی لانہ لو
لم یحذف لوقع الفصل بین النفی والاثبات وھو لا یجوز ولم یجعل الا اللہ خبرًا لان المعنی
علی نفی الوجود عن آلھۃ سوی اللہ لا علی نفی مغایرۃ اللہ عن کل الہ ھو الذی یفید
الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم یقدر الخبر فی الامکان او ممکن مع
ای الزائدۃ ۱۲
النافیۃ واخطاء المشرکین فی تعدد الالھۃ علی وجہ ابلغ وھو مساو لہ الطریقۃ البرھانیۃ
لان نفی الامکان یستلزم نفی الوجود بدون العکس لان المقصود بکلمۃ التوحید

لا الہ الا اللہ
یفسد

هو اثبات الوجود له تعالى و نفيه عن الله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله اله فادخل لا والا للقصر فالمسند اليه هو الله والمسند به هو اله لكن لافادة القصر قدم لا والحق الا الله وجعل الا الله خبراً ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع فى بيان خبر كان واخواتها فقال

خبر كان

فصل خبر كان واخواتها اى نظائر لفظة كان وهى التى عرفتها فى المرفوعات وهو المسند بعد دخولها اى بعد دخول كان واحدى اخواتها والمراد بالدخول ما عرفت فى بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف بيضرب فى كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما مسند بعد دخول كان وحكمه اى حكم خبر كان واخواتها فى اقسامه واحكامه وشرائطه كحكم خبر المبتداء ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا انه اى الشأن يجوز تقديمه اى تقديم خبر كان واخواتها على اسمه مع كونه اى كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له فى التخصيص نحو كان الخالق صديقك وكان خيراً من زيد شراً من عمرو وهذا اذا كان اعراب كل منهما او احدهما لفظيا لعدم الالتباس لوجود القرينة وهى النصب فاذا كانا مقصورين نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية او معنوية الى هذا قد سبقت الاشارة فى المرفوعات ولقائل ان يقول يشكل ذلك بما ذكر فى بعض التفاسير عند قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم من ان يكون دعواهم اسم مازالت وتلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اى متلبس بمخالفة خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة او مساويا له ملفوظاً لا يجوز ان يتقدم على المبتداء لمكان الالتباس نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة اعلم انه لا يقع ايضاً خبر كان واخواتها فعلا ماضيا لدلالة كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد فعل لان قد تقرب الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبراً لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطا نحو صار زيد ان قام قال الله تعالى إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخواتها شرع فى بيان اسم ان واخواتها وقال

اسم انّ

فصل اسم انّ واخواتها ای نظائر کلمة انّ وهی التی عرفتها فی المرفوعات هو المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول انّ واحدی اخواتها لما ذکرنا من معنی الدخول لا یشکل الحد بأخوه فی انّ زیدا یضرب اخوه نحو انّ زیدا قائم فان زیدا مسند الیه بعد دخول انّ وسیأتی تمام احکامه فی القسم الثالث ان شاء الله تعالی ثم لما فرغ عن بیان اسم انّ واخواتها شرع فی بیان المنصوب بلا التی لنفی الجنس فقال

المنصوب بلا

فصل المنصوب بلا التی لنفی الجنس انما لم یصرح باسم لا لانه لم یکن من المنصوبات علی الاطلاق بدون التقیید وقید ههنا لیکون صورة التقیید دلیلا علی صورة الاکتفاء او نقول لیس کل اسم لا ولا اکثره منصوبا ولا یجوز جعله مطلقا منصوبا لا حقیقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما سواه فلابد من التقیید عنه بالمنصوب بخلاف ما سواه من المنصوبات فان بعضها وان لم یکن کله من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطی للاکثر حکم الکل منها مجازا هو المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول لا هذه وخرج عنه اخوه فی لا غلام رجل اخوه قائم لما عرفت من معنی الدخول ولانّ قوله یلیها نکرة مضافة او مشابها لها داخل فی التعریف فخرج به اخوه فی المثال المذکور لعدم الاتصال وعدم کونه نکرة مضافة او مشبهة به یلیها الضمیر المستتر فیه راجع الی المسند الیه والبارز الی لا وهذه الجملة اما حال من الضمیر فی الیه او من الضمیر فی دخولها وابراز الضمیر حینئذ لیس بواجب وان جری الفعل علی غیر ما هو له اذ لو کان فعل المسند الیه وجری علی الضمیر فی دخولها لانه وقع حالا عنه لفقد الالتباس باختلاف الموصوفین تذکیرا وتانیثا کما فی قولک هند زید تضربه هی وانما وجب ابراز الضمیر اذا اسند الیه فعل جری علی غیر من هو له فی صورة الالتباس نحو زید عمرو یضربه هو بخلاف الضمیر اذا اسند الیه صفة جرت علی من هی له فلا یجب ابراز الضمیر عند الالتباس وعدمه نحو زید عمرو ضاربه هو وهند زید ضاربته ثم احترز بقوله یلیها عما کان مفصولا بینه وبین لا فانّ حکمه سیجئ نکرة حال من الضمیر المستتر فی یلیها ای حال کون ذلک المسند الیه نکرة واحترز به عما کان معرفة فان حکمه سیجئ مضافة صفة نکرة واحترز به عما کان نکرة مفردة فان حکمه سیذکر نحو لا غلام رجل فی الدار مثال للنکرة المضافة او مشابها لها ای للمضاف فی تعلق شئ هو تمام معناه نحو لا عشرین

شرح

درهماً في الكيس مثال للمشابه للمضاف ثم هذا التعريف لاسم من حيث انه منصوب فيشترط في نصبه القيود المذكورة اذ لا هذه انما تنصب الاسم لمشابهتها بان من حيث ان ان لتاكيد الاثبات وهذه لنفي الاستغراق فتدخل على النكرة وتنصبها لفظاً ولما فرغ عن بيان حد المنصوب بلا شرع في بيان فوائد القيود المذكورة في ذلك الحد فقال فان كان بعد لا التي لنفي الجنس نكرة بالرفع على انه اسم كان وخبره الظرف المقدم عليه ويجوز ان يكون تامة بمعنى وجد مفردة صفة نكرة اي ما لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به بني اي النكرة المفردة على الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار وعلى الياء في المثنى والمجموع نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وانما بنيت النكرة المفردة الواقعة بعد لا لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية وانما بنيت اذ معنى قولنا لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديراً فحذف من تخفيفاً وانما بنيت على غير السكون لكون بنائها عارضياً وعلى علامة النصب للخفة والنون في المثنى والمجموع غير مانع للبناء في الصحيح كما في يا رجل ويا مسلمون وعن ابي الحسن وابي سعيد الرماني انه معرب وعدم التنوين في لا رجل لانحطاط الفرع من درجة الاصل وللفرق بين النفي المستغرق وغيره وتنصبها لا محلاً لانه مبني واعراب المبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما اعربت النكرة المضافة المشبهة بها مع وجود علة البناء فيهما لكراهتهم جعل ثلثة اشياء شيئاً واحداً وذلك لان الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المتضمن والمتضمن فلو اعتبر التضمن بالبناء يلزم جعل ثلثة اشياء شيئاً واحداً وان كان بعد لا معرفة او نكرة مفصولاً بينه اي بين ذلك الاسم النكرة وبين لا الاولى ان يقول وان كان نكرة مفصولاً او معرفة ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليها نكرة مضافة الا ان يقال انه اخذ في البيان عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفعولاً كذا في بعض الشروح ويرد عليه ان كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم النصب على الظرفية لا يصح الاسناد اليه لانه منصوب والمسند اليه يجب ان يكون مرفوعاً الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قوله ع فحيل بين العير والنزوان ولم يجعل الظرف مفعول ما لم يسم فاعله وعلل بان بين لكونه لازم النصب على الظرفية

المثناة

فيهما

لا یقام مقام الفاعل هو المصدر ویعلم من هذا ان الظرف انما یقام مقام الفاعل اذا لم یکن لازم الظرفیة قال بعض الفضلاء فی دفع الاشکال المسند الیه فی ذلک المثال وان کان هو المصدر المدلول علیه الا انه لما لم یکن فی موضع الفاعل هٰهنا سوی الظرف جعل مفعول ما لم یسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وایضا قد نقل فی دفعه ما ذکر فی بعض التفاسیر فی قوله تعالیٰ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَیْنَکُمْ ارتفع بَیْنَ بیتقطع وهو ظرف اتسع فیه فاستعملت اسما کما استعملت فی هٰذَا فِرَاقُ بَیْنِیْ وَبَیْنِکَ ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله ظرفا او اضمر فاعلا لدلالة الحال علیه ای تقطع وصلکم بینکم وثانیهما انه فاعل کالوجه الاول لکنه ترک علی حالة کان علیها حالة الظرفیة ومثله یَوْمَ الْقِیٰمَةِ یَفْصِلُ بَیْنَکُمْ وبهذا یندفع ما یرد علی ما فی بعض الشروح کان مرفوعا ویجب تکریره جزاء لقوله وان کان بعد لا مرفوعا وجوبا ویجب تکریره فی الصورتین اما وجوب الرفع فی المعرفة فلفقد ان عمل لا فیها لکونها لنفی الجنس ولا یحصل الا فی النکرة واما فی النکرة المفصولة فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشابهة انّ فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل عملها فیهما عادت الی اصلها وهو الرفع علی الابتداء واما وجوب التکرار فللتنبیه علی کون لا لنفی الجنس فی النکرات لانه نفی فی الحقیقة اذ قولنا لا رجل فی قوة لا زید ولا عمرو ولا خالد الی اخر افراد الرجل واما تکریرها فی المعارف فلجبر النقصان من نفی الجنس التی یتصور حصولها مع المعرفة وقیل انما وجب تکریره لمطابقة السؤال لان قولنا لا زید فی الدار ولا عمرو جواب من قال ازید فی الدار ام عمرو وقوله لا فی الدار رجل ولا امرأة جواب من قال افی الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن کیسان الی عدم وجوب تکریره مع المعرفة والنکرة المفصولة مع اسم اٰخر تقول لا زید فی الدار ولا عمرو مثال لتکریره مع المعرفة ولا فیها رجل ولا امرأة مثال لتکریره مع النکرة المفصولة واعلم انه کما یجب تکریره فی النکرة المفصولة کذلک یجب تکریرها فی النکرة المتصلة بلا عند بطلان عملها لان القرینة علی ارادة نفی الجنس فتح الاسم وبناؤه فقد انتفیا فوجب التکریر تنبیها علی تلک الارادة وعلی هذا یشکل حل المنصوب بلا حیث یدخل فیه مع انه لیس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معنی الدخول ویجوز فی مثله ای فی کل موضع کرر فیه النکرة مع لا بلا فصل یجوز فی المعطوف والمعطوف علیه مثل

لاحول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمته
وتوفيقه خمسة اوجه الاول فتحهما اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما
لنفي الجنس والثاني رفعهما اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة
السؤال لانه جواب سؤال من يسأل لحول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان في المكرر غير المفصول مع
مخالفة القياس لمطابقة السؤال والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ونصب الثاني
بناءً على زيادة لا لتاكيد النفي او على انه معطوف على محل الاول وهو مرفوع على الابتداء والرابع
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني على ان
لا فيه لنفي الجنس والخامس فتح الاول لما ذكرنا آنفا ونصب الثاني بناءً على ان لا زائدة لتاكيد
النفي او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة الفتحة النصب في العروض والاطراد وقد يحذف
اسم لا التي لنفي الجنس لقرينة اى وقت حصول قرينة دالة عليه قبل حذف المبتدأ
لانه مبتدأ في الاصل نحو لا عليك اى لا بأس عليك اى ولا شئ عليك والقرينة ههنا
دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امرأ ثم لما فرغ عن اسم المنصوب بلا التي لنفي
الجنس شرع في بيان خبر ما ولا المشبهتين بليس فقال **فصل** خبر ما ولا المشبهتين
بليس فيما ذكر من المشابهة في المرفوعات هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا نحو ما زيد قائما
ولا رجل حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يبطل عملهما
بقوله وان وقع الخبر اى خبرهما ولا بعد الا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل او تقدم ما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى
فَمَا مِنكُم مِّنْ اَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ او زيدت ان بعد ما انما قيل بعد ما لان ان لا تزاد
بعد لا بحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان النحاة اختلفوا في ان هذه فذهب
البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تزاد بعد لا وما المصدرية
ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي على
النفي اثبات بطل العمل اى عمل ما ان وجد معه شئ من الاشياء المذكورة وهو
جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايت في بطلان العمل في الامثلة
المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي لاجله يعملان قد

انتقض بالا الموجبة للاثبات بعد النفی خلافا لیونس فانہ اجاز عملہا بعد الا تمسکا
بقول الشاعر **شعر** وما الدھر الا منجنونا باھلہ ٭ وما صاحب الحاجات الا معذبا ٭ و
الجواب عنہ بانہ لم یکن فی البیت تنصیص علی الاعمال لاحتمال ان یحمل منجنونا
علی حذف الفعل تقدیرہ وما الدھر الا یشبہ منجنونا فیکون مفعولا لا خبرا اوان یحمل
علی حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ تقدیرہ وما الدھر الا مثل دوران
منجنون ولاحتمال ان یحمل معذبا علی انہ مصدر میمی یجعل التركیب من باب
ما انت الا سیرا تقدیرہ وما صاحب الحاجات الا یعذب معذبا واما فی الصورۃ
فلانہما عاملان ضعیفان لعدم تصرفہما کتصرف لیس لانہا اصلیۃ فی العمل فلا یعملان
بالتقدم واما فی الصورۃ الثالثۃ فلوقوع الفصل بین ما ومعمولہ مع ضعفہ فی
العمل وھذہ ای عاملیۃ ما ولا وفی بعض النسخ وھذا فہو اشارۃ الی عملہما لغۃ
من لغی بالکسر اذا لہج ای مال اھل الحجاز وعلی لغتہم قد ورد التنزیل نحو ما
ھذا بشرا وما ھن امہٰتہم واما بنو تمیم فلا یعملونہما ای ما ولا المشبہتین
بلیس اصلا ای سواء وجد الشروط المذکورۃ اولم توجد بل یرفعون ما بعدھما علی
الابتداء والخبر کما کان مرفوعا علیہما قبل دخول ما ولا لان القیاس فی العامل ان یکون
مختصا بالقبیل الذی کان عاملا فیہ من الاسم والفعل لیکون متمکنا فی مرکزہ
کالجار والجوازم وما ولا تکونان مختصتین بقبیل واحد بل تدخلان فی الاسم
والفعل واما اھل الحجاز فہم لعنبروا شبہہما بلیس المختص بقبیل
واحد وھو الاسم قال الشاعر وھو زھیر عن لسان بنی نمیر ای واحد منہم واللسان
یکون بمعنی الجارحۃ وبمعنی اللغۃ والمراد ھہنا ھو المعنی الاخیر **شعر**
وَمُهَفْهَفٍ كَالْغُصْنِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبْ ٭ فَأَجَابَ مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ
الواو فی قولہ ومہفہف بمعنی رب والمہفہف اسم مفعول من الھفہفۃ بفتح الہائین
وسکون الفاء الاولی وھی دقۃ الخاصرۃ ورقتہا یقال رجل مہفہف وامرأۃ مہفہفۃ کما
یقال رجل خصمان وامرأۃ خصمانۃ وقولہ انتسب امر من الانتساب وھو بالفارسیۃ نسبت
داشتن بکسے والضمیر المستتر فی قولہ فاجاب عائد الی المہفہف واضافۃ القتل الی المحب من
قبیل اضافۃ المصدر الی المفعول والفاعل محذوف ای قتل المحبوب المحب والاستشہاد بان ما

حاشیہ: منجنون بالفتح دولاب کذا فی الصراح ۱۲

المشبهة بليس ليست بعاملة لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بدليل ان القائل الذي رد على الشاعر قوله من لسانه عن قوم بني تميم وجد التناسب بين السوال والجواب في البيت لفظا ومعنى حاصل ما لفظا فلانه اجاب بهذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انه مسند بعد ما بمعنى ليس وهذا لا يليق بلغة بني تميم فكانه قال اني تميمي واما معنى فلان المهفهف اجابا با خر قول المحب كانه قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبوبون قال بعض الفضلاء يمكن ان يحمل الانتساب ههنا على معنى الميل والرجوع فمعنى قوله انتسب رجع بالوصال ولا يقتلني بالفراق ولا تؤذيني فان قتل النفس وايذاءه بغير حق حرام فاجاب المهفهف ما قتل المحب حرام يعني انك لو قتلت في المحبة فلا جناح علي اذ رب محب يقتل في محبة ورب عاشق تؤذى من معشوقة والى هذا اشير في قوله عليه السلام ما اوذي نبي مثل ما اوذيت قط فانه لا شك في كونه عليه السلام محب الله تعالى وهو محبوبه لكن ما لحقه الايذاء من الله تعالى انما هو من جهة كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبه لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه فلا يرد ما يقال كيف يصح الايذاء من الله سبحانه في حقه صلى الله عليه وسلم وهو حبيبه ثم لما فرغ عن بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان المجرورات فقال

المقصد الثالث في المجرورات

الاسماء المجرورة هي المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا الحصر لان الاسماء المجرورة يكون غير المضاف اليه ايضا نحو بحسبك وكفى بالله وما جاءني من احد لان المجرور فيها لم ينسب اليه شيء بواسطة حرف الجر وكذا المجرور في مثل ضارب زيد وحسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة على اختيار الجمهور قلنا المجرور الاصلي هو المضاف اليه الذي عرفه وما عدا هذا المضاف اليه كالمجرور في الامثلة المذكورة ليس بمجرور اصلي بل هو ملحق بذلك

المجرور الاصلي وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء المجرورة الاصلية هي المضاف اليه فقط وهي تنبيه على تقسيمه الى قسمين اصلي وملحق كما ان المرفوع والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط زائد لا طائل تحته لان الحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسم للتنبيه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما

لکنہ اعم من ان یکون حقیقۃً اوحکماً لیتناول مثل قولہ تعالیٰ یوم ینفخ فی الصور فان
هذا الفعل فی تاویل الاسم ای یوم النفخ فی الصور نسب الیہ ای الی ذلک الاسم
شیٔ اعلم ان کلام المصنف والشیخ ابن الحاجب فی الکافیۃ یدل علی ان المضاف لایلزم
ان یکون اسماً لانہما قالا نسب الیہ شیٔ دون اسم ومثلاً بمررت بزید لکن الشیخ
ابن الحاجب قدحقق فی موضع اٰخر ان المضاف والمضاف الیہ لایکونان الا اسمین
والتحقیق ماذکرہ الحدیثی حیث قال ان مررت من حیث ان زیداً فی مررت بزید مفعول
لیس ماؤلاً بالاسم ومن حیث انہ مضاف الیہ فماؤل بہ ولذا قال فقد اضیف
المرور الی زید فعلم ان المضاف قدیکون اسماً وقدیکون فعلاً ماؤلاً بالاسم
کالمبتدأ بواسطۃ حرف الجر احترز بہ عما نسب الیہ شیٔ لکن لابواسطۃ حرف الجر
کنسبۃ الفعل الی الفاعل لفظاً نصب علی انہ خبر کان المحذوف وحذفہ فیما وقوعہ
قیاس ولاشک ان وقوعہ فی مثل هذا الترکیب شائع کثیر تقدیرہ سواء کان ذلک
الحرف لفظاً ای ملفوظاً اوتقدیراً ای مقدراً او علی التمیز تقدیرہ بواسطۃ تلفظ
حرف الجر او علی انہ حال تقدیرہ حال کون ذلک الحرف ملفوظاً ویرد علیہ ان وقوع
المصدر حالاً سماعی لاقیاسی واجیب بان هذا مذهب سیبویہ وذهب المبرد
الی انہ قیاسی فیما اذا کان المصدر من تقسیمات الفعل نحو اتانا سرعۃ وبطأ او قولہ
لفظاً او تقدیراً من تقسیمات الفعل ای التوسط وهو اما لفظی او تقدیری فلنا انما نختار
مذهبہ ونحمل کلام الشیخ علیہ فاما اذا لم یکن من تقسیمات الفعل فلاخلاف فی انہ سماعی نحو
اتانا ضحکاً وبکاء نحو مررت بزید ولما اطلق اسم المضاف الیہ علی المجرور بحرف الجر لفظاً
وهو غیر ما هو المصطلح المشهور بینہم بل المشهور هو اطلاق اسم الجار والمجرور علیہ اشار
الیہ بقولہ وبعبر عن هذا الترکیب وهو بزید فی مررت بزید فی الاصطلاح المشهور فیما
بین القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس علی وضع شیٔ لشیٔ
بانہ جار ومجرور لا بانہ مضاف ومضاف الیہ فقد نقل الزوزنی عن الرضی انہ قال سمی سیبویہ
المجرور بحرف الجر لفظاً مضافاً الیہ لکنہ غیر ما هو المصطلح المشهور لانہ اذا اطلق المضاف
الیہ یراد بہ المجرور بحرف الجر تقدیراً واما من حیث اللغۃ فنحو زید فی مررت بزید
مضاف الیہ بلاریب لانہ اضیف الیہ المجرور بواسطۃ حرف الجر بعلم منہ

م اذا کان المصدر من انواع عاملہ نحو اتانی زید سرعۃ ولو یجیٔ اتانی زید مشیاً وههنا لیس کذلک واجیب بان العامل ههنا الواسطۃ ای التوسط لانہ ان المصدر من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قدیکون لفظاً وقدیکون تقدیراً ۱۲ غایۃ

له ای ملفوظاً کان ذلک الحرف او مقدراً لاسم لکان محمول علی الحالیۃ فیہ نظر لان ذلک لیس مطلقاً

انّ اطلاق المضاف الیہ علی زید فی مررت بزید انما ھو بحسب اللغۃ سواء اوّل مررت باسم اولم یأوّل بہ امّا اذا لم یأوّل فظاھر وامّا اذا اوّل بہ فلان المضاف الیہ المصطلح ینبغی ان یکون العامل فیہ امّا المضاف او الحرف المقدّر او الاضافۃ علی الاختلاف فی المشہور وھو منتفٍ ھھنا فیکون مراد المحدیبی من قولہ المذکور قبلُ ومن حیث انہ مضاف الیہ اُوِّلَ باسم ان زیدًا مضاف الیہ لغۃً وذکر فی بعض الشروح انما اطلق علی المجرور بحرف الجر اسم المضاف الیہ لان حروف الجر تسمی حروف الاضافۃ لانہا تضیف معانی الافعال الی الاسماء او تقدیرا عطف علی قولہ لفظا نحو غلامُ زیدٍ تقدیرہ غلامٌ لزیدٍ ویعبّر عنہ ای عن ھذا التركیب ھو غلام زید فی الاصطلاح بانہ مضاف ومضاف الیہ لا بانہ جار ومجرور وکان من الواجب علی المصنفؒ ان یقول او تقدیرًا مرادًا کما قال غیرہ لیحترز بہ عن الظرف نحو قمتُ یوم الجمعۃ فانّ یوم الجمعۃ وان نسب الیہ شیٔ وھو قمت بواسطۃ حرف الجر تقدیرًا وھو فی لکنہ غیر مراد والّا لکان مجرورًا لانّ المعنی بالمراد ظھر اثرہ ای یکون ما بعدہ مجرورًا ویجب تجرید المضاف لاجل الاضافۃ عن التنوین حقیقیۃ کانت او تقدیریۃ فلا یرد کم رجلٍ وضاربک وحواج بیت اللہ حیث لم یکن فیہا تنوین حتی یجب التجرد عنہا لاجل الاضافۃ لانہا مجردۃ عن التنوین التقدیری والمقدر کالملفوظ عندھم والمراد بتجرید المضاف عن التنوین اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یشکل ذلک بالحسن الوجہ مع سقوط التنوین عنہ لاجل اللام لا لاجل الاضافۃ وھو جائز وفاقا لانہ حذف ما اضیف الیہ الفاعل الذی ھو کالجزء منہ اذ الاصل الحسن وجہہ المضاف الیہ یقوم مقام التنوین فلما حذف من فاعل المضاف فکانہ حذف من المضاف لمکان الجزئیۃ وامّا نحو الضارب الرجل فمحمول علی الحسن الوجہ او ما یقوم مقامہ ای یجب تجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین کنونی التثنیۃ وجمع السلامۃ وکذا عن الالف واللام فان قلت لا حاجۃ الی ذکر تجرید المضاف عن نونی التثنیۃ والجمع ھھنا لانہ قد ذکر فیما سبق من قولہ فی فصل اصناف الاعراب وھما یسقطان عند الاضافۃ فذکرہ ھھنا یوجب التکرار قلت ذکرہ فیما سبق لا یدل علی وجوب التجرید علی اطلاقہ وذکرہ ھھنا یدل علی وجوبہ فلا تکرار وانما وجب تجرید المضاف عن التنوین لان التنوین تؤذن بتمام الکلمۃ بہا

دون المضاف اليه والاضافة تؤذن بتمامها بالمضاف فيتنافيان ولهذا التعليل يجب تجريد
المضاف عما يقوم مقام التنوين نحو جاءني غلام زيد مثال لتجريد المضاف عن التنوين
وغلاما عمرو ومسلمو مصر مثال لتجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين ولما علم
مما سبق من تعريف المضاف اليه ان الاضافة مطلقا على قسمين احدهما ما يكون حرف الجر
فيه ملفوظة والثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدرة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول
قليلا لانه لا بحث فيه سوى الجر بالحروف واهمل بيانه واحاله الى بحث الحروف بقوله فيما
بعد واما ما يذكر فيه حرف الجر فسياتي في القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثاني كثيرا
لاشتماله على اقسام واحوال خصه بالذكر وبينه بقوله واعلم هي كلمة تذكر لتنبيه
المتعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير
حرف الجر واحالة ما كان يتلفظ فيه حرف الجر الى بحث الحروف لاختصاص ما كان
بتقدير حرف الجر بالقسمة دون غيره على قسمين معنوية منسوبة الى المعنى لافادتها
معنى في المضاف تعريفا وتخصيصا ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقيقية ايضا وقدمها
على اللفظية لذلك فانها تسمى غير حقيقية ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة
في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي اي علامتها او ذاتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة مضافة بالجر على انه صفة صفة الى معمولها اي الى معمول تلك الصفة ففي الكلام
اشارة الى ان المضاف فيها اما ان لا يكون صفة بل يكون اسما جامدا كغلام زيد او صفة
لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة مضافة الى غير معمولها
لان البلد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقال كَرُمَ البلدُ بل كَرُمَ مَن في البلد وهي
اي الاضافة المعنوية اما كائنة بمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف
ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من فيما يكون المضاف اليه من جنس
المضاف نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة او بمعنى في فيما يكون المضاف اليه ظرف
المضاف نحو صلوة الليل اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي الاولى ان يجعل
الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون
معنى صلوة الليل صلوة لها اختصاص بالليل بملابسة الوقوع في قولك
كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء فاء

بملابسۃ انہا تشرع فی التھیئ لاسباب الشتاء عند طلوعہ لا قبلہ کما ہی شأن
النساء المدبرۃ المتھیئۃ للامور فی احیانہا و وجہ الاولویۃ انّ فیہ تقلیل الاقسام
وہو اقرب الی الضبط وفائدۃ ہذہ الاضافۃ ای الاضافۃ المعنویۃ تعریف المضاف ان
اضیف ای الاسم الی معرفۃ کما رأی تعریف المضاف فی بعض الامثلۃ المذکورۃ وذلک لانّ
وضع ہذہ الاضافۃ لافادۃ الاختصاص بین المضاف والمضاف الیہ فی مدلول المضاف
فتعیّن بتعیّنہ معنیً کان المضاف الیہ او غیرہ من المعارف فانک اذا قلت غلام
زید ترید بہ وضعاً غلام لہ اختصاص بزید امّا بکونہ اعظم غلمانہ واشہرہم او
معہوداً بینک وبین مخاطبک بحسب الخارج او الذہن ومجیئہ لغیر معیّن علی خلاف
وضع الاضافۃ وانما حکمنا بانّ غلام زید معرفۃ وغلام لزید نکرۃ لان الثانی
یصلح لکل واحد من الغلمان المنسوبین الی زید بطریق البدل وہو معنی النکرۃ
وامّا الاول فلانہ اشارۃ الی معہود ومخصوص بینک وبین مخاطبک فافادۃ
الاضافۃ تعریف العہد کما یفید ذلک بالالف واللام نحو الغلام ولولا ہو لم یبق
فرق بینہما لحصول اختصاص زید بالغلام فی الصورتین ثم اعلم انّ ہذہ الاضافۃ تفید
تعریف المضاف ان اضیف الی المعرفۃ فی کلّ اسم الاّ فی غیر ومثل وشبہ ونحو
ونظیر وکل ما ہو بمعناہا فانّ ہذہ الاسماء لا تتعرّف لانّہا متوغلۃ فی الابہام الا ان تکون
اضافۃ لفظیۃ بمعنی المغایر والمماثل والمشابہ علی الاصح لعدم دخول اللام علیہا
حال کونہا مضافۃ بخلاف المغایر والمماثل والمشابہ فانہ یجوز ان یقال مررت
برجل المغایر لابیک فتقع صفۃ للنکرۃ تقول مررت برجل غیرک او مثلک او
شبہک وید خل علیہا رُبّ نحو رُبّ مثلک الا اذا اشتہر المضاف بمغایرۃ المضاف الیہ
کغَیرِ المَغضُوبِ عَلَیہِم ونحو علیک بالحرکۃ غیر السکون او بمماثلۃ نحو فلان مثل
حاتم فحینئذ تتعرّف لعدم الابہام او تخصیص عطف علی قولہ تعریف المضاف
ای وفائدتہا تخصیص المضاف ان اضیف ای الاسم الی نکرۃ لانّ الاضافۃ الی النکرۃ
تفید تقلیل الشیوع کغلام رجل فانک اذا قلت غلام کان شائعاً فی غلام رجل وغلام
امرأۃ واذا قلت غلام رجل ارتفع عنہ بعض الشیوع حتی لا یبقی صالحاً لان یکون غلام
امرأۃ فحصل التخصیص وقلّ الشیوع الثابت فی النکرۃ وامّا اللفظیۃ فہی ای علامتہا

ان یکون المضاف فیہا صفۃً کاسمی الفاعل والمفعول و الصفۃ المشبہۃ مضافۃ
الی معمولہا ای الی فاعلہا او مفعولہا واحترز بقولہ صفۃً عما اذا لم یکن
صفۃً کغلام زید و بقولہ مضافۃ الی معمولہا عما اذا کان الصفۃ مضافۃً الی غیر معمولہا
نحو کریم البلد فان ذلک اضافۃ معنویۃ کما عرفت وہی ای الاضافۃ اللفظیۃ کائنۃ
فی تقدیر الانفصال ای فی حق المعنی ای لا تغیرہ بل المعنی علی ما کان علیہ قبل الاضافۃ
حتی ان المجرور بہا اللفظ مرفوع او منصوب فی المعنی لا فی اللفظ ای لا یکون الاضافۃ
اللفظیۃ فی تقدیر الانفصال فی تاثیر اللفظ حتی تسقط عنہ التنوین وما یقوم مقامہ
ثم معنی الانفصال ان المضاف یمکن ان یقدر فیہ الفعل نحو ضارب زید مثال لاضافۃ
اسم الفاعل الی المفعول وحسن الوجہ مثال لاضافۃ الصفۃ المشبہۃ الی الفاعل
وفائدتہا ای فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف فی اللفظ فقط ای لا تعریفہ
ولا تخصیصہ لما مر من انہا فی تقدیر الانفصال ثم التخفیف اللفظی اما فی لفظ المضاف
فحسب بحذف التنوین حقیقۃ نحو ضارب زید او حکما نحو حواج بیت اللہ او بحذف نونی
التثنیۃ والجمع نحو ضاربا زید و ضاربو زید و اما فی لفظ المضاف الیہ فحسب بحذف الضمیر و استتارہ
فی الصفۃ نحو القائم الغلام واصلہ القائم غلامہ فحذف الضمیر من غلامہ و استتر
فی القائم واضیف القائم الیہ للتخفیف فی المضاف فقط و اما فی المضاف والمضاف الیہ
جمیعاً نحو زید القائم الغلام اصلہ غلامہ فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین و فی
المضاف الیہ بحذف الضمیر واستتارہ فی الصفۃ و اعترض ہہنا بمررت برجل ضارب
امرأۃ او ضارب المرأۃ لان الاضافۃ فیہ لفظیۃ مع انہا افادت تخصیصاً فکیف
یستقیم قولہ و فائدتہا تخفیف فی اللفظ فقط و اجیب بان ہذا التخصیص لا یحصل
بالاضافۃ بل ہو حاصل قبلہا ثم فائدۃ قولہ فی اللفظ الاشارۃ الی وجہ التسمیۃ
او نقول لو لم یقل فی اللفظ لتبادر الذہن الی التخفیف فی المعنی علی قیاس قولہ وفائدۃ
ہذہ الاضافۃ تعریف المضاف ان اضیف الخ و تخصیصہ الخ فصرح بقولہ فی اللفظ ای فی
لفظ المتکلم سواء کان مضافاً او مضافاً الیہ للتعمیم و اعلم انک اذا اضفت الاسم
الصحیح او الجاری مجری الصحیح قدم تفسیر کل منہما فی اصناف الاعراب الی یاء المتکلم
متعلق بقولہ اضفت کسرت آخرہ ای آخر ذلک الاسم وہو الحرف الذی وقع قبل

الیاء لمناسبۃ الیاء واسکنت الیاء لاجل التخفیف اوفتحتہا ای الیاء لان الاصل فی الکلمۃ البنیۃ علی حرف واحد ھو الحرکۃ لئلا یلزم الافتتاح بالساکن والاصل فیما بنی علی الحرکۃ الفتح للتخفیف وھو الصحیح لکن فی تقدیم قولہ واسکنت الیاء اشعار بان المختار عندہ ھو السکون کغلامی مثال للاسم الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ودلوی مثال للاسم الجاری مجری الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ثم لما فرغ عن بیان حکم الاسم الصحیح والجاری مجراہ شرع فی بیان حکم المنقوص والمقصور فقال وان اٰخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم یاء سواء وجدت للتثنیۃ اوالجمع اولغیرھما مکسور ما قبلہا ادغمت تلک الیاء فی الیاء ای فی یاء المتکلم لاجتماع المثلین وفتحت الیاء الثانیۃ وھی یاء المتکلم لئلا یلتقی الساکنان تقول فی قاضٍ قاضِیَّ وانما رجعت الیاء المحذوفۃ فی قاضٍ لان الاضافۃ یسقط بہا التنوین التی یلزم منہا ومن الیاء التقاء الساکنین وان کان اٰخرہ ای اٰخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم واوا ساکنۃ مضموما ما قبلہا ای تلک الواو قلبتہا یاءً وعملت کما عملت الاٰن ای فی الیاء یعنی ادغمت الیاء المبدلۃ من الواو فی یاء المتکلم وفتحتہا لاجتماع الواو والیاء وکون اُولٰہما ساکنۃ تقول جاء فی مسلِمِیّ اصلہ مسلموی فاعل اعلال مرمی وفی الاسماء الستۃ التی سبق ذکرھا حال کونہا مضافۃ الی غیر یاء المتکلم تقول عند اضافۃ الخمسۃ منہا الی یاء المتکلم اَخِیْ واَبِیْ وحَمِیْ وھَنِیْ بیاء مخففۃ بلارد المحذوف وھو الواو الواقعۃ لام الکلمۃ کما یرد عند الاضافۃ اجراء لہا بعد حذف علۃ نسیًا منسیا کما فی یدی ودمی وفِیَّ بکسر الفاء وتشدید الیاء عند الاکثر وفمی عند قوم الظرف متعلق بقولہ تقول ای تقول فی الاربعۃ الاُول بتخفیف الیاء بلارد المحذوف وفی الخامس بکسر الفاء وتشدید الیاء عند قوم من النحاۃ وفی ھذا اشارۃ الی ما اجازہ المبرد فی الاولین وھما اخی وابی من تشدید الیاء برد الواو المحذوفۃ قبلہا یاء ساکنۃ وادغامہا فی یاء المتکلم والی ما ذھب الیہ بعضہم فی الخامس وھو فِیَّ من انہ یقال فمی بقلب الواو میما قبل علی حالۃ الافراد ثم لا یعرف وجہ حسن لتقدم الاخ علی الاب فی الذکر الا ان یقال انہ اقتداء بقولہ تعالٰی یَوْمَ یَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ اَخِیْہِ وَاُمِّہٖ وَاَبِیْہِ ووجہ التقدیم فی الاٰیۃ الترقی من الادنی الی

لایرد

الاعلیٰ کانہ یفر من اخیہ ومن صاحبتہ وبنیہ اولان الاحتیاج الی اضافۃ الاخ الی یاء المتکلم اکثر من اضافتہ الی غیرہ وذو لا یضاف الی مضمر اصلا بل یضاف الی اسم الجنس لانہ موضوع لاجل ان یتوصل بہ الی جعل اسماء الاجناس صفۃ الاسماء النکرات نحو جعل المال صفۃ لرجل نقول رجل ذومال فوجب مراعاۃ الصفۃ وھذا التعلیل یوجب ان لا یضاف ذوالی غیر اسم فیہ معنی الجنس ولا یوجب ان لا یضاف ذوالی مضمر خاصۃ فلا وجہ لتخصیص نفی اضافتہ الی مضمر

الا ان یقال انما خص المضمر بالذکر لانہ لما کان لبعض تلک الاسماء حکم لم یوجد فی غیرھا حال کونہا مضافۃ الی غیر یاء المتکلم صرح بنفی اضافتہ الی مضمر اصلا سواء کان المضمر یاء المتکلم او غیرہ اسقاطا لما اختص فیہ بحکم نظرا الی اضافتہ الیہ ولما جاء ت اضافۃ ذوالی المضمر فی بعض الاشعار فینتقض بہ القاعدۃ المذکورۃ من ان ذولا یضاف الی مضمر اجاب عنہ بقولہ وقول القائل **شعر**

انما یعرف ذاالفضل ✦ من الناس ذووہ

شاذ ای قلیل لا یقاس علیہ وکذا نحو اللھم صل علی محمد وآلہ وذویہ شاذ وما جاء فی کلام بعض المتاخرین من قولہ وصلی علی محمد وذویہ ای صحابہ فذلک اقتباس من الدعاء الماثورۃ واذا قطعت تلک الاسماء الخمسۃ عن الاضافۃ قلت اخ واب وحم وھن وفم بحذف لامہا وجعلت علی عیناتہا اعرابہا وھذا بحث عن غیر المصنف وانما ذکر تقریبا وذو لا تقطع عن الاضافۃ البتۃ لوضعہا لازمۃ للاضافۃ الی اسم الجنس المظہر وان جاء الی الضمیر فی کلام فہو شاذ ھذا ای ما بیناہ من قسمی الاضافۃ المعنویۃ واللفظیۃ کلہ یتقدیر حرف وقد یقال لا حاجۃ الی ذکر ھذا الکلام لانہ قد علم مما سبق واجیب بانہ انما ذکرہ لیکون ذکر کلمۃ اما تفصیلیۃ فی قولہ واما ما یذکر فیہ حرف الجر لفظا فسیاتی بیانہ فی القسم الثالث ان شاء اللہ تعالیٰ وھو الحرف مع العدیل لانہا لا تستعمل الا فی العدیلین او اکثر وعدیل الذکر ھو التقدیر فلو لم یذکرہ لبقیت کلمۃ اما للتفصیل مع عدم العدیل فکانہ قال واما ما یقدر فیہ حرف الجر فی القسمین والیہ ذھب الشیخ ابن الحاجب ردا علی جمہور النحاۃ حیث لم یقولوا بتقدیر حرف الجر فی اللفظیۃ بل للحرفیہا بالمعنویۃ فی تقدیرہ بالحرف فعلی ھذا القول لم یکن التعریف المذکور شاملا

للمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ الا ان یجعل التقدیر اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما
وانما لم یصرح بتقدیر حرف الجر فی الاضافۃ اللفظیۃ کما صرح بہ فی المعنویۃ لان
حرف الجر فی اللفظیۃ لیست منحصرۃ فی الاقسام الثلثۃ المذکورۃ فی المعنویۃ
بل یقدر بحسب اقتضاء تعدیۃ اسم الفاعل واسم المفعول کاللام فی نحو بائع البلاد
عند عدم الاقتضاء کما فی احسن الوجہ وضارب زید یقدر اللام الزائدۃ لضرورۃ تصحیح
الجر ثم لما فرغ عن مقاصد الثلثۃ المشتملۃ علی بیان المعربات بالاصالۃ
شرع فی الخاتمۃ المحتویۃ علی بیان المعربات بالتبعیۃ فقال

الخاتمۃ فی التوابع واعلم ان التی مرت من الاسماء المعربۃ کان اعرابہا

ای اعراب تلک الاسماء یکون بالاصالۃ لا بالتبعیۃ ثم بینہ بقولہ بان دخلتہا ای علی
نفس تلک الاسماء من غیر واسطۃ العوامل من الروافع والنواصب والجوازم من
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بیان للاسماء المعربۃ فقد یکون الفاء
للتفسیر او فی جواب شرط محذوف ای اذا کان ذلک فنقول قد یکون
اعرابہ ای اعراب ہذا الاسم وہو بالرفع اما علی الابتدائیۃ فمع خبرہ
فی محل النصب علی انہ خبر لیکون او علی البدلیۃ من الاسم بتبعیۃ ما قبلہ ای
بتبعیۃ الاسم الذی یکون قبل ہذا الاسم فان کان ذلک الاسم مرفوعا فاعرابہ رفع وان
کان منصوبا فاعرابہ نصب وان کان مجرورا فاعرابہ جر ثم المراد بالاسم ہہنا اعم من
ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یشکل بالجمل الواقعۃ اوصافا وبالجمل التی ہی معطوفات
علی ما لہ اعراب ویسمی ای ذلک الاسم التابع مفعول ثان لیسمی وانما سمی تابعا
لانہ ای ذلک الاسم یتبع ما قبلہ من الاسم فی الاعراب من الرفع والنصب والجر وہو
ای التابع فی اصطلاح النحاۃ کل ثان ہو لبیان الحال ہہنا لا للتقصیر فلا یشکل الحد
بالصفۃ الثانیۃ والثالثۃ لان کل واحد منہما فی المرتبۃ الثانیۃ لانہ تابع للمتبوع الاول
لا لما قبلہ من الصفۃ فلا حاجۃ الی حمل الثانی علی المتاخر ہہنا علی المجاز کما وقع فی بعض
الشروح لان الحقیقۃ ممکنۃ ولا یصار الی المجاز الا عند تعذرہا وایضا یندفع بما ذکرنا
ما قیل ان المعطوف بالواو والفاء وثم واو یصح تقدیمہ علی المعطوف علیہ نحو قولہ مصرع
وعلیک ورحمۃ اللہ السلام ÷ علی اوجہ وعلی تقدیر حمل الثانی علی المتاخر

الخاتمۃ فی التوابع

ينتقض بصورة النقد يم الا ان يجعل المتاخر رتبة فالاولى ان يجعل قوله ثانه
لبيان الحال فصلاً للمسافة معرب باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثان اى كل ثان
متلبّس باعراب سابقه احترز به عن خبرى باب كان وان من جهة واحدة اى من مقتضى
واحد فرفع عالم فى قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا
نصب عالم فى رايت رجلاً عالماً من جهة مفعولية موصوفه لا من جهة اخرى
وكذا جر عالم فى مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفه لا من جهة اخرى
وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احترز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ
والمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة
اقسام انما كانت منحصرة فى خمسة اقسام لان التابع لا يخلو اما ان
يكون مقوياً للحكم الاول اولا الاول التاكيد
والثانى لا يخلو اما ان يكون مبنيا اولا فالاول لا يخلو اما ان يكون مشتقا او لا فان
كان مشتقا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثانى لا يخلو اما ان
يكون بواسطة حرف اولا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثانى فهو بدل
النعت والعطف بالحروف والتاكيد والبدل وعطف البيان ثم لما فرغ من
تعداد التوابع شرع فى تعريفاتها فقال

فصل النعت

قدّمه على سائر التوابع لكونه اشد متابعة واكثر استعمالاً واوفر فائدة
تابع يدل على معنى حاصل فى متبوعه فيه احتراز عن التوابع غير التاكيد فان
التاكيد بقى داخلا فيه فلو قال مطلقا كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقا
اى غير مقيد بحال النسبة والتاكيد فى جاء نى القوم كلهم اجمعون يدل على معنى فى
متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان فى المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال
من ان مطلقا قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو
جاء نى رجل عالم او يدل على معنى حاصل فى متعلق متبوعه بان قام بالذى بينه وبين
متبوعه علاقة اما قرابة نحو جاء نى رجل عالم ابوه او ملك نحو جاء نى رجل حسن
غلامه او مخالطة نحو جاء نى رجل طويل ثوبه او تبعية نحو جاء نى رجل عالم غلام ابيه او ابو
غلام ابيه والقسم الاول من النعت وهو ما يدل على معنى فى متبوعه يتبع

متبوعه فی عشرة اشیاء ای یتبعه فی اربعة من عشرة اشیاء ثلثة منها ذکرت مجملة بقوله فی الاعراب ای فی الرفع والنصب والجر والسبعة الباقیة التعریف والتنکیر جوّز الکوفیون وصف النکرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النکرة المخصوصة بها والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث الا اذا کانت النعت مصدرا فانه یستوی فیه جمیع هذه الامور نحو رجل عدل و رجال عدل او افعل التفضیل من فانه مفرد مذکر لا غیر او افعل التفضیل المضاف للزیادة علی من اضیف الیه و وحده صفة یستوی فیه المذکر والمؤنث او فعول بمعنی فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعیل بمعنی مفعول کرجل جریح وامرأة جریح او کان مؤنثه یطلق علی المذکر کعلامة ونسابة وانما وجب تبعیة هذا النعت للمنعوت فی هذه الاشیاء لمکان الاتحاد بین الصفة والموصوف فیما صدقا علیه و قیامه بالموصوف و یوجد منها فی کل ترکیب اربعة الواحد من الاعراب والواحد من التعریف والتنکیر والواحد من الافراد والتثنیة والجمع واحد من التذکیر والتانیث نحو جاء نی رجل عالم و امرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء عالمات وزید العالم و امرأة عالمة **والقسم الثانی** من النعت و هو ما یدل علی معنی فی متعلق متبوعه انما یتبع متبوعه فی الخمسة الاول فقط ای لا یتبع القسم الثانی النعت فی الخمسة الاخر وهی الافراد والتثنیة والجمع و التذکیر والتانیث بل کان حکمه فیها حکم الفعل لانه اذا اسند الی الظاهر الذی بعده یجب افراده ولم یجز تثنیته و لا جمعه الا علی ضعف فکذلک الصفة لانها واقعة موقع الفعل و عاملة عمله وکما ان الفعل اذا کان مسندا الی الظاهر یجب تذکیره عند کون الفعل مذکرا و یجب تانیثه ان کان مؤنثا حقیقیا و یجوز اذا کان مؤنثا غیر حقیقی فکذلک الصفة ثم لا فائدة فی قوله فقط لان الحصر المراد ههنا مستفاد من کلمة انما اعنی الاعراب والتعریف والتنکیر بیان للخمسة الاول و یوجد منها فی کل ترکیب اثنان الواحد من الاعراب و الواحد من التعریف والتنکیر کقوله تعالی مِنْ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ اَهْلُهَا وفائدة النعت غالبا تخصیص المنعوت ان کانا ای النعت والمنعوت نکرتین التخصیص فی عرف النحاة عبارة عن قلة الاشتراک فی النکرات نحو جاء نی رجل عالم فان قوله رجل کان بحسب

حصص

الوضع مشترکاً بین کل فرد من افراد الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشتراک وخصص بفرد من الافراد المتصفۃ بالعلم ولتوضیحہ ای فائدۃ النعت توضیح المنعوت ان کانا ای النعت والمنعوت معرفتین التوضیح عبارۃ عن رفع الاحتمال فی المعارف نحو جاءنی زید الفاضل فان قولہ زید یحتمل الفاضل وغیرہ فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد یکون النعت

توضیح

لمجرد الثناء والمدح ای لمحض الثناء والمدح لا للتخصیص ولا للتوضیح ھذا اذا کان المنعوت معلوماً عند المخاطب بذلک النعت واذا لم یکن معلوماً لم یکن لمحض الثناء والمدح بل یکون للثناء والتوضیح معاً نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم وقد یکون ای النعت للذم نحو نعوذ باللہ من الشیطان الرجیم وقد یکون ای النعت للتاکید اذا دل النعت علی ما یدل علیہ المنعوت نحو قولہ تعالیٰ نفخۃ واحدۃ فان الواحدۃ تدل علی ما یدل علیہ النفخۃ لان التاء فی نفخۃ للوحدۃ فیدل علی الواحد ولما کان استعمال ھذہ الثلثۃ الاخر قلیلا واستعمال الاولین کثیرا ذکرھا بکلمۃ قد للتقلیل وقد یجیٔ النعت للتعمیم نحو کان زید فی یوم من الایام ای لقصد مجرد کونہ یوماً لا امراً زائداً علی ذلک من کونہ یوم الخمیس ویوم الجمعۃ وقد یجیٔ للترحم نحو انا زید الفقیر وقد یجیٔ لکشف الماھیۃ نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین الصفۃ الکاشفۃ والصفۃ المؤکدۃ ان الاولی موضحۃ مفسرۃ والثانیۃ مقررۃ وھو الفرق بین الایضاح والتقریر واعلم ان النکرۃ توصف بالجملۃ الخبریۃ وھی التی تحتمل الصدق والکذب ولا بد فیھا من ضمیر حینئذ لیعود الی الموصوف فیحصل الربط بینھما وینبغی ان یصرح بہ کما صرح بذلک عند کون الخبر جملۃ نحو مررت برجل ابوہ عالم فی مثال الجملۃ الاسمیۃ او قام ابوہ فی مثال الجملۃ الفعلیۃ وانما وصف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ لان الدلالۃ علی معنی فی متبوعہ کما یوجد فی المفرد کذلک یوجد فی الجملۃ وانما قید الجملۃ بالخبریۃ احترازا عن الجملۃ الانشائیۃ کالامر والنھی والاستفھام والتمنی وغیرھا فانھا لا تقع صفۃ ولا خبرا ولا صلۃ ولا حالا الا بتاویل وانما خص النکرۃ بالذکر لامتناع وصف المعرفۃ بالجملۃ الخبریۃ لکون الجملۃ نکرۃ ووجوب المطابقۃ بین الموصوف والصفۃ فی التعریف والتنکیر والمضمر لا یوصف بشیٔ لان فائدۃ الصفۃ الاصلیۃ فی المعارف ھو التوضیح وضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضیحھا تحصیل للحاصل واما المضمر الغائب فحمول علیھا طرداً للباب ولا یوصف شیٔ بہ ای بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساو

بحث العطف بالحروف

ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ثم لما فرغ عن بيان النعت شرع فی بيان العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحروف** ای المعطوف باحدها والعطف فی اللغۃ الاما لۃ لقب هذا القسم من التوابع بہ لاما لۃ حرف العطف ما بعدہ الی ما قبله وفی عرف النحاۃ تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما ينسب الی متبوعہ اعترض علی هذا الحد بانہ غير شامل لبعض افراد المحدود مثل عامل فی قولك زيد عالم وعامل واجيب بان الكلام محمول علی حذف المعطوف فتقديرہ تابع ينسب اليه ما نسب الی متبوعہ او ينسب الی شئ نسب الی شئ نسب متبوعہ اليه فيشمل الصورۃ المذكورۃ ثم المراد بالنسبۃ اعم من ان يكون علی وجه الايجاب او علی وجه السلب فيدخل فيہ المعطوف بلا لانہ وقع النسبۃ هناك سلبا وكلاهما ای المتبوع والتابع مقصودان بتلك النسبۃ فيہ احتراز عن سائر التوابع فانها ليست كذلك لان غيرہ ان كان بدلا فالمقصود هو التابع فقط وان كان غير البدل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض عليہ بالمعطوف ببل لكون متبوعہ غير مقصود وبالمعطوف باو وام واما لكونہ غير مقصود مع متبوعہ بل المقصود احدهما واجيب عن الاول بان المتبوع فی المعطوف ببل يكون مقصودا ابتداء وان لم يكن مقصودا انتهاء بتبدل الرأی وهو الفرق بينہ وبين بدل الغلط لان متبوعہ غير مقصود اصلا لا ابتداء ولا انتهاء بل وقع علی سبق اللسان وعن الثانی بان المراد بكونہ مقصودا بالنسبۃ مع متبوعہ ولو بطريق البدلية والمقصود بالمعطوف باو واخواتہ احد الامرين فكان كل منهما مقصودا بطريق البدلية ويسمی ای العطف بالحرف عطف النسق لانہ يكون مع متبوعہ علی نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبۃ ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع فی بيان شرطہ فقال وشرطہ ای شرط العطف بالحروف ان يكون بينہ وبين متبوعہ احد حروف العطف وسياتی ذكرها ای ذكر تلك الحروف فی القسم الثالث ان شاء الله تعالی نحو قام زيد وعمرو فعمرو تابع ينسب اليہ ما نسب الی متبوعہ وهو القيام المنسوب الی زيد وكلاهما مقصودان بالقيام واذا عطف علی الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا وجب تاكيدہ ای تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل ولا ثم عطف نحو ضربت انا وزيد فلا يجوز عطف زيد علی تاء الضمير بعد تاكيدہ بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسہ اذ هو بمنزلۃ الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسہ والمستقل قوی وغير المستقل

ضعیف فلو عطف علیہ لزم عطف القوی علی الضعیف فیلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزیۃ التابع علی المتبوع وھو قبیح فیجب تاکیدہ بمنفصل لیحصل فیہ جہۃ الانفصال فیکون عطفا علی المنفصل من ھذا الوجہ فلا یلزم العطف علی جزء الکلمۃ من کل وجہ وانما قید الضمیر بالمرفوع احترازا عن المنصوب والمجرور لان العطف علیہما یجوز بغیر التاکید نحو ضربتک وزیدا ومررت بک وبزید وانما قید المرفوع بالمتصل لانہ لو کان منفصلا جاز العطف علیہ بلا تاکید نحو انا وزید اھیان ثم اعلم ان ھذا التاکید واجب عند المصنف رح وھو اختیار الشیخ ابن الحاجب وذھب البصریون الی انہ مستحسن لا واجب فیجوزون العطف بلا تاکید ولا فصل لکن علی قبح واما الکوفیون فیجوزونہ بلا تاکید ولا فصل من غیر قبح الا اذا فصل استثناء مفرغ ای یجب تاکیدہ بالضمیر المنفصل فی جمیع الاوقات الا وقت وقوع فصل بین المعطوف وبین المرفوع المتصل المعطوف علیہ فحینئذ یجوز ترک التاکید بالمنفصل نحو ضربت الیوم وزید فانہ عطف علی التاء فی ضربت بدون التاکید بالمنفصل لمکان الفصل وانما یجوز ترک التاکید عند الفصل لطول بان فتور فی المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع فلا یلزم من مزیۃ التابع علی المتبوع فی الجملۃ باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضۃ ھذا الفتور وانما قلنا فحینئذ یجوز ترک التاکید بالمنفصل فانہ قد یؤکد بالمنفصل عند الفصل کقولہ تعالی فَکُبْکِبُوْا فِیْھَا ھُمْ وَالْغَاوُوْنَ وقد لا یؤکد الا مران متساویان ثم ھذا الفصل سواء وقع قبل حرف العطف کما فی المثال المذکور فی المتن او وقع بعدہ کما فی قولہ تعالی مَا اَشْرَکْنَا وَلَا اٰبَاؤُنَا ولا زائدۃ بعد حرف العطف للتاکید واذا عطف ای اذا ارید عطف الاسم علی الضمیر المجرور یجب اعادۃ حرف الجر نحو مررت بک وبزید وانما لم یقل اعادۃ الخافض کما قال غیرہ لاحتمال ان یکون المختار عندہ ما ذھب الیہ بعضھم من ان الجار اذا کان اسما لا یجب اعادتہ ولان حرف الجر کثیرا ما یعطف علی الضمیر المجرور فاعتبر الاغلب وانما وجب اعادۃ حرف الجر لئلا یلزم عطف المستقل علی جزء الکلمۃ لان الضمیر المجرور کالجزء من الجار لشدۃ اتصالہ بہ من حیث انہ لا ینفصل عن الجار اصلا وان العطف علی الجزء بعد اعادۃ حرف الجر ایضا ولکن عطف الجزء علی عطف

المستقل وهذا جائز واما قراءة حمزة تساءلون به والارحام بالجر عطفا على ضمير المجرور في قوله به بدون اعادة حرف الجر فشاذة وقيل الواو في قوله تعالى والارحام للقسم وفيه نظر مذكور في المطولات وكذا ما جاء في بعض الاشعار ع فاذهب فما بك والايام من عجب، فشاذ لا يقاس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة الجار في حال السعة والاختيار انما هو مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها في حال الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرمي انه يجوز بغير الاعادة اذا اكد الضمير المجرور بظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد واعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا كان الاول اي المعطوف عليه صفة لشئ نحو جاء في زيد العالم او كان الاول خبرا للامر نحو زيد عاقل وشاعر او كان الاول صلة نحو قام الذي صلى وصام او كان حالا نحو قعد زيد مشدودا ومضروبا والثاني اي المعطوف كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا وجب ان يكون في الاول ضمير وجب ان يكون في الثاني ايضا ضمير لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما تقدم فيجوز ان يقال قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان يقال زيد قام ابوه وقعد عمرو واما نحو رب شاة وسخلتها فيتقدير التنكير لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ ثم اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعدى الى غيره كبناء لا رجل وزيدا او يا زيد وعبد الله فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك كما يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة للبناء كالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث فان التجرد لدفع اجتماع آلتي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر مختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان ينفرد في وجود السبب وعلته بأن يوجد سبب البناء وسبب

الجر عن اللام او سبب اشتمال الضمیر فی المعطوف علیہ دون المعطوف فحینئذ لایکون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ ثم اشار الی الاصل الذی یقتضی ان یکون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ و یوجب ان یاخذ المعطوف حکمہ بقولہ والضابط ای الاصل والقاعدۃ فیہ ای فی کون المعطوف علیہ انہ ای الشان حیث یجوز ان یقام المعطوف مقام المعطوف علیہ جاز العطف فیکون المعطوف قائما مقام المعطوف علیہ تقدیرا وھو یقتضی ان یاخذ المعطوف حکم المعطوف علیہ لان الشیٔ اذا قام مقام غیرہ یاخذ حکمہ الا یری الی ان مفعول ما لم یسم فاعلہ لما قام مقام الفاعل یاخذ حکمہ والی المضاف الیہ الذی ھو القریۃ فی قولہ تعالی واسأل القریۃ فانہ لما قام مقام المضاف المحذوف الذی ھو الاھل اخذ حکمہ وھو الاعراب وحیث لایجوز ان یقام مقام المعطوف علیہ فلایجوز العطف ولھذا وجب الرفع فی ذاھب فی قولک مازید بقائم او قاعد ولا ذاھب عمرو علی انہ خبر مبتدأ وھو عمرو والجملۃ معطوفۃ علی الاولی عطف جملۃ اخری اذ لو نصب او خفض لکان معطوفا علی قائما او قائما فیکون خبرا عن زید فیکون تقدیرہ حینئذ مازید ذاھبا عمرو وھو ممتنع لخلوہ عن العائد الواجب فی الخبر الی اسم ما فاذا لم یجز ان یقام ذاھب عمرو مقام القائم الذی ھو الخبر للمعطوف علیہ لم یجز عطفہ علیہ والعطف بعاطف واحد علی معمولی عاملین مختلفین جائز اذا کان بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما علی بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف کذلک بأن کان المجرور فیہ مقدما علی المرفوع او المنصوب نحو فی الدار زید والحجرۃ عمرو فالحجرۃ عطف علی الدار والعامل فیہ فی وعمرو عطف علی زید والعامل فیہ الابتداء وکان بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما کالمعطوف وانما جاز العطف فی ھذہ الصورۃ لانہ مسموع من العرب کما جاء فی بعض الاشعار شعر

اَکُلَّ امْرِءٍ تَحْسَبِیْنَ امْرَءً + وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّیْلِ نَارًا

فان قولہ نارٍ عطف علی امرءٍ المجرور والعامل فیہ کل وقولہ نارًا عطف علی امرءً المنصوب والعامل فیہ تحسبین وکما فی مثال ما کل سوداء تمرۃ ولا بیضاء شحمۃ فان قولہ بیضاء عطف علی سوداء المجرور والعامل فیہ کل وقولہ شحمۃ عطف علی

ثمۃ والعامل فیہ ما فاقتصر الجواز علی صورۃ السماع لان ما خالف القیاس یقتصر علی مورد السماع ولم یسمع الا فی صورۃ تقدیم المجرور ولھذا قال اذا کان مجرورا مقدما وفیہ اشارۃ الی انہ لو لم یکن بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما لم یجز العطف فی صورۃ ما وان کان العطف علی معمولی عامل واحد فیجوز نحو ضرب زید عمرا وبکر خالدا لعدم المانع وھو قیام حرف العطف مقام العاملین وانما وصف العاملین باختلاف لبیان العموم فان الوصف قد یکون لبیان المقصود بان یوصف الشیء الجنس لبیان عموم الحکم وشمولہ الجنس منہ قولہ تعالی وَمَا مِنْ دَابَّۃٍ فِی الْاَرْضِ وَلَا طٰٓئِرٍ یَّطِیْرُ بِجَنَاحَیْہِ وقال بعض الفضلاء ولا یبعد ان یقال ھو الاحتراز عن مثل ضرب واکرم علی ما نقل عن الفراء انہ تشترک العاملین فیجوز العطف علیہا علی معمولی عاملین مختلفین بل متحدین فی المعمول ثم اعلم ان جواز العطف فی صورۃ تقدیم المجرور انما ھو مذھب الاعلم وغیرہ من البصریین المتاخرین وھو الذی اختارہ المصنف وھھنا مذھبان اخران کما اشار الیھما بقولہ وفی ھذہ المسئلۃ ای وفی مسئلۃ العطف علی معمولی عاملین مختلفین مذھبان اخران وھما ان یقال یجوز ذلک العطف مطلقا ای سواء کان المجرور مقدما اولا عند الفراء قیاسا علی العطف علی معمولی عامل احد الا اذا وقع الفصل بین العاطف والمجرور نحو ان زیدا فی الدار وعمرا فی الحجرۃ ونحو ذھب زید الی عمرو وبکر الی خالد فان العطف ھھنا غیر جائز اتفاقا للفصل بین العاطف الذی ھو الجار وبین المجرور ولا یجوز ذلک العطف مطلقا ای سواء کان المجرور مقدما اولا عند سیبویہ والیہ ذھب البصریون المتقدمون لان حرف العطف نائب مناب العامل الواحد فلم تقولوا تقوم مقام العاملین ثم لما فرغ عن بیان العطف بالحروف شرع فی بیان التوکید فقال

فصل التوکید

جاء بالواو والھمزۃ وانما عقب بہ العطف لان العاطف وھو ثم والفاء قد یزداد فی التاکید اللفظی کما یقال ثم واللہ واللہ وکقولہ تعالی کَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ کَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَفْرَحُوْنَ بِمَا اَتَوْا وَّ یُحِبُّوْنَ اَنْ یُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ یَفْعَلُوْا فَلَا تَحْسَبَنَّھُمْ بِمَفَازَۃٍ تابع جنس یتناول التوابع کلھا وقولہ یدل علی تقریر المتبوع فصل خرج بہ العطف بالحروف والبدل لانھما لا

يدل الا على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعتُ وعطفُ البيان لانهما وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلا على تقريره فيما نسب اليه بل في تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب زيد ونحو ان زيدا قائم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرفي عن الحد ثم لما عرف التوكيد شرع في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل الا من تقرير اللفظ وهو يختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين وبنفسه وعينه منه عند الكوفيين وهو اي التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء ني زيد زيد وجاء ني جاء ني زيد ان ان زيدا قائم ونحو جاء زيد جاء زيد ورجل قائم رجل قائم والمراد بتكرير اللفظ الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربتُ انا وضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومعنوي اي منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اي التاكيد المعنوي يكون بالفاظ معدودة اي مخصوصة محدودة وهي تسعة المذكورة في المتن وما اخذ منها بالتثنية والجمع وقال المالكي كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيبويه وان غفل عنها سائر النحاة وهي اي وتلك الالفاظ النفس والعين يستعملان للواحد والمثنى والمجموع متلبسين باختلاف الصيغة اي صيغتهما من حيث الافراد والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرهما الراجع الى المتبوع المذكور نحو جاء ني زيد نفسه للمذكر الواحد والزيدان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر او نفساهما بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاول اولى لما سياتي في بحث المثنى والزيدون انفسهم لجمع المذكر وكذلك اي مثل النفس في الامثلة عينه نحو جاء ني زيد عينه للمذكر الواحد وجاء ني زيدان اعينهما وعيناهما للتثنية

المذکر وجاء فی زید ون اعینہم لجمع المذکر ولما ذکر امثلۃ تاکید المذکر بالنفس والعین شرع فی بیان امثلۃ تاکید المؤنث بہما فقال وجاءتنی الھند نفسھا وجاءتنی الھندان انفسہما او نفساھما وجاءتنی الھندات انفسھن وکذلک عینھا واعینہما او عیناھما واعینھن وکلا للمذکر وکلتا بزیادۃ التاء للمؤنث للمثنی خاصۃ ای یستعملان لتاکید المثنی خاصۃً باختلاف الضمیر باعتبار من ھو غائب او مخاطب او متکلم نحو قام الرجلان کلاھما وقامت المرأتان کلتاھما وقمتما کلاکما وقمتما کلتاکما وقمنا کلانا وقمنا کلتانا ثم قولہ خاصۃً منصوب علی انہ حال من المثنی لانہ مفعول بہ صریحا لیستعملان مقدرًا فان قلت کون ذی الحال مذکرا وکون الحال اعنی خاصۃً مؤنثا لایجوز لانہ وجبت المطابقۃ بینھما قلت التاء فی خاصۃٌ لیست للتانیث بل ھی للمبالغۃ کما فی علامۃ ویجوز ان یکون خاصۃً مصدرًا علی وزن فاعلۃ بمعنی الخصوص کالباقیۃ فی قولہ تعالی ھَلْ تَرٰی لَھُمْ مِّنْۢ بَاقِیَۃٍ بمعنی البقاء منصوبًا بما یفعل مقدرًا ای خص المثنی بتاکیدھما خصوصًا وانما قال خاصۃ احترازا عن المفرد والجمع فانہما لایؤکدان بکلا وکلتا وکل واجمع واکتع من حول کتیع ای تام وابتع من البتع بفتحتین وھو طول العنق مع الشدۃ مفردۃ والجامع بینہما الوکادۃ والظھور وابصع بالصاد المھملۃ وقیل بالضاد المعجمۃ من بضع العرق ای سال لغیر المثنی ای یجیئ ھذہ الالفاظ لغیر المثنی من واحد وجمع مذکر او مؤنث باختلاف الضمیر فی کلمۃ کل دون الصیغۃ والصیغۃ ای وباختلاف الصیغۃ فی کلمات البواقی دون الضمیر نحو جاء نی القوم کلھم اجمعون اکتعون ابتعون ابصعون للجمع والمذکر وقامت النساء کلھن جُمَعُ کُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ لجمع المؤنث وھذا انما یجوز فی جمع المؤنث بتاویل الجماعۃ وفی الواحدۃ المؤنث یجوز بدلہ نحو اشتریت الجاریۃ کلھا جمعاء کتعاء بصعاء وفی جمع المؤنث خاصۃ کتع بتع بصع واذا اردت تاکید المضمر المرفوع المنصل سواء کان مستکنا او بارزا بالنفس والعین لا بکلا وکلتا وکل واجمع واخواتہ یجب تاکیدہ ای تاکید المضمر المرفوع المتصل بالضمیر المنفصل اولا ثم اکد بالنفس والعین نحو ضربت انت نفسک فان نفسک تاکید لتاء الضمیر بعد تاکیدہ بمنفصل وکذا زید ضرب ھو نفسہ وانما یجب تاکیدہ بمنفصل لان النفس والعین یقعان فاعلین کثیرا نحو زید ضرب

ای کلمۃ یستعملان ۱۲

ولغیر المثنی ۱۲

جمع واکتع وابتع وابصع

نفسُه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل
لزم التباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسُه وبشر جاء هو عينُه و
لما لزم الالتباس في هذه الصورة التزموا في ما لا يلزم ذلك وهو المضمر المرفوع المتصل
اطرادًا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد
لعدم اللبس وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل ولا يؤكد بكل واجمع شئ الا ما اى شئ مفردًا كان
او جمعًا يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الامور المتعددة ليعم الافراد والاجزاء
يصح افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء والابعاض حسًا كالقوم وكالرجال فان كل
واحد منهما يصح افتراق اجزائه وابعاضه اى افراده في الحس وهي زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك
كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حسًا منصوب على انه تميز من فاعل يصح او على
انه مفعول مطلق اى يصح افتراقها افتراق حس او على انه خبر كان المحذوفة او
على انه حال بحذف المضاف اى يصح افتراقها حال كونها ذات حس وقوله حكمًا
عطف على حسًا او حكمًا كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض
الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه كما تقول اشتريت العبد
كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والمجئ و
الذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة
الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربعه ولذا لا يصح ان يقال جاء زيد كله
وذهب زيد كله اذ لا يصح افتراق اجزاء زيد لا حسًا ولا حكمًا وانما لا يؤكد بكل واجمع
الا ما له اجزاء وابعاض لان وضعهما لافادة الشمول وقد تعذر ذلك فيما لا اجزاء له
حسًا او حكمًا ولا تقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكتع وابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة
جمع لاجمع لم يرد به انها تواكيد لاجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد انها
اتباع له استعمالا يعني انها لا تستعمل تاكيدًا ابدًا لانها لا تدل على معنى الجمع ظاهرًا الا
اذا ضمت الى اجمع والى هذا اشار بقوله وليس لها اى لتلك الالفاظ معنى ههنا اى فيما استعملت

تاکیداً ابداً ونذا ای بدون اجمع وانما قال ہہنا لان ہذہ الالفاظ الثلثۃ موضوعۃ لمعانی فی الاصل من غیر اجمع کما اشرنا الیہ فلا یجوز الفاء للنتیجۃ تقدیمہا ای تقدیم تلک الالفاظ علی اجمع لکونہا اتباعاً لہ ثم تقدیم اکتع علی اخویہ فی الفصیح ثم ابتع علی ابصع عند الزمخشری وعند البغدادیۃ والجزولی یقدم ابصع علی ابتع وقال ابن کیسان ابتداء بایتہن شئت بعد اجمع ولا یجوز ذکرہا ای ذکر اکتع وابتع وابصع بدونہا ای بدون ذکر اجمع لانہ یلزم ذکر التابع بدون ذکر المتبوع ثم لما فرغ عن بیان التاکید شرع فی بیان البدل فقال

فصل

البدل تابع جنس یشمل التوابع کلہا ینسب الیہ ما نسب الی متبوعہ اعترض علی ہذا الحد بانہ لا یشمل البدل من المنسوب نحو ضیفی زید اخوک وجوابہ مامر فی حد العطف بالحروف ولو قال البدل تابع مقصود بالنسبۃ دون متبوعہ لکان اشمل واخصر وہو المقصود بالنسبۃ احترز بہ عن النعت والتوکید وعطف البیان لانہا لیست مقصودۃ بما نسب الی المتبوع دون متبوعہ احترز بہ عن العطف بالحرف لانہ وان کان تابعاً مقصوداً بالنسبۃ لکن المتبوع کذلک مقصود بالنسبۃ ولما فرغ عن تعریف البدل شرع فی تقسیمہ فقال فی اقسام البدل اربعۃ وذلک لان البدل اما ان یکون مدلولہ مدلول المبدل منہ اولا فالاول بدل الکل من الکل والثانی اما ان یکون مدلولہ بعض مدلول المبدل منہ اولا فالاول بدل البعض من الکل والثانی اما ان یکون بین المبدل والمبدل منہ تعلق غیر الکلیۃ والبعضیۃ اولا فالاول بدل الاشتمال والثانی بدل الغلط احدہا بدل الکل من الکل وہو ما مدلولہ مدلول المتبوع نحو جاء نی زید اخوک فان قلت کیف یکون مدلول اخوک مدلول زید لانہ یدل علی اخوۃ المخاطب ولا یدل علیہا زید وایضاً لو کان مدلولہ عین مدلول المتبوع لکان تاکیداً ولم یکن بدلاً قلت المراد بقولہ وہو ما مدلولہ مدلول المتبوع انہما متحدان فیما صدقا علیہ ای یطلقان علی ذات واحدۃ وثانیہا بدل البعض من الکل وہو ما مدلولہ جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زیداً رأسہ وثالثہا بدل الاشتمال وہو ما یکون بینہما ای بین البدل والمبدل منہ تعلق ونسبۃ غیر الکلیۃ والبعضیۃ کسلب زید ثوبہ واعجبنی زید علمہ وانما سمی ہذا بدل الاشتمال لاشتمال المبدل منہ علی البدل باعتبار تشوقہ الی البدل وکونہ دالاً علیہ اجمالاً بحیث یبقی سامع المبدل منہ منتظراً الذکر البدل ہذا

هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البدل وبه اخذ الحاجبي وابو البقاء وقيل
لاشتمال البدل على المبدل منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصح البدل وقال المبرد لاشتمال
الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان أعجب في قوله اعجبني زيد علمه
مسند الى زيد ولا يكتفي من حيث المعنى لانه لا يعجبك الا العلم واليه ذهب الاندلسي
الفجدواني ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبني زيد رأسه فان الاعجاب بالنسبة
الى الرأس مثله الى العلم في الاشتمال لكنه لا يقدح هذا في اختصاص التسمية
لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما مر غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينهما بحيث
يوجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدل
منه منتظرة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه فان علم ابتداء ان يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا
غلامه او حماره لان نسبة الضرب الى زيد تامة اي غير مجملة لا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال في بعض
افراده ورابعها بدل الغلط وهو ما يذكر بعد الغلط كجاءني زيد جعفر ورأيت
رجلا حمارا وانما سمي بدل الغلط لكون الغلط سببا للاتيان به لا انه غلط ولذا ذكره
ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع
الابدال مطردة بمعنى اللام لكن بادنى ملابسة اي بدل مختص بان ينسب الى الكل
او الى البعض او الى الاشتمال او الى الغلط والبدل ان كان نكرة من معرفة يجب نعته اي نعت
ذلك البدل النكرة وقيل حسن نعته كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة وذلك
لكراهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجابر لذلك فان قلت
يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه
ولم ينعت بشيء وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب
بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشيء قلت كل من ذلك بدل على

الاعجاب

الفجدواني

ف: المراد في وجه التسمية غير لازم مرارا

ف: الغلط مما لا ثبوت له

ف: الاضافة في جميع الابدال بادنى ملابسة ١٢

التسامح وبالحقیقۃ ھو صفۃ البدل والنقد یرقل ھو اللہ احد واللہ شدید العقاب
ثم النعت انما یجب اذا ابدلت النکرۃ من المعرفۃ بدل الکل بخلاف غیرہ فانہ لا یجب نعتہ
نحو مررت بزید حمار ونحوہ ولا یجب ذلک ای نعت البدل فی عکسہ ای فی عکس ما اذا کان
البدل نکرۃ عن معرفۃ وھو ان یکون البدل معرفۃ عن نکرۃ نحو قام رجل ولا یجب ذلک یعنی
النعت فی المتجانسین ای فی المتماثلین بان یکونا معرفتین نحو ضرب زید اخوک او نکرتین
نحو جاءنی رجل غلام لک ثم لما فرغ عن بیان البدل شرع فی عطف البیان فقال

التسامح

عطف البیان

فصل عطف البیان تابع جنس یتناول التوابع کلھا غیر صفۃ احتراز بہ عن الصفۃ
یوضح متبوعہ احتراز بہ عن بواقی التوابع اذ غیر صفۃ منھا لیس بموضح وھو ای عطف
البیان اشھر اسمی شیء ھذا ھو المفھوم من المفصل والمذکور فی البواقی ولا یجب
ان یکون علما ولا اعرف ویوافقھا فی الوجیز حیث قال ولا یلزم ان یکون
اوضح من المتبوع بسبب مجیئہ بعلم مشترک اذ قد یوضح الشیء ما ھو اخفی منہ
منفردا عند اجتماعھما کما اذا کنی کل من المسلمین بعبد اللہ وعبد الرحمن وعبد الرحیم
وابی محمد عبد اللہ یوضح الثانی الاول وان کان الاول اوضح منہ مفردا نحو قام
ابو حفص عمر رض فقولہ عمر عطف علی ابو حفص وھو کنیۃ امیر المؤمنین عمر بن الخطاب
رضی اللہ تعالی عنہ وقولہ وقام عبد اللہ بن عمر علی ھذا القیاس ولا یلتبس عطف
البیان بالبدل لفظا ای من حیث اللفظ وقید بہ لانہ لا التباس بینھما معنی مطلقا
ای فی کل صورۃ وذلک لما مر فی الحد من ان البدل مقصود بالنسبۃ وذکر المبدل منہ للتوطئۃ
وعطف البیان غیر مقصود بہ المتبوع وذکرہ لتوضیح المتبوع فی مثل قول الشاعر
متعلق بقولہ ولا یلتبس والشاعر المراد الاسدی **شعر**

اَنَا ابْنُ التَّارِکِ الْبَکْرِیِّ بِشْرٍ ... عَلَیْہِ الطَّیْرُ تَرْقُبُہُ وُقُوْعًا

فان قولہ بشر عطف بیان للبکری ولا یصح ان یکون بدلا اذ البدل مقصود فی حکم
تکریر العامل فیکون المعنی التارک بشر فلا یصح لکونہ من باب الضارب زید الا عند من
یجیزہ والمراد بقولہ فی مثل ما کان عطف بیان من المعرف باللام الذی اضیف الیہ الصفۃ
المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقولہ علیہ الطیر مفعول ثان للتارک ان جعل بمعنی المصیر
والا فھو حال وقولہ ترقبہ حال من الطیر وان کان مبتدا فھو حال من الضمیر المستکن

فی علیۃ وقوعًا اجمع واقع حال من فاعل نزقبدای واقعۃ حوله منزفیۃ لازهاق روح الانسان ما دام به رمق فانّ الطیر لا یقرب ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابت فی الاسم المعرب شرع فی باب الثانی الثابت فی الاسم المبنی فقال

الباب الثانی فی الاسم المبنی

الباب الثانی فی الاسم المبنی وهو اسم وقع حال کونه غیر مرکب مع غیرہ ترکیبًا اسنادیًا اومع عامله او ترکیب تحقق معه العامل علی ما عرفت من اختلاف الاقاویل فی حد المعرب نحو اب ت ث لعله اراد اسماء هذه الحروف لا مسمیاتها والا فلا یستقیم التمثیل بحروف الهجاء لانه بحث عن الاسم المبنی علی انه وقع فی بعض النسخ نحو الف وبا وتا وثا وواحد واثنان وثلثة و کلفظ زید حال کونه وحده فانه ای نحو هذه الاسماء مبنی بالفعل علی السکون ومعرب بالقوة ای بالامکان هذا ما ذهب الیه الشیخ ابن الحاجب وتبعه المصنف اعتبارًا لحصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحیة ولهذا اخذ الترکیب فی تعریف المعرب وذهب صاحب الکشاف الی ان الاسماء المعدودة العاریة عن المشابهة بمبنی الاصل معربة بالفعل اعتبارًا لمجرد صلاحیة الاعراب بعد الترکیب او شابه مبنی الاصل ای ناسبه مناسبة مؤثرة فی البناء وانما فسرنا قوله شابه بقولنا ناسب لیتناول ما تضمن معنی مبنی الاصل کاین وما وقع موقعه کنزال وما اضیف الیه نحو یومئذٍ فانّ کلا منها مناسب لمبنی الاصل ولیس بمشابه له وانما وصفنا المناسبة بمؤثرة فی البناء احترازًا عن المناسبات التی لم تؤثر فی البناء لضعف او معارض کمناسبة اسم الفاعل الذی بمعنی الماضی ومناسبة غیر المنصرف الفعل الماضی ولام فی الفرعیتین ومناسبة ای للحرف مع لزوم الاضافة المنافیة للبناء اما الضعف ففی اسم الفاعل الذی بمعنی الماضی فانه وان کان بمعنی الماضی لکنه جارٍ علی المضارع ای یوازنه فی حرکاته وسکناته فهو مناسب للماضی فی المعنی ومخالف له فی اللفظ فکان مناسبة اسم فاعل للماضی ضعیفة واما المعارض ففی غیر المنصرف فانه یناسب الفعل مطلقًا فی الفرعیتین ومناسبة الماضی تقتضی البناء ومناسبة المضارع تقتضی الاعراب فلم تؤثر هذه المناسبة مع المعارضة وکذا یتحقق فی مناسبة ای معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لکونه لازم الاضافة کما مر ثم کلمة او فی قوله او شابه لمنع الخلو دون الجمع بان یکون متعلقًا بقوله شابه وهذا شروع فی بیان مشابهة الاسم بمبنی الاصل ای بان یکون الاسم فی الدلالة علی معناه محتاجًا الی قرینة کالاشارة

فبنی

فشابہ الحرف فی الاحتیاج فمبنیٌّ لہذہ المشابہۃ نحو ہؤلاء ونحوھا ای ونحو قرینۃ الاشارۃ کقرینۃ الصلۃ أو نحو کلمۃ ہؤلاء مثل ہذا وذالک من اسماء الاشارۃ او یکون ای ذلک الاسم مبنیًّا علی اقل من ثلثۃ احرف او تضمن الاسم معنی الحرف تحقیقًا لا توھُّمًا فلا یرد بناء التثنیۃ لان تضمنہا واو العطف وھمیّ لا حقیقی نحو اذ و مُذْ مثالان لما ھو مبنی علی اقل من ثلثۃ احرف فشابہ الحرف کمِنْ وعَنْ فی البناء علی ذلک

فبنی

فمبنی لہذا و احَدَ عشَرَ الی تسعۃَ عشرَ مثال لما ھو متضمن لمعنی حرف العطف لانہ معناہ احد وعشر فمبنی لہذہ المشابہۃ واذا عرفت ذلک فاعلم ان وجوہ المشابہۃ

فبنی

سبعۃٌ بالاستقراء احدھا تضمن الاسم معنی مبنی الاصل وثانیہا الافتقار فی الدلالۃ علی المعنی وثالثہا وقوعہ موقعہ ورابعہا مشاکلتہ لما وقع موقعہ وخامسہا وقوعہ موقع ما اشبہہ کالمنادی المضموم وسادسہا اضافتہ ما اشبہہ وسابعہا بناؤہ علی

اشبہہ

اقل من ثلثۃ احرف وھذا القسم ای ما شابہ مبنی الاصل لا یکون معربًا اصلًا لا بالفعل ولا بالقوۃ بخلاف القسم الاول ای ما وقع غیر مرکب مع غیرہ فانہ مبنی بالفعل ومعرب بالقوۃ کما عرفت وحکمہ ای حکم الاسم المبنی ان لا یختلف آخرہ باختلاف العوامل فی اوّلہ لا لفظًا ولا تقدیرًا لکونہ مقابلًا للمعرب فجعل حکمہ مقابلًا لحکم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانہ یجوز ان یختلف آخر المبنی لا باختلاف العوامل نحو مِنَ الرجلِ ومن المرءُ ومَن زیدٌ ثم الحق ان یؤخر حکم المبنی عن تقسیمہ الا انہ قدّمہ لان غیرہ خیطہ تعریفا للمبنی فنبّہ علی انہ الحکم الذی لا یعرف المبنی الا بعد معرفتہ فعقّب تعریفہ بقولہ وحکمہ تنبیہًا علی وجہ العدول وحرکاتہ ای حرکات المبنی تسمّی ضمًّا سمی بہ لحصولہ بضم الشفتین و فتحًا سمی بہ لانفتاح الفم فی التلفظ بہ وکسرًا سمی بہ لانکسار الشفۃ السفلی فی التلفظ بہ وسکونہ ای سکون المبنی یسمی وقفًا سمی بہ لتوقف النفس بہ وانما ھی علی اصطلاح البصریین یعنی ان التسمیۃ المخصوصۃ بہذہ الالقاب المبنی انما ھی علی اصطلاح البصریین من المتقدمین والمتاخرین واما الکوفیون فیطلقون القاب الاعراب علی البناء وبالعکس وانما قال وحرکاتہ تسمی الخ لان المبنی قد یکون مع الالف والیاء نحو یا زیدانِ ولا رجلین ولا تسمیان ضمًّا وفتحًا حقیقۃ وقد وقع ذلک التسمیۃ فی کلام المتقدمین مجازًا وقال الشیخ الرضی عندی انہ

اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقةٌ وعلى الحروف الاعرابية مجازٌ وهو اى الاسم المبنى مطلقاً لا المشابه مبنى الاصل فقط لان الاصوات داخلة تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبنى بالمشابه لمبنى الاصل فقد سها سهواً بيّناً على ثمانية انواع خبر لقوله وهو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرور او خبر على تقدير احدها فمرفوع وكذا ما عطف عليه اسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع على انه معطوف على الاسماء و يرد على هذا انّ الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هى دالّة عليه بالتبع فكيف يكون ذكرها فى الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء فعوملت معاملتها واُجريت مجراها فى البناء فلهذا عدها منها ولا يجوز ان يكون الاصوات اصواتاً على انه معطوف على الافعال لانه يصل بحث الاصوات فيما بعدها بالاصوات لا باسماء الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف لانّ جميع الظروف ليست بمبنية بل المبنى بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات مع ان ايّاً وايّةً منها معربتان ولم يقل ايضاً وبعض الكنايات مع ان فلاناً وفلانة منها معربتان لانّ اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف وانّ اكثرها معربة فافترق ولئلا يوهم انه اختار ماذهب اليه بعضهم من ان اللذين واللتين من الموصولات معربتان لكن ينبغى ان يقول وبعض المركبات لانّ المركبات قسمانِ قسمٌ مبنى من نحو خمسة عشر وقسمٌ معرب وهو بعلبك واذا عرفت ذلك فاعلم انّ حصر المبنى فى ثمانية انواع لا يشكل بما الشرطية والاستفهامية والصفتيّة والتامّة وبمن واقسامها سوى الموصولة لانّ المراد بالموصولات ليس مجرّد الموصول بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضاً بفعالِ التى ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضاً بخمسة فى خمسة عشر وبعل فى بعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل فى اقسام المبنى لانّ المركبات باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب لا بمثل غيره معاً وانْ لدخولها هكذا فى بعض الظروف ولما فرغ عن تعدد المبنيات شرع فى تعريف كل واحد منها فقال **فصل**

المضمر قدّمه علی سائر المبنیّات لانّ افراده کلها مبنیّة من غیر اختلاف وانما بنی المضمر لانّه یحتاج الی الحضور او تقدم المکنی عنه فاشبه الحروف فی الاحتیاج اسم صرح باسم لیخرج عنه کاف الخطاب فی ذلک وویلک ورائک لانه حرف وضع لیدل علی متکلم او مخاطب ای بالمادة لا بالصیغة فلا یرد لفظ المتکلم والمخاطب لانهما الدلالة علیهما بالصیغة لا بالمادّة او یراد بالمتکلم والمخاطب من لیس فیهما جهة الغیبة فلا یرد لفظ المتکلم والمخاطب لکونهما من الاسماء الظاهرة وهی غُیّبٌ او یراد بالمتکلم والمخاطب الاصطلاحیان دون اللغویین فلا یرد ان لانهما لا یسمیان متکلما او مخاطبا فی الاصطلاح او غائب تقدّم ذکره صفة غائب وفیه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وانّ کانت غائبة لکن لا یشترط تقدّم ذکرها لفظا او معنی او حکما المراد بتقدم ذکره لفظا اعم من ان یکون تحقیقا نحو ضرب زیدٌ غلامه او تقدیرا نحو ضرب غلامه زیدٌ لتقدم الفاعل تقدیرا والمراد بتقدّم ذکره معنیً ان یتقدّم ما تضمّن معنی الضمیر نحو قوله تعالی اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰی ای العدل لتضمّن اِعْدِلُوْا ایاه او یدل علیه سیاق الکلام التزاما نحو قوله تعالی وَلِاَبَوَیْهِ لِکُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ای لابوی المیّت اذ سوق الکلام لبیان المیراث وهو یستلزم سبق المیّت والمراد بتقدّم ذکره حکما ان یعود الضمیر الی ما حضر فی الذهن من الشأن والقصّة او غیرهما او لم یصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسیر ثانیا فی مقام التفخیم والتعظیم لان ذکر الشیٔ مبهما ثم ذکره مفسّرا یوجب فی المفسّر تفخیما وتعظیما فهو عائد الی ما تقدّم ذکره حکما کقوله تعالی قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وکقولک نِعْمَ رَجُلًا ثم لما فرغ عن تعریف المضمر شرع فی تقسیمه فقال وهو ای المضمر علی قسمین منصل وهو ای المتصل ما لا یستعمل وحده ای الذی لا یصح التلفظ به منفردًا فی الاصطلاح ای ما کان کالجزء لما قبله وکبعض حروفه انما قلنا فی الاصطلاح لانه صح التلفظ بالمضمر المتصل البارز عقلًا ایضًا ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة اِمّا مرفوع نحو ضربت علی صیغة الماضی المعروف وضربت علی صیغة الماضی المجهول المتبینین اولهما الی ضربن علی صیغة الماضی المعروف الغائب وثانیهما الی ضربن علی صیغة الماضی الغائب فیکون کلمة الی حینئذ للاسقاط لا لمد الحکم فیلزم دخول ما بعدها فی حکم ما قبلها تصریفه ضربتُ ضربنا

ضُرِبْتَ ضُرِبْتُمَا ضُرِبْتُمْ ضُرِبْتِ ضُرِبْتُمَا ضُرِبْتُنَّ ضُرِبَ ضُرِبَا ضُرِبُوا ضُرِبَتْ ضُرِبَتَا ضُرِبْنَ وعلے هذا القیاس تصریف المجهول و انما بدأ بالمتکلم لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف فلذلک قدّمه فی الجدّ و اخّر ضمیر الغائب لانه تحت الکل و منصوب وهو امّا متصل بالفعل نحو ضربنی الی ضربهنّ تصریفه ضربنی ضربنا ضربکَ ضربکما ضربکم ضربکِ ضربکما ضربکنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ او متصل بالحرف نحو انّنی الی انّهنّ تصریفه اِنّنی اِنّنا اِنّکَ اِنّکما اِنّکم اِنّکِ اِنّکما اِنّکنّ انّه انّهما اِنّهم اِنّها انّهما اِنّهنّ او مجرور وهو اما متصل بالاسم او بالحرف نحو غلامی و لی الی غلامهنّ و لهنّ تصریف الاول غلامی غلامنا غلامکَ غلامکما غلامکم غلامکِ غلامکما غلامکنّ غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهنّ و تصریف الثانی لی لنا لکَ لکما لکم لکِ لکما لکنّ له لهما لهم لها لهما لهنّ و منفصل عطف علے قوله متصل و هو ای المنفصل ما یستعمل وحده ای الذی یصح التلفظ به منفرداً فی الاصطلاح و هو باعتبار الاعراب قسمان امّا مرفوع نحو انا الی هنّ تصریفه انا نحنُ اَنتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هی هما هنّ او منصوب نحو ایّایَ الی ایاهنّ تصریفه ایّای ایانا ایاکَ ایاکما ایاکم ایاکِ ایاکما ایاکنّ ایّاه ایاهما ایاهم ایّاها ایاهما ایاهنّ ثم اذا نبیّن انقسام ضمیری المتصل والمنفصل الی الاقسام الخمسة المذکورة فذلک ای المضمر مطلقا ستون ضمیرًا اثنا عشر للمرفوع المتصل و اثنا عشر للمرفوع المنفصل و اثنا عشر للمنصوب المتصل و اثنا عشر للمنصوب المنفصل و اثنا عشر للمجرور المتصل و اما المجرور المنفصل فلم یجئ فی کلامهم و ذلک لئلا یلزم تقدیم المجرور علے الجار لان معنے المنفصل ان لا یحتاج فی التلفظ به الی شئ فلما کان التلفظ به مستقلا یجوز ان یتقدم علے العامل وان یتاخر عنه فاذا جاء تقدیمه علے العامل یلزم تقدیم المجرور علی الجار وهو غیر جائز ولمّا فرغ عن بیان اقسام الضمیر شرع فی بیان محل اتصال الضمیر المتصل فقال و اعلم ان المرفوع المتصل خاصةً ای دون المنصوب والمجرور المتصلین لعدم الاستتار فیهما یکون مستترا فی الماضی الغائب ای للواحد الغائب والغائبة ای الواحدة الغائبة دون تثنیتهما و جمعهما و انما یکون مستترا فیهما لان الغائب ضعیف فالخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له و انما لم یستتر فی تثنیتهما و جمعهما دفعًا للالتباس ولم یعکس الامر لان المفرد

باولویۃ السبق استحق الخفۃ وانما لم یستتر فی المخاطب والمتکلم لانہما قویان فالقوۃ الحاصلۃ بالابراز مناسبۃ لہما لا الضعف الحاصل بالاستتار کضرب ای ھو مثال للماضی الغائب وضربت ای ھی مثال للماضی الغائبۃ وفی المضارع عطف علی قولہ فی الماضی ای ویکون مستترا فی المضارع المتکلم مطلقا ای زمانا مطلقا او استتارا مطلقا یعنی سواء کان المتکلم واحدا او مثنی او مجموعا او مذکرا او مؤنثا نحو اضرب ای انا ونضرب ای نحن والمخاطب عطف علی قولہ المتکلم ای یکون مستترا فی المضارع للمخاطب اذا کان مفردا مذکرا کتضرب ای انت والغائب والغائبۃ کیضرب ای ھو وتضرب ای ھی وانما استتر فی المضارع للصیغ المذکورۃ لوجود القرائن الدالۃ علی الضمائر وھی الھمزۃ والنون والتاء والیاء بخلاف المخاطبۃ فی الاصح وتثنیۃ الغائب والغائبۃ وجمعہما وتثنیۃ المخاطب والمخاطبۃ وجمعہما وفی اسم الفاعل والمفعول ولکن انما فی الصفۃ المشبھۃ وافعل التفضیل مطلقا ای سواء کان واحدا او مثنی او جمعا او مذکرا او مؤنثا لوجود قرینۃ دالۃ علی الضمیر وھی علامۃ التثنیۃ والجمع کالالف والواو وحمل المفرد علی المثنی والمجموع طردا للباب تقول زید ضارب والزیدان ضاربان والزیدون ضاربون وھند ضاربۃ والھندان ضاربتان والھندات ضاربات والالف والواو فی ضاربان وضاربون حرفان زیدتا علامۃ للمثنی والمجموع کالالف والواو فی الزیدان والزیدون ولیستا بضمیرین بدلیل اختلافہما بالعامل نحو جاء نی الضاربان والضاربون ورایت الضاربین والضاربین ومررت بالضاربین والضاربین ولا یجوز استعمال الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا الا عند تعذر المتصل استثناء مفرغ ای ولا یجوز استعمال المنفصل فی جمیع الاحیان الا حین تعذر المتصل وذلک لان وضع الضمائر للایجاز والمتصل اخصر من المنفصل لکونہ اقل حروفا من المنفصل فمتی امکن المتصل لا یجوز العدول عن الاصل الا عند تعذرہ فلا یقال ضربت انت ولا ضربت ایاک نعم تعذر المتصل وذلک التعذر اما بسبب تقدم الضمیر علی عاملہ کایاک نعبد لانہ اذا تقدم علی عاملہ لا یمکن ان یتصل بالاول انما الاتصال یکون باخر العامل فان المتصل کالجزء منہ او بسبب الفصل بین الضمیر وعاملہ لغرض لا یحصل الا بہ ونظیرہ ما ضربک الا انا اذ لو وصل بغیرہ لم یتحقق تعذر الاتصال وانما تعذر الاتصال بالفصل اذ

الفصل بينا فى الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذى لا يحصل الا به أو بسبب كون
عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا ونظيره ما انت قائما لعدم ما يتصل به الضمير المرفوع
لا يتصل الا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور لانه يجوز اتصالهما بالحروف نحو اننى وانك
ولى ولك او كون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد أو بسبب حذف عامله لانه
لما حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر فان جميع هذه الصور
يجوز فيه استعمال المنفصل لتعذر المتصل واعلم ان لهم اى للنحاة ضميرا منفردا غائبا
لان المراد به الشأن او القصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة يقع قبل جملة
من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ
فانه حينئذ يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما وقع قبل الجملة
للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب فى النفس تعظيما واجلالا
ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلة وانما وقعت الجملة بعد الضمير لوجوب كون
مفسر الشئ بعده وانما قلنا من غير تقدم معاد لئلا ينتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
على ان يكون هو مبتدأ عائدا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير يقع قبل
جملة تفسره لانه باعتبار عوده الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
الابهام بجملة زيد قائم تفسره صفة جملة اى تفسر تلك الجملة وذلك الضمير لابهامه
وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان او القصة وذلك لا يكون
الا جملة والفراء اجاز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة لانه عائد الى الشان او القصة
ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشان فى المذكر وضمير القصة فى المؤنث سمى هذا ضمير الشان
والقصة لانه عائد الى ما هو معهود فى الذهن من الشان او القصة نحو قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ
مثال لضمير الشان وانها زينب قائمة مثال لضمير القصة ولما فرغ عن بيان ضمير الشان
والقصة شرع فى بيان ضمير الفصل فقال ويدخلون اى العرب بين المبتدأ والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع آثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق
كونها ضميرا افاد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف او كونه على صيغة مرفوع
متفق عليه وان اختلف فى كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا مرفوعا وانما سمى الفصل
بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف واختير صورة المرفوع لتناسب

ليناسب

الطرفین اعنی المبتدأ والخبر منفصل تعیّنت صیغۃ مرفوع المنفصل لانہ اما حرف موضوع علی صورۃ الانفصال او اسم مبتدأ واذا کان ضمیرا کان حقہ الانفصال مطابق للمبتدأ فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والتکلم والخطاب والغیبۃ وانما کان مطابقا للمبتدأ لانہ عبارۃ عنہ وقد یجعل مطابقا للخبر ایضًا اذا کان الخبر ای خبر المبتدأ معرفۃً او ملحقًا بالمعرفۃ فی امتناع دخول اللام علیہ مثل افعل او افعل من کذا وھذا شرط للادخال وانما اشترط ذلک لان الفصل انما یحتاج الیہ اذا کان الخبر معرفۃً اذ لو لم یکن معرفۃً لم یلتبس الخبر بالنعت فلا یحتاج الی الفصل وافعل من کذا بالمعرفۃ لامتناع دخول اللام علیہ فانہ یوجد فیہ من یقوم مقام اللام ولھذا لا یسوغ الجمع بینہما فلا یقال زید الافضل من عمرو فان قلت قد یکون المبتدأ نکرۃ مخصّصۃ واذا کان مخصصۃً والخبر حینئذ لا یکون الا نکرۃ مخصصۃ او غیر مخصصۃ فیلتبس بالنعت ایضا اذ النکرۃ توصف بمثلہا مطلقا قلت الغالب فی المبتدأ ھو التعریف وکونہ نکرۃ مخصصۃ بالنسبۃ الی التعریف نادر والعبرۃ للغالب واجاز ابو عثمان المازنی وقوع الفصل قبل المضارع لانہ مشابہ للاسم فی امتناع دخول اللام علیہ کقولہ تعالی وَمَكْرُ اُولٰٓئِكَ هُوَ يَبُوْرُ وفیہ نظر لانہ لا یتعیّن فی الآیۃ لکونہ فصلا لاحتمال کونہ مبتدأ وتاکیدا کما فی قولہ تعالی اِنَّہٗ هُوَ اَضْحَكَ وَاَبْكٰى ویسمی ای تلک الصیغۃ فصلا عند البصریین فقال المتاخرون منہم انما تسمی فصلا لانہ یفصل ای یفرق بین الخبر والصفۃ وقال الخلیل انما تسمی فصلا لانہ یفصل بین ما قبلہ وما بعدہ ببیان ان ما بعدہ لیس فی حیز الاول ولیس من صفاتہ ومتماتہ وقال کلا الوجہین واحد انما الفرق فی العبارۃ وتسمی عمادًا عند الکوفیین لکونہ حافظا لما بعدہ حتی لا یسقط عن الخبریۃ نحو زید ھو القائم مثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظیۃ علیہما وکان الخبر معرفۃ وکان زید ھو افضل من عمرو مثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظی وکان الخبر افعل من کذا وقال اللہ تعالی كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمْ مثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظی وکان الخبر معرفۃ ولما فرغ عن بیان المضمرات شرع فی بیان اسماء الاشارۃ فقال

فصل اسماء الاشارۃ ما ای اسماء وضع لیدل علی مشار الیہ کلمۃ ما جنس

تعیّن

اسماء الاشارۃ

وقولہ لیدل علی مشار الیہ فصل خرج بہ ما عدا المحدود من الاسماء فان قلت ہذا اذا
کان المراد بالمشار الیہ الاشارۃ الاصطلاحیۃ وان کان المراد الاشارۃ اللغویۃ لایستقیم
الحد حیث یدخل فیہ ضمیر الغائب فی نحوہ قلت المراد ہو الاول والتعریف لفظی وہو
تعریف اللفظ بلفظ اجلی منہ ویجوز ان یکون المراد ہو الثانی ویخرج عنہ ضمیر الغائب
ونحوہ بقید الحیثیۃ فان ضمیر الغائب وان کان موضوعا للاشارۃ بالمعنی اللغوی لکن
لم یرد بہ ذلک بل یراد کونہ کنایۃ عن غائب تقدم ذکرہ او نقول المراد بہ الاشارۃ
الحسیۃ وہو الاشارۃ بالجوارح والاعتقاد فلا یلزم ضمیر الغائب ونحوہ فانہ یشیر الی
المعاد اشارۃ ذہنیۃ ولایرد علیہ نحو ذلکم اللہ مما لم یوجد فیہ الاشارۃ الحسیۃ لان
ذلک محمول علی التجوز بتنزلہ منزلۃ المحسوس المشاہد اذ ما من شیء الا ویدل علیہ
وانما بنیت اسماء الاشارۃ لکون وضع بعضہا وضع الحروف کذا ونحوہ وحمل البقیۃ
علیہ اولاحتیاجہا الی ما تبین بہ من قرینۃ الاشارۃ فاشبہت بالحروف فی الاحتیاج
وہی ای اسماء الاشارۃ خمسۃ الفاظ لستۃ معان وذلک لان المشار الیہ لایخفی من
ان یکون مذکرا او مؤنثا وعلی کلا التقدیرین لایخلو من ان یکون مفردا او مثنی او مجموعا
والمجموع مشترک بین المذکر والمؤنث فیحصل خمسۃ الفاظ لستۃ معان ذا للمذکر
المفرد عن الکوفیین ان اصلہ الذال وحدہا والالف زائدۃ وعن الاخفش ان اصلہ
ذیّ بالتشدید بحذف اللام فبقی ذی مثل کی فقلبت الیاء الفا لیخرج عن صورۃ
الحرف وعن بعضہم ان اصلہ ذوی بفتح العین اذواوی العین ویائی اللام اکثر من
بابیہما فحذف اللام وقلبت الواو الفا لتحرکہا وانفتاح ما قبلہا فصار ذا وذان فی
حالۃ الرفع وذین فی حالتی النصب والجر لمثناہ ای لمثنی المذکر وعن بعضہم انہ معرب
لانقلاب الفہ یاء جرا ونصبا کسائر الاسماء المثنیات والاخرون علی انہ مبنی لوجود
علۃ البناء فیہ کالمفرد والجمع وعن ابی اسحق الزجاج ان المثنی مطلقا مبنی لتضمنہ
معنی واو العطف اذ اصل زیدان زید وزید ویجیء فی بعض اللغۃ ذان فی الاحوال الثلاث
ومنہ قولہ تعالی ان ہذان لساحران علی احد الوجوہ وتا وتی وذی بقلب الالف یاء
الاصل فی لغات المؤنث الواحدۃ ذی لکونہا بازاء ذا للمذکر الواحد قیل تا لانہ
لم یثنّ منہا الا ہی وقیل کلاہما اصلان وتہ وذہ بقلب الالف والواو ہاء من غیر

وصل الیاء بہما وذہی وتہی بوصل الیاء بہما للمؤنث الواحدۃ وتان فی حالۃ الرفع وتین فی حالتی النصب والجر لمثناہ ای لمثنی المؤنث واولاء بالمد والقصر واذا کان بالقصر یکتب بالیاء واذا کان بالمد یبنون فکسر اکثر وان کان اولاء معرفۃ وصیرمنونا نکرۃ لافادۃ البعد تنزیلہ منزلۃ النکرۃ لجمعہما ای بجمع المذکر والمؤنث عاقلا کان اوغیرہ وقد یلحق باوائلہا ای باوائل اسماء الاشارۃ ہاء التنبیہ لیدل علی تنبیہ المخاطب کہذا وہذان وہذین وہاتا وہاتی وہاتان وہاتین وہؤلاء ویتصل باواخرہا ای باواخر اسماء الاشارۃ حرف الخطاب وہو الکاف لیدل علی احوال المخاطب من الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والدلیل علی کون ہذہ الکاف حرفا امتناع وقوع الظاہر موقعہ ولو کان اسما لما امتنع ذلک ولانہ غیر مستقل بالمفہومیۃ الا تری انک تقول فی ترجمۃ ذاک این ست وذلک آن ست ولا یبعد ان یقال لا یکون فی ترکیب اسم لا محل لہ من الاعراب فیکون الکاف حرفا وہی ای حروف الخطاب ایضا کاسماء الاشارۃ خمسۃ الفاظ لستۃ معان والقیاس یقتضی ان یکون حروف الخطاب ستۃ واشتراک خطاب اثنین فبقی خمسۃ الفاظ نحو ک کما کم ک کما کن فذلک ای المجموع من اسماء الاشارۃ مع حروف الخطاب خمسۃ وعشرون الحاصل من ضرب خمسۃ حروف الخطاب فی خمسۃ اسماء الاشارۃ وہی ای وتلک الخمسۃ والعشرون ذاک الی ذاکن یعنی ذاک ذاکما ذاکم ذاک ذاکما ذاکن وذانک الی ذانکن یعنی ذانک ذانکما ذانکم ذانک ذانکما ذانکن وکذا البواقی من الامثلۃ تقول تاک تاکما تاکم تاک تاکما تاکن اولئک اولئکما اولئکم اولئک اولئکما اولئکن واعلم ان ذا للقریب وذلک للبعید ای للمشار الیہ القریب البعید وذاک للمتوسط ای الذی بین القریب والبعید لا یستعمل الکاف الا للمتوسط والبعید ویستعمل اللام للتنصیص علی البعید وانما اخر ذکر المتوسط عن الطرفین والقیاس ان یذکر فی الوسط کما ہو واقع فی بعض النسخ لتوقف معرفتہ علی الطرفین ثم لما فرغ عن بیان اسماء الاشارۃ شرع فی بیان الموصولات فقال

فصل

الموصول انما بنیت لمشابہتہا بالحرف من حیث افتقارہا الی الغیر وہو الصلۃ اسم ہو کالجنس قولہ لا یصح ان یکون جزءا تاما من جملۃ الا بصلۃ بعدہ ای بعد الموصول کالفصل یخرج

(حاشیہ: ای لا یکون فی ترکیب اسم لا محل لہ من الاعراب)

(حاشیہ: الموصولات)

به الاسماء التي تصلح ان تكون جزءًا تامًّا من جملة بدون صلة كزيد ورجل وفي قوله
جزءًا تامًّا اشارة الى انّ الموصول يصلح لان يكون جزءًا بدونها لكن لا يكون جزءًا تامًّا
والمراد بالجزء التامّ من جملة ان يكون مبتدأ او خبرًا او فاعلًا او نحو ذلك ولمّا كانت
من الجملة
الصّلة ماخوذة في تعريف الموصول وهي غير بيّنة احتاج الى تعريفها بقوله وهي اي الصلة جملة خبرية
معلومة مضمونها للمخاطب لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
وبما اخفى منه وانما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي والتي مثلاهما
او مجموعهما موضوعة لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فيحمل عليها وانما وصف
الجملة الخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه
واما وقوع الجملة القسميّة صلة لقوله تعالى وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فانّ الصّلة
هي جواب القسم وهو جملة خبريّة وانّما قلنا معلومة مضمونها قياسًا على سائر
الصّفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب قبل جريها على الموصوف
ولا بدّ من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول وذلك العائد ضمير غالبًا ويجيء ايضًا
مظهر موضع المضمر نادرًا نحو جاءني الذي ضربت زيدًا وقال المالكي في التسهيل فرق
بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد ولم يقل من ضمير لانّ العائد اعمّ من
الضمير وانّما احتاجت الصلة الى عائد ليرتبط بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله
اي مثال الموصول المعرّف الذي الواقع في قولنا جاءني الذي ابوه قائم او قام ابوه ذكر مثالين
لانّ الاوّل مثال للموصول الذي صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول الذي صلته جملة
فعليّة ولمّا فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرع في تعداده فقال وهي اي الموصولات
الذي للمذكر الواحد اصلها لذي كعمى فهي اسم منقوص وفيها لغات اخر الذيّ بتشديد
الياء واللذِ بحذف الياء وبقاء الكسرة واللذْ بسكون الذال واللذانِ في حالة الرفع
واللذَيْنَ في حالة النصب والجر والّتي للمؤنث واللّتانِ واللّتَيْنِ لمثناه اي لمثنى المؤنث
والاولى على وزن العلى والهدى والّذِيْنَ كلاهما لجمع المذكر السالم واللّاتي واللّواتي واللّائي
واللّاءِ بالهمزة والياء او بالهمزة او بالياء مكسورة او ساكنة لجمع المؤنث وما ومَن هما بمعنى الذي
يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير انّ مَن تختصّ بذوي العقول وما بغيرها بطريق
الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الاخر مجازًا واَيٌّ وأيّةٌ مضاف للمعرفة لفظا او تقديرا للمذكر

بمعنی الذی و فرعہ کقولہ تعالی ثم لننزعن من کل شیعۃ ایہم اشد علی الرحمن عتیا وایۃ للمؤنث بمعنی التی و فرعہ نحو ایتہن احسن من ھند عندی و ذو بمعنی الذی فی لغۃ بنی طی اعلم ان کلمۃ ذو تستعمل لمعنیین احدھما بمعنی صاحب کما عرفت فی الاسماء الستۃ وھی معربۃ وثانیہما بمعنی الذی فی لغۃ بنی طی خاصۃ وھو المراد ھھنا وھذہ مبنیۃ لا تتغیر نحو جاء نی ذو قام و رأیت ذو قام و مررت بذو قام یستوی فیہ المذکر والمؤنث والواحد والمثنی والجموع والغائب والحاضر کقول عبد المطلب شعر فان الماء ماء ابی وجدی + وبیری ذو حفرت و ذو طویت ای الذی حفرتہ والذی طویتہ قال المیدانی فی معنی الماء الذی فیہ النزاع ماء ابی وجدی ای ورثتہا اباً ویروی ابی والبیر المتنازع فیہا بیری التی حفرتہا وطویتہا یقال طویت البناء بالمدر والبیر بالحجر ای دورت بناءھا والالف واللام ای مجموعہما بمعنی الذی والتی وفرعیہما وھو معطوف علی ما ذکر من الموصولات وموصوف بقولہ صلتہ ای صلۃ الالف واللام وافراد الضمیر نظراً الی انہما موصول واحد اسم الفاعل واسم المفعول وھما بمعنی الفعل ولھذا کانا بمرفوعہما مرکباً تاماً ولو لم یکونا بمعنی الفعل لما جاز وقوعہما صلۃ وانما اورد الفعل فی صورۃ اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولۃ فی الحقیقۃ اسم موصول وھو لا یدخل الا فی الجملۃ لان ھذہ اللام مشابہۃ بلام الحرفیۃ وھی لام التعریف وھی لا تدخل الا فی المفرد فجعلت صلتہا ما کان جملۃ معنی مفرداً صورۃ عملاً بالحقیقۃ والشبہۃ جمیعاً والاولی ان یقول صلتہ اسم الفاعل والمفعول لا غیر لانہ لا یجوز ان یکون صلتہا صفۃ مشبہۃ واسم التفضیل لانہما لبعدھما عن الفعل لعدم الدلالۃ علی الحدث لانہ بیّنا ولان الفعل فلا یصیر ان بمعنی الجملۃ نحو جاء نی الضارب زیداً ای الذی یضرب زیداً وکذلک نحو جاء نی المضروب غلامہ ای الذی یضرب غلامہ وعن المازنی ان الالف واللام فی الصفۃ من الحروف والضمیر الذی فیہا یرجع الی الموصول المحذوف فاذا قلت الضارب تقدیرہ الرجل الضارب ویجوز حذف العائد من الصلۃ الی الموصول من اللفظ دون المعنی سوی عائد الالف واللام فانہ لا یجوز حذفہ لخفاء موصولیتہا والضمیر احد دلائل موصولیتہا وسوی الضمیر المنفصل الواقع بعد الا نحو الذی ما ضربت الا ایاہ فانہ لا یجوز حذفہ اذ لو حذف لم یعلم انہ حذف ضمیر منفصل بعد الا لجواز ان

يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا وحينئذ يفوت الغرض الذي لاجله لانفصاله ولا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذي ضربته في داره لا يجوز حذف احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم الموصول دليلا على المحذوف ولا يكون عائدا الى غير الموصول وان كان عائدا اليه نحو قوله سَمِعَ اللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَهٗ لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه ان كان اي العائد مفعولا وهو شرط تقدم جزاؤه عليه هو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذي ضربت اي الذي ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدخل على المحذوف ثم قيد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فيرد ان الحذف لا يختص بالمنصوب بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان هذا التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص في حذف المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي وبطول الصلة كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِيْ فِي السَّمَآءِ اِلٰهٌ وَّفِي الْاَرْضِ اِلٰهٌ فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى اَنَسْجُدُ لِمَا تَاْمُرُنَا اي به او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضاربٌ زيدٌ اي ضاربه واعلم ان اَيًّا وَاَيَّةً اي كلمة ايا واية الموصولة معربة وذلك للزوم اضافتها المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث فانها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة ههنا مانعة لا رافعة الا اذا حذف صدر صلتها اي صلة كلمة اي واية فحينئذ يجوز بناؤها على الضم ان كانت مضافة ويكون الصدر عائدا كقوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا اي هو اشد اي لننزعن من كل طائفة عن طوائف الغي هو اشد على الله في الطغيان والغلو في الكفر بيانا دية في ادخاله في النار وانما بنيت حينئذ على الضم لانه لا يكون فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها مبينة للموصول فجبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال

فصل اسماء الافعال قدمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء

اسماء الافعال

فی الاصوات کما سیجیٔ وھو کل اسم بمعنی الامر والماضی قولہ اسماء مبتدأ مضافٌ
الی الافعال قولہ ھو ضمیر فصل لا محل لہ من الاعراب وھو عائد الی اسماء الافعال
وانما افردہ مع ان الاسماء جمع نظراً الی اٰخر الاسماء ولانہ عائد الیہا بتاویل کل واحد
ولانہ عائد الی الاسم المذکور معنی للدلالۃ الاسماء علیہ لانہا جمع اسم وانما عاد الضمیر
الی الاسم دون الاسماء لان التعریف انما یکون للجنس والماھیۃ لا للافراد واما ایراد الاسماء
علی صیغۃ الجمع فلتناول الباب علی جمیع مسائلہا ثم المراد بکون اسماء الافعال
بمعنی الامر او الماضی ان یکون بمعنی احدھما وضعاً فیخرج عنہ بقولہ کل اسم نفس الامر والماضی
ومثل ضارب فی قولک زید ضارب امس بقولنا وضعاً فان ضارباً ھھنا یدل علی الماضی
بالقرینۃ لا بالوضع لانہ صار بمعنی الماضی بعارض لحوق الامس والدلیل علی کونہا
اسماء الافعال ان صیغہا مغایرۃ لصیغ الافعال ولان بعضہا ینون عند التنکیر نحو
مہٍ وصہٍ ومنہا ما یدخل علیہ اللام ومنہا ما کان منقولاً عن المصدر والظرف والجار
والمجرور کرُوَیْدَ فانہ منقول عن المصدر لانہ فی الاصل تصغیر ارواد تصغیر الترخیم
بحذف الزوائد کقولہ تعالیٰ اَمْہِلْہُمْ رُوَیْدًا اونحو وَرَاءَ فانہ منقول عن الظرف ومثل
عَلَیْکَ فانہ منقول عن الجار والمجرور وانما بنیت لکونہا واقعۃ موقع الفعل ولکون
وضع بعضہا وضع الحروف ثم حمل الباقی علیہ ولما کان اکثر اسماء الافعال بمعنی الامر جاء بتقدیمہ
واعترض علی ھذا الحد بان اسماء الافعال قد تکون بمعنی المضارع نحو اُفٍّ بمعنی اتضجر واوہ
بمعنی اتوجع فکیف یستقیم الحصر واجیب بانہما فی الاصل کانا بمعنی تضجرت وتوجعت
والتعبیر عنہما بالمستقبل کرُوَیْدَ زیدًا ای امہلہ مثال ما یکون بمعنی الامر وھو متعدٍ
والمنقول عنہ فیہ مستعمل وھَیْہَاتَ زیدٌ ای بَعُدَ مثال ما یکون بمعنی الماضی وھو لازم
والمنقول عنہ فیہ غیر مستعمل ففی اختیار ھذین المثالین اشارۃ الی اقسام اسماء
الافعال وفی موضع ھذہ الاسماء من الاعراب للنحاۃ مذھبان احدھما الرفع علی الابتداء
فتکون مع فاعلہا الساد مسد الخبر جملۃ کما قائم الزیدان والثانی النصب علی المصدریۃ
فرُوَیْدَ زیدًا مثلاً فی تقدیر رُوَیْدًا اَرْوِدْ اِرْوَادًا ثم حذف الفعل وصُغِّرَ اِرْوَادًا تصغیر
الترخیم بحذف الزوائد وقال بعض الشارحین والحق انہ لا محل لہا من الاعراب
لصیرورتہا بمعنی الامر والماضی فاخذ حکمہ اوکان علی وزن فَعَالِ بمعنی الامر الجار

التعریف انما یکون للجنس والماھیۃ لا للافراد

والمجرد رصفة فَعَالِ ای فعّال الکائن بمعنی الامر وهو ای فَعَالِ بمعنی الامر من الثلاثی المجرد قیاس ای قیاسیّ او ذو قیاس ای مجئ فَعَالِ بمعنی الامر من کل ثلاثی مجرد قیاس عند سیبویہ یعنی انّ کل فعل ثلاثی مجرد یصح ان یشتقّ عنه فَعَالِ بمعنی الامر کنَزَالِ النکائن بمعنی اِنْزِلْ وتَرَاكِ بمعنی اُتْرُكْ وكَضَرَابِ بمعنی اِضْرِبْ وحَلَالِ بمعنی حلّ وكَتَابِ بمعنی اُكْتُبْ ومن غیر الثلاثی سماعیّ لم یجئ الا قَرْقَارِ بمعنی صَوِّتْ من التَّصْوِیْتِ وعَرْعَارِ بمعنی تلاعبوا ایّها الصبیانُ بالعَرْعَرَة وهی لعبة لهم وقال المبرّد قَرْقَارِ حکایة صوت الرّعد عَرْعَارِ حکایة صوت الصبیان ویلحق به ای بفعال بمعنی الامر فی البناء فَعَالِ حال کونه مصدرًا معرفة ای علمًا للمعانی کفَجَارِ بمعنی الفجور او الفجرة وهما من المعانی وانّما قال مصدرًا لانّ العدل بغیر الصیغة بدون تغیّر المعنی فیکون بمعناه وانّما قال معرفة لانه یدلّ علی ذلك فجار القبیحة لزوم التانیث فیه باعتبار انّ سائر اقسام فَعَالِ مؤنثة او صفةً عطف علی قوله مصدرًا ای یلحق به حال کونه صفة للمؤنث مختصة بالنداء نحو یا فَسَاقِ بمعنی فاسقة ویا لکاع بمعنی لاکعة او غیر مختصة بالنداء وهی علی نوعین احدهما ما صار علم جنس بالغلبة کجَبَاذِ للسنة وهی فی الاصل لکل ما تجبذ ای تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنایا والنوع الثانی ما بقی علی وصفیته نحو قطاط ای قاطة بمعنی کافیة او علمًا عطف علی قوله صفةً ای یلحق به فَعَالِ حال کونه علمًا للاعیان مؤنثًا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله مؤنثا صفة ثانیة له ای علما کائنًا للاعیان مؤنثًا معنویًا واللام فی قوله للاعیان للجنس فبطل معنی الجمعیة ای علمًا للعین المؤنث المعنوی فما قیل من انّ قطام لیس علما للاعیان بل علم للعین فلا یجوز التمثیل به فهو مدفوع کقَطَامِ وغَلَابِ قال فی الصحاح غَلَابِ مثل قطام اسم امراة وحَضَارِ هو اسم کوکب تشبه بسهیل وتانیثه بناویل الکوکبة یقال کوکب وکوکبة کظَفَارِ اسم للمکان المرتفع وتانیثه باعتبار المکانة لترافعها قال الله تعالی وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنٰهُمْ عَلٰی مَكَانَتِهِمْ ای مکانهم وهذه الثلثة ای الفَعَالِ المصدر المعرفة والفَعَالِ الصفة والفَعَالِ العلم للاعیان المؤنثة لیست من اسماء الافعال وانما ذکرت ههنا ای فی فصل اسماء الافعال للمناسبة ای لمناسبة هذه الثلثة بفَعَالِ بمعنی الامر عدلًا ووزنة وهذا الحقة فی البناء ولمّا فرغ عن بیان اسماء الافعال شرع فی بیان الاصوات فقال **فصل**

فجار الفجور مؤنث

لترفعها

الاصوات انما بنیت لجریہا مجری ما لا ترکیب فیہ من الاسماء فان قیل لم بنیت اسماء الاصوات عند الترکیب و اعربت اسماء الحروف کالباء فانہا اسم ب و کالتاء والثاء فانہما اسمان ت و ث الی غیر ذلک قلنا الفرق بینہما ان اسماء الحروف موضوعۃ لمسمیاتہا کوضع رجل فانہ عند عدم الترکیب لا یستحق الاعراب وعند ترکیبہ یستحقہ بخلاف اسماء الاصوات فانہا اذا رکبت لم یرد بہا مسمی وانما ارید بہا حکایۃ الصوت والتصویت للبہیمۃ فلا یلیق بہا التغییر کل اسم حکی بہ صوت ای اسم الصوت بہ مثل بہیمۃ او طائر او غیرہما فالمراد بہ یحصل ما یشبہ بہ انسان بصوت غیرہ من بہیمۃ ونحوہا ولم یرد بہ حکایۃ الصوت فی نحو غاق صوت الغراب لانہ صوت ولانہ لا یحصل التفاوت بین القسمین فیقال قال زید نخ و قال زید غاق فیصیر القسمان قسما واحدا کغاق لصوت الغراب فانہ حکایۃ عن صوت الغراب بان یصوت بہ انسان تشبیہا بصوت الغراب او صوت بہ الیہا ثم ای لزجرہا ودعائہا او خشیتہا او وحشیتہا او غیر ذلک کنخ بالتخفیف والتشدید بلا ناخۃ البعیر ای وقت اناخۃ البعیر ثم المتبادر من البہائم انما ہو ذوات القوائم الاربع فلا یشمل التعریف ما ہو للطیور بل لبعض افراد الانسان ایضا کالصبیان والمجانین فالاولی ان یجعل ذکر البہائم للتمثیل حتی یشمل الطیور وغیرہا وانما لم یتعرض للقسم الثالث وہو ما صوت بہ الانسان ابتداء من غیر تعلق بغیر کوی صوت المتعجب وکاوہ صوت المتوجع ونحو ذلک لان حکمہ یعلم بالدلالۃ وذلک لانہ لما کان ہذان القسمان المذکوران ملحقین بالاسماء المبنیۃ لجریہا مجری ما لا ترکیب فیہ من الاسماء فکون القسم الثالث ملحقا بہا اولی لانہ صوت الانسان من غیر ان یتعلق بغیرہ او نقول الکلام محمول علی حذف المعطوف تقدیرہ او صوت بہ البہائم او غیرہا فیدخل فیہ ما صوت بہ للتعجب او للوجع والمحذوف بقرینۃ ان ہذا القسم اولی الاقسام ثم لما فرغ عن بیان الاصوات شرع فی بیان المرکبات فقال **فصل** المرکبات کل اسم حمل کل اسم علی المرکبات لیس بمستقیم الا بتسامح اذ یستحیل ان یکون کل اسم مرکبات فالمراد باللام فیہا لام الجنس لیبطل معنی الجمع ویکون المعنی المرکب کل اسم ثم حمل کل اسم وہو جزئی علی المرکب وہو کلی ایضا لیس بمستقیم الا علی التسامح فان المرکب لما کان صادقا علی کل اسم فحمل کل اسم علیہ لیس بمستقیم الا بالتسامح ویحتمل ان یکون اللام للعہد فالتقدیر ہذا فصل المرکبات المذکورۃ فی حصر المبنیات وقولہ کل

الحرف
المرکبات

اسم مبتدأ محذوف الخبر ای کل اسم کذا فهو کذا مرکب او خبر مبتدأ محذوف فی تقدیره المرکب کل اسم رکب من کلمتین لم ینقل من اسمین لیدخل فیه بخت نصر لان ثانی جزئیه فعل لا اسم وقیل لیدخل فیه سیبویه لان ثانی جزئیه صوت لا اسم لیست بینهما نسبة الجملة صفة لکلمتین ای لیس بین الکلمتین نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنی فیخرج عنه مثل تأبط شرا وعبد الله وبزید والنجم اعلاما وکلامنا فی المبنی الذی سبب بنائه الترکیب فلا یرد ان مثل تأبط شرا من المبنیات فکیف یحترز عنه لانه لیس مما نحن فیه فان تضمن الثانی ای الجزء الثانی من المرکب حرفا یجب بناؤهما ای بناء الجزئین علی الفتح اما بناء الجزء الاول فلانه صار وسطا بالترکیب والوسط لیس بمحل للاعراب واما بناء الجزء الثانی فلانه متضمن للحرف کاحد عشر الی تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلا احد وعشر فحذف الواو وقصد الامتزاج الاسمین وترکیبهما الا اثنی عشر استثناء من قوله یجب بناؤهما فانها ای کلمة اثنا عشر وکذا اثنی عشر معربة کالمثنی یعنی کما ان المثنی معرب کذلک الجزء الاول من هذه الکلمة معرب ایضا مشابهة بالمضاف من حیث حذف النون لان حذفها من احکام الاضافة فاعطی له حکم المضاف وبنی الجزء الثانی علی الفتح لتضمن الحرف وانما خص مشابهتهما بالمثنی فی الاعراب لکون علة الاعراب فیهما واحدا وهی مشابهتهما المضاف من حیث حذف النون عنهما لان حذفها من احکام الاضافة التی هی المانعة للبناء او ردا علی من قال مع ما فیه من حسن التناسب بین المشبه والمشبه به بیانا انه کما ان تلک الکلمة ذو جهتین جهة الاعراب فیها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء فیها باعتبار الجزء الثانی کذلک المثنی فانه ذو جهتین ایضا جهة الاعراب وجهة خلافه فیه علی اختلاف القولین قوة وضعفا وان لم یتضمن الجزء الثانی من المرکب ذلک ای حرفا ففیها ای فی تلک الکلمة لغات احدها اعراب الجزئین معا وضافة الاول الی الثانی وضع صرف المضاف الیه والثانیة اعراب الجزئین واضافة الاول الی الثانی وصرف المضاف الیه والثالثة وهی افصحها ای افصح اللغات بناء الاول علی الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بین الاعراب والبناء واعراب الثانی

فالوسط لیس محل الاعراب

اثنی عشر

غیر منصرف کبعلبک نحو جاء نی بعلبک و رأیت بعلبک و مررت ببعلبک لعدم
موجب الاعراب وکون الاصل فی الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غیر منصرف لوجود السببین
العلمیۃ والترکیب ثم قولہ غیر منصرف إمّا مرفوع علی انہ خبر مبتدأ محذوف ای ہو یعنی
الجزء الثانی غیر منصرف او مجرور بانہ صفۃ للجزء الثانی او منصوب بقیامہ مقام المصدر
المضاف المنصوب بفعل مقدر ای اعرب اعراب غیر منصرف ولمّا فرغ عن المرکبات شرع فی
الکنایات فقال **فصل** الکنایات لم یرد بالکنایات ہہنا معانیہا المصدریۃ
بل اراد ما یکنی بہا بل ما ہو مبنی منہا اذ جمیع الکنایات لیست بمبنیۃ نحو فلان وفلانۃ
کنایۃ عن الاعلام وہن وہنۃ کنایۃ عن الاجناس فانہا معربات وہی ای الکنایات
فی اللغۃ والاصطلاح اسماء تدل علی عدد مبہم وہی ای تلک الاسماء کم بنیت
کم الاستفہامیۃ لتضمنہا ہمزۃ الاستفہام وبناء کم الخبریۃ تشبیہا لہا بأختہا لانہا
مثلہا فی اللفظ ولکون وضعہا وضع الحروف وکذا بنیت کذا لترکیبہا عن مبنیین
الکاف وذا وجاءت کنایۃ عن غیر العدد نحو خرجت یوم کذا کنایۃ عن یوم السبت
او الاثنین ونحوہا او علی حدیث مبہم وہو کیت وذیت اصلہما کیّۃ وذیّۃ بالتشدید
فخففتا ولا تستعملان الا مکررتین بواو العطف تقول کان بینی وبین فلان کیت وکیت
وذیت وذیت کنایۃ عما جری بینک وبینہ عن الحدیث والقصۃ وذلک لئلا یتوہم انہ
کنایۃ عن لفظ مفرد ویجوز فی کل منہا الضم والفتح والکسر وانما بنینا لاجرائہما مجری المکنی عنہا
بہا وہو الجملۃ وہی مبنیۃ فکذا ما کان عبارۃ وحکایۃ عنہا واعلم ان کم علی قسمین استفہامیۃ
ای الدال علی الاستفہام وما بعدہا ای ممیز کم الاستفہامیۃ مفرد منصوب علی التمیز نحو
کم رجلا عندک وخبریۃ معطوف علی استفہامیۃ وما بعدہا ای ممیز کم الخبریۃ مجرور
مفرد مرۃ نحو کم مال انفقتہ ومجموع مرۃ اخری نحو کم رجال لقیتہم وانما کان ممیز کم
الاستفہامیۃ مفردا منصوبا وممیز کم الخبریۃ مجرورا مفردا او مجموعا لانہما لمّا
حملتا علی العدد باعتبار کونہما کنایتین عنہ اخذتا حکم العدد وہو نوعان احدہما
المضاف الی الممیز والثانی الممیز بالمنصوب ففرق بین کم الاستفہامیۃ والخبریۃ
حیث اعطی الاستفہامیۃ حکم العدد المنصوب فتنصب تمیزہا واعطی الخبریۃ حکم
العدد المضاف الی الممیز فخفض ممیزہا علی الاضافۃ ولمّا حملت الخبریۃ علی عدد المضاف

کنایات

عنہا

وهو نوعان مضاف الى الجملة وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة
والالف جرى فيهما حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان كم الاستفهامية لما حملت
على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما
فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح لان خير الامور اوسطها وقد جاء الجر في
تمييز كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل بجره بمن المحذوفة
لا باضافة كم وقال الجزولي بالباء الداخلة على كم لانها ومميزها كشئ واحد واجاز
الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز
محذوف وهو نفسا اى كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية
ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع ثم اعلم ان الجر بعد الخبرية انما يجب اذا
لم يقع الفصل بينها وبين مميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب
بعدها حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار رجلا
ثم جر مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جره بمن
المقدرة وسيبويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اى معنى كم الخبرية
وتذكير الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اى معنى هذا اللفظ او هذا
الاسم والاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة النحاة
لتاويله بالكلمة فقول كما الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير التكثير اى انشاء التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء التكثير فما وجه
الجمع بين كم الخبرية وكون جملتها انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت
المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير
من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب فالجهة مختلفة وتدخل كلمة من البيانية
فيهما اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية جوازا فيجر ان بها والفرق حينئذ يعرف
من المقام تقول كم من رجل لقيته في الاستفهامية وكم من مال انفقته في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد اما اذا كان الفصل بينهما به فدخول من
في مميزها واجب لئلا يشتبه مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم اهلكنا وقد

فيجران

قرینۃ وکم اٰتینٰہم من اٰیۃ بینۃ قال الحدیثی ولو قیل المراد بقولہم وتدخل من فیہما ای فی ممیز الخبریۃ المفرد والمجموع لکان حسنًا لان السیبویہ والخلیل وکثیرا منہم لا یجوزون دخول من ظاہرًا فی ممیز الاستفہامیۃ ویجوزونہ مقدرًا کما عرفت وقد یحذف ممیزہ ای ممیز کم استفہامیۃ کانت او خبریۃ لقیام قرینۃ ای وقت حصول قرینۃ دالۃ علی تعیین المحذوف نحو کم مالک ای کم دینارًا مالک نظیر حذف ممیز کم الاستفہامیۃ وکم ضربت ای کم ضربۃ ضربت نظیر حذف ممیز کم الخبریۃ وکم فی الوجہین ای فی الاستفہام والخبر یقع منصوبًا محلا وکذا مجرورًا ومرفوعًا اذا کان بعدہ ای بعد کم فعل او شبہہ غیر مشتغل عنہ ای غیر معرض عن کم بضمیرہ او متعلقہ ای بسبب تعلق ضمیرہ او متعلقہ وانما قید بہ احترازًا عن نحو کم رجلا او رجل ضربتہ اذا جعل کم مبتدأ ولا یقدر بعدہ فعل غیر مشتغل عنہ نحو کم رجلا ضربت وکم غلام ملکت مفعولا بہ ای یقع کم فی المثالین حال کونہ مفعولا بہ ونحو کم ضربۃ ضربت وکم ضربۃ ضربت مصدرًا وکم یومًا سرت وکم یوم صمت مفعولا فیہ ومجرورًا عطف علی قولہ منصوبًا ای تقع کم فی الوجہین مجرورًا اذا کان قبلہ حرف جر او مضاف نحو بکم رجلا مررت وعلی کم رجل حکمت وغلام کم رجل ضربت ومال کم رجل سلبت فان قلت لکم صدر الکلام واذا کان قبلہ حرف جر او مضاف زال صدارتہ قلت اذا دخل علیہ حرف جر او مضاف انتقل الصدارۃ الیہ لمکان الاتحاد والجزئیۃ بین الجار والمجرور والمضاف والمضاف الیہ ومرفوعًا عطف علی قولہ مجرورًا ای تقع کم فی الوجہین مرفوعًا اذا لم یکن شئ من الامرین ای اذا لم یوجد امر من الامرین المذکورین بان لم یکن بعدہ فعل ناصب غیر مشتغل عنہ بضمیرہ او متعلقہ ولم یکن قبلہ حرف جر او مضاف فتقع مرفوعًا عند فقد ان ہذہ الامور الثلثۃ واطلاق الامرین علیہا باعتبار ما یقتضیہ لا باعتبار ما یقتضی النصب والجر والمراد بقولہ مرفوعًا انہ یرفع علی الوجوب مرۃ کما فی کم رجلا او رجل غلامک او غلامی وعلی الاولویۃ مرۃ اخری کما فی نحو کم رجلا او رجل ضربتہ او ضربت غلامہ فان الرفع فی مثل ہذا اولی لسلامتہ عن الحذف فہذا انما فیہ ما یقال انہ یمکن ان لا یکون بعدہ فعل غیر مشتغل عنہ بضمیرہ او متعلقہ ویکون کم مجردًا عن العوامل اللفظیۃ بل یکون النصب مضمرًا علی شریطۃ التفسیر نحو

بضمیرہ

كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير او مرفوعا مبتدأ ان لم يكن
اى كم فى الوجهين ظرفا لصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلا اخوك وكم رجل ضربته خبرا
ان كان كم فى الوجهين ظرفا لصدق حد الخبر عليه نحو كم يوما سفرك وكم شهر صومى
ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان هو ظرفا فظرف والا فلا وقيل فى الكلام حذف ومضاف
اى مبتدأ ان لم يكن مميز كم ظرفا وخبرا ان كان مميزها ظرفا ولما فرغ عن الكنايات
شرع فى الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام قيد الظروف بالمبنية
ليغنى عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما اى ظرف قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه
كقبل وبعد وفوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا
فوق وتحت وامام وقدام وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل قال الله تعالى لله الامر
من قبلُ ومن بعدُ اى قبل كل شئ وبعد كل شئ وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها
معنى حرف الاضافة وتشبيها بالحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير بناؤها على الضم لجبر
النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه هذا اى بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة
اذا كان المحذوف اى المضاف اليه منويا اى مقصودا للمتكلم الا اى وان لم يكن
المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسيا منسيا لكانت اى تلك الظروف معربة
مع التنوين لزوال علة البناء حينئذ نحو رُبَّ بعدٍ كان خيرا من قبلٍ اى رب متاخر كان
خيرا من متقدم ومنه قول الشاعر **شعر** فساغ لى الشراب وكنت قبلا ۔ اكاد اغص بالماء
الفرات وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكورا كانت معربة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يذكره
لانه فى بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا التقدير قرئ لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ بكسر
اللام والدال منونتين بناء على الاعراب وتسمى اى الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات
لانها تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات فى النطق واما ما عوض فيه عن
المضاف اليه ككل وبعض واذا فالغاية ههنا المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كان
مذكورا اذ الغاية العوض ومنها اى من تلك الظروف حيث بالحركات الثلث وجاء
بالواو وكذلك وهى للمكان وقد تستعمل للزمان عند الاخفش بنيت اى كلمة حيث
تشبيها لها بالغايات لملازمتها الاضافة الى الجملة فى الاكثر معنى لا لفظا اما الاول
فلان معنى اجلس حيث زيد جالس اى اجلس مكان جلوس زيد واما الثانى وهو

عدم الاضافۃ لفظا فظاهر لان حق الظروف اضافتها الی المفردات واضافتها الی الجملۃ کلا اضافۃ ولذا اختیر بناؤها علی الضم قال الله تعالی سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ فحیث فی الآیۃ مضافۃ الی الجملۃ معنی وهو لا یعلمون وَقَدْ تُضَافُ وهی

ای حیث الی المفرد کقول الشاعر **شعر**

اَمَا تَرٰی حَیْثُ سُهَیْلٍ طَالِعًا ، ای مکان سهیل وانجم نجما یضئ کالشهاب ساطعا

فحیث فی البیت مضافۃ الی مفرد وهو سهیل ویروی فرسهیل علی انه مبتدأ محذوف الخبر ای حیث سهیل موجود فحذف لدلالۃ الحالۃ علیه وهو طالعا ومع الاضافۃ الی المفرد یعرب بعضهم لزوال علۃ البناء اعنی الاضافۃ الی الجملۃ والاشهر بناؤه ولا تری من الرویۃ البصریۃ یقتضی مفعولا واحدا وهو طالعا ونجما بدل منه ویضئ وساطعا من صفات وحیث ظرف تری وبعضهم علی انه مفعول به لتری وعلی روایۃ الرفع طالعا حال کما مر وشرطه ای شرط حیث فی الاستعمال الغالب ان یضاف الی الجملۃ اسمیۃ کانت او فعلیۃ کاجلس حیث یجلس زید وکاجلس حیث زید جالس وانما کانت شرط حیث ان تضاف الی الجملۃ لاحتیاجها الیها لتعیین معناها کاحتیاج الموصول الی مایتم به لانه موضوع لمکان یقع فیه النسبۃ ومنها ای من الظروف المبنیۃ اذا وجه بنائها مامر فی حیث وهی ای کلمۃ اذا للمستقبل ای للزمان المستقبل واذا دخلت علی الماضی صار ای الماضی مستقبلا غالبا نحو قوله تعالی اِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّٰهِ وقد تستعمل فی الماضی من غیر ان یصیر مستقبلا نحو قوله تعالی حَتّٰى اِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وَحَتّٰى اِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وله امثال کثیرۃ وفیها ای فی کلمۃ اذا معنی الشرط وهو ترتب مضمون جملۃ علی جملۃ اخری فتضمنت معنی حرف الشرط وهو وجه آخر لبنائها ویجوز ان تقع بعدها ای بعد اذا الجملۃ الاسمیۃ لعدم وضعها للشرط کان ولو نحو آتیک اِذَا الشَّمْسُ طَالِعَۃٌ والمختار بعدها الجملۃ الفعلیۃ لان الشرط یقتضی الفعل لکنه لما لم یکن اذا موضوعا للشرط لا یکون وقوع الفعل بعدها واجبا بل کان مختارا والمنقول عن المبرد اختصاصها بالفعلیۃ نحو آتیک اذا طلعت الشمس وقد یجیئ اذا لمجرد الزمان نحو آتیک اذا احمر البسر ای وقت احمراره وقد تکون ای اذا للمفاجأۃ لوجود الشئ فجاءۃ ای بغتۃ مصدر مهموز اللام من باب المفاعلۃ معناه الاتیان بغتۃ والفجاءۃ بالمد معناه الادراک بغتۃ من باب فتح وسمع فیختار المبتدأ بعدها

الفاء للعطف او فی جواب شرط محذوف ای اذا کان اِذَا للمفاجأة
فالحکم کذا فرقًا بین اِذَا هذه وبین اذا الشرطیة وفی الکلام اشارة الی ان وقوع المبتدأ
بعد اذا للمفاجاة غیر لازم بل یکون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او موجود
وظاهر کلام سیبویہ ان اذا للمفاجاة ظرف زمان الحاضر والعامل فیها الفعل
المقدر وهو فاجأت وقال الحدیثی تقدیر فاجأت اولی من جعل اذا بمعنی فاجأت
ویمنع اظهاره استغناء بقوة ما فی اذا فی الکلام من الدلالة علیه فیکون
الفاء لعطف الجملة علی الجملة واذا مفعولًا به لفاجأت فکانک قلت خرجت
ففاجأتُ زمانَ وقوف السبع لاظرفًا کما یشعر به قول الجامی فانه قال یلزم وقوع
المبتدأ بعد اذا التی للمفاجاة وهی ظرف معمول لما دل علیہ من فاجأت هذا
کلامه وقال المبرد وعلیه اکثر المتاخرین هی ظرف مکان ولا یجوز علی هذا القول
اضافتها الی الجملة الاسمیة لان ظروف المکان لا تضاف الی الجملة الاحیث فحینئذ
لا یخلو من ان یذکر بعدها الجملة نحو خرجت فاذا زید قائم او اسم مفرد بعده حال نحو
خرجت فاذا زید قائمًا ای خرجت فبحضرتی زید قائمًا وقال الاندلسی وان شئت رفعت
قائمًا علی انه خبر مبتدأ وابقیت الظرف کما تبقی فی نحو فی الدار زید قائم وعلی الثانی
اذا هو الخبر لان ظرف المکان یقع خبرا عن الحیث وقائمًا حال عن الضمیر فی الظرف
والعامل فی الحال ما فی الظرف من معنی الفعل ای فی اذا الفعل الدال علیه اذا وهو فاجأت
وعن الاخفش ومن تبعه ان اذا للمفاجأة حرف دال علی المفاجاة ومنها ای من الظروف
المبنیة اِذْ وهی للماضی ای للزمان الماضی وان دخلت علی المستقبل صار ماضیًا نحو اتیت
اذ یقوم زید ای قام زید ولا یشکل هذا بقوله تعالی فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِیْٓ
اَعْنَاقِهِمْ لانّ اِذ وان دخلت علی المستقبل ههنا لکنه نزل منزلة الماضی لانه اخبار
من عند المستقبل کالماضی ولانه یمکن ان یمنع کونه فی الآیة للمستقبل لجواز ان یکون
لمطلق الوقت کانه قیل فسوف یعلمون زمان الاغلال فی اعناقهم فهو یمنع کونه
مستقبلا بقرینة فسوف ثم بنا ؤها لما قلنا فی حیث اولان وضعها وضع الحروف
وتقع بعدها الجملتان الجملة الفعلیة نحو جئتک اذ طلعت الشمس والجملة الاسمیة نحو جئتک
اذ الشمس طالعة وقد یکون اذ للمفاجاة قال الرضی الاغلب مجیئ اذ فی جواب بینما

الزمان

بیننا و

تقول کنت واقفا اذ جاء نی عمرو وقال فی اللباب وهما یعنی اذ و اذا کائنتان للمفاجاة ویختص الاولی بالفعلیة والثانیة بالاسمیة ایقاعا للمبالغة بینهما وبین الزمانیة ولما کان مجیئ اذ للمفاجاة قلیلا فی کلامهم لم یذکره المص ومنها ای من الظروف المبنیة وأین للمکان صفة او خبر مبتدأ محذوف ای لکائنتان للمکان او هما کائنتان للمکان بمعنی الاستفهام ای حال کونهما متلبسین بمعنی الاستفهام وانما بنیتا لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو أین تمشی وأنی تقعد ویجیئ أنی بمعنی کیف اذا کان بعد فعل کقوله تعالی فأتوا حرثکم أنی شئتم ای کیف شئتم وبمعنی الشرط معطوف علی قوله بمعنی الاستفهام نحو أین تجلس اجلس وأنی تقم اقم ومنها ای من الظروف المبنیة متی للزمان استفهاما او شرطا انتصابهما علی انهما تمیزان ای من حیث الاستفهام والشرط او علی انهما حالان ای حال کون الزمان ذا استفهام و شرط نحو متی تسافر مثال لمتی للزمان استفهاما و متی تصم اصم مثال لمتی التی للزمان شرطا ووجه بنائها ما ذکرنا فی أین وأنی ومنها ای ومن الظروف المبنیة کیف للاستفهام حالا نحو کیف انت ای فی ای حال وای صفة انت من الصحة والسقم وغیره فالمراد بالحال صفة الشیئ لا زمان الحال ویستعمل کیف للشرط مع ما علی ضعف عند البصریین ومطلقا عند الکوفیین وهو ظرف مکان بدلیل عملها فی الحال فی قولک کیف زید ضاحکا کما فی این زید قائما وعند سیبویه انها اسم صریح لا ظرف نوع مثل صحیح او سقیم فی جواب ولو کان ظرفا لما صح وقوع مثل ذلک فی جوابه بل اجیب بنحو الظرف وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها ای من الظروف المبنیة أیان وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهاما ای من حیث الاستفهام او حال کون الزمان ذا استفهام او فرصة استفهام والفرق بین أیان وبین متی ان الاولی مختصة بالزمان المستقبل وبالامور العظام بخلاف الثانیة فانها اعم نحو أیان یوم الدین ولا یقال أیان قیام زید ووجه بنائها ما مر فی کیف ومنها ای من الظروف المبنیة مذ و منذ قدم مذ علی منذ مع کونه فرعا له اذ اصل مذ منذ بدلیل تصغیره علی منیذ فان التصغیر یرد الاشیاء الی اصولها غالبا لانه مقصود لکونه اخف من منذ انما بنیتا اسمین لموافقتهما ایاهما حرفین او لکون وضع مذ وضع الحرف ثم حمل منذ علی مذ او لمشابهتهما بالغایات فی القطع عن الاضافة المعنویة الا انهما لم یجیئا الا

مبنیتین لانہما ابدا مقطوعتان عن الاضافۃ للعنویۃ بخلاف الغایات بمعنی اول المدۃ ای مذ ومنذ کائنتان بمعناہ ویستعملان لمعنیین احدھما بمعنی اول المدۃ ان صلح ای الزمان الذی بعدھما جوابا لمتی نحو ما رایتہ مذ او منذ یوم الجمعۃ فی جواب من قال متی رایت زیدا ای اول مدۃ انقطاع رؤیتی ایاہ یوم الجمعۃ وثانیہما بمعنی جمیع المدۃ ان صلح ذلک الزمان جوابا لکم نحو ما رایتہ مذ او منذ یومان فی جواب من قال کم مدۃ ما رایت زیدا ای جمیع مدۃ ما رایتہ یومان ومنہا ای من الظروف المبنیۃ لدی بالالف المقصورۃ ولدن بفتح اللام وضم الدال وسکون النون بمعنی عند ای لدی ولدن الکائنتان بمعنی عند او ھما الکائنتان بمعناہ نحو المال لدیک ای عندک والفرق بینہما ای الفرق استعمالا بین لدی وعند ان عند لا یشترط فیہ الحضور حتی یقال المال عند زید فیما یحضر کما اذا کانت فی خزانتہ ویشترط ذلک ای الحضور فی لدی ولدن حتی لا یقال المال لدی زید اولدن زید الا فیما یحضر عندہ فیکون عند اعم من لدی ولخوانہ مطلقا وجاء فیہ ای لدن لغات اخر لدن بفتح اللام وسکون الدال وکسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسکون النون ولد بضم اللام وسکون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤھا لوضع بعض لغاتہا وضع الحروف والبقیۃ محمولۃ علیہ ومنہا ای من الظروف المبنیۃ قط بفتح القاف وضم الطاء المشددۃ وھی اشہر لغاتہا وفیہا لغات وھی قط بضم القاف والطاء المشددۃ المضمومۃ وقط بفتح القاف وسکون الطاء مثل قط الذی ھو اسم فعل للماضی المنفی عموما نحو ما رایتہ قط فان معناہ ما رایتہ فی جمیع الازمنۃ الماضیۃ والمراد بالنفی اعم من ان یکون لفظا او معنی لیتناول مثل قول الشاعر ع جاؤا بمذق ھل رایت الذئب قط + وقد تستعمل فی الاثبات نحو کنت اراہ قط ای دائما وانما بنی قط مخففۃ لوضعہا وضع الحروف وبنی المشددۃ لمشابہتہا باختہا ولتضمنہا فی اولام التعریف لکونہا دالۃ علی الزمان المعین ومنہا ای من الظروف المبنیۃ عوض بفتح العین وقد جاء بالضم للمستقبل المنفی علی سبیل الاستغراق نحو لا اضربہ عوض فان معناہ لا اضربہ فی جمیع الازمنۃ المستقبلۃ وانما بنی عوض لتضمنہا معنی حرف الاضافۃ ولشبہہا الحرف فی الاحتیاج الی المضاف الیہ مثل قبل وبعد اذا المعنی عوض العائضین کدھر الداھرین ویدل علی ذلک استعمالہا کذلک واعرابہا مثل قبل وبعد واعلم

انہ اذا اضیف الظروف التی لیست بمبنیۃ الی الجملۃ او الی اذ المضافۃ الی الجملۃ جاز
بناؤھا ای بناء تلک الظروف علی الفتح لاکتساب بنائہا من المضاف الیہ المبنی ولو بواسطۃ
کما فی اذ لان الجملۃ من حیث ھی ھی مبنیۃ حتی قال بعضہم انہا من مبنیات الاصل
واختیر بناؤھا علی الفتح المخففۃ وفی قولنا جاز بناؤھا اشارۃ الی انہ جاز اعرابہا ایضا لاصالۃ
اضافتہا الی المفرد وعارضیۃ الاضافۃ الی الجملۃ نحو قولہ تعالی یَوْمَ یَنْفَعُ الصّٰدِقِیْنَ صِدْقُہُمْ
وھو یَوْمَ یُنْفَخُ فِی الصُّوْرِ وکیومئذٍ وحینئذٍ ای یوم اذ کان کذا وحین اذ کان کذا او
کذلک مِثْل وغیر مع ما واَنْ واَنَّ یعنی کما ان الظروف المذکورۃ یجوز بناؤھا علی الفتح مع جواز
الاعراب کذلک کلمۃ مثل وغیر مقرونۃ مع ما وان المفتوحۃ المخففۃ والمثقلۃ ای مضافۃ
الی احدھما فی جواز بنائہا علی الفتح مثل تلک الظروف وان لم یکونا ظرفین تقول ضربتہ
مثل ما ضرب زید ومثل اَنْ ضرب زیدٌ وغیر ان ضرب زید وغیر ما ضرب زید وانما بنیا لانہما
الی الجملۃ صورۃ لشبہہما بالظروف للابہام والاحتیاج الی المضاف الیہ لرفع الابہام ولہذا
ذکر بناءھما فی بحث الظروف المبنیۃ مع انہما لیسا من الظروف ویجوز اعرابہما ایضا
لکونہما اسمین مستحقین للاعراب ومنہا امس بالکسر عند اھل الحجاز ثم لما فرغ عن
البابین فی الاسم المعرب والمبنی شرع فی الخاتمۃ فقال **الخاتمۃ** فی سائر احکام الاسم ولواحقہ
غیر الاعراب والبناء صفۃ للاحکام وسائر مشتق من السؤر بمعنی بقیۃ ما اکل
ومعناہ البواقی وفیھا ای فی الخاتمۃ فصول

فصل اعلم ان الاسم علی نوعین معرفۃ ونکرۃ قد کان شدۃ الاحتیاج الی المباحث المذکورۃ
فیما سبق الی المعرفۃ والنکرۃ مقتضیۃ ذکرھا قبل المنصرف وغیرہ لکنہ لما کان معرفۃ بعض
اقسام المعرفۃ متوقفۃ علی مباحث المبنی اخرھا الی ھذا الموضع ثم لما کان المعرفۃ ھو
المطلوب الاصلی الاھم الافید کثیرۃ الاستعمال قدمہ علی النکرۃ فقال المعرفۃ اسم
وضع لشیئٍ معین قید بہ احترازا عن النکرۃ فانہا لم توضع لشیئ معین والمراد بشیئ معین
اعم من ان یکون فردا معینا کزید والرجل معہود الخارجی وکانا وانت وھو او جنسا
معینا کاسامۃ فانہ علم لجنس الاسد وکالاسد المحلی بلام الجنس او جملۃ معینۃ
من کل افراد جنس او بعضہا کالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعہود وھو ای اسم وضع
لشیئ معین او المعرفۃ فتذکیر الضمیر باعتبار الخبر فانہ مذکر لما عرفت ان تانیث العلامۃ

تنبیہ: المعرفۃ والنکرۃ

من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء اولان تانيث المعرفة غير حقيقة
ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
عند المخاطب حين التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها
وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
نحو يا رجل عند قصد المتعيين واما عند عدم قصده فيكون نكرة باللام والالف والعهد
اما الجنسية او الاستغراقية اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس واما ان يقصد
الى الجنس باعتبار لغة كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الحقيقة
من حيث هى هى واما ان يقصد باعتبار فرد فهى اللام الذهنى كما فى ادخل السوق
واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهى لام الاستغراق كما فى قوله تعالى اِنَّ الْاِنْسَانَ
لَفِیْ خُسْرٍ ۙ اِلَّا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا وَ عَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ الاية واما ان يشار الى قسم من مفهوم
اللفظ معهودا بينك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ فهى لام
العهد الخارجي نحو كَمَاۤ اَرْسَلْنَاۤ اِلٰى فِرْعَوْنَ رَسُوْلًا ؕ فَعَصٰى فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ و انما لم يتعرض
للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام لَيْسَ مِنْ اَمْبِرِّ اَمْصِيَامُ فِيْ اَمْسَفَرِ لان الميم مبدل من
اللام فلا يعد ما دخلت عليه هى قسما اخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل فى الرضى ومن لم يعده من النحويين المعارف
فلكونه من فروع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب وهذا اظهر من الاسماء
الظاهرة والمضاف الى احدها اى احد هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصب
على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة الاخو غيره ومثله شبه فيه احتراز عن المضاف الى احد
اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم لما ذكر تعريف المعارف
غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف واللام مستغنيا عن التعريف خص
العلم بذكر التعريف فقال العلم ما اى اسم او لفظ وكلمة ما موصولة او موصوفة
وضع لشئ معين هو جنس يتناول المعارف كلها وبقوله لا يتناول غيره يخرج عنه ما سوى
العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد انما قال هذا ليدخل فيه العلم

الذی وقع فیہ الاشتراک نحو زید اذا سمی بہ رجل ثم سمی بہ رجل اٰخر فانہ وان کان متعددا ولا غیرہ لکن لیس بوضع واحد بل باوضاع کثیرۃ ثم المراد بالعلم المعرف اعم من ان یکون منقولا کفضل او مرتجلا کعمران مفرد انحو زید او مرکبا نحو عبد اللہ اسما نحو زید او لقبا نحو صدیق او کنیۃ نحو ابوبکر موضوعا لمعنی ذات نحو زیدا ولمعنی حدث کسبحان علم التسبیح او وقتا کبکرۃ او یوزن بہ نحو فعلان الذی مؤنثہ فعلی او مرادا محض لفظ کسعید کرزا و محض عدد کستۃ ضعف ثلثۃ و اعرف المعارف ای اکملہا تعریفا المضمر المتکلم نحو انا ونحن لاستحالۃ الاشتباہ فیہ عند المخاطب ثم المخاطب نحو انت لامکان الاشتباہ فیہ ثم الغائب نحو ھو ثم العلم ثم المبہمات ای اسماء الاشارۃ والموصولات ثم المعرف باللام ثم المعرف بالنداء والمضاف الی احد ھذہ الاربعۃ فی قوۃ المضاف الیہ فتعریفہ مثل تعریف المضاف الیہ لانہ لا تکتسب التعریف الا منہ ھذا ھو المشہور عن مذہب سیبویہ وعندہ انہ یستوی بین المضمر والعلم وھہنا اختلافات کثیرۃ لا یلیق ذکرھا بھذا المختصر و النکرۃ ما وضع لشیئ غیر معین کرجل و فرس فقولہ وضع لشیئ جنس یتناول النکرۃ والمعرفۃ وقولہ غیر معین فصل یخرج بہ المعرفۃ ومن علامات النکرۃ قبولہا حرف التعریف ودخول رُبَّ علیہا وکم الخبریۃ ووقوعہا حالا وتمیزا واسم لا بمعنی لیس و لما ذکر النکرۃ اردفہا بذکر اسماء العدد التی یلزمہا کثرھا التفسیر بالنکرۃ ولو اخرھا عن المذکر والمؤنث لکان اولی لتعلقہا بمبحث التذکیر والتانیث ایضا وانما ذکرھا علی حدۃ لاختصاصہا باحکام لم توجد فی غیرھا فقال

فصل

اسماء العدد ما وضع لیدل علی کمیۃ احاد الاشیاء ای اسماء العدد وضعت لیدل علی مقدار افراد الاشیاء ای علی مقدار المعدودات فیدخل فی الحد الاثنان لانہ یفہم منہما جوابا لمن یقول کم عندک ولیس لواحد بعدد عند کثیر من الحساب والاثنان عند بعضھم وخرج بقید الوضع نحو رجل لانہ وان فہم عنہ الکمیۃ باعتبار سیاق الاثبات لکن لا بالوضع وکذا رجلان لانہ لم یقصد فیہ ھذا القدر بل الکمیۃ مع الذات وھذا الجواب یجری فی رجلا ایضا ومنہم من عرف العدد بانہ المقدار المنفصل الذی لیس لاجزائہ حد مشترک ومنہم من عرفہ بانہ کثیرۃ مرکبۃ من الاحاد واصول العدد مبتدا وقولہ اثنا عشرۃ کلمۃ خبرہ واحد خبر مبتدا محذوف ای احدھا واحد او بدل بعض من

نیسوں

تعداد العدد

اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه للاسقاط لان المعنى واحد وغيره على حذف المعطوف في الى عشرة
ولو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة عن اصول العدد عملا بالغاية فلا يرد ان الى هذه ليست
لاسقاط ما وراء الغاية على نحو الى المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها
ما قبلها لولا الغاية اذ العشرة لا يتناولها واحد وليست للامتداد ايضا لانه يوجب خروج
العشرة عن الاصول وهي داخلة فيها والا لم يتم العدد المذكور وهو اثنا عشر كلمة
ومائة والف عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وما عدا تلك الكلمات فهو متولد
منها اما بتثنية كمائتين والفين او بجمع قياسي كالاف ومئين او مئات او غير قياسي
كعشرين الى تسعين او بعطف كاحد وعشرين او تركيب كاحد عشر او باضافة كثلثمائة
وثلثة الاف واستعماله اى استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس اى مبني على
ما يقتضيه القياس في الافراد والتركيب والعطف اعني للمذكر بدون التاء اى يستعمل
الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء ويستعملان للمؤنث بالتاء لان القياس في الاصل
تذكير المذكر وتانيث المؤنث تقول على صيغة الخطاب دون الغيبة في رجل واحد وفي رجلين
اثنان بدون التاء وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنتان وثنتان بالتاء
واستعماله اى العدد من ثلثة الى عشرة على خلاف القياس في الاصل اعني للمذكر بالتاء
تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها اى بدون التاء تقول ثلث نسوة
الى عشر نسوة وذلك لان الثلثة ماولة بالجماعة فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء وبعد
الحاقها بالمذكر لم يجز ان تكون ملحقة بالمؤنث فرقا بينهما وانما لم يعكس لان كون المذكر
سابقا في التخليق ولا يشكل هذا بقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لان الامثال
عبارة عن الحسنات او لاكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه وبعد العشرة تقول احد عشر
رجلا واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة
امرأة وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة على القياس والاصل من احد عشر الى اثنى
عشر بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث وتغيير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى طلبا للتخفيف وفي من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثاني واثباتها
في الاول في المذكر وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فيهما دون الجزء
الاول تقليلا لخلاف الاصل وبعد ذلك اى بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا و

عشرون امرأة بلا فرق بین المذکر والمؤنث الی تسعین رجلا وامرأة وتقول احد وعشرون رجلا واحدی وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الی تسعة وتسعین رجلا وتسع وتسعین امرأة یعنی انك اذا عطفت عشرین واخواتها علی النیف وهو ما دون العشرة ای من واحد الی تسعة تستعمل ما دون العشرة علی ما عرفت وتعطف علیه عشرین واخواتها وانما لم یرکب الاحاد مع العشرات فی العقود کما یرکب الاحاد مع العشرات لان الواو والیاء فی عشرون واخواتها علامة للاعراب والترکیب موجب للبناء فالجمع بینهما محظور ثم تقول مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والفا رجل والفا امرأة بلا فرق متعلق بقوله تقول ای ثم تقول ما ذکر بلا فرق بین المذکر والمؤنث فاذا زاد ای العدد علی المائة والالف وما یتولد عنهما من تثنیة وجمع یستعمل ای ذلك العدد علی قیاس ما عرفت فی النیف من التذکیر فی المؤنث والتانیث فی المذکر والافراد والاضافة والترکیب والعطف کما عرفت ویقدم الالف علی المائة والمائة علی الاحاد والاحاد علی العشرات تقول عندی الف ومائة وواحد وعشرون رجلا والفان ومائتان واثنان وعشرون رجلا وثلثمائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس واربعون امرأة وعلیك بالقیاس کما تقول فی الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان وفی الاضافة الف ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفی الترکیب الف ومائة واحد عشر رجلا واحدی عشرة امرأة والف ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وکما تقول الفان ومائتان وثلث الاف وثلث مائة الی تسع الاف وتسعمائة ویجوز ان تعکس العطف فی الکل فتقول واحد الف ومائة واثنان والف ومائة واثنتان الی اخر ما ذکرنا ولما فرغ عن کیفیة استعمال اسماء العدد شرع فی حال ممیزاتها وهی المعدودات ولما کان الواحد والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببیان حکمها لیعرف اولا انه لا ممیز لهما فقال واعلم ان الواحد والاثنین وکذا الواحدة والاثنتین لم یذکرهما اکتفاء بذکر الافضل لا ممیز لهما ای لم یذکر تمییز الواحد والاثنین بعدهما لان لفظ الممیز یغنی عن ذکر العدد فیهما ای فی الواحد والاثنین کما تقول عندی رجل ورجلان ولا تقول عندی واحد رجل والاثنان رجلین وذلك لان لفظ التمییز یفید النص الذی یفید ذکر العدد فیهما وهو بیان الکمیة اعنی الواحد فی ممیز الواحد والاثنین فی ممیز الاثنین فلا یجوز ان یکون تمیزا لانه لا یجوز ان یکون مغنیا عن الممیز فان حکمه

فیما ذکر فی المذکر منهما

قصد الامر بين التميز والمميز لا يحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر وآما قولهم رجل واحد رجلان اثنان فمحمول على التاكيد لما كان كلام السابق يوهم انه لا مميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد ايضًا وقد كان له مميزه نعم بقوله واما سائر الاعداد اى باقى الاعداد غير الواحد والاثنين فلا بد لها اى لتلك الاعداد من مميز يذكر بعدها فنقول مميز الثلثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى مميز انها مجموع لفظا نقول ثلثة رجال وثلث نسوة او معنى تقول تسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما جعل مميز الثلثة الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كمميز ما بعد العشرة لان مميزها لا عداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال فى الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التميز منصوبا لكان على صورة الفضلة فجعل مخفوضًا لئلا يكون على صورتها وانما كان مميز ما بعد العشرة منصوبًا لتعذر الاضافة ضرورة كما سيجئ وانما جعل مميز الثلثة الى العشرة مجموعًا ولم يجعل مفردًا كمميز ما بعد العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فالاولى ان يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدود فان العدد عبارة من المعدود معنى واما ما جعل مميزها بعد العشرة مفردًا فللتعليل سيذكر الا اذا كان المميز اى مميز الثلثة الى العشرة لفظ المائة فح يكون اى ذلك المميز مخفوضا مفردًا نقول ثلث مائة وتسعمائة ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الالف والقياس اى قياس لفظ المائة المضاف اليها الثلث وما فوقها ثلث مئات للمؤنث ومئين للمذكر على انه رفض هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التمييز فى احد عشر الى تسعة وتسعين فهرب الى المجموع الذى طال عهده فى ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القرب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا فى لزوم افراد التميز انما رجعوا الى خفض التميز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة وتسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرأة اما كون هذا التميز منصوبا فلتعذر الاضافة اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر واما فى عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلتعذر حذف النون وابقائها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزم حذف

له بخلاف المفسر نحو احد عشر فانه تركيب ثلثة اشياء وحادى عشر فانه تركيب اربعة اشياء كما لا يعلم الامتزاج المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر ١٢ فافهم التحقيق ١٢

نون اصلیۃ وضعت الکلمۃ علیہا ولو اضیف مع بقائہا لزم بقاء نون شبیہۃ بنون الجمع وکل منہما مستقبح واما کون ہذا التمییز مفردًا فلان المفرد ہو الاصل والاخف من الجمع والمقصود من التمییز ہو التفسیر وہو یحصل بہ فلا رخصۃ للعدول عنہ من غیر حاجۃ ومُمیِّز مائۃ والف وتثنیتہما ای تثنیۃ المائۃ والالف وہما مائتان والفان وجمع الالف وہو الاف والوف وانما لم یقل وجمعہما کما قال وتثنیتہما لان جمع المائۃ مرفوض استعمالًا حتی لایقال ثلث مِئَاتٍ او مِئِیْنَ بل یقال ثلثمائۃ مخفوض مفرد تقول مائۃ رجل ومائۃ امرأۃٍ والف رجلٍ والف امرأۃٍ ومائتا رجل ومائۃ امرأۃٍ والفا رجلٍ والفا امرأۃٍ وثلثۃ الافِ رجلٍ وثلث الافِ امرأۃٍ وانما جعل ہذا التمییز مخفوضًا لوجود الاضافۃ ومفردًا لکراہتہم جعل ممیز العدد الکثیر جمعًا وقس علی ہذا ای اذا علمت کیفیۃ استعمال الاعداد وحال الممیزات فی بعض الامثلۃ فقس علیہ سائر الاعداد الی مالا یتناہی ولما جری ذکر التذکیر والتانیث فی فصل العدد ذکرہما بعدہ فقال **فصل** الاسم اما مذکر واما مؤنث قدم المذکر علی المؤنث فی التقسیم لتقدمہ علی المؤنث خلقۃً ورتبۃً ولانہ عدمی لانہ عبارۃ عما لا یوجد فیہ شیء من علامات المؤنث وعدم الممکنات سابق علی وجودہا المؤنث ما فیہ ای اسم وجدت فی اٰخرہ علامۃ التانیث قدم المؤنث علی المذکر فی التعریف رومًا للاختصار بتبیانہ اولًا فی البیان عن القریب لان المؤنث وجودی لانہ عبارۃ عما یوجد فیہ علامۃ التانیث والمذکر عدمی کما مر والوجود راجح علی العدم والمراد بعلامۃ التانیث کما ذکرہ التاء والالف المقصورۃ والممدودۃ وکذا الیاء فی ہذی وہیَ عند البعض ولم یذکرہا المصنف فی العلامات لجواز ان یکون التانیث فی ہذی وہیَ صیغیًا عندہ لا بالعلامۃ کتانیث ہیَ وانتِ ولان الکلام فی المذکر والمؤنث اللذین من اقسام المتمکن وہذی وہیَ من قسم المبنی فلا وجہ لذکرہما معہا لفظًا او تقدیرًا ہذا تفصیل لعلامۃ التانیث ای سواء کانت العلامۃ ملفوظۃ او مقدرۃ ثم المراد بقولہ لفظًا اعم من ان یکون حقیقۃ کامرأۃ وناقۃ وغرفۃ وطلحۃ او حکمًا کعقرب لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث ومن ثم لا یظہر التاء فی تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیۃ لئلا یجتمع علامتا التانیث وکحائض فانہ صفۃ مختصۃ بالمؤنث وککلاب واکلب لانہ مؤول بالجماعۃ والمذکر ما بخلافہ ای اسم

متلبس بمخالفة المؤنث ای ما لا یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حکما ولما
کان علامة التانیث ماخوذة فی تعریف المؤنث وکان معرفتها مطلوبة احتاج الی عدّها
فقال وعلامة التانیث ای العلامة التی ذکرت فی حد المؤنث ثلثة ای ثلث اشیاء
احدها التاء ای التی تصیر عند الوقف هاءً فلا یشکل بنحو مسلمات وفی ذکر التاء ردّ
علی الکوفیین حیث جعلوا علامة التانیث الهاء والتاء مغیرة عنها والبصریون علی
ان العلامة هی التاء والهاء مغیرة عنها کطلحة الکاف فی محل الرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف
ای نظیر المؤنث بالعلامة وهی التاء مثل طلحة اسم رجل بالجر علی انه صفة طلحة او بالنصب
علی انه حال وانما جاء به لان المقصود هو التمثیل بطلحة للمؤنث بالعلامة اذا التعریف المذکور
مخصوص به هذا المقصود انما یحصل اذا کان طلحة اسم رجل فانه اذا کان اسم امرأة کان مؤنثا حقیقیا
فلا یصلح للتمثیل المؤنث بالعلامة واهتمامه بشان تانیث طلحة حال التسمیة لرجل لمظنة
الاشتباه فی اعتبار التانیث فیه مع التذکیر الحقیقی ولذا لا یعتبر تانیثه فی تانیث الفعل
قالت طلحة ثم التاء علامة للتانیث وان لم یکن بمعنی التانیث فانها تاتی لمعانٍ فقد تکون للفرق
بین المذکر والمؤنث فی الاسم کشیخ وشیخة وامرأ وامرأة وانسان وانسانة وهی سماعیة او فی الصفة
کقائم وقائمة وهی قیاسیة او بین الواحد والجمع کبغال وبغالة او لتاکید الصفة کعلامة وللتا
کنجعة او لعلامة العجمة کجواربة فی جمع جوارب او للنسبة کالمغاربة جمع مغربی او للعوض
کفرازنة فی جمع فرزان والاصل فرازین او لتاکید الجمع کجمالة وثانیها الالف المقصورة ای التی
بعد ثلثة ولا یکون للالحاق فلا یرد بنحو فتًی وبأرطی الملحقا بجعفر ولا لمجرد الزیادة فلا ینتقض بنحو
قبعثری کحبلی وثالثها الالف الممدودة کحمراء ولا یخفی ان الالف الممدودة التی قبل الهمزة
وعلامة التانیث الهمزة وان اختلف فی انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلیة ففی قوله الالف
الممدودة نظر الا ان یجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق ای الالف
الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظا او تقدیرا التفصیل علامة التانیث
مطلقا وقد تقرر ان علامة التانیث المقدرة هی التاء وحدها قال المقدرة ای العلامة التی
تقدر من الثلثة انما هی التاء فقط ای لا غیرها من العلامات لیندفع ما یتوهم من جعل
قوله المذکور تفصیلا لمطلق العلامة ویعلم بیان الواقع کارض ودار وانما حکم بتقدیر
العلامة فیهما بدلیل تصغیرهما علی اریضة ودویرة لان التصغیر یرد الاشیاء الی اصولها

غالبًا والمؤنث علی قسمین حقیقی وهو ای المؤنث الحقیقی ای الخلقی ما بازائه ای بمقابلته ذکر فی الحیوان سواء وجد فیه علامة التانیث لفظا او لم یوجد کامرأة فی الاناسی وناقة واتان فی البهائم وقد تبین ما فی الشرح لهذا الکلام فلا نعیده فی هذا المقام ولفظی وهو ای المؤنث اللفظی ما ای مؤنث بخلافه ای متلبس بمخالفة المؤنث الحقیقی یعنی مالیس بازائه ذکر فی الحیوان سواء وجد فیه علامة التانیث او لم یوجد بل تانیثه لیس الا العلامة فی لفظه حقیقة او حکما ونقدیرا بل تانیث خلقی فی معناه کظلمة نظیر التانیث حقیقة وعین نظیر التانیث اللفظی تقدیرا بدلیل تصغیره علی عیینة ولم یکن نظیرا للتانیث حکما کعقرب لقلته وقوعه کالجمع المکسر والصحیح بالالف والتاء کرجال ومسلمات وان کان حال مؤنثا حقیقیا وقد عرفت احکام الفعل فی فصل الفاعل اذا اسند الی المؤنث فلا نعیدها ای اذا عرفت تلک الاحکام فلا نعیدها لان اعادة الشئ یوجب لتکرار وهو قبیح واما اعادة تعریف المؤنث الحقیقی ههنا بعد ذکره فی بحث الفاعل کذلک فهو غیر موجب لذلک لانه ذکره هنالک تقریبا وذکره ههنا ای فی المؤنث قصدا ولو لم یتعرض له هنالک واکتفی بذکره ههنا لکان هذا الاکتفاء مستغنیا عن ذلک التعرض ثم لما فرغ عن تقسیم الاسم باعتبار التذکیر والتانیث شرع فی تقسیم اخر له باعتبار الافراد والتثنیة والجمع فان الاسم علی ثلثة اقسام مفرد ومثنی ومجموع وذکر الفرعین وهما المثنی والمجموع لیفهم ان ما عداهما مفرد طلبًا للاختصار فقال **فصل المثنی** قدمه علی المجموع لکون عدده سابقا علی عدد المجموع ولکونه قریبا من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فیه البتة ولکثرته بالنظر الی المجموع اسم الحق بآخره ای باخر مفرده علی حذف المضاف وفیه احتراز عن اثنین وکلها اذ لا مفرد لهما الف او یاء مفتوح ما قبلها ونون مکسورة لیدل متعلق بقوله الحق والضمیر فیه عائد الی المفرد ای یدل هذا المفرد بسبب ذلک الالحاق علی ان معه ای مع المفرد آخر مثله ارادبه تماثله فی الواحدة والجنس جمیعا ولذا لم یقل من جنسه لانه یفید اشتراط الجنسیة فی اللفظ والمعنی وفیه اشارة الی انه لا یجوز تثنیة الاسم المشترک باعتبار معنیین مختلفین فلا یقال قرءان ویراد به الطهر والحیض بل یراد طهران او حیضان ولا ینتقض ذلک بنحو القمرین للشمس والقمر والعمرین لابی بکر وعمر رضی اللہ عنهما والابوین للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظین علی الاخر تغلیبا للمذکر علی المؤنث کما فی القمرین والابوین او للمفرد علی المرکب کما فی العمرین نحو رجلان فی حالة

الرفع ورجلین فی حالتی النصب والجر ھذا ای الحاق الالف والیاء المفتوح ماقبلہا والنون المکسورۃ باٰخر المفرد من غیر تغییر فی الصحیح ای ثابت فی الاسم الصحیح ولا یخفی ان ھذا الحکم کما یجری فی الصحیح یجری فی الجاری مجری الصحیح والمنقوص الیائی ایضاً فلا وجہ لتخصیصہ بالصحیح اما المقصور ای فی الاسم المقصور وھو ما فی اٰخرہ الف واحدۃ لازمۃ وسمی مقصوراً لانہ ضد للممدود ولانہ محبوس من الحرکات والقصر الحبس فان کان الفہ منقلبۃ عن واو حقیقۃ کعصا او حکماً بان کان مجہول الاصل ولم یمل کالمسمی بلی او لدی وکان ثلاثیاً ای وقد کان الاسم المقصور ثلاثیاً مجردۃ ای ذا ثلثۃ احرف لا الثلاثی الاصطلاحی فیخرج الرباعی والثلاثی المزید نحو معلی ومصطفی رد ای ذلک الاسم الی اصلہ حال التثنیۃ کعصوان فی عصا اعتباراً للاصل حقیقۃ او حکماً مع خفۃ الثلاثی بخلاف ما کان علی اربعۃ احرف فصاعداً حیث لم یرد فیہ الی الاصل لوجود الثقل کمعلی ومصطفی وان کانت ای الفہ منقلبۃ عن یاء حقیقۃ کرحی او حکماً بان کان مجہول الاصل او عدیمہ وقد امیل کالمسمی بمتی وبلی او عن واو وھو اکثر من الثلاثی الواو للحال ای والحال ان ذلک الاسم المقصور اکثر من الثلاثی بان کان علی اربعۃ احرف فصاعداً او لیست الفہ منقلبۃ عن شیء من واو ویاء تقلب الالف یاء عند التثنیۃ کرحیان فی رحی نظیر لما کان الفہ منقلبۃ عن یاء وملہیان فی ملہی نظیر لما کان الفہ منقلبۃ عن واو وھو اکثر من الثلاثی وحباریان فی حباری بالضم نوع من الطیر وحبلیان فی حبلی وھو نظیر لما لم یکن الفہ منقلبۃ عن شیء وانما قلبت الالف یاء فی ھذہ الصورۃ اعتباراً بالاصل فیما اصل الیاء حقیقۃ او حکماً تخفیفاً فیما کان الاکثر من الثلاثی وفیما لیست الفہ منقلبۃ عن شیء واما الممدود ای الاسم الممدود فان کانت ھمزتہ ای ھمزۃ الممدودۃ اصلیۃ ای غیر زائدۃ ولا منقلبۃ عن اصلیۃ اذ الزائدۃ کقراء جمع قاریٔ تثبت ای الھمزۃ لکونہا اصلیۃ کقراٰن فی قراء بضم القاف وتشدید الراء لجید القراءۃ او للمتنسک من قرأ اذا تنسک وحکی ابو علی الفارسی عن بعض العرب قلبہا واواً احملاً علی نظائرہ من الحمراء والصحراء وان کانت ھمزتہ للتانیث تقلب واواً کحمراوان فی حمراء وصحراوان فی صحراء وانما لم یثبت الھمزۃ بل تقلب واواً لکراھۃ وقوع صورۃ علامۃ التانیث

فی الوسط واما وقوع التاء فی مسلمتان فی الوسط فلئلا یلتبس تثنیة المؤنث بتثنیة
المذکر وانما جعلت الهمزة واوا لا یاء تحرزا عن اجتماع الیائین فی النصب والجر ولکون
الواو اقرب الی الهمزة من الیاء للمشاکلة بینهما فی تعویضها فی اجوه وجوه واقتت وقتت
وان کانت همزته بدلا من اصل ای من حرف اصلی واوا کما فی کساء اصله کساو
او یاء کرداء اصله ردای جاز فیه ای فی ذلک الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب
ککساءین فی الثبوت وکساوین فی القلب اما الثبوت فلکونها فی مکان اصلیة باعتبار
الالحاق بها والانقلاب عنها واما القلب فلتشبیهها بهمزة التانیث فی عدم کونها اصلیة
ویجب حذف نونه ای نون المثنی عند الاضافة تقول جاءنی غلاما زید و مسلما مصر فقد
مر وجه وجوب حذف نون المثنی وکذا الجمع فی المجرورات فالاعادة خالیة عن الافادة کما یخلو
اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذکرها فیما سبق مرة بعد اخری الا ان یقال انها
ذکرت فی المجرورات من حیث انها من احکام المضاف وفی المثنی والجموع من حیث
انها من احکامها وکذلک ای مثل حذف نون المثنی تحذف تاء التانیث فی تثنیة الخصیة
والالیة علی غیر القیاس والشذوذ مع جواز اثباتها فیهما علی القیاس اتفاقا نحو
خصیان والیان فیراد مماثلة حذف التاء عنهما بحذف نون المثنی فی مجرد الحذف
فلا یرد ما یقال ان قول المص وکذلک تحذف تاء التانیث فی تثنیة الخصیة والالیة
لا یخلو عن خلل خاصة ای دون غیرهما من الاسماء المثنیات التی فیها تاء التانیث
کشجرتین وتمرتین وجارحتین والقیاس ان لا تحذف فیهما لئلا یلزم التباس تثنیة المذکر
بالمؤنث الا انه جاز حذف التاء فی تثنیتهما لانهما متلازمان ای لان کل واحد من الخصیین
والالیین متلازم للآخر بمعنی ان واحدا من الخصیین متلازم للآخر وکذا
واحد من الالیین متلازم للآخر فکانهما لشدة اتصالهما شیء واحد فنزلتا لذلک
منزلة المفرد وتاء التانیث لا تقع فی وسط المفرد وقیل انما حذفت التاء فی تثنیتهما
لئلا یکونا مصرحین بذکر ما یستهجن ذکره کل التصریح واعلم انه اذا ارید اضافة
مثنی الی مثنی ای الی ضمیر مثنی مع الاتصال التام بین المضاف والمضاف الیه
ونکر مثنی لیعلم مراعاة الحکم الاتی فی کل مثنی مذکرا کان او مؤنثا مرفوعا او منصوبا
او مجرورا یعبر عن الاول ای عن المثنی الاول المضاف لا الثانی المضاف الیه بلفظ الجمع

الافادة

او المفرد ايضا الا بالمثنى اصالة واولوية ووجوبا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما
اى قلبا كما وفاقطعوا ايديهما اى يداهما وذلك يشير به الى علة الحكم المذكور يعني
انما يعبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنى عند تلك الاضافة لكراهة اجتماع تثنيتين
لكونهما متماثلين فيما تاكد الاتصال بينهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى
فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبته بالتثنية
في انه ضم الى اخره حتى قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع واذا كان المضاف اليه كالمثنى
يكون الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى عَلٰى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وقال ابو الد في
بعض مصنفاته لوجوب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثنى شرع في بيان الجمع
فقال **فصل** المجموع اسم دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما الاحاد جمع احد وهو
الفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله بتغير ما صفة مفرد ومعنى الحد
اسم دل على افراده تقصد بحروف مفرده متلبس بتغير ما اى اى تغير كان سواء كان لفظا
كرجال في رجل وكعامة الجموع او تقديرا نحو فلك على وزن اُسد فان مفرده ايضا فلك لكنه على
وزن قفل حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضية مثل الضمة في اُسد وفي الواحد اصلية مثل
الكسرة في حمار ثم قوله دل على احاد مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانهما على
احاد غير مقصودة اذ المراد بهما هو الجنس وضعا والاحاد اريدت به باعتبار صدق الجنس عليها
والاستعمال فيها وقوله بحروف مفرده احترز به عن اسم الجمع كما فرع عليه قوله فقوم ورهط و
نحوه من نفر وابل وغنم وخيل وان دل اى القوم ونحوه على احاد لكنه ليس بجمع اذ لا مفرد له
حتى يقصد الاحاد بحروفه والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال
ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم
النون على وزن غلام فان الفعلة من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على وزن فُعال ثم الجمع
على قسمين مصحح ويقال جمع السلامة ايضا وهو ما اى جمع لم يتغير بناء مفرده ومكسر
ويقال جمع التكسير ايضا وهو ما اى جمع متغير بناء مفرده بسبب الجمعية لا بعدها
فلا ينتقض بمُصْطَفِيْنَ وباعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا ينتقض بالجمع
المصحح بتغير مفرده بلحوق الحروف الخارجية الزائدة والمصحح اى الجمع المصحح على قسمين مذكر وهو
اى جمع المذكر الصحيح ما الحق باخره اى باخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع لموافقة

الواو و نون مفتوحۃ نحو مسلمون او یاء مکسور ما قبلها فی حالتی النصب والجر لموافقه الیاء و نون مفتوحة نحو مسلمین لیدل متعلق بقوله الحق والضمیر فیه راجع الی المفرد ای لیدل هذا المفرد بسبب ذلک الالحاق علی ان معه مفرده اکثر منه ینبغی ان یقول من جنسه لیکون اشارة الی اخراج الاسم المشترک فانه لایجمع کما لایثنی الا ان یقال هنا یقل جنسه لانه اراد ههنا تعریف ماهیة الجمع مطلقا بقطع النظر عن کونه صحیحًا او ممتنعًا فلا یحتاج الی هذا القید لاخراج الممتنع فان قلت اسم التفضیل یقتضی ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیه والکثرة منتفیة فی الواحد قلت ثبوت اصل الفعل اما ان یکون محققًا او مفروضًا وههنا ثابت علی طریق الفرض یعنی لو فرض الکثرة فی الواحد لکان ذلک فی المثنی اکثر منه کما یقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار نحو مسلمین وهذا ای الحاق الواو والیاء والنون المفتوحة باخر المفرد بلا تغییر کائن فی الصحیح اما المنقوص ای الاسم المنقوص فتحذف یاءه حال الجمع لالتقاء الساکنین بعد النقل والاسکان للاستثقال مثل قاضُونَ جمع قاضٍ اصله قاضِیُونَ فنقلت حرکة الیاء الی ما قبلها لاستثقال الضمة علی الیاء ثم حذفت لالتقاء الساکنین وعلی هذا القیاس قوله داعُونَ جمع داعٍ والمقصور ای الاسم المقصور الذی فی اٰخره الف مقصورة تحذف الفه لالتقاء الساکنین ویبقی ما قبلها ای ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحًا لیدل الفتح علی الالف المحذوفة مثل مُصْطَفَوْنَ جمع مصطفی اصله مُصْطَفَیُوْنَ فقلبت الیاء الفًا ثم حذفت لالتقاء الساکنین ویبقی ما قبل الالف مفتوحًا للدلالة علی الالف المحذوفة ویختص ای الجمع الذی الحق باٰخره واو مضموم ما قبلها او یاء مکسور ما قبلها و نون مفتوحة باولی العلم اعلم ان المفرد الذی ارید جمعه هذا الجمع لایخلو من ان یکون اسمًا محضًا من غیر معنی الوصفیة فیراد یکون صفة من صفات غیر علم کاسم الفاعل والمفعول فان کان اسمًا فشرط صحة جمعه هذا الجمع ثلثة اشیاء المذکورة والعلمیة والعقل لکون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فیه والمذکر العالم العاقل اشرف من غیره فاعطی الاشرف للاشرف ولو انتفی فیه جمیع هذه الثلثة کالعین او الاثنان منها کالمرأة او واحد منها نحو اعوج علم للفرس لم یجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بنحو سنة وارضة و ثبة وقلة لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشروط المذکورة لهذا الجمع فیها اجاب عنه بقوله

کذلک

لم اعوج نام اعوج بن منقر
اسپ اعوج منسوب است
ابوی و لیس منقر سپ
بقبل از شیر دار نسل
نسا وسنۃ اصلۃ اوم
سم ارض علم وسم
جنس مونث
لہ واحد لہا وکان
حق وحدان لا رض
ان یقال ارضۃ
ولکنہم لم یقولوا
کذا فی الصراح
۱۲ مولوی عزالرحمن
مرحوم

واما قولهم سنون بکسر السین جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسکانها جمع ارض بسکونها وثبون جمع ثبة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهی عود ان یلعب بهما الصبیان فشاذ من وجهین احدهما انه قد لا یحذف نونها بالاضافة نحو
دعانی من نجد فان سنینه + وثانیهما ظاهر فعلی هذا ینبغی ان یؤخر بیان الشذوذ عن بیان حذف النون کما اخره صاحب الکافیة وبهذا علم انه لا یتجه ان حق بیان الشذوذ ان یقدم علی بیان حذف النون
لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ان ارتکاب هذا الشذوذ فی نحو سنین وارضین لجبر النقصان الواقع فی واحده وهو حذف الآخر کالتاء المقدرة فی ارض لانها فی الاصل ارضة ویدل علیه تصغیره علی اریضة وکاللام فی سنة فانها فی التقدیر سنوة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما کان له من النقص بحذف التاء واللام واما نحو العالمین فمن باب التغلیب حیث غلب العقلاء علی غیرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم هذا الجمع واما قوله تعالی رایتهم لی ساجدین ماول بجماعة فانه لما صدر فعل العقلاء من الکواکب وهو السجود اجریت مجری العقلاء فجمع لهم هذا الجمع وان کان صفة فشرط جمعه هذا الجمع خمسة اشیاء احدها ان یکون مذکرا عاقلا لما ذکرنا والثانی ان لا یکون بتاء التانیث مثل علامة فانه لا یجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلک اما ان یجمع بالتاء او بغیرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صیغة جمع المذکر وتاء التانیث وهو مستنکر وان جمع بغیر التاء لفات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فیه التاء بجمع ما لا تاء فیه کعلام والبواقی من الشروط الثلثة ما اشار الیه بقوله ویجب ان لا یکون ای ذلک الاسم الذی لا یکون صفة وارید جمعه هذا الجمع علی صیغة افعل الذی مؤنثه علی صیغة فعلاء کاحمر حمراء فانه لا یقال احمرون لیحصل الفرق بین افعل هذا وبین افعل التفضیل حیث یجوز لافعل التفضیل هذا الجمع کافضلون واتمام بعکس الامر لان معنی الصفة فی افعل لتفضیل کامل ولا ینتقض ذلک باجمع جمعاء حیث یجمع جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعه بالواو والنون علی غیر القیاس ولا یکون فعلان الذی مؤنثه فعلی کسکران سکری فانه لا یقال سکرانون فرقا بین فعلان هذا وبین فعلان فعلانة حیث یصح جمعه هذا الجمع کندمانون ولا یکون فعیلا کاثنا

له ای الارض والسنة ۱۲ سه عطف علی قوله فان کان اسما فی الصفحة السابقة سطر سادس عشر ۱۲ مولوی غلام رسول عفی عنہ

بمعنی مفعول کجریح بمعنی مجروح فانہ لا یقال رجال جریحون اذا کان بمعنی المفعول لان المذکر فیہ مستو مع المؤنث فانہ جمع مذکرہ بالواو والنون فجمع مؤنثہ بالالف والتاء فحینئذ یرتفع الاستواء المقصود فیہ ولا یکون فعولا کائنا بمعنی فاعل کصبور بمعنی صابر فانہ لا یقال رجل صبورون لما قلنا فی جریح ویجب حذف نونہ ای نون جمع المذکر الصحیح بالاضافۃ نحو مسلمو مصر فان اصلہ مسلمون ولما اضیف الی مصر حذف النون فصار مسلمو .. مصر ومؤنث عطف علی قولہ مذکر وھو ای جمع المؤنث الصحیح ما ای جمع الحق بآخرہ ای باخر مفردہ الف وتاء نحو مسلمات فی جمع مسلمۃ وھندات فی جمع ھند ویعم ھذا لغیر اولی العلم وان کان مذکرا نحو الکواکب الطالعات وشرطہ ای شرط الاسم الذی جمع بالالف والتاء او شرط ذلک المؤنث فی ھذا النوع من الجمع ان کان الاسم الذی جمع سالما بالالف والتاء او ان کان ذلک المؤنث صفۃ ولہ مذکر ان ولحال ای ولذلک المؤنث او لذلک الاسم مذکر ان یکون مذکرہ قد جمع بالواو والنون کمسلمات فان مفردہ مسلمۃ ومذکرہ وھو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذکر اصل والجمع السالم سواء کان بالواو والنون او بالالف والتاء ایضا اصل لسلامۃ بناء الواحد فیہ والمؤنث فرع وجمع التکسیر ایضا فرع لتغیر بناء الواحد فیہ فلما جمع الفرع وھو المؤنث بالالف والتاء وجب ان یجمع الاصل وھو المذکر بالواو والنون لا جمع التکسیر لئلا یلزم مزیۃ الفرع علی الاصل و اما الخضراوات فی قولہ علیہ السلام لیس فی الخضراوات صدقۃ بالالف والتاء مع انہ جمع لخضراء وھی صفۃ مذکرہ اخضر ولم یجمع بالواو والنون فلغلبۃ الاسمیۃ الحق بالاسماء وخرج عن الصفات فلم یعتبر فیہ ھذا الشرط وان لم یکن لہ ای لذلک المؤنث فی الصفۃ مذکر جمع بالواو والنون فشرط ان لا یکون مؤنثا مجردا عن التاء اذ لو جمع المؤنث المجرد عن التاء بالالف التاء لزم الالتباس بالالف والتاء کالحائض والحامل یقال فی جمع حائضۃ التی ارید بھا الصفۃ الحادث حائضات فلو قیل فی جمع حائض التی ارید بھا الصفۃ الثابتۃ کذلک لزم الالتباس فجمع حائض علی حوائض ولم یفعل الامر بالعکس لان ما فیہ التاء صریحا الیق بالجمع بالالف والتاء مما فیہ التاء تقدیرا وکذا الحال فی الحامل وان کان ای ذلک المؤنث او الاسم اسما لا صفۃ جمع بالالف والتاء بلا شرط کھندات فی جمع ھند ثم لما فرغ عن نوعی الجمع الصحیح

شرع فی بیان الجمع المکسر فقال و المکسر ای الجمع المکسر صیغتہ ای صیغۃ الجمع المکسر فی
الثلاثی المجرد کثیرۃ تعرف بالسماع کرجال فی جمع رجل و افراس فی جمع فرس و فلوس فی جمع
فلس و صیغتہ فی غیر الثلاثی المجرد تجیٔ علی وزن فعالل و فعالیل قیاسا ای من القیاس
کما عرفت فی التصریف ولا حاجۃ ههنا الی تقیید العلم لان التصریف صار علما لعلم
التصریف و انما قال فی التصریف ولم یقل فی الصرف مع انہ المعروف المشهور
لان فی التصریف مبالغۃ من الصرف فالاولی ان یذکر فیہ بلفظ مبالغۃ من الصرف اذ علم الصرف
علم شریف و فیہ تصرفات کثیرۃ ولما کان للجمع تقسیمان احدهما باعتبار اللفظ وهو مامر
والثانی باعتبار المعنی اشار الیہ بقولہ ثم الجمع ای الجمع مطلقا لا المکسر خاصۃ ایضا تقسیمہ
الی القسمین فیما سبق علی قسمین و تقیید الجمع بالمکسر ههنا کما ظن بعضهم غیر سدید لانہ
یوجب دخول جمع الصحیح فی المکسر حیث ادرجها فی جمع القلۃ الذی هو القسم
الاول فیکون قسیم الشیٔ قسما منہ لان الصحیح قسیم المکسر و ذلک لا یجوز احدهما جمع
القلۃ وهو ما ای جمع یطلق بطریق الحقیقۃ علی العشرۃ و ما دونها ای علی ما دون العشرۃ
الی الثلثۃ و ابنیتہ ای ابنیۃ جمع القلۃ ستۃ أَفْعُلٌ کأَکْلُبٍ فی کلب و أَفْعَالٌ
کأجسام فی جسم و أَفْعِلَۃٌ کأَمْثِلَۃ فی جمع مثال و فِعْلَۃٌ کغِلْمَۃ فی جمع غلام و جمعا
الصحیح اصلہ جمعان ثم سقطت النون باضافتہ الی الصحیح وهو معطوف علی قولہ و
فِعْلَۃ بمعنی ان ابنیۃ جمع القلۃ هذہ الامثلۃ الاربعۃ و کلا نوعی جمع الصحیح المذکر
والمؤنث و زاد الفراء فَعَلَۃ کأَکَلَۃ جمع اٰکل و زاد بعضهم أَفْعِلَاء کأصدقاء جمع
صدیق بدون اللام یعنی ان هذہ الابنیۃ الاربعۃ و جمعا الصحیح تجمع ای تطلق علی
العشرۃ و علی ما دونها ای اذا استعملت بدون لام التعریف اما اذا استعملت مع لام التعریف
فحکمها لیس کذلک لان الاصل فی المعرف باللام مطلقا جمعا کان او مفردا هو
الاستغراق والاحتیاج الی هذا القید انما هو ثابت فی جمع القلۃ والکثرۃ جمیعا ولذا
قال بعض المصنفین فی تعریف جمع القلۃ هو ما غلب استعمالہ منکرا فی العشرۃ و ما دونها
و فی تعریف جمع الکثرۃ هو ما غلب استعمالہ منکرا فیما فوق العشرۃ والمصنف لم یذکر هذا
القید فی جمع الکثرۃ اکتفاءً بذکرہ فی جمع القلۃ و ثانیهما جمع الکثرۃ وهو ما ای جمع یطلق
بطریق الحقیقۃ علی ما فوق العشرۃ ای ما لا نهایۃ لہ و ابنیتہ ای ابنیۃ جمع الکثرۃ

قولہ

ما عدا هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمعي الصحيح
واذا لم يوجد في الاسم لا بناء جمع القلة كأرجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل
فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى
ثلاثة قروء مع وجود اقراء ثم اخذ في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متعلقا بالفعل
او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة
بالفعل متصلا بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل اقسام منها ما ذكره في الكتاب
ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا
ما كان عاملا منها لدلالتها على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والآلة لانهما
لا يعملان فقال **فصل** المصدر قدمه على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في
الاشتقاق على رأي البصريين او لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف فيه بخلاف
سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط انما ادرج
الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث
لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم يقيد الحدث بجريانه على الفعل كما
قيد به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقييد بجريانه
على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل ويحك وويلك عن الحد فلم
تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصادر فيه نحو الوضوء والغسل
لانها يدل على الحدث ايضا فلو قيده بجريانه على الفعل لخرجا عنه فلم يكن تعريف المصنف
للمصدر مانعا ولا تعريف غيره جامعا وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتقات

ويشتق منه اي من المصدر الافعال كالضرب والنصر مثلا وكذا يشتق
من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقاتها
ايضا واختار الشيخ ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر
واعرض عما ذهب اليه الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبهم غير ثابت
بل هم تكلفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عورض بها باجوبة قوية ثم اعلم ان
الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة
المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وابنيته اي ابنية المصدر من الثلاثي

المصدر

قوله ينبغي على الفعل العارف بلطائف الكلام ولفظ ابراز لفظ الحدث فهنا التمام يعني ذكر الوضوء والغسل والحدوث مع الايهام ١٢ منه

المجرد ای من الفعل الثلاثی من بناء الثلاثی المجرد غیر مضبوطة ای غیر محفوظ تعرف بالسماع من العرب ولا یقاس علیہ وھی ترتقی عند سیبویہ الی اثنین وثلثین بناءً کما عرفت فی کتب التصریف ومن غیرہ ای ابنیتہ من غیر الثلاثی المجرد وھو الثلاثی المزید فیہ والرباعی المجرد والمزید فیہ قیاسیٌ ای قیاسیۃ او مقیسۃ او ذات قیاس ای شأنہا ان تثبت من غیر سماع بالقیاس کالافعال من افعل والانفعال من انفعل والاستفعال من استفعل والفعللة من فعلل والتفعلل من تفعلل مثلاً ای مثلنا ھا مثلاً لان الابنیة من غیر الثلاثی المجرد تجتمع الی غیر ذلک ما عرفت فی علم التصریف فالمصدر ان لم یکن مفعولا مطلقا یعمل عمل فعلہ المشتق منہ سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال وذلک لان المصدر انما یعمل لکونہ فی تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماضٍ واما حال واما مستقبل فاذن یعمل بمعنی کل واحد منہا وانما قید عملہ بقولہ ان لم یکن مفعولا مطلقا لانہ اذا کان مفعولا مطلقا فحکمہ یجیئ فی المتن ثم اشار الی کیفیة عمل المصدر بقولہ اعنی یرفع فاعلا ان کان لازماً نحو اعجبنی قیام زید فان القیام مصدر لازم یرفع الفاعل وھو زید وینصب مفعولا ایضًا ان کان متعدیًا نحو اعجبنی ضربُ زیدٍ عمرًا فان الضرب مصدر متعدّ یرفع الفاعل وھو زید وینصب المفعول ایضا وھو عمرو ولا یجوز تقدیم معمول المصدر علیہ ای علی المصدر فلا یقال اعجبنی زیدٌ ضربُ عمرًا بتقدیم الفاعل علی المصدر ولا یقال اعجبنی عمرًا ضربُ زیدٍ بتقدیم المفعول علی المصدر وذلک لکونہ فی تقدیر ان مع الفعل وشئ مما فی حیز ان لا یتقدم علیہا لان حرف ان موصولة والفعل بعدھا صلتہا وشئ مما فی حیز الموصول من الصلة ومعمولہا لا یتقدم علیہا ھذا کلام النحاة وخالفہم الرضی فی الظرف وجوز تقدیمہ علیہ لتوسعہم ویجوز اضافتہ ای المصدر الی الفاعل مع ذکر المفعول منصوبًا وترکہ وھی اقوی المصادر فی العمل لا المنوّن کما ظن وصرح بہ الرضی واذا اضیف المصدر الی معمولہ الارجح یجعل تابع ذلک المعمول تابعًا للفظہ وجاز جعلہ تابعًا لمحلہ عند الاکثر نحو کرھت ضربَ زیدٍ عمرًا فان الضرب مصدر اضیف الی الفاعل مع ذکر مفعولہ منصوبًا ومثال المصدر الذی اضیف الی فاعلہ مع ترک مفعولہ نحو کرھت ضربَ زیدٍ والی المفعول ای ویجوز اضافتہ الی المفعول مع ذکر

الفاعل مرفوعًا وتركه اذا قامت القرينة على كونه فاعلا والمفعول اعم من ان يكون
مفعولا او ظرفا او علة لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كون
افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى
المفعول كلمة قد موضوعة للتقليل نحو كرهت ضربَ عمرٍو زيدٌ فان الضرب مصدر
اضيف الى المفعول وذكر الفاعل مرفوعا ومثال المصدر الذى اضيف الى المفعول وترك
الفاعل قوله تعالى لَا يَسْأَمُ الْاِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ واما ان كان المصدر مفعولا
مطلقا فالعمل للفعل الذى قبله اى قبل المصدر وليس العمل للمصدر لان المعمول لا يتعلق
بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوى وهذا اذا كان مفعولا مطلقا حقيقة
واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازا نحو ضربتُ ضربَ الاميرِ اللصَّ فيعمل
نص عليه الرضى نحو ضربت ضربًا عمرًا فعمرًا منصوب بضربتُ لا بضربًا
ثم لما فرغ عن بيان المصدر شرع فى بيان اسم الفاعل فقال

فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن غير مشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل
من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى
جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق
بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم المفعول فانه اسم مشتق
من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اى حال كون ذلك
الاسم كائنا بمعنى الحدوث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل لانها بمعنى
الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حَسَن وكريم فان معنى حَسَن وكريم مَن ثبت له الحسن والكرم
وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حاسنٌ
وكارمٌ الآن او غدًا او كذا احترز به عن اسم التفضيل الذى بمعنى الثبوت نحو احسن
واكرم ويجب ان يعتبر قيد الحيثية فى هذا الحد فانها منظورة فى جميع الحدود سيما
فى الحدود النحوية ليخرج عنه اسم التفضيل الذى صيغته لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث
لدخوله فيه نحو اَضْرَبُ واَقْتَلُ مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكن مع
زيادة فيتغير الحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به
الفعل اى من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به بزيادة الفعل على الغير

اسم الفاعل

قوله الحيثية منظورة فى جميع الحدود

وَاَمّا نحو حائض وطالق وطامث مما یدل علی الثبوت مع انہا اسماء الفاعلین فمعنی الثبوت فیہ انما ھو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا یخرج عن الحدوث لکن لا یخرج عنہ نحو خالد دائم وثابت وراسخ ومستمر لانہ یدل علی حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما صفات اللہ تعالیٰ نحو الخالق والرازق والعالم والقادر وان دلت علی الاستمرار فیہا لکنہ لیس بصیغتہ بل واقعی باعتبار الموصوف القدیم المنزہ من التغیر والحدوث وصیغتہ ای صیغۃ اسم الفاعل ویعنی بالصیغۃ الصیغۃ للشہرۃ کثیرۃ الاستعمال وفعول لحذر ولحوذلک ایضًا من صیغ اسماء الفاعلین من الثلاثی المجرد وانما نعرض لبیان الصیغۃ مع انہ من وظائف التصریف دون النحو استطرادًا وضمنًا وقال بعض الفضلاء بیان الصیغۃ بالتعریف تصویر وتعیین لموضوع الاحکام النحویۃ من الثلاثی المجرد الجار والمجرور صفۃ للصیغۃ ای الصیغۃ الکائنۃ من کل اوافقۃ علی وزن فاعل وبہ یسمی لکثرتہ کضارب وناصر ومن غیرہ علی صیغۃ المضارع عطف جملۃ علی جملۃ وصیغتہ من غیر الثلاثی المجرد یعنی المزید فیہ واقعۃ علی صیغۃ المضارع الکائن من ذلک الفعل بمیم مضمومۃ ای الکائنۃ مع میم مضمومۃ اذ الباء بمعنی مع مکان حرف المضارعۃ وان لم یکن حرف المضارعۃ مضمومۃ کما فی یستخرج وکسر ما قبل الاخر ای ومع کسر الحرف التی یکون قبل الحرف الاخر وان لم یکن فیما قبل اخر المضارع کسرا کما فی یتقبل ویتقابل فان ما قبلہ مفتوح کمدخل ومستخرج ذکر المثالین لان احدہما علی صیغۃ المضارع ولا یخالفہا الا بالمیم مکان حرف المضارعۃ والثانی ما یخالفہا فی حرکۃ المیم ایضًا وینبغی ان یذکر قولا ثالثا وھو ما یخالفہا فی حرکۃ ما قبل الاخر نحو متفاصل واما نحو اَشہَبَ فہو مُشہِبٌ وَاَحصَنَ فہو مُحصِنٌ وَانفَتَحَ فہو منفتح فشاذ وھو ای اسم الفاعل یعمل عمل فعلہ المعروف ای المعلوم الذی اشتق ھو منہ لازمًا کان اومتعدیًا مقدمًا کان او مؤخرًا فی الاظہار والاضمار ان کان ای اسم الفاعل بمعنی الحال او الاستقبال وانما اشترط احدہما بعمل اسم الفاعل لان عملہ لمشابہۃ المضارع فیجب ان لا یخالفہ فی الزمان لانہ لو خالفہ فیہ لفاتت قوۃ المناسبۃ وھو المشابہۃ لفظا ومعنی والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان یکون تحقیقا او علی سبیل الحکایۃ لئلا یشکل بمثل قولہ تعالیٰ وَکَلبُہُم بَاسِطٌ ذِرَاعَیہِ بِالوَصِیدِ فان باسطا ھھنا وان

كان ماضيًا لكن المراد حكاية الحال آو معناها أن المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان ويقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ومعتمدًا على المبتدأ خبر بعد خبر لكان نحو زيد قائم ابوه اوذي الحال عطف على المبتدأ اي او معتمدًا على ذي الحال نحو جاء ني زيد ضاربًا ابوه عمرًا او الموصوف عطف على ذي الحال اي او معتمدًا على الموصوف نحو عندي رجل ضارب ابوه عمرًا او الهمزة اي او معتمدًا على همزة الاستفهام نحو اقائم زيد او حرف النفي اي او معتمدًا على حرف النفي نحو ما قائم زيد وانما شرط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على احد هذه الاشياء لانه يتقوى بذلك في العمل اما في الصور الثلثة الاول فلانه يستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلابد من شئ يحكم به عليه وهو مذكور واما في الصورتين الاخريين فلوقوعه موقع ما هو بالفعل اولى وانما اشترط قوة جهة الفعل فيه تنبيهًا على كونه فرعًا في العمل ومنحطا عن الاصل ثم اعلم انه لو قال وان لا يكون موصوفا بصفة ولا يكون مصغرا لكان الاولى لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلكونه وصفا بالمعنى ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره انما هو مذهب سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فقد ذهبوا الى جواز اعماله من غير الاعتماد عليه فكانهم اعتبروا نفس المشابهة لاعماله فان كان الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة اي اضافته الى المفعول معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل ح غير عامل لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافا للكسائي فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل يكون لفظية لانه نقل ان اصله الحال والاستقبال واما الماضي فعارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر نحو زيد ضارب عمرو امس فان الضارب ههنا بمعنى الماضي فوجب اضافته الى عمرو وهذا اي اعمال اسم الفاعل بشرط معنى الحال والاستقبال اذا كان اي اسم الفاعل منكرًا اما اذا كان معرفًا باللام الموصولة لا بلام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي فيستوي فيه جميع الازمنة يعني الماضي والحال والاستقبال لان اسم الفاعل يجري مجرى الفعل مطلقا من حيث انها موصولة واصلها

ان توصل بفعل الا انہ عدل الی الاسم کراھۃ ادخالھا علی الفعل وھو ایضا مما یتمسک بہ
الکسائی نحو زید الضارب ابوہ عمرا الآن او غدا او امس مثال لاسم الفاعل المعرف باللام
الذی جمیع الازمنۃ فیہ مستویۃ لما فرغ عن بیان اسم الفاعل شرع فی بیان اسم المفعول
فقال **فصل** اسم المفعول اسم مشتق احترز بہ عما لم یکن مشتقا فانہ لا یسمی اسم مفعول
من فعل متعد انما قال من فعل ولم یقل من مصدر مع ان الصفات کلھا مشتقۃ
منہ لما مر فی حق اسم الفاعل وانما قید الفعل بکونہ متعدیا احترازا عن فعل لازم فان
اسم المفعول لا یشتق منہ لیدل متعلق بقولہ مشتق والضمیر فیہ راجع الی الاسم
وقولہ علی من وقع علیہ الفعل خرج بہ الفاعل والصفۃ المشبھۃ واسم التفضیل الذی صیغتہ
لتفضیل الفاعل ویخرج عنہ ایضا اسم التفضیل الذی صیغتہ للمفعول نحو اشھر واعرف
واعرف بقید الحیثیۃ ای من حیث انہ وقع علیہ الفعل بخلاف اشھر واعرف فانہ
لیس بھذہ الحیثیۃ بل من حیث انہ وقع علیہ زیادۃ الفعل علی الغیر وکذا یندرج فی
ھذا التعریف اسماء المفاعیل التی ھی من صفات غیر العقلاء نحو ھذا القرطاس مضروب
تبعا علی سبیل التغلیب والا فمن موضوعۃ للعقلاء لا یدخل فیہ ذلک حقیقۃ
وصیغتہ ای صیغۃ اسم المفعول الکائنۃ من مجرد الثلاثی الاضافۃ من باب جرد قطیفۃ
اذ الاصل من الثلاثی المجرد علی وزن المفعول غالبا ای واقعۃ غالبۃ علی وزن مفعول وبہ
سمی ایضا لما مر وانما قلنا غالبا لان صیغتہ قد تجیی علی وزن فعیل نحو قتیل وجریح
وھذا مشتق من فعل لمن وقع علیہ الفعل لانھما بمعنی مقتول ومجروح والصفۃ المشبھۃ
مشتقۃ من فعل لمن قام بہ الفعل فلا یرد ما یقال انہ صفۃ مشبھۃ لا اسم مفعول
لفظا ای من حیث اللفظ کمضروب او تقدیرا کمقول ومرمی فان اصلھما مقوول ومرموی
علی وزن مفعول والقیاس ان یکون صیغۃ اسم المفعول من الثلاثی المجرد علی وزن مُفعل
لیصیر علی وزن المضارع المجھول لکن غیروھا بزیادۃ الواو ولئلا یلتبس بالرباعی وضم
ما قبلھا للمناسبۃ وفتح المیم لیتعادل ثقل الواو دون الرباعی لاولویتہ بھا
لقلتہ فیکون علی وزن المضارع تقدیرا ومن غیرہ ای صیغتہ من غیر مجرد الثلاثی
کاسم الفاعل ای صیغۃ اسم الفاعل منہ ای من غیر مجرد الثلاثی بفتح ما قبل الاخر للفرق
بینہ وبین اسم الفاعل ولموافقۃ المضارع الذی یعمل عملہ اعنی المضارع المجھول ثم ذلک اما

اسم المفعول

لفظا کمدخل و مستخرج او تقدیرا کمختار فان اصلہ مختیر بفتح الیاء ویعمل ای اسم المفعول عمل فعلہ المجہول بالشرائط المذکورۃ فی اسم الفاعل لعملہ من اشتراط کونہ بمعنی الحال او الاستقبال الا اذا کان معرفا باللام واشتراط کونہ معتمدا علی المبتدا او ذی الحال او الموصوف او الھمزۃ او حرف النفی وعدم کونہ موصوفا او مصغرا لما قلنا فی اسم الفاعل وکذا وجوب الاضافۃ الی مفعول معنی ان کان بمعنی الماضی وانما یعمل اسم المفعول بتلک الشرائط لان عملہ لمشابہۃ الفعل المجہول مع احتیاجہ الی ما یحتاج الیہ اسم الفاعل فیشارکہ فی مشابہۃ الفعل والاحتیاج الی الشرائط فلا یعمل الا بتلک الشرائط ثم اعلم ان اشتراط معنی الحال والاستقبال بعمل اسم المفعول لم یوجد فی کلام المتقدمین لکن صرح ابو علی الفارسی ومن بعدہ من المتاخرین باشتراط ذلک کما فی اسم الفاعل نحو زید مضروب غلامہ الآن او غدا او امس لما فرغ عن بیان اسم المفعول شرع فی بیان الصفۃ المشبہۃ فقال **فصل** الصفۃ المشبہۃ التی تشبہ باسم الفاعل من حیث انہا تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم احترز بقولہ مشتق عما لیس بمشتق فانہ لا یسمی صفۃ مشبہۃ وبقولہ لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعدیین وافعل التفضیل المشتق من المتعدی لید ل متعلق بمشتق والضمیر عائد الی اسم علی من قام بہ الفعل بمعنی الثبوت خرج بالقید الاول اسماء الزمان والمکان والآلۃ وبالقید الثانی اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم واسم التفضیل المشتق من اللازم کذاھب وافضل ثم الجار والمجرور اعنی قولہ بمعنی الثبوت حال ای حال کون ذلک الاسم کائنا بمعنی الثبوت ای لا علی صفۃ ثابتۃ لا حادثۃ فمعنی زید کریم لہ الکرم ولیس معناہ حدث لہ الکرم بعد ان لم یکن او ازیل ذلک قبل کارم الآن او غدا ویخرج عن الحد اسم التفضیل الذی صیغتہ لتفضیل الفاعل بمعنی الثبوت نحو احسن واشرف بقید الحیثیۃ ثم المراد من اللازم فی قولہ مشتق من فعل لازم اعم من ان یکون بالاصالۃ او بالرد لان الفعل المتعدی قد یجعل لازما وینقل الی فعل بالضم فیبنی منہ الصفۃ المشبہۃ کالرب والسید والرحیم والعلیم ونحو ذلک وصیغتہا ای صیغۃ الصفۃ المشبہۃ تجیء علی خلاف صیغۃ اسم الفاعل والمفعول لان صیغتہا لیست علی وزن صیغ اسم الفاعل والمفعول ولان صیغتہا سماعیۃ وقیاسیۃ انما تعرف بالسماع فہو خبر بعد خبر لقولہ وصیغتہا یتضمن حکما علیحدۃ علی الوجہ الاول

صفۃ مشبہۃ

الفعل المتعدی قد یجعل لازما

وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني
يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان
صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها سماعية دون
صيغة اسم الفاعل والمفعول كحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة تعمل
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل في ما كانت للحال والاستقبال المشابهتها باسم
الفاعل المشابهة بالفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل
الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع
انها فرع اسم الفاعل فحينئذ يلزم مزية الفرع على الاصل لانا نقول اشتراط الزمان فيها
يوجب اخراجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدوث
فمزية اعمالها مطلقا عن الزمان متحملة ضرورة ولما توهم من قوله هذا عدم الاشتراط
لعملها ايضا وهي لا تنفك عن الاعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم
الفاعل لعملها اشترط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل واعلم انه يزيد عمل الصفة المشبهة
على فعلها فانها تنصب معمولها التشبيه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل
الصفة واقسامها وتسمى كل قسم منها مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث
عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اما باللام
اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن
ومعمول كل منهما اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه
او مضاف نحو وجهه او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه
الاقسام ستة اقسام بضرب الاثنين في الثلثة ومعمول كل منها
اى الستة المذكورة اما مرفوع او منصوب او مجرور فذلك اى
ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول من حيث
الاعراب في الثلثة الحاصلة بضرب قسمي الصفة في اقسام المعمول الثلثة
ثم قوله فذلك ثمانية عشر جملة مستانفة كان سائلا يسال كم كانت
الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة

ولا

فذلك

الثلث

المشبهة الثمانية عشر نحو جاء ني زيد الحسن وجهه الصفة باللام والمعمول بالاضافة مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ثلثة اى وهذه ثلثة وكذلك اى ومثل المثال المذكور في الاوجه الثلثة من الاعراب في المعمول نحو جاء ني زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما باللام والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن الوجه الصفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا وحسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول او بالجر على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول باللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجه بوجوه ثلثة من الاعراب وهي اى مسائل الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقبح والاختلاف والامتناع خمسة اقسام قسم منها ممتنع نحو الحسن وجهه الصفة تكون باللام والمعمول مجرور مضاف والحسن وجه تكون الصفة باللام والمعمول مجرور مجرد عن اللام والاضافة وانما كان هذا القسم ممتنعًا لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذا لا يجوز في اللفظية وقسم منها مختلف فيه مثل حسن وجهه تكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرور مضاف فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشئ الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر والباقي من الثمانية عشر بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ثلثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها اى في الصفة المشبهة ضمير واحد لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وقسم منها حسن ان كان فيه ضميران لحصول المقصود واما عدم احسنيته فلوجود الزائد عليها وقسم منها قبيح ان لم يكن فيه ضمير لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ولما لم يكن وجود الضمير ظاهرا في الصفة كظهوره في المعمول مست الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير وعدمه فيها فاشار اليها بقوله والضابطة اى القاعدة في الصفة المشبهة انك

متی رفعت بہا ای بالصفۃ معمولہا فلا ضمیر فی الصفۃ المشبہۃ والا یلزم تعدد
الفاعل وھو ممتنع لعامل واحد ومتی نصبت او جررت بہا معمولہا ففیہا ای
فی الصفۃ ضمیر الموصوف لاحتیاج الصفۃ الی الفاعل نحو زید حسن وجہہ

اسم التفضیل

ثم لما فرغ عن بیان الصفۃ المشبہۃ شرع فی بیان اسم التفضیل فقال **فصل**
اسم التفضیل اسم مشتق من فعل فیہ احتراز عما لم یکن مشتقا فانہ لا یسمی
تفضیلا لیدل علی الموصوف بزیادۃ علی غیرہ ای علی غیر ذلک الموصوف وانما قال لیدل
علی الموصوف ولم یقل علی من قام بہ او علی من وقع علیہ لیتناول نوعی اسم التفضیل یعنی
ما کان صیغتہ لتفضیل الفاعل وما کان صیغتہ لتفضیل المفعول نحو اَضْرَب واَشْہَر فان
الاول لتفضیل الفاعل والثانی لتفضیل المفعول ثم احترز بہ عن اسماء الزمان والمکان
والآلۃ لانہا لا تدل علی الموصوف وبقولہ بزیادۃ علی غیرہ عن اسمی الفاعل والمفعول والصفۃ
المشبہۃ لانہا لیست بموصوفۃ بزیادۃ علی غیرہا ومعنی الزیادۃ علی الغیر الزیادۃ علیہ فی
ذلک الفعل الذی ھو مشتق منہ فلا یرد نحو زائد وکامل حیث لم یقصد فیہ الزیادۃ
علی الغیر فی الفعل الذی ھو مشتق منہ اذ لم یرد الزیادۃ والکمال علی الزیادۃ والکمال بل فی
امر آخر واما نحو ضَرَّاب وضَرُوب من اسماء الفاعلین الموضوعۃ للمبالغۃ وان دلت علی
الزیادۃ فلا یدخل فی الحد لانہ لم یقصد فیہما الزیادۃ علی الغیر ثم قولہ بزیادۃ اما صلۃ
الموصوف ای لیدل علی ما وصفت بزیادۃ علی غیرہ فی ذلک الفعل وبمعنی مع وحینئذ
صلۃ الموصوف محذوف ای علی امر موصوف بذلک الفعل مع زیادۃ علی غیرہ فیہ واما ما جاء
مما لا فعل لہ کاَحْنَکُ الشَاتَیْنِ واَبْعِیْرَیْنِ ای اکلہما من الحَنَک واَبَلُ مِنْ حُنَیْفِ الحَنَاتِم
ای لا علم باحوال الابل فشاذ والاَبَلُ اسم التفضیل والحُنَیْفُ علی صیغۃ التصغیر اسم رجل
حَسَنَ اللہ ایتہ فی رعی الابل وتربیتہا یقال لمن یکون فی غایۃ الحسن ونہایۃ الاحتیاط فی
رعی الابل اَبَلُ مِنْ حُنَیْفِ الحَنَاتِم وصیغتہ ای صیغۃ اسم التفضیل افعل علی وزن
اَفْعَلُ للمذکر وعلی وزن فُعْلٰی للمؤنث ویدخل فیہ خیر وشر لان اصلہما اَخْیَرُ واَشَرُّ
ولا یبنی ای اسم التفضیل الا من الثلاثی المجرد فلا یبنی من الرباعی نحو دَحْرَجَ ولا من مزید
الثلاثی نحو اَخْرَجَ وذلک لاستحالۃ بناء اَفْعَل منہا لانہ لو نقص لاختل لفظا ومعنی
اَمَّا لفظا فظاہر واَمَّا معنی فلانہ لو قیل اَخْرَجُ من اِسْتَخْرَجَ لم یفہم انہ کثیر الخروج

او كثيرا الا سنخراج ولو لم ينقص لانه داخل على بناء افعل واما ما جاء من فعل غير الثلاثي المجرد كاعطاهم للدنانير والدراهم واولاهم للمعروف اى اعطاء اوايلاء من زيد اى اشد اكراما منه وهذا المكان اقفر من غيره اى اشد اقفارا من القفر وهو الموضع الذى لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام اخصر اى اشد اختصارا وافلس من ابن المزلق اى اشد افلاسا وهو اسم رجل لم يجد مدة عمره قوت يوم وليلة وكان ابوه واجداده معروفين بالافلاس فشاذ لا يقاس عليه وعن سيبويه انه يجوز بناؤه مما فيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه الاحذف احدى الهمزتين وهو جائز كما فى متكلم مضارع اكرم وعن المبرد والاخفش جواز بناءها الا من ثلاثى من نحو عمى واعور الذى ليس بلون ولا عيب الجملة صفة اخرى للثلاثى واحترز بقوله ليس بلون عن مثل احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو عمى واعور لان من اللون والعيب يبنى افعل الصفة فلو يبنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر لم يدر ان المراد منه ذو حمرة او زائد فى الحمرة لا يقال يمكن ان يرفع هذا الالتباس لان افعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع اللام او الاضافة او من وافعل الصفة لا يكون مستعملا باحد هذه الثلاثة فلا التباس لانا نقول قد يحذف من افعل التفضيل وايضا يقال زيد الاحول كما يقال زيد الافضل فحينئذ يحصل الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو اجهل وابلد فان الجهل والبلادة من العيوب الباطنة ولا يلزم من ذلك وجوب ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن بل يجوز ذلك فلا يشكل بمثل الحمق فانه من العيب الباطن مع انه يبنى منه احمق للتفضيل وكان ينبغى ان يقول ليس بلون ولا عيب ولا بلجة لانه لا يبنى من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجوز من البياض والسواد الذين هما اصل اللون وقال غيرهم ما جاء منهما فشاذ ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى حق الكوثر ماءه ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان الافضل بنى من الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب ظاهر وهو الفضل فان كان الفعل الذى قصد تفضيل اصله لاحد على غيره زائدا على الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب بان كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه او كان ذلك الفعل الثلاثى المجرد

الثلاثى

لونا وعیبا یجب ان یبنی افعل من الثلاثی لیدل علی مبالغۃ او شدۃ او کثرۃ ثم یذکر بعدہ ای بعد افعل مصدر ذلک الفعل الذی قصد منہ معنی التفضیل حال کونہ منصوبا علی التمیز بانہ مفضل علی وجہ ممکن کما تقول ھو اشد استخراجا مثال لغیر الثلاثی المجرد واقوی حمرۃ مثال للون واقبح عوجا مثال للعیب وقیاسہ ای قیاس اسم التفضیل ان یکون للفاعل ای لتفضیلہ لا لتفضیل المفعول کما مر من الامثلۃ وذلک لان التفضیل لمن لہ تاثیر فی الفعل بالزیادۃ والنقصان وھو الفاعل ولانہ لو بنی لکل منہما لزم الالتباس ولو جعل المفعول لبقی اکثر الافعال بلا تفضیل لانہ فی اکثر الامور للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضیل کما یجیء لتفضیل الفاعل قیاسا کذلک یجیء قیاسا لتفضیل الصفۃ المشبہۃ نحو اکرم واحسن فکان الاولی علی المصنف ان یقول وقیاسہ ان یکون للفاعل والصفۃ المشبہۃ الا ان یقال کلامہ محمول علی حذف المعطوف ای قیاسہ ان یکون للفاعل والصفۃ المشبہۃ وقد جاء ای اسم التفضیل علی غیر القیاس للمفعول ای لتفضیلہ قلیلا ای زمانا قلیلا او مجیئا قلیلا نحو اعذر ای اکثر معذوریۃ واشغل ای اکثر مشغولیۃ واشہر ای اکثر مشہوریۃ واستعمالہ ای استعمال اسم التفضیل فی کلام العرب واقع علی ثلثۃ اوجہ الجار والمجرور وخبر لقولہ استعمالہ اما مضاف خبر مبتدأ محذوف ای ھو یعنی اسم التفضیل اما مضاف نحو زید افضل القوم او معرف باللام ای بلام العہدیۃ لان ھذا اللام لیست الا للعہد لیکون بالعہد مشتملا علی ذکر المفضل علیہ فیکون معنی قولہ نحو زید ن الافضل ای زید ن الذی عہد کونہ افضل من عمرو مثلا او مستعمل بمن نحو زید افضل من عمرو ومن ھی الاصل من تلک الاستعمالات ثم الاضافۃ ثم اللام وکلمۃ او ھہنا لمنع الخلو والجمع فلا یخلو اسم التفضیل من احد ھذہ الوجوہ الثلاثۃ ولا یجتمع اثنان منہا فیہ فلا یجوز زید افضل مستعملا بدون واحد منہا ولا زید ن الافضل من عمرو مستعملا مع اثنین منہا ویستثنی عن القاعدۃ المذکورۃ صورتان احدھما ما اذا علم المفضل علیہ فیفقد من حینئذ بناء علی القرینۃ نحو اللہ اکبر ای اکبر من کل کبیر ونحو زید کریم وعمرو اکرم ای من زید والثانیۃ ما اذا خرج اسم التفضیل عن معنی التفضیل بالعدل لاستغناء عن استعمالہ باحد ثلثۃ

عرجا

اوجه حينئذ لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عن معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال كما فى أُخَر وجُمَع فانه خرج عن معنى التفضيل ومابمعنى غير والدنيا والحبلى لصيرورتهما اسمين ولامحاء معنى التفضيل عنهما وانما وجب استعمال اسم التفضيل على احد هذه الاوجه الثلاثة ليدل على المقصود من اسم التفضيل وهو اثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلثة لانها تدل على المفضل عليه وهذا فى الاضافة ومن ظاهر وكذا فى اللام لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا منويا ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وَهُوَ اَهْوَنُ عَلَيْهِ اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ ويجوز فى الاول اى فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وكذا التذكير مع وجود تانيث الموصوف اى يجوز فيه الافراد والتذكير والتانيث لكونه موافقا لافعل من فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم التفضيل للموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة ههنا وعدمها فى افعل من وانما قيدنا المضاف بقولنا المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لان الزيادة مقصودة على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش فقط وان كان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احد منهم فح لا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم وافضلا القوم والزيدون افضل القوم وافضلوا القوم وفى الثانى اى فى اسم التفضيل المعرف باللام يجب المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لوجوب مطابقة الصفة موصوفها مع عدم وجود المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف المضاف لامتزاجه بمن التفضيلية معنى من حيث ذكر المفضل عليه بعده وبخلاف المستعمل بمن لامتزاجه بها لفظا نحو جاءنى زيد ن الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفى الثالث اى فى اسم التفضيل

المستعمل بمن یجب کونہ ای کون اسم التفضیل مفرداً وان کان الموصوف مثنیً او مجموعاً مذکراً وان کان الموصوف مونثاً ابداً ای فی احوال الموصوف کلہا کما اشرنا الیہ وانما وجب کونہ مفرداً مذکراً لان من التفضیلیۃ بمنزلۃ الجزء من اسم التفضیل لکونہا ھی الفارقۃ بین افعل التفضیل و افعل الصفۃ فکانہا من تمام الکلمۃ فصار اسم التفضیل باعتبار امتزاجہا بہ فی حکم وسط الکلمۃ ولحوق علامۃ التثنیۃ والجمع والتانیث مختص باٰخر الکلمۃ دون وسطہا فلو لحقہ علامۃ التثنیۃ والجمع والتانیث لزم لحوقہا فیما ھو فی وسط الکلمۃ وھو مستنکر ولان افعل التفضیل مشابہ لافعل التعجب فی الوزن وفی انہ لم یبن الا مما یبنی منہ فلا یعتبر لفظہ ایضاً مثل نحو زید والزیدان وھند والھندان والزیدون والھندات افضل من عمرو علی الاوجہ الثلثۃ المذکورۃ التی یجب استعمال اسم التفضیل باحدھا یضمر فیہ ای فی اسم التفضیل لفاعل وھو ای اسم التفضیل یعمل فی ذلک المضمر الذی ھو فاعل ولا یعمل ای اسم التفضیل فی الاسم المظہر اصلاً ای فاعلاً کان ذلک الاسم المظہر او مفعولاً بہ کما لا یعمل فی المفعول المضمر فالحاصل ان اسم التفضیل لا یعمل فی المفعول مظہراً کان او مضمراً اذا لم یکن بواسطۃ حرف الجر ویعمل فی الفاعل المضمر بلا شرط لان العمل فی المضمر ضعیف لا یظہر اثرہ فی اللفظ فلا یحتاج الی قوۃ العامل وفی الفاعل المظہر بشرط اشار الیہ فی المتن لان العمل فی المظہر قوی فاحتیج الی الشرط وینبغی ان یراد بالمظہر فی قولہ لا یعمل فی مظہر معناہ اللغوی وھو الملفوظ ای لا یعمل فی ملفوظ اصلاً ای مظہراً کان او مضمراً بارزاً وانما لا یعمل اسم التفضیل فی مظہر غیر ما استثنی فی المتن لان الصفات انما تعمل بمشابہۃ الفعل کاسمی الفاعل والمفعول او بمشابہۃ ما یشابہ الفعل کالصفۃ المشبہۃ علی ما مر واسم التفضیل یخالف الفعل من حیث الزیادۃ فیہ والفعل عار عنہا وکذا یخالف اسم الفاعل لانہ لا یثنی ولا یجمع فیما ھو اصل استعمالہ ای افعل من فلا یعمل فی مظہر اصلاً لا فی الفاعل المظہر ولا فی المفعول بہ بلا واسطۃ حرف الجر مطلقاً مظہراً کان او مضمراً لانہما معمولان قویان الا فی صورۃ الاستثناء فحینئذ یعمل فی الفاعل المظہر لانہ ح یصیر بمعنی الفعل کما ستعرفہ الا انہ یشبہ الفعل من حیث انہ یدل علی الحدث وکذا یشبہ فعل التعجب فی الزنۃ واختصاص مجیئہ فی الثلاثی المجرد مما لیس بلون ولا عیب فلاجل ھذا الشبہ

الضعيف يعمل فى المعمولات الضعيفة وهى الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول بالواسطة ملحقان بالظرف فتكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل فى المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما فى المفعول معه او تقديرا كما فى المفعول له وقيل انما لا يعمل فى الفاعل المظهر لانه فى الاسم نظير افعل التعجب فى الفعل من حيث ان كلاهما لا يبنى الا من الثلاثى المجرد مما ليس بلون ولا عيب وافعل التعجب لا يعمل فى الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجمود وعدم التصرف فكذا هذا الا فى مثل قولهم ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل فى مظهر اى اسم التفضيل لا يعمل فى مظهر الا اذا كان فى اللفظ جاريا على شئ بان يكون صفة له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى لمسبب ذلك الشئ اى لمتعلقه مفضل باعتبار ذلك الشئ ومفضل عليه اى على نفسه باعتبار غير ذلك الشئ حال كون ذلك التفضيل منفيا فاحسن فى المثال المذكور جرى فى اللفظ على الشئ وهو رجل حيث وقع صفة له وهو فى المعنى صفة لمسببه اى لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه فى عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه فى عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله فى عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة ثم كلمة ما فى المثال نافية وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل فى الفاعل المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل فاعل لاحسن لانه صار بمعنى حسن وهو الفعل الذى احسن من مصدره فيعمل فى المظهر مثل الفعل وههنا اى فى مسئلة الاستشهاد بحث البحث فى الاصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض المتنازعين فى الكلام لظهور الحق او تغلب الظن والمقصود منه فى مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من

الکلام کما یتم هذا بحث الفاعل وهذا بحث المفعول الی غیر ذلک ولا شک فی انہ مشتمل علی التعارض ثم البحث المتروک مجملاً للکلام الکثیر من الاحکام ههنا ما بین فی بعض کتب النحو سیما فی الکافیۃ وهو انہ یجوز فی هذہ المسئلۃ ان یقال بعبارۃ اخری اخصر من الاولی مع کون معناهما واحدا وهی ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل من عین زید فاختصارا بحذف المضاف من مجرور من وهو العین اذ التقدیر من کحل عین زید لان المقصود من هذا الکلام تفضیل الکحل علی الکحل لا تفضیل الکحل علی العین وایضا یجوز ان یقال فیها عبارۃ ثالثۃ وهی ما رأیت کعین زید احسن فیها الکحل بتقدیم ذکر العین علی اسم التفضیل من غیر ذکر من معها ثم لما فرغ عن القسم الاول فی الاسم وقد ذکر احکام قسمیہ من المعرب والمبنی فی بابین وخاتمۃ شرع فی القسم الثانی فی الفعل فقال

القسم الثانی فی الفعل

القسم الثانی فی الفعل

ای الکائن فی بیان الفعل وقد سبق تعریفہ ای تعریف الفعل وکذا بعض علاماتہ فی المقدمۃ فلا حاجۃ الی ذکرہ ما سبق ههنا واقسامہ ای اقسام الفعل ثلثۃ ماض ومضارع وامر وانما انحصر الفعل فی الاقسام الثلثۃ لان الفعل لا یخلو من ان یکون اخباریا او انشائیا فان کان الاول فلا یخلو اما ان یتعاقب علی اولہ احد الزوائد الاربع اولا فان لم یتعاقب علی اولہ فهو الماضی وان تعاقب فهو المضارع وان کان انشائیا فهو الامر الاول ای القسم الاول من تلک الاقسام الثلثۃ الماضی قدمہ علی المضارع لانہ اصل ولتقدم زمانہ

الماضی

وهو ای الماضی فعل صریح بفعل لئلا ینتقض بمثل امس قولہ دل علی زمان یشمل جمیع الافعال ولما وصفہ بقولہ قبل زمانک الخبر بہ خرج ما عدا المحدود فقولہ قبل ظرف مستقر وقع صفۃ لزمان ای دل علی زمان حاصل فی زمان سبق زمانک الخبر بہ ای الاخبار بالفعل ولا یضر لزوم وقوع الزمان فی الزمان لمکان العموم والخصوص والکلیۃ والبعضیۃ کما یقال وقت الظهر یوجد فی یوم الجمعۃ ثم اعلم ان المراد بالدلالۃ انما هو بحسب الوضع لئلا ینتقض الحد طردا بمثل لم یضرب لان دلالتہ علی المضی حصل لعروض لم وعکسا بمثل ان ضربت ضربت لان دلالتہ علی الاستقبال حصل بواسطۃ حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الی بیان بعض خواص الماضی بعد بیان تعریفہ بقولہ وهو ای الماضی مبنی علی الفتح لفظا او تقدیرا وانما قال هو مبنی لان الاصل فی الافعال البناء

لعدم ما یوجب الاعراب ولا مقتضی للعدول عنہ وهو المشابهة التامة فی الماضی علی الحرکة مع ان الاصل فی البناء السکون لمشابهته بالاسم فی وقوعه صفة للنکرة نحو مررت برجل ضَرَبَ مکانَ ضاربٍ وعلی الفتح لانها اخف الحرکات او لانه اخ السکون وانما لم یعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم یاخذ منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطی الاعراب له عوضًا عن العمل او لکثرة مشابهته اسم الفاعل وبنی الماضی علی الحرکة لقلة مشابهته بان لم یکن معه ای مع الماضی ضمیر مرفوع متحرک بخلاف ما اذا کان معه ضمیر منصوب متحرک نحو ضَرَبَهٗ وضَرَبَکَ فانه لم یتغیر بناؤه عما کان علیه وبخلاف ما اذا کان معه ضمیر مرفوع ساکن غیر الواو نحو ضَرَبَا فانه یبقی بناؤه ایضًا علی ما کان علیه ولا یکون معه واو کضَرَبَ مثال للماضی المبنی علی الفتح لفظًا ومثال الماضی المبنی علی الفتح تقدیرًا کرمی ومع الضمیر المرفوع المتحرک مبنی علی السکون کضَرَبتُ تحرزًا عن توالی اربع حرکات فیما هو کالکلمة الواحدة لکون الفاعل کالجزء وعلی الضم ای وهو مبنی علی الضم مع الواو لفظًا کضَرَبُوا وتقدیرًا کرموا لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الی الواو اخف من اخذها الیها ولما فرغ عن القسم الاول للفعل وهو الماضی شرع فی القسم الثانی انه وهو المضارع فقال الثانی ای القسم الثانی من تلک الاقسام الثلثة المضارع قدمه علی الامر لانه ماخوذ من المضارع والماخوذ متاخر من الماخوذ منه وهو ای المضارع فعل یشبه الاسم باحد حروف اَتَیْنَ فی اوله ای بسبب زیادة احد الحروف الاربعة التی مجموعها اتین فی اول المضارع لقصد المضارع فیخرج عن الحد نحو یزید ویشکر علمًا او نقول انه مضارع فی اصل الوضع ثم نقل عنه الی الاسمیة فجعل علمًا وبقیة غلبة الاسمیة فیدخل فی الحد لان المراد من قولنا ان یکون احد الحروف الاربعة التی یجمعها لفظ اتین فی اوله باعتبار الوضع ویخرج عنه نحو اکرم وتَقَبَّلَ وتَبَاعَدَ بالجواب الاول عن نحو یزید ویشکر ونحو نَصَرَ بزیادة احدها لان نونها اصلیة وانما اثر اتین علی نایت لان ترکیبه یناسب المقام لفظًا ومعنی واما لفظًا فظاهر لتضمن الحروف الاربعة واما معنی فلصلاحیته صفة الحروف المذکورة لانها آتیة فی اول المضارع فهذا ترکیب لیس باجنبی من المقام من کل وجه بخلاف نایت اذ لا خفاء فی بعدہ عن هذا المقام معنی لانه مشتق من النأی بمعنی البعد لا یخفی

ان ذکر البعد بعید عن هذا المقام جدًا ثم لما کان المضارع یشبہ الاسم باحد حروف
اتین فی اولہ من جهتین اللفظی و المعنی اشار الی بیانهما بقولہ لفظًا نصب علی التمیز ای من
حیث اللفظ فی اتفاق الحرکات والسکنات متعلق بقولہ یشبہ و اللام فی الجمعین للجنس
ای فی الحرکۃ والسکون الواقعین فیهما المشترکین بینهما نحو یَضْرِبُ و یستخرج کضارب و
مستخرج انما اورد مثالین لان فی اول ثلث حرکات وسکونا واحدا وفی الثانی اربع حرکات
وسکونین و فی دخول لام التاکید فی اولهما ای فی اول الاسم المضارع تقول ان زیدا لیقوم
فی المضارع کما تقول ان زیدًا لقائم فی الاسم و فی تساویهما فی عدد الحروف و معنًی عطف
علی قولہ لفظًا ای المضارع یشبہ الاسم من حیث المعنی ایضًا فی انہ ای المضارع
مشترک بین الحال والاستقبال فانہ ایضًا مشترک بین الحال والاستقبال و فی وقوعہ
صفۃ للنکرۃ کاسم الفاعل نحو مررت برجلٍ یضرب مکان ضاربٍ و فی العموم
والخصوص باسم الجنس فانہ یختص بالسین و سوف کما یختص اسم الجنس بلام العهد و فی
الاصل الاشتراک بلفظ العین ولذلک ای لاجل المشابهۃ المذکورۃ سموہ ای النحاۃ المضارع
مضارعًا لانہ مشتق من المضارعۃ وهی المشابهۃ وسموہ مستقبلا ایضًا لوجود معنی
الاستقبال فی معناہ وحالًا ایضًا وان قل فیہ الاستعمال والسین وسوف اذا دخلتا
علی المضارع تخصصہ ای کل واحد منهما المضارع بالاستقبال و الفرق ما مر نحو سیضرب
وسوف یضرب واللام المفتوحۃ تخصصہ بالحال نحو لیضرب ولقائل ان یقول لو کان
اللام مخصصًا للفعل المضارع بالحال لم یقع مع سوف لمکان المنافاۃ بینهما والثانی
باطل لقولہ تعالی وَلَسَوْفَ یُعْطِیْكَ رَبُّكَ وَلَسَوْفَ اُخْرَجُ حَیًّا فالمقدم مثلہ ویمکن
ان یجاب عنہ بان اللام تفید التاکید دون الحال و فی الآیتین قد جرد بمعنی
التوکید وحروف المضارعۃ ای التی یصیر الماضی بزیادتها فی اولہ مضارعًا مضمومۃ فی
الرباعی ای فیما هو علی اربعۃ احرف اصلیۃ کانت او زائدۃ کید حرج ویخرج لان اصلہ
یأخرج ثم حذف الهمزۃ لاجتماع الهمزتین او ثلث همزات عند همزۃ الاستفهام
فی صیغۃ المتکلم الواحد اما حذف الهمزۃ فیما سواہ فلاطراد الباب و مفتوحۃ فیما
عداہ ای فیما عدا الرباعی سواء کان ثلاثیا او خماسیا او سداسیا کیضرب ویستخرج وانما فتح
حرف المضارعۃ فی غیر الرباعی مطلقا لخفۃ الفتحۃ وضمها فی الرباعی لان الرباعی فرع

الثلاثی والضم فرع الفتح لان الضم ثقیل والفتح خفیف والثقیل فرع الخفیف فناسب الفرع
وانما قلنا ان الرباعی فرع الثلاثی لوجهین احدهما ان الثلاثی قبل الرباعی وثانیهما ان
وجود الرباعی یفتقر الی وجود الثلاثی لان وجوده غیر متصور بدون وجود الثلاثی
فیکون مفتقرا الی وجوده فکان الثلاثی اصلا والرباعی فرعا ومنهم من قال اذا ضمت
حروف المضارعة فی الرباعی لقلة استعماله فتحت فی غیره لکثرة استعماله ولقائل
ان یقول لوکان ضم حروف المضارعة فی الرباعی لقلة استعماله لوجب ضمها فی
الخماسی والسداسی لان استعمالها اقل من استعمال الرباعی فاذا ضمت فی الرباعی فضمها
فیهما یکون بالطریق الاولی ولکن اجیب عنه ان الخماسی والسداسی اثقل من الرباعی لکثرة
حروفها بالنسبة الی حروفه فلو ضمت حروف المضارعة فیهما لادی الی الجمع بین
الثقلین فاعطی فیهما ما هو اخف الحرکات وهو الفتح دفعا للثقل کان فیه من کثرة
الحروف وانما اعرب ای المضارع مع ان اصل الفعل ای الاصل فی الفعل البناء
لانه لم یوجد فیه ما یقتضی الاعراب کما ذکرنا قبل وهو الفاعلیة والمفعولیة والاضافة
ولما یوجب العدول عن الاصل وهی المشابهة التامة لمضارعته ای لمشابهته ای
المضارع الاسم مشابهة تامة فیما عرفت انفا من وجه المشابهة باسم الفاعل واصل
الاسم الاعراب فیکون المضارع به معربا وذلک ای اعراب المضارع اذا لم یتصل به
ای المضارع نون تاکید ثقیلة کانت او خفیفة ولا ای ولا یتصل به نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احدهما صار مبنیا اما بناؤه فی الصورة الاولی فلانه بدخول نون التاکید
یصیر مشابها بالماضی اذ هو الاصل فی لحوق الضمائر المتحرکة ولیس
باصل فی لحوق الضمائر الساکنة ولهذا لم یعتبر مشابهة یضربان ویضربون بضربا
وضربوا واعرابه ای واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ایضا ای کاعراب الاسم
رفع ونصب یشارک الاسم فیهما وجزم یختص به مکان ما وضع
من الجر الذی یختص بالاسم لئلا یلزم مزیة اعراب الفعل علی اعراب الاسم نحو هو یضرب
فی الرفع ولن یضرب فی النصب ولم یضرب فی الجزم ولما فرغ عن بیان تعریف المضارع وحکمه
شرع فی بیان اصناف اعرابه فقال فی اصناف اعراب الفعل المضارع وهی ای تلک
الاصناف اربعة اصناف الاول ای الصنف الاول من تلک الاصناف ان یکون الرفع

بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب العوامل ويختص اى هذا الصنف
بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازا عن التثنية والجمع وفي تقييده
بالصحيح احتراز عن الناقص نحو يدعو ويرمي ويخشى وبغير المخاطبة من نحو تضربين
تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب والثاني اى الصنف
الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب والجزم بحذفها اى بحذف النون ويختص
اى هذا الصنف بالتثنية مذكرا كان او مؤنثا وجمع المذكر غائبا كان او مخاطبا
والمفردة المخاطبة صحيحا كان اى كل واحد منها او غيره اى غير الصحيح تقول هما
يفعلان وهم يفعلون وانت تفعلين في الرفع ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلي في
النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحرف
لانها شابهت صورة المثنى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة
في المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذفت النون حال
النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء كذلك
يتبع الجزم في الافعال والثالث اى الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
والنصب بالفتحة لفظا والجزم بحذف اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقص اليائي والواوي
فيه احتراز عن الناقص الالفي غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييد الناقص بغير هذه
الثلثة احتراز عما اذا كان الناقص واحدا منها تقول هو يرمي ويغزو لاستثقال الضمة على الياء
والواو ولن يرمي ولن يغزو لخفة الفتحة ولم يرم ولم يغز لانه اذا لم يجد الجازم الحركة
حذف الحرف والرابع اى الصنف الرابع منها ان يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقص الالفي فيه
احتراز عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن الناقص الذي كان
واحدا منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحذف اللام
لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراب الفعل المضارع شرع في ما
يحصل به اعرابه فقال **فصل** المرفوع اى المضارع المرفوع
عامله معنوي وهو اى العامل المعنوي كونه اى كون المضارع مجردا عن الناصب والجازم
اى عن كل ناصب وعن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين على ذلك

ومنهم من يجعل العامل حروفًا وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو يضرب ويغزو ويرمي ويسعى فان يضرب مثلا واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقع الاسم ولا يشكل هذا بخبر كاد حيث يلزم في خبره كونه مضارعا وتمتنع كونه اسما لان الاصل في الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعا موقعا يصلح الاسم باعتبار الاصل لا يقال صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل** المنصوب اي المضارع المنصوب عامله خمسة اي خمسة احرف أَنْ وهي الاصل في هذا الباب لمشابهتها أَنَّ المخففة من المشددة لفظًا ومعنى من حيث كونهما مصدريتين وحمل عليها الباقية في العمل لانها للاستقبال وتنصب أَنْ متحتمًا اذا لم يكن قبلها فعل علم او ظن ولَنْ هي تنصب مطلقًا ومعناه نفي المستقبل وهي آكد من لا فيه وقال سيبويه هي برأسها غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نونًا وقال الخليل اصلها لا أَنْ فقصر بحذف الالف الهمزة لكثرة الاستعمال كايش في اي شيء وعلماء في على الماء وكَيْ معناه سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار أَنْ واِذَنْ تنصب اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وهو جواب وجزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب كقولك لمن قال أنا اتيك انا اِذَنْ اُحسِنُ اليك وكذا ان كان الفعل حالًا كقولك لمن يحدثك اِذَنْ اَظُنُّكَ كَاذِبًا وهي ايضًا حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذا الظرفية فحذفت المضاف اليها اي الجملة وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الازمنة بعد ما كانت مختصة بالماضي فاِذَنْ ههنا هي اذ في يومئذٍ وحينئذٍ الا انه كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر وفتح الذال ههنا ليكون في صورة الظرف المنصوب لان معناها الظرف وان المقدرة بالرفع على انه صفة أَنْ اي التي

تقدیر بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فمثال ان
نحو اريد ان تحسن الیّ ومثال لن نحو انا لن اضربك ومثال كی سلمت کی ادخل الجنة ومثال
اذن اذن یغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل وتمثیلها الا انه لم یمثل لان مقدرة اكتفاء
بما یمثل لها فی مواضع تقدیر بعدها شرع فی بیان تلك المواضع فقال ویقدر ان فی سبعة
مواضع بعد حتی نحو سلمت حتی ادخل الجنة ولام کی ای بعد لام کی نحو قام زید لیذهب
ای کی یذهب ولام الجحد ای بعد لام الجحد وهی التی تكون لتاكید النفی و
تختص من حیث الاستعمال بخبر كان المنفیة كان ماضیة لفظا نحو قوله تعالی وما
كان الله لیعذبهم او معنی نحو لم یكن لیذهب وبعد الفاء الواقعة فی جواب الامر و
النهی والاستفهام والنفی والتمنی والعرض نحو اسلم فتسلم مثال للفاء الواقعة فی جواب
الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة فی جواب النهی وهل تعلم فتنجو مثال للفاء
الواقعة فی جواب الاستفهام وما تزورنا فنكرمك مثال للفاء الواقعة فی جواب النفی ولیت
لی مالا فانفقه مثال للفاء الواقعة فی جواب التمنی والا تنزل بنا فتصیب خیرا مثال
للفاء الواقعة فی جواب العرض وبعد الواو الواقعة فی جواب هذه المواضع ای ویقدر
انْ بعد الواو الواقعة فی جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الی العرض كذلك
ای مثال الواو وتسمی هذه الواو واو الجمع وواو الصرف ایضا نحو اسلم وتسلم
الی اخر ما ذكرنا من الامثلة فی الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنی
الی انْ او الا انْ نحو لاحبسنك او تعطینی حقی ای الی ان تعطینی حقی او الا
انْ تعطینی حقی وبعد واو العطف اذا كان المعطوف علیه اسما لئلا یلزم عطف
الفعل علی الاسم نحو اعجبنی قیامك وتخرج بتقدیر انْ لیكون فی تاویل الاسم فیستقیم
عطفه علی الاسم ومنهم من قید الاسم ههنا بالصریح لیخرج نحو اعجبنی ان یضرب زیدا ویشتم
فانه لا یقدر انْ لجواز عطفه علی مدخول انْ ونصبه بكلمة انْ السابقة وفیه نظر لانه ینتقض
نحو اعجبنی انك انسان فانه یجب فیه تقدیر انْ فالاولی ان لا یقید الاسم بالصریح ویمنع
كون المعطوف علیه فی اعجبنی ان یضرب زیدا ویشتم اسما بل المعطوف علیه هو الفعل
والتاویل بالاسم متاخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ینصب بتقدیر انْ بعد
واو العطف المعطوف علیه اسما كذلك ینصب بتقدیرها بعد سائر حروف

العطف اذا کان المعطوف علیہ اسمًا فلو قال بعد حروف العطف لکان اصوب وانما وجب تقدیر أن بعد حتی ولام الجحد لانہما من الحروف الجارۃ فیمتنع دخولہا علی الفعل الا ان یجعل مصدرًا بتقدیر أن المصدریۃ فیکون فی تاویل الاسم فیصح دخولہا علیہ وبعد الفاء والواو لانہما عاطفتان واقعتان بعد الاشیاء الستۃ التی ہی انشاء وہی الامر والنہی والاستفہام والتمنی والعرض والنفی وہو وان لم یکن انشاءً الا انہ محمول علی النہی لما بینہما من التناسب فی الدلالۃ علی العدم فیکون انشاءً حکمًا وقد امتنع عطف الاخبار علی الانشاء فأول الانشاء بما یشتمل علی اسم وجعل الاخبار مصدرًا باضمار أن فیکون عطف المفرد علی المفرد فیکون المعنی فی اسلم فتسلم مثلاً لیکن منک اسلام فسلامتک من النار وبعد أو لانہا بمعنی الی الجارۃ فاخذت حکم حروف الجارۃ أو بمعنی الی أن علی حسب الاختلاف فکانت فی حکمہا من حیث لزوم المفرد بعدہا ویجوز اظہار أن مع لام کی وکذا مع الملحق بہا وہو اللام الزائدۃ نحو اسلمت لان ادخل الجنۃ ونظیر اللام الزائدۃ اردت لان تقوم ومع واو العطف بل جمیع حروف العطف نحو اعجبنی قیامک وان تخرج وانما یجوز اظہار أن فی ہذہ الصور لان لام کی والملحق بہا وحروف العطف تدخل علی الاسماء الصریحۃ نحو جئتک للاکرام ونحو ردف لکم وہذہ اللام زائدۃ لان ردف متعد بنفسہ ونحو اعجبنی شتم زید وضربہ فیصلح ان تدخل علی الفعل مع أن لانہ بتقدیر الاسم ولہذا لا یجوز اظہار أن مع لام الجحد لاختصاصہا بخبر کان المنفی اذا کان فعلاً ولا مع الفاء التی للسببیۃ والواو التی للجمعیۃ الواقعتین فی جواب الاشیاء الستۃ ولا مع الواو التی بمعنی الی أن لانہا لما اقتضت نصب ما بعدہا للتنصیص علی معنی السببیۃ والجمعیۃ والانتہاء صارت کعوامل النصب فلم یظہر الناصب بعدہا ویجب اظہار أن مع لام کی اذا اتصلت بلا النافیۃ ای اذا کان قبل لام کی تحرزًا عن اجتماع اللامین نحو قولہ تعالی لِئَلَّا یَعْلَمَ أَهْلُ الْکِتٰبِ واعلم ان الواقعۃ بعد العلم تقیید العلم ہہنا بما اذا لم یکن بمعنی الظن کما ذہب الیہ بعضہم یشعر بان العلم جاء بمعنی الظن والمشہور انہ لا یستعمل الا فی الیقین ولو سلم فالمراد لیس لفظ العلم حتی یصح تقییدہ بہ بل ما یدل الیقین سواء کان لفظ العلم او غیرہ من الرؤیۃ او الوجدان او الیقین او التبیین او التحقیق او الانکشاف او الظہور او الشہادۃ او النظر الی غیر ذلک لیست ہی

ف: ای اللام الزائدۃ ومع واو ۔ ہذا امثال واو العطف التی دخلت علی الاسم الصریح ۔ مولوی غلام رسول مرحوم مغفور

ای ان الواقعۃ بعد العلم کلمۃ ان المصدریۃ الناصبۃ للفعل ای للفعل المضارع و
قولہ ھی تاکید لضمیر لیست وانما ھی المخففۃ من ان المثقلۃ لمناسبتہ للعلم وما
ھو بمعناہ لامتناع اجتماع الناصبۃ مع العلم لکون الناصبۃ للرجاء والطمع الدالین
علی ان ما بعدھا غیر معلوم التحقیق وکون العلم دالاً علی ان ما بعدہ
معلوم التحقیق ثم صیغۃ ھذہ للحصر ای ھی المخففۃ لا غیر وقولہ من المثقلۃ متعلق
بالاخذ ای المخففۃ الماخوذۃ من المثقلۃ واعلم انہ یجب فصل ان عن الفعل حینئذ اما
بالسین نحو علمت ان سیقوم قال اللہ تعالیٰ عَلِمَ اَنْ سَیَکُوْنُ مِنْکُمْ مَّرْضٰی او بسوف نحو
علمت ان سوف یقوم او بقد نحو قولہ تعالیٰ لِیَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا او بحرف النفی نحو
علمت ان لم تقم وان لا تقوم عوضاً عما زال عنھا من حذف فاحد نونیھا واسمھا ھو ضمیر
الشان فرقاً بینھا وبین ان المصدریۃ اول الامر ان المصدریۃ لا یفصل بینھا وبین فعلھا بشیٔ
من الحروف المذکورۃ لکونھا من الفعل بتاویل المصدر یعنی فلا یفصل بینھا وبین ما
یؤثر فیھا لضعفھا وشذ نحو علمت ان یخرج بالرفع بلا فصل کما نقل عن المبرد وان الواقعۃ
بالنصب علی انہ معطوف علی الواقعۃ السابقۃ او بالرفع علی انہ مبتدأ ای وان الواقعۃ بعد الظن
وما بمعناہ کالحسبان وکالعلم المأول بالظن جاز فیہ ای فی لفظ ان ھذہ او فی ھذا القسم
من ان الوجھان احدھما ان تنصب بھا ای بان ھذہ الفعل حتی ان تجعلھا مصدریۃ والثانی
ان تجعلھا کالواقعۃ بعد العلم فی کونھا مخففۃ من المثقلۃ فترفع الفعل نحو ظننت ان
سیقوم بالنصب علی انہ مصدریۃ ناصبۃ لامکان الجمع بین دلالتیھا او بالرفع علی انہ
مخففۃ من المثقلۃ لجواز کونھا بمعنی علمت ثم اعلم ان ان الواقعۃ بعد غیر العلم والظن من
الرجاء والطمع والخشیۃ والخوف والشک والوھم والاعجاب ونحوھا فھی مصدریۃ
لا مخففۃ من المثقلۃ نحو رجوت ان تقوم وطمعت ان تقعد وخشیت ان ترجع ولما
فرغ عن بیان عامل المضارع المنصوب شرع فی بیان عامل المضارع المجزوم فقال

فصل المجزوم ای المضارع المجزوم عاملہ لم ولما ولام الامر اضاف اللام لانھا نکرۃ
صالحۃ للاضافۃ والمستعملۃ فی معنی النھی لم تضف لانھا علمت بنفسھا فلا تقبل
الاضافۃ واحترز بھا عما استعمل بہ فی معنی النفی وعما لم یستعمل فی شیٔ نحو الاقسم وھذہ
الکلمات الاربع تجزم فعلاً واحداً بالاصالۃ والا فقد یتعدد مجزومھا بالعطف فیقال لا تضربہ

معنی

وتقتل وكلم المجازاة اى الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزاءً والجملة الاولى سببًا لها يعنى كلمات الشرط والجزاء ولما كان بعضها من الاسماء و بعضها من الحروف جاء بالكلم ليتنا ولهما وهى تجزم الفعل بنو المراد ههنا بعضها فان كيف واذا بل ون ما ايضًا من كلم المجازاة مع ان الجزم بهما شاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد وهى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومامن واى وانى وان المقدرة بالرفع صفة لان

نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب الخ

اى المنتهى الى اخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازاة ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم وتمثيلها شرع فى بيان معانيها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع ماضيا منفيا صفة ماض او حال من المفعول اى حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب وان كان لفظه مضارعًا ولما كذلك اى مثل لم فى قلب المضارع ماضيًا منفيًا ثم اشار الى ما يختص بلما بعد اشتراكهما فيما ذكر بقوله الا ان فيها اى فى لما دون لم توقعًا بعده اى ينفى بها فعل مترقب متوقع غالبًا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضًا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ودوامًا قبله اى استمرارًا او امتدادًا قبله يعنى استمرار الفعل الذى ينفى بها من الابتداء الى زمان التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاع الندم الى زمان التكلم بها واذا قلت لما ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها ثم تذكير الضمير الراجع الى لما فى بعده وقبله باعتبار اللفظ وايضًا يجوز حذف الفعل الواقع بعد لما ان دل عليه دليل خاصة اى دون لم يعنى لا يجوز حذفه بعد لم وذلك لان اصل لما لم زيدت عليها ما فناب مناب الفعل تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد ولم يعنى لا يجوز حذف الفعل واما قوله شعر احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعازة ان وصلت وان لم على الحذف اى ان لم تصل فشاذ وايضًا يختص لما بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ومن لما يضرب ويجوز ان يقال ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله واعلم ان لما مشترك بين كونه اسمًا وبين كونه حرفًا لكن اذا كان حرفًا فهو مخصوص بالمضارع واذا كان اسمًا فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضى لفظًا او معنى وجوابه ايضًا كذلك

عه اى حروف الشرط
عه اى الفعل
الجزم بحروف الشروط ۱۲ مولوی غلام محمد مرحوم

جملة اسمية مقرونة مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق
منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا واما كلم المجازاة اى
كلمات الشرط والجزاء معدودة من قبيل حرفا كان او اسما وحق العبارة ان يقول حروفا
كانت او اسماء فهى اى تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين لتدل متعلق بقوله تدخل
الضمير الكلمات على ان الاولى اى الجملة الاولى سبب للثانية اى الجملة الثانية فيكون الاول
سببا والثانى مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله جواب المبتدأ المتضمن
بمعنى الشرط وهو ما الموصولة اى ما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله ولا يستقيم لكم
سببية الاول للثانى لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست سببا
لصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لحصولها بهم و لهم
الجواب عنه ان المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اى وما بكم من نعمة فيحكم
فيحكم بها من الله تعالى وتسمى اى الجملة الاولى بعد كلم المجازاة شرطا من حيث انه مشروط
لتحقق الثانى وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازاة جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل ثم ان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما اى
فى الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معربا قابلا للجزم بكلم المجازاة وعن سيبويه
ان الجزاء مجزوم بها وبالشرط جميعا لفظا نحو ان تكرمنى اكرمك وان كانا
اى الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اى تلك الكلمات فيهما لفظا اى لا فى الشرط
ولا فى الجزاء لان الماضى مبنى كما مر فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت
ضربت وان كان الجزاء وحده حال كونه وحده اى دون الشرط ماضيا وكان الشرط مضارعا
يجب الجزم فى الشرط لا فى الجزاء لما قلنا وعن بعضهم انه يجب الرفع فى الشرط اذا
كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضعيف الوجوه فى الشرطية لم يات فى الكتاب الكريم
وقيل لا يجيئ الا فى ضرورة الشعر لانه فى صورة سببية المستقبل للماضى مع ان
تاثير الحرف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير فى القريب بعيد وفيه بحث
لان تصرف تاثيرا فى محل قابل للتاثير وان كان بعيدا ولا تاثير فى محل غير قابل
للتاثير وان كان قريبا ولا شك ان القريب ههنا غير قابل للتاثير لانه مستقبل
وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل للحاصل والبعيد قابل للتاثير لانه ماض نحو ان

تضربني ضربتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضيًا وكان الجزاء مضارعًا
جاز في الجزاء لا في الشرط الوجهان الجزم والرفع امّا الجزم وهو الافصح فلكونه قابلًا وامّا
الرّفع فلانه لمّا بطل الجزم في الشرط لكونه ماضيًا يبطل في الجزاء ايضًا تبعًا له نحو ان جئتني
اكرمك بالجزم واكرمُك بالرّفع ثم لمّا فرغ عن بيان صور جزم الجزاء وعدم انجزامه
شرع في بيان دخول الفاء وعدمه فقال واعلم انّه اي الشان اذا كان الجزاء ماضيًا لفظًا
او معنى نحو ان قمت لم اقم بغير قد الجار والجرور صفة ماضيًا اي كائنًا بغير قد
وستعرف فائدة التقييد لم يجز الفاء فيه اي دخول الفاء في الجزاء لتاثير
حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى
الربط بالفاء نحو ان اكرمتني اكرمتك قال الله تعالى وَمَنْ دَخَلَهٗ كَانَ اٰمِنًا
وان كان اي الجزاء مضارعًا مثبتًا ينبغي ان يقيّد بغير المجزوم
بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقًا قبل دخول انْ فلا تاثير لها
فيهما او منفيا بلا فيه احتراز عما اذا كان منفيًا بلم فانه مندرج في الماضي معنًى او بلن
حيث تجب فيه الفاء كما سياتي في المتن جاز فيه اي في الجزاء الوجهان اي اتيان الفاء وتركها
لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناه كما كانت مؤثرة في الماضي فيؤتى بالفاء ومؤثرة
في تغيير المعنى حيث يخصّه بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تاثير حرف الشرط
من وجه وان لم يكن التاثير قويًا واعلم انه لو قال وان كان مضارعا مثبتا بغير
السين وسوف لكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعًا بالسين او سوف لم يجز فيه ترك
الفاء كقوله تعالى وَاِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهٗٓ اُخْرٰى نحو ان تضربني اضربك
في المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربك باتيان الفاء وان تشتمني لا اضربك في
المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك باتيانها وان لم يكن الجزاء احد القسمين
المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت او المنفي بلا فيجب الفاء في الجزاء
وذلك اي عدم كون الجزاء واحدا من القسمين حاصل في اربع صور الصورة الاولى
ان يكون الجزاء فيها ماضيا متلبسًا مع قد لفظًا كقوله تعالى اِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ
اَخٌ لَّهٗ او معنى كقوله تعالى اِنْ كَانَ قَمِيْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ اي فقد صدقت
والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعًا منفيًا بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما

له لانهما تأكيد لاداة الشرط وفيه معنى ويخصصه للاستقبال بل تحول لن تكن ان الفوائد الضيائية والتكملة ۱۲ ... رحمه

ولن دون لم ولما مر من المنفی بهما انه یدخل فی الماضی معنی فلو قال منفیا بما
ولن لكان اظهر كقوله تعالی وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ والصورة
الثالثة ان یكون الجزاء جملة اسمیة كقوله تعالی مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا
لكنه یجوز العطف علیها بالجزم لكونها فی محل جزم ومنه قوله تعالی مَن يُضْلِلِ اللَّهُ
فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فی قراءة من یجزم وقرئ مرفوعا حملا علی ظاهر الجملة
وعن سیبویه جواز حذف الفاء فی الشعر كقوله ع من یفعل الحسنات الله یشكرها
وعن الفراء مطلقا واما ترك الفاء فی قوله تعالی وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَإِذَا
أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمیة فلان اذا هذه لمجرد الظرفیة ولا شیء
فیها من معنی الشرط كقوله تعالی وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ والصورة الرابعة ان یكون الجزاء فیها
جملة انشائیة اما امرا كقوله تعالی قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ
اللَّهُ واما نهیا كقوله تعالی فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى
الْكُفَّارِ واما استفهاما كقوله علیه السلام ان تركتنا فمن یرحمنا
واما دعاء نحو ان اكرمتنا فیرحمك الله ولكن لیجب الفاء فی الجزاء فی الصورة الخامسة
وهی ان یكون مضارعا مثبتا بالسین او سوف كما سبقت الاشارة الیه انما وجب الفاء فی
هذه الصور من الجزاء لان حرف الشرط غیر مؤثرة فیه معنی لانه تجعله بمعنی الاستقبال
ولا لفظا لانه لم یجعله مجزوما فوجبت الفاء لتدل علی انه جواب الشرط والضابطة ههنا
ان حرف الشرط ان كانت مؤثرة فی الجزاء لم یجز دخول الفاء فیه وان كانت تحتمل
التاثیر وعدمه جاز فیه الوجهان وان كانت غیر مؤثرة قطعا یجب دخول الفاء علیه
وقد یقع اذا التی للمفاجاة مع الجملة الاسمیة التی وقعت جزاء موضع الفاء ای فی محل
الفاء لان اذا للمفاجاة تدل علی التعقیب كالفاء ولان المفاجاة مبنیة علی حدوث امر
عادی فاشبه الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالبا وانما تقل مع الجملة الاسمیة لان اذا
للمفاجاة لا تدخل فی الغالب الا علی الجملة الاسمیة فلا تقع موقع الفاء فی غیرها وفی كلمة
قد المفیدة للتقلیل اشارة الی ان وقوع الفاء اكثر وفی قوله موضع الفاء اشعار بان اذا
والفاء لا یجتمعان ولهذا لم یقل وقد یكتفی باذا مع الجملة الاسمیة مع انه اخصر
كقوله تعالی وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ای هم یقنطون ولما

ذکر معانی الجوازم الملفوظة تارة ان یذکر المواضع التی تقدر ان الشرطیۃ التی یجزم بها المضارع
بعدها فقال وانما تقدر ان بعد الافعال الخمسة التی هی الامر تحقیقاً او قوة لیدخل فیه نحو
حَسْبُكَ یَنَمِ النَّاسُ فان حسبك ینزل منزلة اکتف کانه قال اِکْتَفِ یَنَمِ النَّاسُ نحو
تَعَلَّمْ تَنْجُ ای ان تتعلم تنج والنهی نحو لا تکذب یکن خیراً لك ای ان لا تکذب و
الاستفهام نحو هل تزورنا نکرمك ای هل ان تزرنا والتمنی نحو لیتك عندی اخدمك
ای ان تکن عندی والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خیراً ای ان تنزل بنا تصب خیراً الا کلمة
العرض وهی همزة الاستفهام دخلت علی حرف النفی فیفید الاثبات فقدر الشرط مثبتاً مع انه
منفی لا یدل علی الاثبات وقد وقع فی بعض النسخ بعد مثال العرض وبعد النفی فی بعض المواضع
نحو لا تفعل شراً یکن خیراً لك وهو سهو لان تقدیر ان لا یصح بعد النفی مطلقاً کما سنذکره
وذلك ای تقدیر ان بعد الافعال الخمسة المذکورة اذا قصد ان الاول من الخمسة التی هی الامر
واخواته سبب للثانی ای لمضمون الثانی وهو المضارع فیتأتی معنی الشرط کما رایت ذلك
فی الامثلة ثم اثبت سببیة الاول للثانی بقوله فان معنی قولنا تعلم تنج هو ان تتعلم تنج فیکون
تقدیر ان بعد فعل فتعین سببیة الثانی اذ التعلم سبب للنجاة وکذا البواقی ای مثل هذا
المثال فی وجوب السببیة معانی البواقی من الامثلة فلذلك ای فلاجل ان قصد سببیة الاول للثانی شرط
لتقدیر ان بعد الافعال الخمسة امتنع قولك لا تکفر تدخل النار فی النهی وکذا امتنع النفی
ای لم یقع الجزم فی جواب النفی بتقدیر ان بعده نحو لا تفعل یکن الخیر لك بالجزم لامتناع
السببیة ای کون الاول سبباً للثانی فی هاتین الصورتین اذ لا یصح بحسب المعنی ان یقال فی تقدیر
لا تکفر تدخل النار ان لا تکفر تدخل النار بتقدیر الشرط علی وفق لفظ النهی لان المقدر
یجب ان یکون من جنس الملفوظ وهذا لا یصح معنی لان عدم الکفر لیس بسبب لدخول
النار وانما سببه الکفر وکذا لا یصح ان یقع فی تقدیر لا تفعل یکن خیراً لك ان لا تفعل یکن
خیراً لك لانه لا یصح تقدیر ان بعد النفی مطلقاً اذ هو خبر محض فلا یدل علی السببیة و
ان لم یقصد السببیة لم یجز الجزم فی الجمیع بل یجب ان یرفع اما بالصفة ان صلح للوصفیة
کقوله تعالی فَهَبْ لِیْ مِنْ لَّدُنْكَ وَلِیًّا یَّرِثُنِیْ فیمن قرء مرفوعاً ای ولیاً وارثاً او بالحال
کقوله تعالی فَذَرْهُمْ فِیْ خَوْضِهِمْ یَلْعَبُوْنَ او بالاستیناف نحو قم یدعوك الامیر
فان یدعوك کلام مستانف مقطوع عما قبله لما فرغ عن القسم الثانی للفعل وهو المضارع

له الافعال بعدها الاشیاء ما المذکورة ١٢ منه
کان المخاطب بصدد السوال عن سبب القیام فیقال فی جوابه بل هو یدعوك الامیر وهو کلام مستانف
لانه منع عن الفعل ١٢ سم
الامر المخاطب للفعول ١٢ الخ
لا نفی فعل ١٢ مولوی غلام رسول مرحوم

شرع فی بیان القسم الثالث وهو الامر فقال والثالث ای القسم الثالث من تلك الاقسام
الامر وهو فی اصطلاح النحاة فعل هكذا فی اكثر النسخ وفی بعضها وهو صیغة وهذا
هو الموافق لما فی كتب القوم فی تعریف الامر یطلب به ای بواسطته فان الباء
للاستعانة الفعل ای صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
الجنس یشمل المقصود وغیره وباقی القیود كالفصل فقوله یطلب به یخرج الماضی والمضارع
وقوله الفعل یخرج به النهی وقوله من الفاعل احتراز عما یطلب به قبول الفعل عن
مفعول ما لم یسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب والمتكلم لدخولهما فی الفعل
المضارع لبقاء حرف المضارعة فیهما وان دخلهما جازم بان تحذف من المضارع حرف
المضارعة الجار والمجرور صفة ثانیة لقوله فعل ای فعل متلبس بحذف حرف
المضارعة من المضارع والحق ان هذا لیس من تتمة التعریف والتعریف قد تم بدونه
بل هو شروع فی كیفیة الاشتقاق للامر وما قیل من انه احتراز عن صه ومه ورویدا فغیر
سدید لخروجه من مورد التقسیم وهو الفعل لانه اسم فعل فلا حاجة الی اخراجه بزیادة بعض
القیود فی الحد اما نحو قوله تعالی فلتفرحوا فیمن قرء بالتاء فلا یرد به لانه شاذ وانما
حذف حرف المضارعة لانه امارة المضارعة فلا بد من ازالتها حتی لا یكون اثر
الصیغة باقیا ثم ای بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ینظر فان كان
ما بعد حرف المضارعة ساكنا ای حرفا ساكنا زیدت همزة الوصل فی اوله بعد حذف حرف
المضارعة لئلا یلزم الافتتاح بالساكن واما تعین الهمزة للابتداء فللمناسبة اذ الهمزة
مختصة بالمبتدأ من المخارج مضمومة ای حال كون تلك الهمزة مضمومة وهذا ان انضم ثالثه
ای ثالث المضارع لئلا یلزم التباسه بالمضارع المتكلم علی تقدیر الفتح ولا الاستثقال علی
تقدیر الكسر ولیحصل الاتباع نحو انصر ومكسورة ای وزیدت همزة الوصل حال كونها
مكسورة ان انفتح ای ثالثه كاعلم او انكسر ثالثه نحو اضرب واستخرج وانما كسرت
همزة الوصل لان الكسر اصل فی همزة الوصل لئلا یلزم الالتباس فیما كان ثالثه
مفتوحا بالمضارع المجهول علی تقدیر الضمة والماضی الرباعی علی تقدیر الفتحة وفیما
كان ثالثه مكسورا بالامر من الرباعی علی تقدیر الفتحة والماضی الرباعی المجهول
علی تقدیر الضمة وان كان ای ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الی الهمزة

ای الی زیادة همزة الوصل ح بعد حذف حرف المضارعة لانه لا یلزم الابتداء بالساکن بل اسکن اخره وجعل باقیه امرا نحو عِدْ فی تَعِدُ وحَاسِبْ فی تُحَاسِبُ والامر من باب الافعال من القسم الثانی هذا جواب نقد یر السؤال ان یقال ما ذکرتم من ان همزة الوصل مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضارعة ساکنا ویکون عین المضارع غیر مضموم منقوض بمثل اَکْرِمْ امرا من الاکرام لانه ماخوذ من تُکْرِمُ وما بعد حرف المضارعة فیه و هو الکاف ساکن وعین المضارع غیر مضموم فوجب ان یقال فی الامر الماخوذ منه اِکْرِمْ بکسر الهمزة وتقریر الجواب ان یقال ان الهمزة مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضارعة ساکنا ویکون عین المضارع غیر مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة فی تُکْرِمُ لیس ساکنا لان الکاف لیس بما بعده بل ما بعده محذوف هو الهمزة المفتوحة لان اصل تُکْرِمُ تُأَکْرِمُ علی وزن تُأَفْعِلُ لکون ماضیه علی اَفْعَلَ اذ المضارع هو الماضی بزیادة احد حروف اتین فی اوله من غیر حذف شیء منه الا ان الهمزة لما حذفت من المتکلم الواحد کراهة لاجتماع الهمزتین فی نحو اُکْرِمُ حذفت من البواقی نحو یُکْرِمُ نُکْرِمُ تُکْرِمُ الخ وان لم یوجد فیها اجتماع الهمزتین طردا للباب ای لیکون الافعال علی وتیرة واحدة فی حذف الهمزة کما حذفت الواو فی نحو تَعِدُ واخواته لذلک فاذا ارادوا ان یبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوها وابقوها علی الحرکة الاصلیة فاذا کان کذلک فلا یکون همزة اَکْرِمْ همزة وصل بل همزة قطع فلا یرد السؤال لان کلامنا فی همزة الوصل لا فی همزة القطع وهو ای الامر مبنی علی علامة الجزم فی مضارعه ای علامة الجزم بها مضارع الامر وهی اسکان الاخر فی المفرد الصحیح کاضْرِبْ وحذف حرف العلة فی الناقص الواوی والیائی والالفی نحو اُغْزُ واِرْمِ واِسْعَ وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا وانما کان هذا الامر مبنیا علی علامة المضارع لمشابهته بما فیه اللام من حیث ان کل واحد منهما مشتمل علی طلب الفعل فیکون موقوفا ای مبنیا علی السکون وان لم یکن مجزوما حقیقة بل یکون فی حکم المجزوم لعدم مقتضی الاعراب فیه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصریین واما عند الکوفیین فهو معرب مجزوم بلام مقدرة حقیقة فان اصل اضرب مثلا لتضرب عندهم فحذفت اللام منه فی الخط تخفیفا لکثرة الاستعمال کما حذفت فی لم یک لذلک ثم لما فرغ عن تقسیم الفعل الی الماضی والمضارع والامر شرع فی تقسیم اخر له الی معروف ومجهول فقال فصل فعل

مالم یسمّ فاعله ای فعل المفعول الذی لم یذکر فاعل ذلک المفعول فالضمیر فی فاعله الی ما الموصولة واضافة الفعل الیها بادنی ملابسة ویجوز ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله واضافة الفعل الی ما حینئذ بیانیة ثم من قبیل اضافة العام الی الخاص وهو فعل حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ای مقام الفاعل لاغراض ذکرت فی مفعول مالم یسمّ فاعله فان قیل المفعول هذا فاعل فی المعنی فکیف یجوز ان یقوم مقامه ویرتفع ارتفاعه قلنا انما جاز ذلک لان للفعل طرفین طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فکان بینهما مشابهة من حیث الطرفیة فیصح ان یقوم مقامه ویرتفع ارتفاعه لان فاعلیة الفاعل باسناد الفعل الیه لا باحداثه شیئا فان زیدا فی مات زید فاعل مع انه لم یحدث شیئا بل هو مفعول فی المعنی لان الله تعالی اماته لوجود الاسناد الیه وقد تحقق الاسناد فی نحو ضرب زید فلا یبعد ان یرتفع ارتفاعه ویختص ای بناء فعل مالم یسم فاعله بالمتعدی ای بالفعل المتعدی اذ لو بنی غیر المتعدی للمفعول وجعل ذکر الفاعل نسیا منسیا لا یبقی ما یسند الفعل الیه وهو غیر جائز وعلامته ای فعل مالم یسمّ فاعله الکائنة فی الماضی ان یکون اوّله ای اول الماضی مضموما فقط ای لا حرف آخر وما قبل آخره ای آخر الماضی مکسورا وهذه العلامة ثابتة فی الابواب التی لیست فی اوائلها همزة وصل ولا تاء زائدة نحو ضُرِبَ فی الثلاثی المجرد ودُحْرِجَ فی الرباعی المجرد وأُکْرِمَ فی الثلاثی المزید فیه وانما غیرت الصیغة لتمیز المعروف من المجهول وانما خص التغییر فی المجهول لکونه فرعا للمعروف وانما اختیار هذا النوع من التغییر وهو کون اوله مضموما وما قبل آخره مکسورا فلان معنی المجهول غیر معهود وهو اسناد الفعل الی المفعول اذ المعهود اسناد الفعل الی الفاعل فاختیر له لفظ غیر معهود لیکونا متوافقین فیما کان غیر معهود ای غیر معلوم فناسب المجهول وانما کان بناء المجهول غیر معهود لان هذا البناء لم یجئ فی کلامهم لاستثقالهم الخروج من الضمة الی الکسرة کاستثقالهم الخروج من الکسرة الی الضمة وقد جاء فی کلامهم من نحو دُئِل وو عِل فشاذ لا یقاس علیه وان یکون معطوف علی قوله ان یکون اوّله مضموما الخ ای علامته فی الماضی ان یکون اوّله ای اول الماضی وثانیه مضموما وما قبل آخره کذلک ای مکسورا فی الابواب المذکورة وهذه العلامة فیما فی اوله تاء زائدة ای فی الابواب التی فی اوائلها تاء زائدة

وقیل

وهى التفعّل نحو تفضّل والتفاعل نحو تضورب وانما لم يقتصروا على ضم الاول فى هذين
البابين بل ضموا الثانية ايضا اذ لو اقتصروا على ضم الاول وقالوا تُفَضِّل وتُضَارب بفتحما بعده
الفاء لالتبس مضارع فضّل بالتشديد بمضارع فاضل وان يكون اوله اى اول الماضى
وثالثه مضموما وما قبل آخره كذلك اى مكسورا وهذه العلامة فيما فى اوله همزة وصل
اى فى الابواب التى فى اوائلها همزة وصل وهى استفعل نحو استخرج وافتعل نحو
اقتدر وانفعل نحو انقلب وافعلال نحو احرنجم وافعوعل نحو اخشوشن وانما لم
يقتصروا على ضم همزة الوصل فى هذه الابواب ايضا بل ضموا التاء كذلك لانهم لو اقتصروا
على ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء والتبس بالامر من ذلك الباب فى حالة
الوصل عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماضى مجهول
فلدفع الالتباس ضموا التاء والهمزة والهمزة اى همزة الوصل فى الماضى المجهول تتبع الحرف
المضموم لا المكسور وان كان الاصل فى همزة الوصل الكسر لانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على
تقدير كسرها وهو مستكره عندهم نحو خروج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار للحرف الساكن
منها لانه لا يكون حاجزا حصينا اى مانعا قويا عندهم وذلك لان الحرف الساكن اذا هى صفة
الميت فكانه حرف ميت ولا يتصور من الميت حاجزا فوجوده كعدمه فلا يكون مانعا ان لم
تدرج اى ان لم تسقط تلك الهمزة فى اللفظ لا فى الخط وهو شرط تقدم جزاؤه فان تدرج
فلا يتعلق بالاتباع اصلا وفى المضارع معطوف على قوله فى الماضى اى وعلامة فعل لم يسم
فاعله فى المضارع ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما حملا على الماضى لانها اول المضارع
وما قبل آخره اى آخر المضارع مفتوحا لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
نحو يضرب فى الثلاثى المجرد ويستخرج فى المزيد فيه وهذه العلامة جارية فى
جميع الابواب الا فى اربعة ابواب فى باب المفاعلة والافعال والتفعيل والفعللة وملحقاتها
اى ملحقات الفعللة هى الثمانية فان العلامة فيها اى فى تلك الابواب فتح
ما قبل الآخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف

والمجهول فيها نحو يحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج وانما فتح ما قبل الآخر فى هذه الابواب لتميز
المجهول من المعروف ولخفة الفتحة وثقل المضارعة كما مر وفى الاجوف اى وتقول فى الاجوف
الذى انقلب عينه الفا فلا يرد نحو عور وصيد ماضيه هو عطف بيان للاجوف وفى فعل المعتل

العین اجوف لخلو جوفہ عن الحرف الصحیح او لوقوع حرف العلۃ فی جوفہ قیل وبیع اصل قیل قُوِلَ نقل کسرۃ الواو الی ما قبلہا بعد سلب حرکتہ فجعلت الواو یاءً لسکونہا وانکسار ما قبلہا فصار قیل واصل بیع بُیِعَ نقلت کسرۃ الیاء الی ما قبلہا بعد سلب حرکتہ فصار بیع وقد جاء فی الماضی المجہول الاجوف ثلث لغات احدہا ھذہ وھو افصح والاخری ما اشار الیہ بقولہ وبالاشمام معطوف علی مقدر ای تقول فی الماضی الاجوف المجہول قیل وبیع بالنقل او والابدال وبالاشمام وھو ان تنحو کسرۃ فاء الفعل نحو الضمۃ فتمیل الیاء الساکنۃ بعدہا الی الواو قلیلاً اذ ھی تابعۃ لحرکۃ ما قبلہا ھذا ھو المراد بالاشمام عند النحاۃ والقراء فی معتل العین المبنی للمفعول والغرض من الاشمام الابدال بان الاصل فی اوائل ھذہ الحروف ھو الضم وبالواو عطف علی قولہ وبالاشمام نحو قول وبوع باسکان الواو بلا نقل وجعل الیاء واواً لسکونہا وانضمام ما قبلہا وکذلک ای مثل باب قیل وبیع باب اختیر وانقید ای الماضی المجہول من معتل العین من باب الافتعال والانفعال فی جواز الوجوہ الثلثۃ لمکان المشارکۃ بین باب قیل وبیع وباب اختیر وانقید فی التعلیل فان قیل قد تقرر فی التصریف ان باب الانفعال کلہ لازم فکیف یتصور المجہول منہ اذ المجہول مختص بالفعل المتعدی قلنا یمکن تعدیتہ بحرف الجر وبعد التعدیۃ اخذ منہ المجہول دون استخیر واقیم ای دون معتل العین من باب الاستفعال والافعال فانہ لایکون کذلک حیث لم یجئ فیہما الا الکسرۃ دون الاشمام والواو وانما یجئ فیہما لغۃ واحدۃ لفقد فعل ای لعدم تحرک ما قبل العین فیہما ای فی استخیر واقیم فی الاصل اذ اصلہما استخیر واقیم بالیاء والواو المکسورتین والقیاس فیہما اذا سکن ما قبلہما ان ینتقل حرکتہما الیہ ویجعل العین یاءً اذا کانت واواً فیقال استخیر واقیم لغۃً واحدۃً وفی مضارعہ ای فی مضارع الاجوف المجہول واویا کان او یائیا تقلب العین الفاً نحو یقال ویباع اصلہما یبیع ویقول فقلبت الواو والیاء فیہما الفاً کما عرفت فی التصریف ان کل واو ویاء اذا کانت متحرکۃ ویکون ما قبلہا ساکناً نقلت حرکتہا الی ما قبلہا وجعلت الفاً علی الوجوب والی ھذا اشار بقولہ کما عرفت فی التصریف مستقصیً ای کما عرفت ذلک فی علم التصریف حال کونہ مستوفیاً وفیہ اشارۃ الی ان بیان کیفیۃ المجہول من وظائف

التصریف دون النحو الا انہ بینہما استطرادا ولو ضمنا ثم لما فرغ عن تقسیم الفعل المذکور شرع
فی بیان القید بن لقسمی الفعل وہما المتعدی واللازم اذ ہما قیل ان الفعل لا قسمان لہ فان المتعدی
اعم من الفعل وشبہہ وکذا غیر المتعدی الا ان المتعدی مطلقا یمکن تعریفہ بما یتوقف فہم معناہ
علی متعلق فان المصدر لا یتوقف فہمہ علی شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعلہ فقال
فصل الفعل اما متعد وہو ای المتعدی ما یتوقف فہم معناہ علی متعلق خاص بہ ای بالمتعدی
کضرب فان الضرب یتوقف فہمہ علی متعلق بحیث لا یتم بدون المضروب ولکن المتعدی بواسطۃ
الحرف کاعرض عنہ ورغب الیہ فان الاعراض والرغبۃ لا یتمان ولا یتصوران بدون المعروض عنہ
والمرغوب الیہ متعدیان بالوسائط بخلاف نحو قام فانہ تام بدون تعلق متعلق الا ان یلحقہ
الباء فیصیر بمعنی قام ویکون متعدیا بالعارض واما لازم وہو ای فعل متلبس
بخلافہ ای بخلاف المتعدی یعنی بخلاف ما یتوقف فہمہ علی متعلق کقعد وقام فان القعود
والقیام لا یتوقف فہمہ علی متعلق واعلم ان اللازم یجعل متعدیا بحرف الجر نحو ذہبت
بزید وبالہمزۃ نحو اذہبت زیدا او بتضعیف العین نحو فرحت زیدا او بالف المفاعلۃ
نحو ماشیتہ معناہ صاحبتہ فی المشی وبسین الاستفعال نحو استخرجتہ معناہ صیرتہ
خارجا او بتضمن اللازم معنی فعل اخر متعد بالتضمین نحو رحب بمعنی وسع فہذہ
ستۃ اسباب للتعدیۃ والمتعدی یجعل لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعل
نحو تدحرج والمتعدی قد یکون متعدیا الی المفعول الواحد کضرب زید عمرا والی المفعولین
لاقتضاء معناہ ایاہما ویکون ثانیہما اما غیر الاول کاعطی زید عمرا درہما او عین
الاول کعلمت عمرا فاضلا ویجوز فیہ ای فی باب اعطیت الاقتصار علی احد مفعولیہ
سواء اقتصر علی الاول کاعطیت زیدا او علی الثانی کاعطیت درہما بخلاف باب
علمت حیث لا یجوز الاقتصار علی احد مفعولیہ بل اذا ذکر احدہما وجب ذکر الاخر
والی ثلثۃ مفاعیل معطوف علی قولہ والی مفعولین ای المتعدی یکون متعدیا الی
ثلثۃ مفاعیل نحو اعلم اللہ زیدا عمرا فاضلا ومنہ ای من المتعدی الی ثلثۃ
مفاعیل اری بمعنی اعلم لکون اعلم واری اصلین فی ہذا القسم اذ ہما متعدیان
قبل ادخال الہمزۃ الی مفعولین وبعد ادخال الہمزۃ زاد مفعول ثالث
یقال لہ المفعول الاول واما البواقی من الافعال وہی انبأ ونبأ واخبر وخبر

بینہما
تقسیم الفعل الی المتعدی وغیر المتعدی
المتعدی وغیر المتعدی

وجدت فلیست اصلا فی التعدیۃ الی ثلثۃ بل تعدیتہا الیہا
انما ہی من معنی الاعلام فاجریت مجراہ فی تعدیتہا الی ثلثۃ واجاز الاخفش استعمال اظننت
واحسبت واخلت وازعمت بمعنی اعلمت وہذہ الافعال المتعدیۃ الی ثلثۃ مفاعیل
السبعۃ لا الستۃ کما وقع فی بعض النسخ فانہ سہو لانہا سبعۃ لا ستۃ مفعولہا ای مفعول
تلک الافعال الاول مع الاخیرین ای المفعولین الاخیرین کمفعولی اعطیت فی جواز الاقتصار
علی احدہما ای احد مفعولی اعطیت فیجوز الاقتصار علی المفعول الاول من تلک الافعال
بدون الاخیرین وعلی الاخیرین منہا بدون الاول کما فی مفعولی اعطیت حیث یجوز
الاقتصار فیہ علی کل واحد منہا فتقول اعلم اللہ زیدا بالاقتصار علی المفعول الاول تقدیرہ
اعلم اللہ زیدا عمرا فاضلا واعلم اللہ عمرا فاضلا بالاقتصار علی الاخیرین تقدیرہ اعلم
اللہ زیدا عمرا فاضلا والثانی ای المفعول الثانی مع المفعول الثالث من ہذہ الافعال
کمفعولی علمت فی عدم جواز الاقتصار علی احدہما ای احد مفعولی علمت فلا یجوز
فیہ الاقتصار علی الثانی بدون الثالث ولا علی الثالث بدون الثانی بل اذا ذکر
الثانی یجب ذکر الثالث وبالعکس کما فی مفعولی باب علمت حیث لا یجوز فیہ الاقتصار
علی کل واحد منہما واذا لم یجز الاقتصار علی احد المفعولین الاخیرین من ہذہ الافعال
فلا تقول اعلمت زیدا خیر الناس بالاقتصار علی الثانی بدون الثالث بل تقول
اعلمت زیدا عمرا خیر الناس بذکر الثانی مع الثالث وذلک لان المفعول الثانی و
الثالث من ہذہ الافعال ہما مفعولا باب علمت فی الحقیقۃ ثم لما فرغ عن بیان ما مر
تعدیتہ للفعل شرع فی بیان افعال القلوب وانما افردہا بالذکر لاختصاصہا باحکام لیست
فی غیرہا وہذا ہو الوجہ لافراد الافعال الناقصۃ وما بعدہا فقال **فصل** افعال
القلوب سبعۃ عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ وَرَأَیْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ
وتسمی ہذہ الافعال الشک والیقین ایضا وانما سمیت ہذہ الافعال بافعال
القلوب لانہا غیر مفتقرۃ فی صدورہا الی الجوارح والاعضاء الظاہرۃ بل یکفی فیہا القوی
الباطنۃ لان بعضہا للشک وبعضہا للیقین وکلاہما من افعال القلوب ولذا
تسمی بافعال الشک والیقین والشک فی اللغۃ ہو خلاف الیقین ومن قال کانہم
ارادوا بالشک الظن والا فلا شیٔ من ہذہ الافعال بمعنی الشک المقتضی تساوی

حاشیہ: من الفعل افعال القلوب — [illegible]

الظن فبين فقد خلط اللغة باصطلاح اهل الميزان واما التي منها للشك فهي ثلثة ظننت وحسبت وخلت واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضاً علمت ورأيت ووجدت والسابع منها يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقرائي لاعقلي والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضاً وليسا بمتعديين الى مفعولين استعمالاً ولا يجري فيهما احكامها وهي اى افعال القلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما اى المبتدأ والخبر على المفعولية لانهما مفعولان بها نحو علمت زيداً فاضلاً وظننت عمراً عالماً ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال خصائص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره ذلك الشيء منها اى تلك الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليها اى مفعولي افعال القلوب بان يذكر احدهما منفرداً عن الأخر وان جاز ان لم يذكرا معاً كقوله تعالى وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ اى زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لابد له من الخبر وبالعكس لابد لاحد مفعوليها من الأخر بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس بمخالفة باب اعطيت حيث يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه لايدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف مفعوليه معاً واذا لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيداً بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلاً بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليها عند القرينة وان كان قليلاً كقولك قائماً لمن قال ما ظننت زيداً وزيداً لمن قال ما ظننت قائماً ومنها اى من تلك الخصائص جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظاً ومعنى اذا توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اى بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصورتين لان مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما او كليهما وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضاً لانه يمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتاً فيجوز الوجهان الا ان الاعمال اولى عند التوسط والالغاء اولى عند التأخر وقيل انهما متساويان وفي قوله اذا توسطت او تأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت

لا یجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو
ظننت زید قائم واعلم ان هذه الافعال عند الالغاء تکون بمعنی المصدر الواقع
ظرفا فالمعنی زید ظننت قائم مثلا زید قائم فی ظنی ومنها ای من تلک
الخصائص انها ای تلک الافعال تُعلّقُ عملها ای تهمل عن العمل لفظا وتعمل
معنی علی اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازید عندک
ام عمرو وقبل حرف النفی نحو علمت ما زید فی الدار وقبل لام الابتداء نحو علمت لزید منطلق
انما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشیاء الثلثة لاقتضاء کل واحد منها صدر الکلام فلو
عملت لم تکن هذه الاشیاء فی صدر الکلام فتهمل عن العمل لفظا لئلا یزول صدارتها وان کان
معنی الاول علمتُ احدهما بعینه ومعنی الثانی علمتُ نفیَ زیدٍ فی الدار ومعنی الثالث علمت
زیدا منطلقا لان الجزئین الذین فی هذه الامثلة فی موقع النصب لان العلم وقع علیهما فی
الحقیقة وعُدل عنه محافظة للفظ فمن حیث اللفظ روعیت هذه الاشیاء ومن حیث
المعنی روعیت هذه الافعال وانما لم یقل قبل حرف الاستفهام لیتناول الاسم کقوله
تعالی لِنَعْلَمَ اَیُّ الْحِزْبَیْنِ اَحْصٰی وفی قوله قبل الاستفهام اشارة الی انها اذا وقعت
بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمی اهمالها لفظا واعمالها معنی بالتعلیق لانها عند
تعلیقها لا هی ذات اعمال ولا هی ذات اهمال مشبهة بالمرأة المعلقة وهی التی بعد عنها
زوجها من غیر طلاق فلا هی ذات زوج ولا هی فارغة عنه ومنها ای من تلک الخصائص
انها ای الشان یجوز ان یکون فاعلها ای فاعل افعال القلوب ومفعولها الاول ضمیرین متصلین لانه
اذا کان احدهما منفصلا لم یکن جواز اجتماعهما مختصا بها بل فی غیرها ایضا نحو ایاک
ظننت لشئ واحد ای هما عبارتان عن شئ واحد ویکون مفعولها الثانی مظهرا نحو علمتنی
منطلقا وظننتک فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا یجوز فیها اجتماع ضمیری الفاعل
والمفعول لشئ واحد حتی لا یصیر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فانه
ممتنع فلا یقال ضربتُنی وضربتَک بل ضربتُ نفسی وضربتَ نفسک بایراد النفس
المضاف الی یاء التکلم وکاف الخطاب واعترض علی هذا التعلیل بانه یلزم ان یکون
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فی مثل ضربتُ نفسی وضربتَ نفسک ایضا
فالصواب ان یقال فی تعلیل ذلک انما لا یجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی غیرها

القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما
اذ لو قيل ضربتُني لسبق الوهم الى ضربتني نتخلل فمع هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
فقيل ضربت نفسي ولا بد فمع هذا لا التباس بحركة تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
الغالب قوي ويجوز ان تشبه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وانما يجوز اجتماع
الضميرين في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني
لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيداً قائماً فالمظنون
هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلاً فان تعلقه بالضميرين معاً
ولانها متعلقة بالاعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان وظنه بصفات
نفسه اكثر من تعلقهما بصفات غيره فاذا لم يحتج الى ايراد النفس فيها لانتفاء المقتضي
لايرادها وهو الالتباس واما فقدتُني وعدمتُني ان لم يكونا من افعال القلوب فقد
اجريا مجراهما لانهما نقيضا وجدتُني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه اي الشان
قد يكون ظننت بمعنى اتّهمت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنه قوله تعالى وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
بِضَنِينٍ اي متّهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا
مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ورأيت بمعنى ابصرت اي ابصرته بعيني ومنه قوله تعالى مَاذَا تَرَى
ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجدان الضالة اي اصابتها وكذا احسبت
قد يكون بمعنى صرتُ ذا حسب وخلتُ بمعنى صرتُ ذا خال وزعمتُ بمعنى كفلتُ به كانه خصّ
البعض بالذكر لكون معانيه الأخر قريبة من المعاني الاول حتى يتوهم انه بتلك المعاني ايضاً
فان — ينصب للمفعولين بخلاف البعض الآخر فانه ليس كذلك ان كانت هذه الافعال بالمعاني
الأخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولاً واحداً فقط اي لا مفعولاً آخر فلا تكون حينئذ اي حين
تلك المعاني من افعال القلوب بعد كون هذه المعاني منها ولما فرغ عن بيان افعال القلوب
شرع في بيان الافعال الناقصة فصل الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي
لتثبيته على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة وانما وصف الصفة
بهذا لانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فضرب يدل على تقرير فاعله
على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدل سائر الافعال على
تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير

الافعال الناقصة

فاعلها عليها فهى غير مصدرها وهى الاخبار وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولانها لا تتم بمرفوعها وتحتاج الى المنصوب لتفيد ولنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وعن الزجاج ومن تابعه انها حروف لكونها دالة على معنى فى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وهى اى تلك الافعال كان وصار الى آخرها اى آخر الافعال كما عرفت قبل تدخل على الجملة الاسمية هذه جملة مستانفة اى تدخل هذه الافعال على المبتدأ او الخبر وانما تدخل عليهما لافادة نسبتها حكم معناها اى لتفيد هذه الافعال حكم معناها فى خبرها فان معنى صار الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا اليه فهو فى حكم الانتقال فقد افاد صار حكم معناه فى خبره وكذلك معنى كان فى قوله تعالى كان الله عليما حكيما استمرار الفاعل على العلم والحكمة فيكون الخبر مستمرا عليهما فقد صار خبره فى حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم فى قوله حكم معناه وقيل ان معنى افادتها الخبر حكم معناها اى اثر معناها من معنى الثبوت كما فى كان والانتقال كما فى صار وما يرادفهما والدوام كما فى ما زال وما يشابهها والتوقيت كما فى ما دام والنفى كما فى ليس فترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسما لها وهو اولى من ان يسمى فاعلا لها وتنصب الجزء الثانى منها ويسمى خبرا لها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مشبها للمفعول به فى توقف الفعل عليه فتقول كان زيد قائما وكان اى كلمة كان او لفظة كان وهو مبتدأ او خبره على ثلثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعمالها مؤنثا كما يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اولت بالكلمة او باللفظة وهى اى كان الناقصة تدل على ثبوت خبرها لفاعلها فى الماضى اى فى الزمان الماضى اما ان يكون دائما نحو كان الله عليما حكيما او يكون الماضى منقطعا نحو كان زيد شابا والثانية تامة كائنة بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل ولا يحتاج الى الخبر نحو كان قتال اى حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين فانهما يجريان فى جميع تصاريفها كقول الشاعر شعر

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

اى على المسوّمة الجياد هى الخيل الشريعة وتسامى صلة تتسامى فحذف احدى التائين
تخفيفا وهو من التسامى بمعنى الترفع والعلوّ المسوّمة بفتح الواو الخيل التى جعل عليها علامة و
العراب بكسر العين جمع عربى وهو صفة المسوّمة وقوله جياد مبتدأ مضاف الى بنى ابى بكر وخبره قوله
تسامى وعلى كان الخ متعلق به وكان زائدة لا تتغير به معنى اصل الجملة كما بيّنه بقوله اى على المسوّمة
وانما اورد هذين القسمين وان لم تكن كان فيهما ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها ولموافقتها بالناقصة
فى اللفظ وقد يكون كان ملغاة فى اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فيدل كان على ان القيام
كان فيما مضى وصار للانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا اى انتقل من حال الفقر الى حال
الغناء او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين حجرا وقد يجيء صار بمعنى الانتقال من مكان الى
مكان او من ذات الى ذات ويتعدى ح بالى نحو صار زيد من قرية الى قرية ومن خالد الى بكر واصبح
واضحى وامسى تدل اى هذه الافعال الثلثة على اقتران معنى الجملة التى وقعت
بعدها بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هى الصبح والمساء والضحى واضافة
الاوقات الى الافعال بادنى ملابسة اى بالاوقات التى تدل هذه الافعال عليها نحو اصبح زيد
ذاكرا اى كان ذاكرا فى وقت الصبح وقس على هذه اضحى وامسى وبمعنى صار نحو اصبح
زيد غنيا اى صار وتكون هذه الافعال الثلثة تامة كائنة بمعنى دخل فى الصباح فى اصبح زيد
والضحى فى اضحى زيد والمساء فى امسى زيد وظل وبات تدلان على اقتران مضمون الجملة الواقعة
بعدهما بوقتيهما اى بوقتى هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا وبات
زيد مخمورا وبمعنى صار اى ويكون هذان الفعلان بمعنى صار نحو ظل زيد فقيرا وبات زيد
فقيرا اى صار ويجيئان تامين على قلة نحو ظللت بمكان لطيف وبتّ بيتا طيبا ولما
كان هذان الفعلان يفترقان عن الافعال الثلثة السابقة فى مجيئهما تامين على قلة
افردهما بالذكر وان كانا مشتركين مع الافعال الثلثة السابقة فى الدلالة على اقتران معنى [مضمون]
الجملة باوقاتها وفى المجيء بمعنى صار ولذلك لم يذكرهما تامين وما زال وما فتئ وما برح وما
انفك تدل على استمرار ثبوت خبرها اى خبر هذه الافعال لفاعلها اى لاسمها مذ قبله ظرف للاستمرار
والضمير المرفوع المستتر فى قبله راجع الى الفاعل والضمير المنصوب البارز الى الخبر تقديره مذ قبل
الفاعل ذلك الخبر يعنى ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار من كان ذلك

الفاعل قابلا لذلك صالحا له في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا فانه لا يفهم منه انه كان
اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك من كان قابلا وصالحا امره ويلزمها اي و
يلزم هذه الافعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لان معنى هذه الافعال
النفي ودخول النفي عليها يفيد الاثبات لان نفي النفي اثبات وقد يحذف حرف النفي في
القسم لفظا ويراد به معنى نحو قوله تعالى تاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ اي لا تفتؤ وما دام
تدل على توقيت امر بمدة ثبوت خبرها اي خبر كلمة ما دام لفاعلها اي لفاعل دام
وهو اسمها نحو اقوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
تدل على نفي معنى الجملة حالا اي في زمان الحال وهو الاكثر لان العرب يستعملها
لذلك تقول ليس زيد قائما الان وقيل ليس تدل على نفي معنى الجملة مطلقا اي حالا
كان او غيره كقوله تعالى اَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ فهذا نفي لكون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل واجيب عن الاية بان هذه الاخبار لما كان مصونا عن
الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكانه واقع في الحال وقد عرفت بقيتها احكامها اي احكام
افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسمائها في الكل
وعلى نفس الافعال ايضا في العشرة الاول وعدم جواز ذلك فيما في اوله ما والخلاف في ليس
في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا نعيدها اي بقية الاحكام لئلا يلزم
التكرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **فصل افعال**
المقاربة وذكرها عقيب الافعال الناقصة لاشتراكهما في اقتضاء الخبر لانها موضوعة
لتقرير الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها اخص وهو كونه فعلا مضارعا وخبر
الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر اي لقربه لفاعلها اي لاسم هذه الافعال
وهي اي افعال المقاربة على ثلثة اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء اي لقرب رجاء
الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد اي غير متصرف
ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي واسم الفاعل و
المفعول لكونه متضمنا بمعنى الانشاء الذي صدارته يكون بالحروف فاشبه الحرف ولكونه
محمولا على لعل لان كلا منهما لطمع الحصول وهو اي عسى في العمل مثل كاد في رفع الاسم
كون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد فعل

من افعال المقاربة

مضارع بغیر اَنْ نحو عسی زید ان یقوم ای قارب زیدٌ القیامَ فزید مرفوع بانہ اسم عسٰی وان یقوم فی محل النصب خبرھا ھذا ما ذھب الیہ اکثر النحاۃ وذھب بعضھم الی ان اَنْ مع الفعل المضارع مرفوع المحل بانہ فاعل عسی وزید فاعل یقوم بناءً علی التقدیم والتاخیر وذھب الکوفیون الی انہ بدل عما قبلہ واشتراط اَنْ فی خبر عسی لتحقق معنی الترجی فیہ اذ الترجی لایکون الا فی المستقبل فجاؤا بما یدل علیہ ویجوز تقدیم الخبر ای خبر عسٰی علی اسمہ نحو عسی ان یقوم زید ای قرب قیام زید فان یقوم مرفوع المحل بانہ فاعل عسٰی وزید فاعل یقوم ویستغنی بہ عن خبرہ وعسی علی ھذا الاستعمال تامۃ وعلی الاستعمال الاول ناقصۃ وقد یحذف اَنْ من خبر عسٰی تشبیہا لہ بکاد فی الاستعمال فالاولی ان یذکر بجنبہ ویقول نحو عسی زید ان یقوم وقد یحذف اَنْ نحو عسی زید یقوم ومنہ قول الشاعر شعر

عسی الکربُ الذی امسیتُ فیہ ۔۔۔ یکون وراءہ فرجٌ قریبٌ

والثانی ای القسم الثانی للحصول وھو کاد وخبرہ ای خبر کاد فعل مضارع دون اَنْ ای بغیر اَنْ نحو کاد زید یقوم فزید مرفوع بانہ اسم کاد ویقوم خبرہ ھو فعل مضارع دون اَنْ لتقریر المضی نقیض من مقارنۃ الحصول وقد تدخل اَنْ فی خبر کاد تشبیہا لہ بعسٰی نحو کاد زید ان یقوم ومنہ قول الشاعر قد کاد من طول البلی ان یمصحی + ای یندرس ویمحو والثالث ای القسم الثالث للاخذ ای لقرب الاخذ والشروع فی الفعل وھو طفق بمعنی اخذ وجعل بمعنی طفق وکرب بفتح الراء بمعنی قرب واخذ بمعنی شرع واستعمالھا ای استعمال ھذہ الالفاظ الاربعۃ دون معانیھا مثل کاد ای مثل استعمال کاد فی اقتضاء کل واحد منھا اسما وخبرا وکون خبرھا فعلا مضارعا دون اَنْ نحو طفق زیدٌ یکتبُ ای اخذ واَوْشکَ بمعنی اسرع عطف علی قولہ اخذ فیکون من جملۃ القسم الثالث واستعمالہ ای استعمال اوشک لامعناہ نحو عسی وکاد ای مثل استعمالھما فیستعمل تارۃ مثل عسی فی وجھیھا ای کونھا مقتضیۃ للخبر وکونھا مستغنیۃ عنہ اذا کان اسمھا مع اَنْ نحو اَوْشکَ زیدٌ ان یقوم واوشک ان یقوم زیدٌ وتارۃ مثل کاد فی اقتضاء الاسم والخبر وکون الخبر فعلا مضارعا دون اَنْ نحو اوشک زید یقوم ولا یخفی ان عبارۃ المصنف ھذہ توھم ان الاصل فی استعمال خبر اَوْشکَ ان یکون مع اَنْ ولکن الاصل استعمالہ ان یکون بدون اَنْ

حاشیہ: لمعنی بسبب درازی مدت کہنگی قریب محو گردیدہ شدہ ۱۲۔ — یقال — عینہ ای مثلھا — معانیھا

وهذا تناقض ثم لما فرغ عن بيان افعال المقاربة شرع فى بيان فعل التعجب فقال **فصل**
فعلا التعجب هو انفعال النفس عند ادراك ما خفى سببه وخرج عن حد نظائره بمعنى
الاضافة فى قوله فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب ولهذا ترك التعريف لانه يفهم من
هذه الملابسة على انه وقع بيانا لما يفهم منهما عند التصريح به ولان التعريف لانضباط
الجزئيات فلما انحصر المعرف فى جزء وجزئين لا يحتاج الى ذلك ولانه وللتعجب صيغتان
مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله مَا اَفْعَلَهُ وافْعِلْ به خبر لقوله فعلا التعجب نحو
ما احسن زيدا اى اى شيء احسن زيدا وفى اَحْسَنَ ضمير وهو فاعله فما فى مَا اَحْسَنَ زَيْدًا اما
مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل اصله شيء اَحْسَنَ زَيْدًا والجملة التى بعدها اعنى الفعل
والفاعل والمفعول به فى موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذى عند الاخفش والجملة
التى بعدها صلته وهى مع الصلة فى موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف وتقديره الذى
احسن زيدا شيء واستفهامية عند البعض فهى مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره اى
شيء احسن زيدا ونحو اَحْسِنْ بزيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
لا يكون الضمير فى اَحْسِنْ لان الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجئ استتار ضمير الفاعل لان
الامر ههنا بمعنى الماضى والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة فى الفاعل كما فى قوله
تعالى وَكَفٰى بِاللّٰهِ شَهِيْدًا فيكون معنى اَحْسِنْ بِزَيْدٍ صار زيدٌ ذَا حُسْنٍ ومفعول عند الاخفش
يؤيده جواز حذفه كما جاء فى قوله تعالى اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ فعلى هذا الوجه يكون اَحْسِنْ امرا لا
خبرا فيكون فيه ضمير هو فاعله اى اَحْسِنْ اَنْتَ بِزَيْدٍ او زيدًا اى اجعله حسنا
بمعنى صفه به والباء عنده للتعدية فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية ليصير اَحْسِنْ
متعديا بواسطة الباء او للزيادة فى المفعول للتاكيد كما فى قوله تعالى وَلَا تُلْقُوْا بِاَيْدِيْكُمْ
فحينئذ يكون الهمزة للتعدية كما فى اَخْرِجْ وَاَحْسِنْ متعديا بنفسه ولا يبنيان اى فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل اى الا من شيء صح بناء افعل التفضيل منه لوجود
المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي مجرد قابل
للزيادة والنقصان ليس بلون ولا عيب وانما قيدنا الثلاثي المجرد بقولنا قابل للزيادة
والنقصان احترازا عن نحو مات زيد فلا يقال فيه ما امات زيدا لان الموت لا يقبل
الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد ازيد من موت احد آخر وانقص فى الاغلب

منهما

يتعجب من الفاعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فنحو ما اشهره وما اشغله قليل وما اعطاه شاذ ويتوصل في الممتنع اي الذي امتنع بناء فعلي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجا في الاول واشدد باستخراجه في الثاني اي يبنيان من فعل يمتنع بناؤهما منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء كما عرفت ذلك في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما اي في فعلي التعجب بتقديم وتاخير اي بتقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يجوزان يقال ما زيدا احسن ولا ان يقال بزيد احسن فان قلت ذكر التاخير ههنا مستدرك اذ كل من التقديم والتاخير مستلزم للاخر فيكون تقديم شئ مستلزما لتاخير غيره وبالعكس قلنا ان احدهما ينفصل عن الاخر قصدا لا تحقيقا فكان الشيخ رحمة الله عليه اعتبر القصد او نقول ذكره تاكيدا ولا فصل اي لا يجوز التصريف فيهما ايضا بايقاع فصل بين العامل والمعمول فلا يجوزان يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن اليوم بزيد وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي التعجب لكونهما غير متصرفين حيث لا يجئ منهما مضارع مجهول وامر ونهي وتانيث وتثنية وجمع لانهما بعد النقل الى النعت جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما يتغير الامثال ولا قتضائهما صدر الكلام لما فيهما من معنى الانشاء والمازني اجاز الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف ما لا يتسع في غيره ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يتصدق نحو ما احسن اليوم زيدا واحسن باليوم بزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغتي التعجب اما اذا لم يكن متعلقا بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقيته ما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيته لا بقوله احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلين او اسمين فذهب الاكثرون الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك باتصال نون الوقاية بحوا كمرفي بعدم اضافتها الى المنصوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج عليه بتصغير ما اصيلح في قوله ع يا ما اصيلح غزلانا شدن لنا + وبعدم لحوق

فی الظرف

الضمائر وتاء التانیث الساکنۃ والتصریف وبتصحیح الواو فی نحو ما اخوفہ ولما فرغ عن بیان فعلی التعجب شرع فی بیان افعال المدح والذم فقال **فصل**

افعال المدح والذم ما وضع ای افعال وضعت وتذکیر الضمیر باعتبار اللفظ لانشاء مدح او ذم فلا یصدق الحد علی نحو کرم زیدٌ وشرف عمرٌو وقبح بکرٌ وعود خالدٌ ومدحت وذممت لانہا لم توضع للانشاء اما المدح فلہا ای فللمدح فعلان احدہما نعم وھو فعل ماض اصلہ نَعِمَ علی وزن فَعِلَ بفتح الفاء وکسر العین وقد جاء فی فَعِلَ اسما کان او فعلا اربع لغات اذا کان فاؤہ مفتوحا وعینہ حلقیا فتح الفاء مع کسر العین وھی الاصل وفتح الفاء مع اسکان العین وکسر الفاء مع اسکان العین وکسر الفاء مع کسر العین اتباعا للعین ثم اختلف النحاۃ فی فعلیۃ نعم وبئس فذھب الکسائی والبصریون الی انہما فعلان واستدلوا علی فعلیتہما باتصال تاء التانیث الساکنۃ واستتار الضمیر وذھب الباقون الی انہما اسمان واحتجوا علی اسمیتہما بدخول حرف النداء علیہما نحو یا نعم المولی واجیب بانہ محمول علی حذف المنادی وفاعلہ ای نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زید وھذہ اللام للعہد الذہنی علی الاصح اذ یفسر بالواحد والمثنی والمجموع وکذا المضاف والمضمر وقیل انہا للعموم وانما کان فاعلہ اسما معرفا بہذہ اللام لیحصل المبالغۃ فی المدح وھذا ھو المناسب لباب نعم وذلک لان اللام لما کان للعہد الذہنی یکون المعہود بہا واقعا علی واحد غیر معین ابتداء ثم یصیر معینا بذکر المخصوص بعدہ ویکون الکلام بعدہ مشتملا علی الاجمال والتفصیل وھو اوقع فی النفس او اسم مضاف الی الاسم المعرف باللام اما بغیر واسطۃ نحو نعم غلام الرجل زید او بواسطۃ نحو نعم غلام صاحب الفرس او بوسائط نحو نعم وجہ فرس غلام الرجل وقد یکون فاعلہ ای فاعل نعم مضمرا للاختصار لان قولک نعم رجلا اخصر من قولک نعم الرجل زید ولانہ اضمار علی شریطۃ التفسیر وفیہ مبالغۃ فی المدح و یجب ح تمییزہ ای تفسیر ذلک المضمر بنکرۃ منصوبۃ فی التمییز واقعۃ قبل مخصوصہ مفردۃ نحو نعم رجلا زید ومضافۃ الی نکرۃ او معرفۃ اضافۃ لفظیۃ نحو نعم ضارب رجل زید ونعم ضارب زید وحسن الوجہ انت وانما وصف النکرۃ بالمنصوبۃ لمجرد التوضیح اذ التمییز اما منصوب او مجرور وھہنا لا یحتمل الجر الا ان یراد الاحتراز بہ عن الجر بمن کما فی قاتلہ اللہ من شاعر وذلک لان تقیید بالمنصوبۃ لا محالۃ فاحترز بہ عما یحسن التقابل بین

افعال المدح والذم

النكرة وتمييزها وانما وجب تمييزه بتلك النكرة لانه لو لم يذكر له تمييز لم يفهم ان في نعم ضميرا
او بما عطف على قوله بنكرة اي يجب تمييز ذلك المضمر بما منصوب المحل على التمييز نحو قوله
تعالى فنعما هي اي نعم الشيء شيئا هي اي الصدقات اي ابداءها وما نكرة بمعنى شيء لا موصولة
ابداءها
ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلة بتمامها في نعما هي محذوف وقدر ان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي
فعله هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي اي نعم الشيء هي
فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الواقع
بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه خص بالمدح ولم يصرح بتقديمه لانه قد جاء جواز
تقديمه فقال زيد نعم الرجل والثاني حبذا نحو حبذا زيد فحب فعل المدح وفاعله
اي فاعل هذا الفعل ذا اشارة الى ما في الذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و
لا يجوز حذف ذا من حب تفضيلا للظاهر على المضمر وعند صاحب القاموس حب اسم
بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زيد الواقع بعد حبذا ويجوز ان
يقع قبل مخصوص حبذا او بعده اي بعد حبذا تمييز مطابق لذلك المخصوص في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
حيث يجب هناك التمييز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو حبذا
رجلا زيد مثال ما كان التمييز واقعا قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد رجلا مثال ما كان
التمييز واقعا بعد مخصوص حبذا او حال عطف على تمييز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
حبذا او بعده حال على وفق المخصوص فيما ذكر نحو حبذا راكبا زيد في وقوع الحال قبل
مخصوص حبذا وحبذا زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم العامل في التمييز والحال
ما في حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص بالمدح لا يجيء الا بعد تمام
المدح لفظا او تقديرا فالتركيب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس
في التمييز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم واما الذم فله اي فللذم فعلان ايضا
كما يكون للمدح فعلان احدهما بئس الرجل زيد مثال فاعل بئس
المعرف باللام وبئس غلام الرجل زيد مثال فاعله المضاف الى المعرف باللام وبئس رجلا
زيد مثال فاعله المضمر المميز بنكرة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد ففاعل

سلء المعرّف باللام وساء غلام الرجل زید فاعلہ المضاف الی المعرّف باللام وسلء رجلا زید فاعلہ المضمر الممیز بنکرۃ منصوبۃ وھذان الفعلان مثل نعم فی کون فاعلہ اما اسما معرّفا باللام او مضافا الی المعرّف باللام او مضمر الممیز بنکرۃ منصوبۃ ثم لما فرغ عن القسم الثانی فی الفعل شرع فی القسم الثالث فی الحرف فقال

القسم الثالث فی الحرف

القسم الثالث فی الحرف

وقد مضی تعریفہ ای تعریف الحرف فی المقدمۃ واقسامہ ای اقسام الحرف سبعۃ عشر قسما حروف الجر والحروف المشبہۃ بالفعل وحروف العطف وحروف التنبیہ وحروف النداء وحروف الایجاب وحروف الزیادۃ وحرفا التفسیر وحروف المصدر وحروف التحضیض وحرف التوقع وحرفا الاستفہام وحروف الشرط وحرف الردع وتاء التانیث الساکنۃ والتنوین ونونا التاکید **فصل** حروف الجر کان الانسب تقدیم الحروف المشبہۃ بالفعل علی حروف الجر علی طبق تقدیم المرفوع والمنصوب علی المجرور اللھم الا انہ قدم حروف الجر علیہا مراعاۃ لاصالتہا فی عملہا وفرعیۃ الحروف المشبہۃ او لکثرۃ دورانہا فی الکلام وانما سمیت بحروف الجر لانہا تجر معانی الافعال الی ما یلیہا او تجر الاسماء وتسمی بحروف الاضافۃ لانہا تضیف الفعل وشبہہ ومعنی فعل الی ما یلیہا

حروف الجر

حروف وضعت لافضاء الفعل الاولیٰ ان یقول للافضاء بالفعل بمعنی ایصالہ لان الافضاء ھو الوصول واذا عدی بالباء کان معناہ الایصال او شبہہ ای شبہ الفعل وھو ما یعمل عمل فعلہ ھو من ترکیبہ کاسمی الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ او معنی فعل وھو ما یستنبط منہ معنی الفعل ولا یکون من ترکیبہ کالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبیہ واسم الاشارۃ واسم الفعل والتمنی والترجی والتشبیہ وغیر ذلک مما یدل علی معنی الفعل الی ما تلیہ کلمۃ ما عبارۃ عن اسم والضمیر المرفوع المستتر فی تلیہ عائد الی الحرف والمنصوب البارز الی ما ای الی اسم تلی الحرف ذلک الاسم وانما عبّر عن الاسم بکلمۃ ما لیتناول مثل قولہ تعالیٰ وضاقت علیہم الارض بما رحبت فانہ لیس بالفعل نحو مررت بزید نظیر الافضاء للفعل وانا مار بزید نظیر الافضاء لشبہ الفعل وھذا فی الدار ابوک ای اشیر الیہ فیہا ای فی الدار نظیر الافضاء لمعنی الفعل وھی ای حروف الجر تسع عشر حرفا احدھا من قدمہا علی سائر الحروف لانہا للابتداء وفی الابتداء اولی وھی ای من موضوعۃ لابتداء الغایۃ ای النہایۃ ای لابتداء لہ نہایۃ ولا یستعمل فی ابتداء

یفعل

لانهاية له كالامور الابدية وهذا اعنى تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى المسافة لانه يوجب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وعلامته اى علامة كون من للابتداء والغاية ان يصح فى مقابلته اى الابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى وما يفيد فائدتها فى مقابلتها وهذا الابتداء يكون من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يجيء لمجرد الابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع صحة ان يكون فى مقابلتها الانتهاء كما تقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معنى اعوذ بالله التجيء اليه وللتبيين اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته اى كون للتبيين ان يصح وضع لفظ الذى او تصاريفه على حذف المعطوف مكانه اى مكان لفظ من كقوله تعالى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ اى الرجس الذى هو الوثن فان قلت لا يصح وضع الموصول مكان من فى نحو قد كان من مطر اى شيء من مطر مع انها للتبيين لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة و يلزم جعل المفرد صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول وللتبعيض وعلامته اى علامة كون من للتبعيض ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اى علامة كون من زائدة ان لا يختل المعنى باسقاطه اى باسقاط لفظ من بل يبقى اصل المعنى على حاله نحو ما جاءنى من احد فانه لو قيل ما جاءنى احد باسقاطه يختل اصل المعنى ولا يزاد من فى الكلام الموجب على مذهب البصريين فيزاد فى غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها فى الموجب فى اسم الجنس ايضا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وبقوله تعالى اِنَّ اللّٰهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وبقول العرب قد كان من مطر اى قد كان مطر واجيب عن الاية بان قوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ خطاب لامة نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وسلم لا يوجب غفران جميع ذنوب امة نوح عليه السلام فعلم من هذا ان كلمة من فى قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض لا للزيادة وعن قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قولهم قد كان من مطر

تشبیه مما یوهم زیادة من الکلام فی الموجب فمتاوّل بالحمل علی التبعیض ای قد کان بعض مطر او علی التبیین ای قد کان شئ من مطر وقد یجیئ من بمعنی فی کقوله تعالی إِذَا نُودِيَ لِلصَّلٰوةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ وقد یکون بمعنی الباء کقوله تعالی يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ای به وقد یکون بمعنی البدل کقوله تعالی أَرَضِيتُم بِالْحَيٰوةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ای بدلها وقد یکون بمعنی الاستغراق نحو ما جاءنی من رجل لان من هذه من حیث انها تفید الاستغراق لم تکن زائدة الا تری انك لو حذفتها کان المعنی نفی المجیٔ عن رجل واحد نحو ما جاءنی رجل بل رجلان من حیث ان اصل الکلام مستقیم بدونها کانت زائدة بخلاف من التی فی قولك ما جاءنی من احد فانها زائدة البتة لان احدا لا یستعمل الا فی العموم ولکن لا یستعمل الا فی النفی قال الجوهری ویکون من بمعنی علی نحو قوله تعالی وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ای علی القوم وقد یکون للقسم مکسورة المیم ومضمومها نحو من ربی لافعلن کذا وذکر الحریری انها تکون للانتهاء نحو قربت منه ای قربت الیه ویجیٔ للفصل اذا دخلت علی ثانی المتضادین نحو قوله تعالی وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وثانیتها الی وهی موضوعة لانتهاء الغایة فلا یدخل ما بعدها فی ما قبلها الا مجازا ومنهم من قال بالعکس ومنهم من قال هی مشترکة فیهما ومنهم من قال یدخل ان کان ما بعدها جنسا لما قبلها کالمرافق فی باب الغسل والا فلا کاللیل فی الصوم ثم ذلك الانتهاء اما ان یکون فی مکان کما مرّ مثاله نحو سرت من البصرة الی الکوفة او فی زمان کقوله تعالی ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وبمعنی مع ای یجیٔ الی بمعنی مع قلیلا ای حال کونه قلیلا او مجیئا قلیلا او زمانا قلیلا کقوله تعالی فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ای مع المرافق وکقوله تعالی وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ای مع اموالکم وثالثها حتی وهی ای حتی مثل الی فی کونها لانتهاء الغایة نحو نمت البارحة حَتَّى الصَّبَاحِ وبمعنی مع ای وتجیٔ حتی بمعنی مع کثیرا ای مجیئا کثیرا او زمانا کثیرا نحو قدم الحاج حتی المشاة ای مع المشاة وفی قوله کثیرا اشارة الی ان حتی یجیٔ بمعنی الی قلیلا ولا تدخل ای حتی فی غیر الظاهر ای فی غیر الاسم الظاهر بل یختص بالظاهر فلا یقال حتّاه کما یقال الیه استغناء عنها بالی والاصوب ان یعلل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه یقتضی ان لا یدخل فی الظاهر ایضا لذلك

ولیس اختصاصہا بالظاہر فی جر دکونہا بمعنے الی خلافاً للمبرد فانہ اجاز دخولہا فی المضمرایضاً کالی متمسکاً فی ذلک بقول الشاعر الذی نقلہ المص رح فی الکتاب و الجمہور علی انہ نادر وشاذ ولما کان قول الجمہور مختاراً عند المص رح حکم بشذوذہ ونقل واما قول الشاعر الذی یتمسک بہ المبرد شعر فلا واللہ لا یبقی اناس × فتیٰ حتاک یا ابن ابی زیاد × فشاذ فلا یقاس علیہ غیرہ ورابعہا فی وھی ای فی موضوعۃ للظرفیۃ ای بجعل ما بعدہا ظرفاً فاما قبلہا اما حقیقۃ نحو زید فی الدار والماء فی الکوز او توسعاً واعتبارا نحو نظرت فی الکتاب والنجاۃ فی الصدق وبمعنی علی ای وتجیٔ فی بمعنی علی قلیلا کقولہ تعالیٰ وَلَاُصَلِّبَنَّکُمْ فِیْ جُذُوْعِ النَّخْلِ ای علی جذوع النخل قال صاحب المفصل انہا فی الآیۃ علی اصلہا ولیست بمستعارۃ بمعنی علی کما توہم لتمکن المصلوب فی الجذوع کتمکن الشیٔ الکائن فی الظرف وذکر الشیخ ابن الحاجب ان کل ما فیہ استقرار ومنزلۃ فہو موضع فی وکل ما فیہ معنی الاستعلاء دون الاستقرار فہو موضع علی وکل ما فیہ معناہما فہو موضع الحرفین نظراً الی المعنیین نحو جلست علی الارض وفی الارض وتجیٔ فی بمعنی مع کقولہ تعالیٰ اُدْخُلُوْا فِیْ اُمَمٍ ای مع امم وللتعلیل کقولہ تعالیٰ لَمَسَّکُمْ فِیْمَا اَخَذْتُمْ فِیْہِ عَذَابٌ عَظِیْمٌ ای لما اخذتم وکقولہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم عذبت امرأۃ فی ہرۃ حبستہا و للمقابلۃ کقولہ تعالیٰ فَمَا مَتَاعُ الْحَیٰوۃِ الدُّنْیَا فِی الْاٰخِرَۃِ اِلَّا قَلِیْلٌ وخامسہا الباء وھی ای الباء مستعملۃ للالصاق ای لالصاق الفعل بالمجرور اما حقیقۃ کبہ داء او مجازاً کمررت بزید ای التصق مروری بموضع یقرب منہ زید وللاستعانۃ ای للدلالۃ علی ما دخلت ھی علیہ آلۃ للفعل نحو کتبت بالقلم ای مستعیناً بہ و للمصاحبۃ بمعنی مع کخرج زید بعشیرتہ ای مع عشیرتہ وللمقابلۃ ای للدلالۃ علی وقوع مجرورہا مقابلاً لشیٔ آخر کبعت ہذا بذلک وکقولہ تعالیٰ اَرَضِیْتُمْ بِالْحَیٰوۃِ الدُّنْیَا مِنَ الْاٰخِرَۃِ وللتعدیۃ ای بجعل اللازم متعدیاً مثل الھمزۃ فی اکرمت زیداً او التضعیف فی اکرمتہ کذہبت بزید ای اذہبتہ وللظرفیۃ کجلست بالمسجد ای فی المسجد وزائدۃ عطف علی قولہ للالصاق فانہ مرفوع بالخبریۃ قیاساً مفعول مطلق ای قسناہا قیاساً او خبر یکون محذوف تقدیرہ وتلک الزیادۃ یکون

قیاسًا او نصب علی نزع الخافض ای عرفنا زیادۃ الباء بالقیاس فی ف الفعل
والفاعل والمفعول معا الجار نسیاً فی خبر النفی ای فی خبر النفی نحو ما زید بقائم ونحو
لیس زید براکب وفی الاستفہام ای فی خبرہ نحو ھل زید بقائم فان قلت خلاف مطلق
النفی والاستفہام یشمل لیس وما ولا المشبھتین به ولا لنفی الجنس والہمزۃ و
ھل والام لیس کذلک اذ الحکم مخصوص بلیس لا بما المشبھۃ به وھل قلتُ
لعله اراد النفی والاستفہام المعھودیّ فی ھذا الباب فی عرفه المشھور
وھو النفی بلیس وما المشبھۃ والاستفہام بھل وسماعاً عطف علی قوله قیاساً ای فی المرفوع
سواء کان المرفوع مبتدأ نحو بحسبک زید فقوله بحسبک مبتدأ وزید خبرہ
والباء زائدۃ فی المرفوع وھو المبتدأ ای حسبک زیداً وخبراً لکن لا فی النفی والاستفہام
نحو بحسبک بزید او فاعلاً نحو وَکَفٰی بِاللہِ شَھِیْدًا ای کفی اللہ شہیداً وفی المنصوب عطف
علی قوله فی المرفوع نحو القی بیدہ ای یدہ فالباء زائدۃ فی المنصوب وھو المفعول قال اللہ تعالی
وَلَا تُلْقُوْا بِاَیْدِیْکُمْ اِلَی التَّھْلُکَۃِ ای لا تلقوا ایدیکم ای انفسکم الی الھلاک بترک
الجھاد فانکم اذا ترکتم الجھاد غلبت الاعداء علیکم فھلکتم ویجیٔ الباء بمعنی عن کقوله
تعالی سَاَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ ای عن عذاب وبمعنی من کقوله تعالی یَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ
بِالْغَمَامِ[1] وبمعنی علی کقوله تعالی وَمِنْھُمْ مَنْ اِنْ تَاْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ یُؤَدِّہٖ اِلَیْکَ وقد یجیٔ
للتجرید نحو رأیت زیداً بالعلم ای مجرداً خالیاً عن العلم یعنی لیس له علم حتی یقرأ
علمه ویعلم عنه وسادسھا اللام وھی للاختصاص ای لاثبات شیٔ لشیٔ والنفی عن غیرہ
وھو الظاھر وجری علیه العمل ثم الاختصاص اما ان یکون اختصاص استحقاق
نحو الجل للفرس او اختصاص ملک نحو المال لزید او اختصاص نسبۃ نحو زید
ابن لعمرو وللتعلیل ای لبیان علۃ شیٔ سواء کان العلۃ غائیۃ کضربته للتادیب
فان التادیب علۃ غائیۃ یقصد الفعل لاجلھا وھو الضرب او علۃ داعیۃ ولیست
بغائیۃ کخرجت للمخافۃ فان المخافۃ علۃ داعیۃ علی الخروج ولیست غائیۃ یقصد
الفعل لاجلھا وھو الخروج وزائدۃ بالرفع عطف علی قوله للاختصاص کقوله تعالی
رَدِفَ لَکُمْ ای ردفکم واللام زائدۃ لان ردف متعدّ بنفسه وبمعنی عن الی ویجیٔ
اللام بمعنی عن اذا استعمل مع القول وما یشتق منه کقوله تعالی وقال

[1] ای من الغمام ١٢

لِلَّذِيْنَ كَفَرُوْا لِلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اى عن الذين امنوا وبمعنى الواو اى يستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة فى القسم للتعجب اى عند التعجب فى اسم الله ولا يستعمل الا فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب وانما لم يقبل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل فيه تنبيهًا على انها كالواو فى القسم لا كالتاء كقول الهذلى شعر

لله يبقى على الايام ذو حيد × بمشمخر به الظيان والاس × فقوله لله متعلق بالقسم وكلمة لا ههنا مضمرة لا من الالتباس اى لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى و بمشمخر متعلق به وقوله به الظيان والاس جملة اسمية ونعت صفة المشمخر والحيد جمع حيدة وهى عقد فى قرنى الوعل ويجمع حيد وحيود كبدرة على بدر وبدور والمشمخر الجبل العالى والظيان اسم نبت طيب الرائحة والاس شجر معروف وهو الريحان وقيل الاس قطرة من العسل تقع من النحل على الحجر فيستدلون بتلك القطرة على مواضع النحل ومعنى البيت والله لا يبقى على تصرف الايام يعنى مرورها فى الدنيا شئ ولا يسلم من الافات التى تقع فى الدهر حتى هذا الوعل الذى يعتصم بشواهق الجبل لا يبقى له مايرعاه ومايشربه فهو تعجب قد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزم الشر للشقاوة و قال الله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ويسمى هذه اللام لام العاقبة وقد يجئ بمعنى فى كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة و بمعنى عند كهذه الآيات لانه قيل المعنى عند يوم القيامة و بمعنى الى كقوله تعالى كل يجرى لاجل مسمى والحمد لله الذى هدانا لهذا و بمعنى بعد كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى بعد زوالها و بمعنى مع كقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين و بمعنى من كقول الجرير ع نحن لكم يوم القيامة افضل × اى منكم و بمعنى الفاء كقوله تعالى ءاذا مامت لسوف اخرج حيا اى فسوف و بمعنى ان كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله اى ان يعبدوا الله و رب بمعنى للتقليل اى لانشاء تقليل افراد ما دخلت عليه فى الاصل كما ان كم الخبرية للتكثير اى لانشاء تكثير افراد ما دخلت عليه لان رب كثيرا ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل فى نظير رب فيما ذكر قد فانها فى المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير فى مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا وذهب الاخفش الى ان رب اسم وهو مختار

صاحب المفتاح ويستحق اى رب صدر الكلام لما فيهما من الانشاء كما ان كم
الخبرية يستحق ذلك ولا تدخل اى رب الا على نكرة موصوفة لان مجرورها في معنى
التمييز عنها لانها للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العلة الطالب للتمييز وهو لا يكون الا
نكرة نحو رب رجل لقيته او مضمر مبهم بان ليس له مرجع معين مفردا مذكرا ابدا اى وان كان
التمييز مثنى او مجموعا او مؤنثا مميز بنكرة منصوبة على التمييز لان المضمر لما كان
مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه رجلا في المفرد وربه رجلين في المثنى وربه رجالا في
الجمع وربه امرأة كذلك تقول ربه امرأتين في المثنى وربه نساء في الجمع
المضمر عائد الى شئ في الذهن لا الى شئ سبق ذكره فلا يجب المطابقة وهذا عند
البصريين وعند الكوفيين يجب المطابقة اى مطابقة المضمر التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون نحو
ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء و
قد تلحقها اى رب ما الكافة اى المانعة عن العمل ولا يجوز ان يكتب الا موصولة بخلاف
غيرها من اقسام ما الاسمية فانها لا تكتب الا مفصولة فتدخل رب بعد لحوق ما الكافة
بها على الجملة اما فعلية نحو ربما قام زيد واما اسمية نحو ربما زيد قائم ولابد لها
اى لرب من فعل ماض تعلقت به ولو كانت مكفوفة بما وانما وجب ان يكون لها فعل
ماض لان رب للتقليل اى لتقليل المحقق الواقع وهو اى ذلك التقليل لا يتحقق اى
يحصل الا به اى بالفعل الماضي واما قوله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَوْ كَانُوْا
مُسْلِمِيْنَ فهو كالماضي لصدق الموعود به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود المتحقق
فيكون يود بمعنى ود ويؤيده قوله تعالى فَسَوْفَ يَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلَالُ فِيْ اَعْنَاقِهِمْ
حيث جاء باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لكونه
بمنزلة الموجود لتحقيقه من الريب ويحذف ذلك الفعل اى الفعل الماضي الذي
تعلقت به رب غالبا اى حذفا غالبا او زمانا غالبا او في الغالب كقولك
رب رجل اكرمني في جواب من قال هل لقيت من اكرمك اى رب رجل اكرمني لقيته
فاكرمني صفة لرجل لما تقرر من ان مجرورها لابد له من صفة ولقيته فعلها
اى فعل رب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السؤال لانها كثيرا ما

تقع جوابا لسوال مذکور او مقدر لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدل على
الفعل العام وهو حصل او كان وانما قال غالبا لانه قد يجئ فعلها ظاهرا نحو
رب رجل اكرمني لقيته وثامنها واو رب التي تكون بمعنى رب وفي حكمها ولهذا تستحق
صدر الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اي واو رب الواو التي يبدأ بها في اول الكلام
ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ماض محذوف غالبا وانما لم يقل
واو رب في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو فيصح دخولها على الجملة كقول الشاعر
شعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اي رب بلدة والبلدة
كل جزء من الارض مستحير عامرا وغامرا والانيس المؤانس وكل ما يؤانس به واليعافير
جمع يعفور وهو ولد الظبي بلون التراب بضم الياء الخشف ولده والعيس بالكسر جمع
عيساء وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة وتاسعها واو القسم و
هي تختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا تدخل المضمر ثم الظاهر سواء كان
اسم الله نحو والله او غيره نحو والرحمن لافعلن واذا كان واو القسم مختصة
بالظاهر فلا يقال وك لافعلن كذا حطا لدرجتها عن درجة الاصل وهو الباء حيث
خصصوها بالحذف القسم به الا مختار والمظهر لاصالته وعاشرها تاء القسم وهي مختصة
باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واضافة الاسم الى الله تعالى من قبيل
اضافة العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضح واذا كان كذلك
فلا يقال تالرحمن وذلك لانهم لما ابدلوا التاء عن الواو ارادوا حط درجتها من الواو فخصوها
باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر مجيئا في القسم من غيره
واجاز الاخفش دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدلا بقول العرب
نحو ترب الكعبة والجمهور حكموا بشذوذه ولما اختار المصنف رحمه الله تعالى قول
الجمهور قال وقولهم اي قول العرب الذي استدل به الاخفش ترب الكعبة شاذ
لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان
اسم الله او غيره والمضمر اي تدخل على المضمر نحو بالله وبالرحمن وبه وبك لكون الباء
اصلا في باب القسم ولابد للقسم من الجواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى المقسم عليها
الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة

موجبة ای مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو والله
لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة ووالله لافعلنّ كذا نظير الجملة الفعلية
الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لاكيدنّ اصنامكم ودخول انّ في الاسمية اي
ويجب دخول انّ المكسورة في الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو
والله انّ زيدًا القائم ومنه قوله تعالى انّ سعيكم لشتّٰى في جواب واللّيل اذا يغشٰى
وان كانت اي تلك الجملة الواقعة جوابًا للقسم جملة منفية يجب دخول ما ولا فيهما اسمية
كانت الجملة او فعلية نحو والله ما زيد بقائم نظير للجملة الاسمية المنفية بما ووالله
لا يقوم زيد نظير للجملة الفعلية المنفية بلا وانما وجبت في الجملة المقسم عليها
احد الاشياء الاربعة المذكورة للربط بين الجملتين والمقسم عليها لاستقلال كل واحد
منهما بدون الاخرى واعلم انّه اي الشان قد يحذف حرف النفي من جواب القسم
لزوال اللبس اي عند عدم التباس المنفي بالمثبت كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ لان المضارع المثبت لابدّ له من ان يقترن باللام وهو ههنا منتفٍ
فعلم انه منفي وحرف النفي عنه محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدّم على القسم
ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو قام زيد والله
تقديره الاول والله لزيد قائم وتقديره الثاني والله لقام زيد او توسط اي القسم بين جزئي
الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقام والله زيد تقديره الاول والله لزيد قائم وتقديره
الثاني والله لقام زيد وانما حذف جواب القسم في هاتين الصورتين لانّه لمّا تقدّم
على القسم ما يدلّ عليه هو جوابه في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في
المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشر عن هي للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته
من شيء آخر وهو امّا حقيقي كرميت السهم عن القوس الى الصيد او غير حقيقي
كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العري والثالث عشر على للاستعلاء اي استعلاء شيء
على شيء وهو امّا حقيقي نحو زيد على السطح او حكمي نحو فلان علينا امير وعليه دين وقد يكون
عن وعلى اسمين اذا دخلت عليهما اي على عن وعلى كلمة من الجارة فحينئذ يكون عن بمعنى
الجانب وعلى بمعنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه ومنه قوله
ع من عن يميني مرّة واماميﹺ ونزلت من على الفرس اي من فوق الفرس ومنه قوله ع

له وآخره ع تصل وعن قيض ببيداء مجهل ١٢ مولوی غلام رسول مرحوم

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها[1] فيكون ان اسمين بدليل دخول من عليهما وقد يجئ عن للتعهد كقوله تعالى يوما لا تجزي نفس شيئا وللاستعلاء كقولهم بخل عنه ورضى قاله المالكي وللاستعانة كقولهم رميت السهم عن القوس وجاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اى لموعدة ويجئ بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى بعد طبق وبمعنى في كقولك لا يكون عن ذلك لام والياء اى فيه لان الولي بعد النفي بينا في ذكر عن وقد يجئ على للمصاحبة كقوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر وللتعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية كقوله تعالى على ملك سليمان وكقوله تعالى الا على ازواجهم وبمعنى الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم من حلف بيمين فرأى غيرها خيرا منها على يمينه والرابع

عشر الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو ولا بد للتشبيه من اربعة اشياء المشبه وهو زيد والمشبه به وهو عمرو ووجه التشبيه وهو المناسبة بينهما واداة التشبيه وهو الكاف وقد زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شئ اى ليس مثله شئ على احد الوجوه وانما قلنا ذلك لان لهذا الكلام وجهين آخرين سوى زيادة الكاف احدهما ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائدة هو مثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الوجه الاول وهو زيادة الكاف بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من زيادة الاسم لاسيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير وهو مختص بالظاهر والثاني وهو ما لا زيادة فيه بشئ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى اذ المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وقد تكون اى الكاف اسما اذا دخل عليها حرف الجر كقول الشاعر يضحكن عن كالبرد المنهم اى يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة والبرد حب الغمام والانهمام الذوب شبه ثغرهن اللاتي يعلوها البريق بحبات الغمام الذائبات قال المالكي ويجئ الكاف للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم وقال الفراء وقد يجئ بمعنى على كقول بعض العرب بخير في جواب من قال كيف

له تفصيله في مغني ... يلقي
ع اى الوجه الثاني
س وهي زيادة الكاف
ع اوله م
ث ثلاث

احکام حروف المشبہ بالفعل

اصبحت ای اصبحت علی خبر والخامس عشر مذ والسادس عشر منذ للزمان اِمّا فی الابتداء
ای لابتداء والغایۃ فی الماضی ای فی الزمان الماضی کما تقول فی شھر شعبان ما رأیتہ
من شھر رجب ای انتفاء رؤیتی ایاہ من شھر رجب او للظرفیۃ ای بمعنی فی فی الحاضر
ای فی زمان الحال نحو ما رأیتہ مذ شھرنا ومذ یومنا ای فی شھرنا وفی یومنا ای انتفاء
رؤیتی ایاہ فیھما ولا یجوز دخولھما علی المستقبل لانھما وضعا للماضی والحال و
قال الحدیبی ان ارید بمدخولھما ای مدخول مذ ومنذ الجارتین ابتداء الزمان
الماضی وانتھاؤہ وھو ما انت فیہ فتکونان للابتداء وان ارید بمدخولھما الزمان
الحاضر من غیر تعرض للابتداء والانتھاء تکونان للظرفیۃ بمعنی فی والسابع
عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدا للاستثناء ای ھذہ الثلاثۃ فیھا
معنی الاستثناء اذا جررت بھا ما بعدھا تکون حرف جر وھذا حدھا منھا نحو جاءنی القوم
خلا زید وحاشا عمرو وعدا بکر واذا نصبت بھا ما بعدھا تکون افعالاً فھذہ الثلاثۃ
قد تکون حروفاً وقد تکون افعالاً والخمسۃ التی قبلھا قد تکون حروفاً وقد تکون اسماً و
اما احد عشر التی قبل تلک الخمسۃ فلا تکون الا حروفاً ثم لما فرغ عن بیان حروف
الجر شرع فی بیان حروف المشبھۃ بالفعل فقال **فصل** الحروف المشبھۃ
بالفعل ستۃ انما سمیت بھذا الاسم لمشابھتھا بالفعل المتعدی من حیث انھا
تقتضی الاسمین کما یقتضی الفعل المتعدی الفاعل والمفعول ومن حیث انھا
تنقسم الی ثلاثیۃ ورباعیۃ کالفعل ومن حیث انھا بنیت علی الفتح مثل اِنّ واَنّ الی اخرھا
ای الی اخر ھذہ الحروف التی عرفت فی المرفوعات وھذہ الحروف تدخل علی الجملۃ الاسمیۃ
ای علی المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر کما عرفت فی ما مر نحو اِنّ زیداً قائم فتنصب
اِنّ زیداً بانہ اسمھا وترفع قائماً بانہ خبرھا وقد تلحقھا ای ھذہ الحروف ما الکافۃ
ما ھذہ موصولۃ ھھنا اذا لحقت بھذہ الحروف ما الکافۃ فتکفھا ای تمنعھا عن العمل
ای من عمل تلک الحروف فیما بعدھا علی الافصح والاصح لان ما الکافۃ اخرجت ھذہ
الحروف من نوع مشابھتھا بالفعل وھو اقتضاؤھا الاسمین ولانھا وقعت فاصلۃ فتضعف
عن العمل وانما قلنا علی الافصح لان ھذہ الحروف عند لحوق ما الکافۃ بھا قد تعمل علی
لغۃ غیر فصیحۃ کما جاء فی بعض الاشعار وانما قلنا علی الاصح لان بعضھم جعل

ما الكافة اسماً كضمير الشان اسماً لهذه الحروف والجملة التي بعدها خبراً
لكنه غير صحيح والاصح انها حرف زائد فلو قال فتكفها عن العمل على الافصح الاصح لكان
انفع ثم الغرض عن الحاق ما الكافة بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما وافادة
معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقي وحينئذ اي حين اذ تلحقها ما الكافة
تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكافة تمنعها عن العمل عن وجوب دخولها
على الاسم تقول انما قام زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة ثم شرع في بيان
احوال كل واحد من الحروف الستة واشار الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقال
واعلم ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها اي تقررها وتانيث
الضمير اما لعوده الى الجملة او الى معنى باعتبار المضاف اليه فانك اذا قلت ان زيداً قائم
افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد في المبالغة وان مفتوحة الهمزة
مع ما بعدها اي ما بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا يشتمل
على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقة جعل الجملة التي بعدها في حكم المفرد ان يجعل
مصدر الخبر مضافاً الى الاسم فتقول بلغني ان زيداً قائم اي بلغني قيام زيد او يجعل مصدر
الخبر مضافاً الى الاسم فتقول بلغني ان زيداً ان تعلم يكرمك اي بلغني اكرام زيد
عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافاً الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف
اليه متعلقاً له فتقول في بلغني ان زيداً اخوه منطلق بلغني انطلاق اخ زيد فان
مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك لان الاخ متعلق بزيد ولذلك اي و
لاجل ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان ان مفتوحة الهمزة
مع ما بعدها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب الكسر اي كسر همزة مادة ان اذا كان
ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيداً قائم
قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد القول وما يشتق منه
لان مقول القول لا يكون الا جملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه
في حكم العلم والظن كقوله تعالى قال انه يقول انها بقرة ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد
الموصول نحو ما رأيت الذي انه في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البتة ويجب
الكسر ايضاً اذا كان في خبرها اي في خبر صورة ان اللام نحو ان زيداً القائم لان اللام

له منها قول النابغة شعر الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد ١٢
له وهو لفظ الجملة ١٢
له لان المتكلم لم يلتفت من غير ان تلفظ بها ان قام جملة باطل لعدم افادة فائدة تامة فلو تحقق الاتصال يلزم الابتداء بالمفرد كما في التكملة مولوي غلام رسول عفي عنه

لتاکید معنی الجملة اعلم ان المصنف رحمة الله تعالیٰ ذکر للکسر اربعة مواضع ولیس الکسر مخصوصا بل یکسر اذا کان فی اول جملة وقعت جزاء او حالا او جواب قسم واذا کان بعد حتی للابتداء وألا وأما للتنبیه واذا وقعت فی محل القطع عن الکلام السابق کقوله تعالیٰ فَلَا یَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا یُسِرُّوْنَ وَمَا یُعْلِنُوْنَ وکذا بعد اذ قال صاحب الهادی وبعد حیث یضاف الی الجملة ثم قال ولا یبعد فتحها عند من اضاف حیث الی المفرد وکذا یکسر بعد الامر وبعد النهی وکذا بعد ثم وکذا بعد کلا وکذا بعد الدعاء کقوله تعالیٰ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِیًا وبعد النداء ویجب الفتح ای فتح همزة مادة ان حیث یقع مع اسمها وخبرها فاعلا نحو بلغنی ان زیدا عالم وحیث یقع مفعولا نحو کرهت انك قائم وحیث یقع مبتدأ نحو عندی انك قائم وحیث یقع مضافا الیه نحو عجبت من طول ان بکرا واقف وحیث یقع مجرورا نحو عجبت من ان بکرا واقف وانما وجب الفتح فی هذه الصورة لان کل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف الیه لا یکون الا مفردا ولا یشکل بما اذا کان المضاف الیه جملة مثل اکتب حیث انك جالس لان الاصل فی المضاف الیه ان یکون مفردا فاعتبر الاصل فی حیث ویجب الفتح حیث تقع بعد لولا نحو لولا انك عندنا لاکرمتك لان ما بعد لو فاعل لان ومدخول لو لا یکون الا فعلا حقیقة او تقدیرا لکونه حرف الشرط والفاعل یجب ان یکون مفردا او حیث تقع بعد لولا نحو لولا انه حاضر لغاب زید لان ما بعد لولا الابتدائیة مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ یجب ان یکون مفردا اعلم ان المصنف رح ذکر للفتح ستة مواضع ولیس الفتح مخصوصا بها بل تفتح حیث تقع خبرا للمبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمرو لان اصل الخبر ان یکون مفردا وکذا تفتح حیث تقع بعد لولا التحضیضیة لان ما بعدها فاعل او مفعول لان لولا هذه یجب ان یکون مدخولها فعلا لفظا او تقدیرا نحو لولا زید قائم وکذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتك لانك کریم وبعد حتی العاطفة والجارة وکذا تفتح اذا کانت معطوفة علی اسم ان المکسورة کقوله تعالیٰ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوْعَ فِیْهَا وَلَا تَعْرٰی وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِیْهَا وَلَا تَضْحٰی وکذا بعد مذ وکذا اذا ابدلت من الاسم کقوله تعالیٰ وَإِذْ یَعِدُکُمُ اللّٰهُ إِحْدَی الطَّائِفَتَیْنِ أَنَّهَا لَکُمْ وکذا بعد القول

الامتناعیه

اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيداً منطلق كما تقول الظن ان زيداً منطلق وكذا
اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف معطوف على قوله ويجب الكسر لذلك
يعنى ولاجل ان المكسورة لاتغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة مع ما بعدها فى حكم
المفرد على اسم ان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل واللفظ اى باعتبار
محل اسم ان فان اسمها المنصوب فى اللفظ مرفوع باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع
اعتباراً للمحل على تقدير عدمها ويشترط فى العطف على المحل مضى الخبر لفظاً نحو ان زيداً
قائم وعمرو وتقديرا نحو ان زيداً وعمرو قائم اذ التقدير ان زيداً قائم وعمرو وقائم وانما اشترط
مضى الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقيل ان زيداً وعمرو ذاهبان
لكان مؤدياً الى كون الشئ الواحد معمولاً لعاملين مختلفين اذ ذاهبان من حيث انه خبر
عن زيد معمول لان ومن حيث انه خبر عن عمرو معمول للابتداء وهو غير جائز
والكوفيون لم يشترطوا مضى الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقاً وباعتبار
لفظ اسم ان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظاً فيجوز العطف على اسمها بالنصب
باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون لفظاً او حكماً لئلا يشكل بما وقع بعد
العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظاً فهى مكسورة حكماً لسدها مسد
الجزئين حيث قامت مقام مفعولى جزئى العلم فيجوز العطف على محله كالمكسورة
لفظاً نحو علمت ان زيداً قائم وعمرو ومثل ان زيداً قائم وعمرو فان قوله عمرو
يجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه
ويجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير فى الخبر اذا اكد قبله او بينهما
بلاضعف وبلا تاكيد وفصل مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم
من قال ان المفتوحة كالمكسورة فى جواز العطف على اسمها مطلقاً ولم يجوز السيرافى
العطف على اسم ان المفتوحة اصلاً ثم اعلم ان لكن مثل ان المكسورة فى جواز
العطف على محل اسمها بعد مضى الخبر لفظاً وتقديراً نحو ما خرج زيد لكن
بكراً خارج وعمرو ولانها موضوعة للاستدراك وهو غير منافى لمعنى الابتداء كما
لا ينافيه التاكيد خلافاً لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل
فلا يجوز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها خلافاً للفراء ويجوز العطف فى الجميع

على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التاكيد والفصل واما سائر التوابع فيما سوى البدل
كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وكلهم عن البدل
ايضا والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اى
لام الابتداء على خبرها اى خبر ان المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتاكيد
الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو
ان زيدًا لقائم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدًا لقبلك لراغب وهو
قليل وتدخل على ان اذا قلبت همزتها هاءً نحو لهنك زيد وقد تخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اى ان المكسورة اللام اى دخول اللام
على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا اما في صورة الاهمال فللفرق بين
المخففة والنافية في مثل ان زيدٌ لقائم باللام وان زيدًا قائم بغير اللام واما في
صورة الاعمال فلاطراد الباب وذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال غير لازمة
لان الفرق حاصلة بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك رح الى انها لازمة
عند الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصور ثم اختلف في اللام
فذهب جماعة الى انها لام الابتداء وذهب ابو علي ومن تابعه الى انها ليست بلام
الابتداء والا لوجب التعليق في علمت زيدًا لقائم واجيب بان التعليق انما
يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني كقوله
تعالى وَاِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ بتخفيف ان والتنوين في كلًّا بدل من المضاف اليه
واللام في المخففة هي لام الخبر وكلمة ما زيدت لتفرق بين لامات ولام ليوفينهم
وهو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اى جميع المختلفين في الكتاب
والله ليوفينهم وهذا على قراءة اهل مكة ونافع وعند بعض القراء ان في الآية
مشددة وليست بمخففة وحينئذ اى حين اذ تخففت ان المكسورة يجوز الغاؤها
اى ابطال عملها وهو الغالب لانه لغي المشابهة اللفظية بالفعل وهي كونها ثلاثية
مفتوحة كقوله تعالى وَاِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيْعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ بتخفيف ان و
رفع كل فهي ملغاة باللام لا محالة ولما مخففة على ان كلمة ما زيدت
للتاكيد وذهب بعض القراء الى ان ما هذه نافية ولما مشددة بمعنى

الا والتنوین فی کل عوض عن المضاف الیہ والمعنی ان کلھم ای الکفرین المجموعون یوم القیامۃ محضرون عندنا للحساب ویجوز اعمالہا ایضا علی ما ھو الاصل کقولہ تعالٰی وَ اِنْ كُلًّا لَّمَّا بتخفیف ان ونصب کل ولما کان الغاؤھا غالبا صرح بہ وقال ویجوز الغاؤھا ولم یصرح باعمالہا حیث لم یقل ویجوز اعمالہا بل اشار الیہ فی ضمن جواز الالغاء والکوفیون یوجبون الالغاء والایۃ حجۃ علیہم ویجوز دخولہا عطف علی قولہ وحینئذ یجوز الغاؤھا ای حین اذ خففت ان المکسورۃ یجوز دخولہا علی الافعال التی دخلت علی المبتدأ والخبر نحو باب کان یکون وباب علمت نحو قولہ تعالٰی وَاِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهٖ لَمِنَ الضَّآلِّيْنَ وَاِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ وانما جاز دخولہا علی ھذہ الافعال لجواز الغائہا ولحصول تاکید الجملۃ الاسمیۃ التی ھو مقتضاھا واصلہا حینئذ ولذلک خص دخولہا بھذہ الافعال وکذلک ای مثل ان المکسورۃ قد تخفف ان المفتوحۃ وحینئذ ای حین اذ تخفف ان المفتوحۃ یجب اعمالہا ای اعمال المفتوحۃ فی ضمیر شان مقدرا ذلو لم یقدر لوا العملہا ضمیر شان مقدر ولم یجد لہا عاملۃ فی الظاھر للزوم مزیۃ المکسورۃ التی ھی اضعف تشبیہا بالفعل علی المفتوحۃ التی ھی اقوی منہا فی ذلک کقولنا اَشْهَدُ اَنْ لَّآ اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ واذا وجب اعمال ان المفتوحۃ المخففۃ فی ضمیر شان مقدر فتدخل علی الجملۃ اسمیۃ کانت نحو بلغنی ان زید قائم وقال اللہ تعالٰی اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ او فعلیۃ سواء کان فعلہا من الافعال الداخلۃ علی المبتدأ والخبر اولا نحو بلغنی ان قد قام زید وان قد علمت زیدا او ان قد قام زید ویجب دخول السین او سوف او قد او حرف النفی علی الفعل ای علی الفعل الذی تدخل علیہ ان المفتوحۃ المخففۃ نظیر السین کقولہ تعالٰی عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضٰى ونظیر سوف کقولہ شعر

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهٗ ✦ اَنْ سَوْفَ يَاْتِيْ كُلُّ مَا قُدِّرَا

ونظیر قد قولہ تعالٰی لِيَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا ونظیر حرف النفی قولہ تعالٰی اَفَلَا يَرَوْنَ اَلَّا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ وقولہ تعالٰی اَيَحْسَبُ اَنْ لَّمْ يَرَهٗٓ اَحَدٌ وکقولک علمت ان ما خرج زید علمت ان لن یخرج زید ثم اشار الوجہ ترکیب ان المفتوحۃ المخففۃ بقولہ والضمیر ای ضمیر الشان المستتر ای المقدر اسم ان المفتوحۃ المخففۃ والجملۃ الواقع بعدھا خبرھا ای خبر ان وانما وجب دخول احد ھذہ الحروف الاربعۃ علی الفعل الذی تدخل علیہ ان ھذہ لیکون عوضا عما زال عنہا من حرف واحد

ولم یجد لہا ... لم ... علم ... ان سوف یاتی کل ما ... مفعول اعلم ... جملہ ... والعلم ... اعلم ... کل ما ... فعل ... سوف ... مرحوم

نونہا ولیفرق واحدی الثلاثۃ الاول بینہا وبین ان المصدریۃ فی الموجب واما النفی فیفرق بینہما من حیث المعنی لانہ وان عنی بحرف النفی الاستقبال فہی المخففۃ اذ لا یجوز الاجتماع بین حروف الاستقبال والا فہی المصدریۃ من حیث اللفظ لانہ ان کان المنفی منصوبا فہی للمصدریۃ والا فہی المخففۃ وانما اختیرت ہذہ الحروف للعوض والفرق لاختصاصہا بالافعال قلما زال عن ان وجہ مشابہتہا بالفعل عوض عنہ ما کان مختصا بہ والمراد بالفعل المذکور الفعل المتصرف لان الفعل الجامد لا یجب دخول احدی الحروف المذکورۃ علیہ کقولہ تعالی وان لیس للانسان الا ما سعی وقولہ تعالی عسی ان یکون قد اقترب اجلہم لعدم الحاجۃ الی الفرق حینئذ لان ان المصدریۃ لا تدخل علی الفعل الجامد وانما قال علی الفعل لان المفتوحۃ المخففۃ اذا دخلت علی الاسم لا یجب دخول احد ہذہ الحروف علیہا لانہا لا تلتبس ح بان المصدریۃ لانہا لا تدخل الا علی الفعل ولا تحتاج الی التعویض لان التغیر مع الفعل اکثر وہو ای حذف وقوع وقوع الفصل بعدہا ولیس مع الاسم الا الحذف فلا یحتاج الی الفرق والتعویض مع الاسم وکان للتشبیہ ای لانشاء التشبیہ نحو کان زیدا الاسد وقد یجئ کان للشک نحو کانک تمشی وہو ای لفظ کان مرکب من کاف التشبیہ وان المکسورۃ ای مکسور الہمزۃ ونشأ من ہذا الکلام سؤال وہو ان الکلمۃ کان لما لم تکن حرفا برأسہا بل کانت مرکبۃ من کاف التشبیہ وان مکسورۃ الہمزۃ ینبغی ان تکسر الہمزۃ فیہا ولم تکسر بل تفتح فما وجہ فتحہا اجاب عنہ وانما فتحت ای الہمزۃ فی کان لتقدیم الکاف التی ہی حرف جر فی الاصل وان خرجت عن حکم الجارۃ علیہا ای علی ان وبعد حرف الجر تفتح ہمزۃ مادۃ ان کما عرفت لان حرف الجر لا تدخل الا علی المفرد فتفتح ہہنا رعایۃ للصورۃ وان کان المعنی علی الکسر تقدیرہ ای تقدیر نحو کان زیدا الاسد واصلہ ان زیدا کالاسد ثم قدمت الکاف لیعلم انشاء التشبیہ فی اول الامر ہذا ما ذہب الیہ الخلیل وہو اختیار المصنف رحمہ اللہ تعالی والجمہور علی انہا حرف برأسہا حملا علی نظائرہا ولان الاصل عدم الترکیب وہو الصحیح وقد تخفف ای کان فتلغی ای تہمل عن العمل بعد التخفیف علی الافصح نحو کان زید اسد لزوال بعض مشابہتہا بالفعل ویجوز ان یقدر فیہا ضمیر الشان بعد التخفیف کما فی ان المفتوحۃ

لم ای الفعل المنفی ۱۲ سروری عفا اللہ منہ

المخففۃ ویجوزان لایقدر فیہا ذلک لعدم مایوجبہ وھو کمال مشابہتہا بالفعل فی
اعلم ان الفرق بین کأن والکاف للتشبیہ ثابت من وجہین احدھما ان وجہ الشبہ
اقوی فی الکاف والثانی ان کأن تقتضی صدر الکلام بخلاف الکاف فانہا تقع فی
وسط الکلام ولکن ھی کلمۃ مفردۃ عند البصریین وقال الکوفیون انہا مرکبۃ من
لا وان المکسورۃ المصدرۃ بالکاف الزائدۃ واصلہا لا کان
نقلت کسرۃ الھمزۃ الی الکاف وحذفت الھمزۃ للاستدراک وھو دفع توھم نشاء عن
کلام سابق للسامع نحو ماجاءنی زید لکن عمرا قد جاء فان السامع اذا سمع
ھذا الکلام یتوھم انہ لما لم یجیء زید لم یجیء عمرو فدفع وھمہ بقولہ لکن عمرا قد
جاء وھذا انما یکون اذا کان بین زید وعمرو ملازمۃ فی المجییء وعدمہ ولھذا یتوسط
ای یقع لکن بین کلامین متغایرین نفیا واثباتا فی المعنی فالمطلوب ھو التغایر المعنوی
ولذا اقتصر علیہ واما التغایر اللفظی فھو قد یوجد نحو ماجاءنی زید لکن عمرا قد
جاء قال اللہ تعالیٰ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ
وقد لا یوجد نحو غاب زید لکن بکرا حاضر فان فیہ لیس تغایر لفظی بل ھو مقصور
علی التغایر المعنوی الذی ھو المطلوب وھو الغیبۃ والحضور وینبغی ان تعرف ان
الکلامین المتغایرین لایجب ان یتضادا تضادا حقیقیا بل یکفی تنافیہما فی الجملۃ کما
فی الآیۃ الکریمۃ فان عدم الشکر لاینافی الفضل بل یناسبہ اذ اللائق ان یشکروا ویجوز
معہا ای مع لکن مشددۃ کانت او مخففۃ لوا و نحو قام زید ولکن عمرا قاعد لیفرق
بین لکن ھذہ وبین لکن للعطف لان دخول حرف العطف علیہا لایجوز ومنہم من
قال لایجوز معہا الواو اذا کانت مخففۃ لانہا تصیر حینئذ من حرف عطف فلا یجوز دخول
حرف العطف علی مثلہ وقد تخفف ای لکن فتلغی عن العمل بعد التخفیف نحو مشی
زید لکن بکر عندنا وذلک لانہا اذا خففت شابہت بلکن للعطف لفظا و
معنی فاجرت مجراہا فی الالغاء وذھب الاخفش ویونس الی انہ یجوز اعمالہا بعد
التخفیف ایضا وعلی ھذا لو قال وقد تخفف فتلغی علی الاکثر لکان اولی لیکون
اشارۃ الی ھذا الاختلاف ولیت للتمنی ای لانشاء التمنی وھو طلب حصول شیء علی
سبیل المحبۃ نحو لیت ھندا عندنا ولیت ایام الشباب تعود واجاز الفراء لیت

زیدا قائما بنصب الجزئین علی تقدیر فعل من التمنی کما اشار الیہ بقولہ بمعنی اتمنی او تمنیت زیدا قائما و ہذا الفعل متعد الی مفعولین الجزآن منصوبان علی المفعولیۃ بعد لیت عند الفراء واجازہ الکسائی ایضا ولکن بتقدیر کان ای لیت زیدا کان قائما فقائما فی ہذا المثال منصوب علی انہ خبر کان المقدرۃ عند الکسائی وہذا من مواضع وجوب حذف کان عندہ واجازہ المحققون ایضا لکن نصب الجزء الثانی علی الحالیۃ عندہم وہذا من مواضع وجوب حذف عامل الحال عند المحققین فعلم من ہذا انہم اتفقوا علی اجازۃ لیت زیدا قائما لکن اختلفوا فی توجیہ نصبہ ولعل للترجی ای لتوقع امر مرجو کقولہ تعالی لعلکم ترحمون وفیہ ترجیہ للعباد کقول الشاعر شعر

أحب الصالحين ولست منهم + لعل الله يرزقني صلاحا + قیل قائلہ امام المسلمین ابو حنیفۃ رحمۃ اللہ علیہ ولم یبلغ ذلک المصنف رح ولو بلغہ لم یرض بان یعبر بالشاعر او امر مخوف کقولہ تعالی لعل الساعۃ تکون قریبا وجاء الجر بہا ای بلعل بجعلہا من حروف الجر وفی بعض النسخ وشذ الجر بہا نحو لعل زید قائم بجر زید فہو ای الجر بلعل شاذ خارج عن القیاس ثم الفرق بین التمنی والترجی ان التمنی تستعمل فی الممکنات والمستحیلات والترجی لا تستعمل الا فی الممکنات وفی لعل ای جاء فی لعل لغات اخر احدہا علّ بدون اللام والثانی عنّ بدون اللام الاولی لذلک وقلب اللام الثانیۃ نونا والثالثۃ انّ بقلب العین الفا قال اللہ تعالی انہا اذا جاءت لا یؤمنون ای لعلہا فیمن قرء بالفتح والرابعۃ لانّ بثبوت اللام الاولی وقلب العین الفا واللام الثانیۃ نونا والخامسۃ لعنّ بقلب اللام الثانیۃ نونا فقط وعند المبرد اصلہ ای لفظ لعل علّ بدون اللام الاولی زیدت فیہ ای فی علّ اللام فصار لعلّ والبواقی من اللغات المذکورۃ فرع علیہ ثم لما فرغ عن بیان الحروف المشبہۃ بالفعل شرع فی بیان حروف العطف فقال

فصل

حروف العطف عشرۃ الواو والفاء وثم وحتی واو واما بکسر الہمزۃ وام ولا وبل ولکن المخففۃ فالاربعۃ الاول الفاء للتفسیر والاول جمع الاولی وہی من الواو الی حتی للجمع ای للجمع بین المعطوف والمعطوف علیہ فیما حصل للمعطوف علیہ من الحکم فالواو للجمع مطلقا ای من غیر تقیید بترتیب او قران او تراخ او تدرج وانما قدم الواو لاصالتہا فی باب العطف ولکونہا للجمع مطلقا نحو

کذلک

حروف العطف

جاء نی زید وعمرو ای صدر المجیئ عنہما سواء کان زید ن المعطوف علیہ متقدما فی المجیئ او کان عمرو والمعطوف متقدما فیہ قال اللہ تعالیٰ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَّقُوْلُوْا حِطَّةٌ وفی موضع اخر وقُوْلُوْا حِطَّةٌ وَّادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا والفاء للترتیب بلا مھلۃ ای بلا تراخ بین المعطوف والمعطوف علیہ اما حقیقۃ نحو قام زید فعمرو وھذا انما یقال اذا کان زید المعطوف علیہ متقدما فی القیام علی عمرو المعطوف وکان ھو متاخرا فیہ عن زید بلا مھلۃ ای مع وصل عادۃ نحو قولہ تعالیٰ ثُمَّ خَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا وَّ اَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ الْاَرْضُ مُخْضَرَّةً وثم للترتیب بمھلۃ ای بتراخ وبلا وصل نحو دخل زید ثم خالد ای ثم دخل خالد فی الدار وھذا اذا کان زید المعطوف علیہ متقدما فی الدخول علی خالد المعطوف وبینہما مھلۃ ای ویکون بین المعطوف والمعطوف علیہ تراخ وقد یجیئ ثم لمجرد التعظیم نحو قولہ تعالیٰ ثُمَّ مَآ اَدْرٰىكَ مَا يَوْمُ الدِّيْنِ وثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ وقد یجیئ زائدۃ عند الاخفش نحو قولہ تعالیٰ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوْبُوْا وقیل انہا بمعنی اللام وحتیٰ کثم ای مثلہ فی الترتیب والمھلۃ الا ان مھلتہا ای مھلۃ حتی اقل من مھلۃ ثم فیکون حتی متوسطا بین الفاء وثم وشرطہ ای شرط حتی ان یکون معطوفہا ای معطوف حتی داخلا فی المعطوف علیہ لکونہا للغایۃ اتفق النحاۃ علی ان حتی العاطفۃ یجب ان یکون معطوفہا داخلا فی المعطوف علیہ حقیقۃ حتی یجر الصباح ولا ینصب فی قولک نمت البارحۃ حتی الصباح قال الرضیؒ ان ما بعد العاطفۃ یجب ان یکون جزءً لما قبلہا او لما دل علیہ ما قبلہا واما الجارۃ فالاکثرون علی تجویز کون ما بعدہا متصلا باٰخر جزء مما قبلہا نحو نمت البارحۃ حتی الصباح انتہی کلامہ وھذا التصریح یوجب ان یکون ما بعد حتی العاطفۃ جزءً لما قبلہا حقیقۃ ولا یکفیہا الجزئیۃ الاعتباریۃ وبانہ یجوز فی نمت البارحۃ حتی الصباح ان یکون فیہ حتی عاطفۃ ویکون الصباح منصوبا وانما الخلاف فی جواز جرہ فجاز عند الجمہور دون السیرافی مع جماعۃ وھی ای حتی تفید قوۃ فی المعطوف نحو مات الناس حتی الانبیاء وقدم الجیش حتی الامیر او تفید ضعفا فی المعطوف نحو قدم الحاج حتی المشاۃ ای قدم رکبان الحاج حتی رجالتہم واو واما وام ثلثتہا ای ثلثۃ ھذہ الحروف مشترکۃ فی کونہا لثبوت الحکم لاحد الامرین او الامور حال کونہما

بانہ وانہا

لا بعینہ ای غیر معین فی علم المتکلم واکتفی المصنف باقل مثالا بدل منه فلم یقل فی الامور وکذا افعل فی غیر موضع من هذا المختصر حیث قال الکلام ما تضمن کلمتین واذا تنازع الفعلان نحو مررت برجل او امرأة ای مررت بواحد منهما من غیر تعیین و هذا فی او التی للشک واما التی للتفصیل کما فی التقسیم التی للابهام فانها للتعیین فی علم المتکلم الا انه یجوزان یکون مقصودًا ان یبین المعنی المشترک بین جمیع هذه الحروف الثلثة بخلاف التفصیل والابهام فانهما لا یجریان فی ام وبهذا سقط ما قیل من انها جاءت لکل الامرین فی قوله تعالی ولا تطع منهم اثمًا او کفورًا الا انه علی تقدیر التسلیم کان کلامنا فی المعنی المشترک بین الحروف الثلثة فانه غیر جار فی ام و اما ما اجاب به بعضهم من انها فی الآیة الکریمة مستعملة لاحد الامرین علی ما هو الاصل فیها و العموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فی سیاق النفی فلا یدفع الاشتباه لانها وان کانت واقعة لاحد الامرین والعموم لزم من دخول النفی لکنها لیست لاحد الامرین لا بعینه فی علم المتکلم وقد یجیء او بمعنی الی والا کما مر وبمعنی بل نحو قوله تعالی وارسلناه الی مائة الف او یزیدون ثم اشار الی الفرق بین اما و او بعد اشتراکهما فی المعنی بقوله واما انما یکون حرف عطف اذا تقدمها ای اما العاطفة اما اخری وانما یلزم ذلک تنبیها من اول الامر علی ثبوت الحکم لاحد الامرین نحو العدد اما زوج واما فرد ویجوز

مقصودًا

بتقدیم اما علی او نحو زید اما کاتب او امی ویجوز ان لا یتقدم اما علی او نحو زید کاتب او امی ثم تقدیم اما علی المعطوف علیه و دخول الواو علیه یوهمان انها لیست بحرف عطف کما ذهب الیه ابو علی الفارسی والقطع بکونها للشک مثل او یوجب انها حرف عطف کما ذهب الیه الجمهور ثم اشار الی تحقیق معنی ام للفرق بینها وبین او واما بقوله وام علی قسمین احدهما متصلة وهی ای ام المتصلة وتذکیر الضمیر باعتبار ما ذکر ولا رعایة تانیث ام غیر حقیقی ما ای حرف یسال بها ای بذلک الحرف فالضمیر المجرور راجع الی ما باعتبار المعنی عن تعیین احد الامرین والحال ان السائل بها یعلم ثبوت احدهما ای احد الامرین حال کونه مبهما ای غیر معین فی علمه بخلاف او واما ای وهذا متلبس بخلافهما فان السائل بهما ای باو واما لا یعلم ثبوت احدهما ای احد الامرین اصلا لا معینا ولا مبهما و تستعمل ای ام المتصلة بثلث شرط الشرط الاول ان یقع قبلها

ای قبل ام المتصلۃ ہمزۃ ای ہمزۃ الاستفہام دون ہل لان الہمزۃ عریقۃ فی الاستفہام والمراد بالہمزۃ اعم من ان یکون لفظا نحو ازید عندک ام عمرو او تقدیرا کقول الشاعر شعر لعمری ما ادری وان کنت داریا۔ بسبع رمین الجمر ام بثمان ای ابسبع بخلاف او واما فانہ لا یلزم ان یقع قبلہما ہمزۃ والشرط الثانی ان یلیہا ای المتصلۃ ای یقع بعدہا لفظ مثل ما ای مثل لفظ یلی الہمزۃ ای یقع بعد الہمزۃ اعنی اذا کان بعد الہمزۃ اسم مفرد فکذلک یکون بعد ام اسم مفرد کما مر من المثال وان کان بعد الہمزۃ فعل ای جملۃ فعلیۃ فکذلک بعدہا ای یکون بعد ام فعل نحو اقام زید ام قعد وکذا اذا کان بعد الہمزۃ جملۃ اسمیۃ فکذلک یکون بعد ام جملۃ اسمیۃ نحو ازید عندک ام عمرو بخلاف او واما فانہ لا یلزم فیہما ان یلیہما لفظ مثل ما یلی الہمزۃ واذا کان کذلک فلا یقال ارایت زیدا ام عمرا بدون الفعل بعد ام فی مقابلۃ الہمزۃ لان ام فی ہذا التراکیب لا یلیہا لفظ مثل ما یلی الہمزۃ لان ما یلیہا اسم ویلی الہمزۃ فعل فلا یوجد الشرط المذکور فیہ فلم یجز ہذا ما ذہب الیہ المصنف وہو ما اختارہ الشیخ ابن حاجب وذہب سیبویہ الی انہ جائز حسن ولعلہ اعتبر المعنی

اذ المعنی ارایت زیدا ام رایت عمرا والا وجہ ان یقال ازیدا رایت ام عمرا الا ازیدا امن اول الامر بان المطلوب تعیین احدہما ولم یجز زید عندک ام عمرو بغیر الہمزۃ الا علی الشذوذ

والشرط الثالث ان یکون احد الامرین المستویین محققا ای ثابتا عند المتکلم لا مبہما وانما یکون الاستفہام ای استفہام المتکلم عن المخاطب عن التعیین ای عن طلب تعیین احد المستویین بعد تحققہ عندہ ولذلک ای فلاجل انہا لطلب التعیین بعد العلم بثبوت احد المستویین عند المتکلم یجب ان یکون جواب ام ای جواب ہذا القول ای ما یسال بہا بالتعیین ای بتعیین احد المستویین لان الاستفہام عنہ دون نعم او لا لعدم افادتہما التعیین فاذا قیل ازید عندک ام عمرو فجوابہ ای جواب ہذا القول بتعیین احدہما فیقال فی الجواب زید او عمرو ولا یقال نعم او لا بخلاف ما اذا سئل باو واما مع الہمزۃ فاذا قیل اجاءک زید او عمرو او جاءک زید اما عمرو یصح جوابہما بنعم او لا لان المطلوب بالسؤال ان احدہما لا بعینہ جاءک والثانی ام منقطعۃ وہی ما یکون بمعنی بل مع الہمزۃ ای للاضراب عن الاول والشک فی الثانی ہذا ہو الاکثر وقد یجیء لمجرد الاضراب اذا کان ما بعدہا

مقطوع بہ کقولہ تعالی ام انا خیر من ھذا الذی ھو مھین اذ لا معنی للاستفہام ھھنا
او کان ما بعدھا مشتملا علی حرف الاستفہام کقولہ تعا ام ھل تستوی الظلمت والنور کما
رایت شبحا ای صورۃ من بعید قلت بعد رؤیتہا انھا ای الشبح وتانیث الضمیر باعتبار
الصورۃ لابل علی سبیل القطع ای علی وجہ الیقین لانک اذا رایتہا اعتقدت انھا ابل
بلا شک ثم حصل لک شک انھا ای الشبح شاۃ لانک اذا قربت منہا علمت انھا
لیست بابل واعرضت عن الاخبار فقلت بعد الشک فی کونہا ابلا ام ھی شاۃ تقصد
الاعراض عن الاخبار الاول وھو انھا لابل والاستیناف ای الابتداء بسؤال
اٰخر وھو انھا شاۃ معناہ ای معنی قولک ام ھی شاۃ بل ھی شاۃ ام شیء اخر واعترض
علی قولہم لابل ام ھی شاۃ بانہ عطف الانشاء علی الاخبار وقد اتفقوا علی عدم جواز
ھذا العطف واجیب بانہ استفہام مستانف فلا یلزم عطف الانشاء علی الاخبار وفیہ
نظر لانہ یلزم علی ھذا ان لا یکون ام المنقطعۃ من حروف العطف بل یکون حرف استیناف
الکلام فی عدھا منہا فالصواب ما اجاب بہ بعض الفضلاء حیث قال یجوز عطف الانشاء علی
الاخبار بتاویل القصۃ ویجوز عطف قصۃ علی قصۃ سیما فی مقام الاضراب واعلم ان ام المنقطعۃ
لا تستعمل الا فی الخبر کما مر مثالہ وھو قولہ انھا لابل ام ھی شاۃ او فی الاستفہام نحو
اعندک زید ام عمرو وسألت او لا مفعول فیہ لقولہ سألت ای زمانا سابقا ووقتا ماضیا
من حصول زید ثم اضربت عن ذلک السؤال الاول واخذت ای شرعت فی السؤال الاخر
عن حصول عمرو ولا وبل ولکن جمیعہا ای جمیع ھذہ الحروف الثلثۃ مشترکۃ فی کونہا
لثبوت الحکم لاحد الامرین معینا ای حال کون ذلک الاحد معینا عند المتکلم اما لا
فلنفی ما وجب ای ثبت من الحکم للاول ای المعطوف علیہ عن الثانی ای المعطوف فیکون
الحکم ھھنا ثابتا للمعطوف علیہ دون المعطوف نحو جاء زید لا عمرو فلا لا یعطف بہا الا فی
الایجاب فلا یجوز ان یقال ما جاء زید لا عمرو ولا یحسن معہا اظہار العامل نحو ما جاء زید
لا جاء عمرو لئلا یشتبہ بالدعاء ولا یعطف بہا الا الاسم والعطف علی المضارع بہا نادر وما
وقعت بعد غیر فہی لتاکید النفی لا للعطف نحو ولا الضالین وبل للاضراب ای للاعراض
عن الاول موجبا کان او منفیا یعنی لصرف الحکم عن الاول واثباتہ للثانی علی عکس لا نحو
جاء زید بل عمرو معناہ بل جاء عمرو ای المنسوب الیہ المجیء ھو عمرو ونحو ما جاء زید

بل عمرو ومعناہ عند الجمہور بل جاء عمرو وح یکون بل للاضراب عن نفی مجیئ زید
الی اثبات مجیئ عمرو ومعناہ عند المبرد بل ما جاء عمرو وھی حینئذ یکون لبیان من
نسبت الیہ عدم المجیئ فی عطف الجمل بمعنی ترک الاولی والاخذ فی الثانیۃ نحو قولہ تعالیٰ
ام یقولون افتراہ بل ھو الحق من ربک ولا یعطف بھا فی الاستفہام فی المفردات فلا
یجوز ان یقال اقام زید بل عمرو ولکن للاستدراک قد عرفت معنی الاستدراک الشامل من ذکرہ
ھھنا ویلزمھا ای لکن النفی فلا یستعمل بدونہ لانھا للمغایرۃ بین المعطوف والمعطوف علیہ معنی
ویکون النفی اما قبلھا نحو ما جاءنی زید لکن عمرو جاء او بعدھا نحو قام بکر ولکن خالد لم یقم
تفصیل المقامات لکن اذا عطف المفرد علی المفرد لزم ان یکون النفی قبلھا نحو ما جاء زید
لکن عمرو جاء وما رایت احدا لکن عمرا رایت وھی ح نقیضۃ لا فتکون لاثبات ما نفی من الاول
واذا عطف الجملۃ علی الجملۃ لزم ان یکون النفی قبلھا او بعدھا وھی ح مثل بل فی
اتیانھا بعد النفی والایجاب بنفی ما بعدھا نحو ما جاءنی زید لکن عمرو قد جاء وجاء زید لکن
عمرو لم یجیئ ففی جمیع الصور لا تستعمل لکن بدون النفی ثم لما فرغ من بیان حروف العطف شرع
فی بیان حروف التنبیہ فقال **فصل** حروف التنبیہ ثلثۃ قال بعض المحققین الظاھر انھا
لیست حروف المعانی بل ھی اصوات وضعت لغرض التنبیہ فالالیق ان تجعل من قبیل حروف
الزیادۃ الا بفتح الھمزۃ وتخفیف اللام واما بفتح الھمزۃ وتخفیف المیم وھا وضعت ای ھذہ الثلثۃ
لتنبیہ المخاطب وایقاظہ قبل شروع فی الکلام لئلا یفوتہ ای المخاطب شیئ من الکلام
الذی یلقیہ المتکلم الیہ ولا یغفل عنہ ویتمکن فی ذھنہ ولذلک
سمیت ھذہ الحروف حروف التنبیہ ولا تکون ھذہ الحروف الا فی صدر الکلام سوی ھا المتصلۃ
باسم الاشارۃ فانھا تقع حیث تقع اسم الاشارۃ واما اذا فصل بینھا وبین اسم الاشارۃ
فھی تقع فی صدر الکلام ایضا نحو قولہ تعالیٰ ھا انتم اولاء والاصل انتم ھؤلاء فالا واما
لا تدخلان الا علی الجملۃ لانھا وضعتا لتاکید مضمون الجملۃ تفتح بھما الکلام لایقاظ السامع
او لتنبیھہ علیہ فلا تدخلان الا علی الجملۃ اسمیۃ کانت تلک الجملۃ نحو قولہ تعالیٰ الا انھم
ھم المفسدون وکقول الشاعر شعر اما والذی ابکی واضحک والذی × امات
واحیی والذی امرہ الامر × البیت لابی الصخر الھذلی یقسم باللہ تعالیٰ واما للتنبیہ والواو
للقسم والباقی من الکلام صلات الموصولات والاستشھاد علی ان اما للتنبیہ دخلت الجملۃ

حروف التنبیہ

الاسمية او فعلية نحو الا لا تفعل واما لا تضرب والثالث اي الحرف الثالث من حروف التنبيه ها وهو ها تدخل على الجملة مثل الا واما اسمية نحو ها زيد قائم او فعلية نحو ها افعل كذا او المفرد اي تدخل على المفرد الذي يكون اسم الاشارة نحو هذا وهؤلاء وكذا هذان وهاتان وهذه الحروف ثلثتها تدخل على الجمل كلها وها تدخل ها خاصة على المفردات من اسماء الاشارة ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال

حروف النداء

فصل حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة فاي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة المفتوحة يستعملان للقريب اي لنداء القريب وايا وهيا يستعملان للبعيد اي لنداء البعيد ويا اعمها اي اعم جميع حروف النداء كما فسره بقوله اي يقع للقريب والبعيد وفي بعض النسخ ويا لهما وللمتوسط فان قلت ينبغي ان لا يقال يا الله ويا رب لانه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد قلت انما ذكر يا في اسم الله سبحانه استقصارا من القائل واستبعادا له عن مظان القبول ثم اعلم انه كما انه اعمها بحسب المعنى كذلك اعمها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفا ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء غيرها ولا ينادى اسم الله تعالى واسم المستغاث الا بها ولا يندب الا بها وبوا وقد مر احكام المنادى في قسم الاسم فلا نعاد ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **فصل**

حروف الايجاب

حروف الايجاب ستة نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل بفتحتين وسكون اللام وجير بكسر الراء وقد تفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون اما نعم ففي نعم اربع لغات فتح النون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون والعين وانهم يقلبون العين المفتوحة حاء فلتقرير كلام سابق اي لتثبيت مضمونه مثبتا كان الكلام السابق ومنفيا استفهاما كان او خبرا نعم في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بلى يختص بايجاب ما نفي قبله اي باثبات مضمون الكلام السابق يعني انها تنقض نفيا سابقا وتصيره اثباتا سواء كان ذلك النفي استفهاما اي متصلا باداة الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى فمعنى بلى في باب الست بربكم بلى انت ربنا او خبرا كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام اي زيد و ينبغي ان يعلم ان كان المراد بالايجاب في قوله حروف الايجاب النفي السابق لا يشمل

نعم لانها لیست لایجاب النفی بل ہی لتقریر ما سبق مثبتا کان او منفیا وان کان المراد
به اثبات ما قبلها ای تقریر ما قبلها وتثبیته اثباتا کان او نفیا لا یشمل بلی لانها
لیست لهذا المعنی بلی ہی مختصة بایجاب النفی السابق فلو قال حروف التصدیق
والایجاب لکان اشمل وإی للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الی انها
تأتی لتصدیق الخبر ایضا وذهب ابن مالک الی ان إی بمعنی نعم وهذا یخالف لما
ذکره المصنف والشیخ ابن الحاجب رح ویلزمها القسم ای لا تستعمل الا مع القسم من
غیر ان یصرح بفعل القسم بعدها کما اذا قیل هل کان کذا قلت فی جوابه إی والله ولا
یقال إی اقسمت والله وجاء إی الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا کان
قبله ها التنبیه نحو إی ها الله ذا لانه حینئذ یجر ولا غیر لنیابته ها مناب الجار فی
إی ها الله ذا اذا کان یجر کان فی ها التنبیه ثلثة اوجه احدها حذف الیاء
لالتقاء الساکنین والثانی فتح الیاء لیدفع اجتماع الساکنین وخفة الفتحة والثالث الجمع
بین الساکنین مبالغة فی المحافظة علی حروف الایجاب بصون آخرها من التحریک والحذف
وان کان یلزم التقاء الساکنین علی غیر حدهما لکونهما فی کلمتین اجراء لهما مجری کلمة واحدة
فاشبه دابة اجتماع الساکنین علی حدهما وهذا ایضا مختص بلفظ الله واجل وجیر
وإن ثلثتها ای ثلثة هذه الحروف لتصدیق الخبر سواء کان الخبر مثبتا او منفیا
فلا یقع بعد الاستفهام کما اذا قیل جاء زید قلت فی جوابه اجل او جیر او إن ای
اصدقت فی هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو یقول ان
نعم فی الاستخبار احسن وجیر فی الخبر وقیل ان جیر اسم قسم للعرب فیقال جیر
لافعلن کذا بمعنی حقا وقیل معناه الاعتراف والاقرار بدخول التنوین علیه وقد جاء
إن لتصدیق الدعاء ایضا کقول ابن زبیر حین جاء اعرابی فسأله شیئا فلم یعطه
فقال الاعرابی لعن الله ناقة حملتنی الیک فقال ابن زبیر جوابا إن وراکبها ای
لعن الله تلک الناقة وراکبها ثم لما فرغ عن بیان حروف الایجاب شرع فی بیان حروف الزیادة فقال

حروف الزیادة

فصل حروف الزیادة سبعة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام المراد بالزیادة ما لا یتغیر
به معنی الاصل حتی یکون وجوده وعدمه متساویین ولیس معنی زیادتها ان تکون واقعة
بالزیادة ابدا بمعنی انها حیث وقعت کانت زائدة بل انها قد تتصف بالزیادة او من شأنها

ان تزاد بمعنى انه اذا زيدت زيادة حرف في الكلام زيدت حروف منها ولهذا سميت بحروف الزيادة وتسمى حروف الصلة ايضاً والمقصود من زيادتها في الكلام التاكيد والفصاحة

اوكلاهما اوغير ذلك فإن بكسر الهمزة وسكون النون والفاء للتفسير تزاد

زيادة حاصلة مع ما النافية كثيراً لتاكيد النفي نحو ما إن زيد قائم وكقول الحسان

شعر ما إن مدحت محمداً صلى الله عليه وسلم بمقالتي * لكن مدحت مقالتي بمحمد صلى الله عليه وسلم * وقال

بعضهم انها ان النافية دخلت عليها ما النافية لتاكيد النفي وهذا ضعيف لكراهتهم اجتماع

حرفين اصليين بمعنى واحد ولهذا لا يجوزان يقال ان لا زيد ولا يا الرجل وتزاد ان مع ما

المصدرية قليلاً نحو انتظر ما إن يجلس الامير اي مدة جلوس الامير ولكن تزاد ان مع ما

الاسمية كقوله تعالى ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ومع الا للتنبيه نحو الا ان قام

زيد وتزاد ان مع لما الحينية نحو لما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة وسكون النون

تزاد زيادة حاصلة مع لما كثيراً كقوله تعالى فلما ان جاء البشير قال في الضمار ان قد

تكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد تكون زائدة كقوله تعالى وما لهم الا يعذبهم

الله اي لا يعذبهم فجعل الواقعة بعد لما مقابلة للزائدة ووجهه خفي وضع منه موضع زيادة

ان لم يك كروه وتزاد ان بين لو والقسم المتقدم عليها نحو والله ان لو قمت قمت وتزاد ان مع

كاف التشبيه قليلاً نحو قوله كأن ظبية وما تزاد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واي واين و

أيان وإن شرطيات اي حال كون هذه الكلمات ادوات الشرط وقيل احتراز عما اذا

لم تكن شرطيات فان ما تزاد معها لجواز استعمالها على وجهين كما تقول اذا ما صمت

صمت وكذا البواقي نحو متى ما تخرج اخرج واياً ما تضرب اضرب قال الله تعالى اياً ما تدعوا

فله الاسماء الحسنى واينما تجلس اجلس وقوله تعالى اما ترين وإما نذهبن بك

ولما تخافن ويلزم في فعل اما نون التاكيد غالباً لكون الفعل ولي بالتاكيد من حيث

انه المقصود من الحروف ونحو اما تقسم اقسم بلا نون التاكيد قليلاً وتزاد ما بعد

بعض حروف الجر سماعاً نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله وعما قليل ومما

خطيئاتهم اغرقوا ونحو انما قال وبعد بعض حروف الجر لانها تزاد

بعد جميع حروف الجر وجاز زيادة ما مع المضاف قلة نحو قوله مثل ما انكم تنطقون ونحو غضبت

من غير ما جرم وقيل ان بعد حروف الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل

له وهو قطعة من الشعر والبيت بتمامه ؎ ويوماً توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم ١٢ (اي الظبي من اوراق شجرة السلم ١٢)

منها ولا تزاد زیادة حاصلة مع الواو ای مع واو العطف الکائنة بعد النفی سواء کان النفی لفظا نحو ما جاءنی زید ولا عمرو او معنی نحو قوله تعالی غیر المغضوب علیهم ولا الضالین فان الغیر بمعنی لا النافیة ولکن تزاد لا بعد المنهی نحو لا تضرب زیدا ولا عمرا وتزاد لا بعد ان المصدریة نحو قوله تعالی ما منعك ان لا تسجد وتزاد لا قبل القسم علی قلة وان کثر زیادتها قبل القسم الذی کان جوابه نفیا للاشعار بان جوابه نفی کلا والله لا افعل نحو قوله تعالی لا اقسم بمعنی اقسم والسر فی زیادتها التنبیه علی ظهور القضیة بحیث یستغنی عن القسم فتبرز ذلك فی صورة نفی القسم وجاء زیادتها مع المضاف علی الشذوذ کقوله فی بئر لا حور سری وما شعر بالحور الهلاك ای فلان فی بئر الهلاك سری وما علم واما من والباء واللام فقد مر ذکرها ای ذکر زیادتها فی حروف الجر علی التفصیل فلا نعیدها ولما کان زیادة من والباء واللام کثیرة وزیادة الکاف قلیلة خص زیادتها بالذکر ولم یذکر زیادة الکاف فان ما الکافة عن العمل یستحق ان تجعل من الحروف الزائدة ولکن اما انهم لم یجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا فی الکلام وهو کفها ما لحقته عن العمل وتصحیح دخوله علی الفعل فی الکافة وکف حیث واذ عن الاضافة وتصحیح کونهما جازمین ثم لما فرغ عن بیان حروف الزیادة شرع فی بیان حرفی التفسیر فقال

فصل حرفا التفسیر سقط نون التثنیة للاضافة ای بفتح الهمزة وسکون الیاء وان بفتح الهمزة وسکون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسیر تابع لاعراب ما قبله قال الحریری ویعرب المفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالکی ای عاطفة وفیه نظر لان ما بعدها بیان ما قبلها والعطف یقتضی المغایرة فای یفسر مبهما مطلقا سواء کان مفردا کما تقول فی تفسیر قوله تعالی واسأل القریة ای اهل القریة او جملة کما تقول فی تفسیر قطع رزق الطرای مات وان انما یفسر بها ای بلفظ ان فعل مع لیس بمعنی القول کالامر والنداء والکتابة ونحو ذلك فلا یقع بعد صریح القول ولا بعد ما لیس فیه معنی القول کقوله تعالی ونادیناه ان یا ابراهیم وامرته ان اقم وکتبت الیه ان اکرم فتقدیر الفعل الواقع بعدها ان یکون مفعوله العام هو تفسیر مقدر فی الغالب فمعنی قوله تعالی ونادیناه ان یا ابراهیم ای نادیناه بشیء او بلفظ هو قولنا یا ابراهیم فقوله ان یا ابراهیم تفسیر للمفعول العام المقدر وهو بشیء او بلفظ وقد یکون مفعوله الظاهر تفسیره ملفوظا نحو قوله تعالی اذ اوحینا الی امك ما یوحی ان اقذفیه فاذا لم یفسر ان الفعل فیه معنی القول ولا القول الصریح فلا یقال قلت له ان اکتب اذ هو ای قلت بلفظ الصریح لا معنا ای معنی القول

له فی هذا المثال کلمة لا زائدة وکلمة غیر مضاف الی المجرور ای المغضوب من غیر جر ۱۲

حرفا التفسیر

وامّا فی قوله تعالیٰ ما قلتُ لهم الّا ما امرتنی به ان اعبدوا الله فتفسیر للامر لا للقول وینبغی ان یعلم انّ ما بعد ان المفسّرة لیست من صلتها قبلها بل یتم الکلام بدونه لا یحتاج من جهة التفسیر للمبهم المقدّر فقوله تعالیٰ وآخر دعوٰهم ان الحمد لله ربّ العٰلمین لیس ان فیه مفسّرة لان قوله ان الحمد لله ربّ العٰلمین خبر للمبتدا المقدّم فای اعم استعمالا من ان لجواز ان یفسّر بها ما لیس فیه معنی القول وما فیه معنی القول ولفظ القول الصریح وقال ابن المالک الغالب فی ای ان تکون تفسیرا لغیر معیّن ثمّ لمّا فرغ عن بیان حرفی التفسیر شرع فی بیان حروف المصدر فقال

فصل حروف المصدر

فصل حروف المصدر ای الحروف التی تجعل الجملة فی حکم المصدر فی الاضافة بادنی ملابسة ثلثة وزاد بعضهم کی ولو فی حروف المصدر ما وانْ بفتح الهمزة وتخفیف النون وانّ بفتح الهمزة وتشدید النون فما وانْ للجملة الفعلیة ای یختصّان بالجملة الفعلیة فانّهما لا تدخلان الّا علیها فتجعلانها فی حکم المفرد فما کقوله تعالیٰ وضاقت علیهم الارض بما رحبت ای برحبها بضم الراء مصدر رحب علی وزن کرم ومعناه الاتساع وکقول الشاعر شعر یسرّ المرء ما ذهب اللیالی ٭ وکان ذهابهنّ له ذهابا ٭ ای ذهابها وانْ نحو قوله تعالیٰ فما کان جواب قومه الّا ان قالوا ای قولهم وانّ للجملة الاسمیّة ای یختص بالجملة الاسمیّة فانّها لا تدخل الّا علیها فتجعلها فی حکم المصدر لخبرها نحو علمت انّک قائم ای قیامک ولو فی معناه ان امکن نحو اعجبنی انّ زیدا اخوک ای اخوّة زید لک فان تعذّر الکون نحو قوله تعالیٰ ولو انّ ما فی الارض من شجرة اقلام ای لو ثبت کون ما فی الارض وهذا عند سیبویه واجاز غیره بعدها المصدریة الجملة الاسمیة ایضا ثمّ اعلم انّ اختصاص انّ بالجملة الاسمیّة اذا لم یکن مخففة ولم تلحق بها ما الکافّة وامّا اذا خففت او کفت فیجوز فیها الاسمیة والفعلیة ثمّ لمّا فرغ عن بیان حروف المصدر شرع فی بیان حروف التحضیض فقال

فصل حروف التحضیض

فصل حروف التحضیض حروف تدل علی تحضیض الفعل وتحریضه اربعة هلّا والّا ولولا ولوما لها ای لهذه الحروف صدر الکلام لانّها تدل علی نوع من انواع الکلام فوجب التصدیر بها لیعلم فی اوّل الامر انّ کون الکلام من ذلک ومعناها ای معنی هذه الحروف حث وطلب علی الفعل ان دخلت علی المضارع نحو هلّا تأکل قال الله تعالیٰ لوما تأتینا بالملٰئکة ومعناها لوم وتعییر ای تندیم وتوبیخ علی ترک الفعل ان دخلت علی الماضی نحو هلّا ضربت زیدا وحینئذ ای حین اذا دخلت علی الماضی لا یکون معناها تحضیضا الّا باعتبار ما فات من

الفعل ولا تدخل حروف التحضيض الا على الفعل لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل
ثم ذلك الفعل اما ان يكون لفظا كما مر مثاله او تقديرا كما اشار اليه بقوله فان
وقع بعدها اي حروف التحضيض اسم فباضمار فعل اي فهو معمول باضمار فعل بعدها كما تقول
لمن ضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اي هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب
بفعل مضمر بعد هلا قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعد هلا لا بفعل
مقدر بعدها للتوسع في الظرف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب
بزرتني وقد جاء الاسمية بعدها للضرورة كقول الشاعر **شعر**

يقولون ليلى ارسلت بشفاعة ... الي فهلا نفس ليلى شفيعها

وجميعها اي حروف التحضيض مركبة من الجزئين جزؤها الثاني حرف النفي في جميعها والجزء
الاول حرف الشرط في بعضها هو لو لا ولو ما او حرف الاستفهام في بعضها هو هلا او حرف المصدر
في بعضها وهو الا ولها اي للو لا معنى آخر سوى التحضيض وهو اي ذلك المعنى امتناع الجملة الثانية
لوجود الجملة الاولى نحو لو لا علي لهلك عمر اي لو لا علي موجودا لهلك عمر فهلاك عمر فيه انتفى بالوجود
ثم الفارق بين لو لا هذه وبين لو لا حرف التحضيض انك اذا قلت لو لا ضربت زيدا تم الكلام
واذا قلت لو لا علي لم يتم حتى تجيئ بقولك لهلك عمر وحينئذ اي حين اذا كان للو لا المعنى
الآخر تحتاج الى الجملتين اللتين اولهما اي اولى الجملتين جملة اسمية ابدا ولو كانت
الجملة الثانية اسمية او فعلية وهذا اذا يفقد خبر المبتدأ الذي بعد لو لا الامتناعية
كما هو مذهب البصريين واما على قول الكسائي فالاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في
لو لا علي لهلك عمر فهي على هذا وان تحتاج الى الجملتين لكن لا يكون اولهما اسمية وقال الفراء
لو لا هي رافعة للاسم الذي بعدها ثم لما فرغ عن بيان حروف التحضيض شرع في بيان حرف
التوقع فقال **فصل** حرف التوقع قد سميت بحرف التوقع لانه يخبر بها المتوقع الاخبار

حرف التوقع

فهي اي قد اذا دخلت في الماضي تكون لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير اي
قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولاجل ذلك اي ولان قد في الماضي
لتقريبه الى الحال سميت حرف التقريب ايضا كما سميت بحرف التوقع ولهذا اي ولاجل انها
لتقريب الماضي الى الحال تلزم اي قد للماضي اي مع الماضي ليصلح اي الماضي ان يقع حالا
لان الماضي الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد قد ركب ابوه كان

الرکوب مقدمًا علی المجیء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانًا فالتزمت قد المقربة الی
الحال لتقربه الی زمان العامل فیتحد زمانهما حکمًا لان القریب من الشیء فی حکمه المقارب له ولذلك
لا یصح وقوع الماضی حالا فیما لا یصح استعمال قد فیه فلا یقال قد مات الشیخ وقد ولد فی یوم
کذا او قد قال فلان الیوم وقد قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لعدم القرب فصحة استعمال
قد لاثبات ویل وقد یجیء قد فی الماضی للتاکید مجردة عن تقریب اذا کان ما دخل علیه
قد جوابًا لمن یسأل ویقول هل قام زید تقول جوابًا له قد قام زید وفی المضارع عطف علی
قوله فی الماضی ای وهی اذا دخلت علی المضارع تکون للتقلیل نحو ان الکذوب قد
یصدق وان الجواد قد یبخل وقد تکون للتکثیر مقام المدح نحو قوله تعالی قَدْ یَعْلَمُ اللّٰهُ
الَّذِیْنَ یَتَسَلَّلُوْنَ مِنْکُمْ لِوَاذًا او قد یجیء قد فی المضارع للتحقیق مجردة عن معنی التقلیل
کقوله تعالی قَدْ یَعْلَمُ اللّٰهُ الْمُعَوِّقِیْنَ ویجوز الفصل بینهما ای بین قد وبین الفعل ای وبین
فعله بالقسم نحو قَدْ وَاللّٰهِ اَحْسَنْتَ وکقوله وَقَدْ لَعَمْرِی بِتُّ سَاهِرًا وقد یحذف الفعل
بعدها ای بعد قد عند وجود قرینة علیه نحو قول الشاعر شعر اَفِدَ التَّرَحُّلُ غَیْرَ اَنَّ
رِکَابَنَا ۔ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَکَاَنْ قَدِنْ ای وکان قد زالت البیت للنابغة وقوله اَفِدَ فعل
ماض علی وزن عَلِمَ بمعنی قَرُبَ ویروی اَزِفَ معناهما واحد ای قرب ترحالنا الا ان الابل
التی نسیر علیها لما تزل ای تذهب برحالنا فکأن الشأن انها ذهبت برحالنا لصحة عزمنا
علی الارتحال ثم لما فرغ عن بیان حرف التوقع شرع فی بیان حرفی الاستفهام فقال **فصل** حرفا الاستفهام الهمزة
وهل ولهما ای لهذین الحرفین صدر الکلام لانهما تدخلان علی احد انواع الکلام وهو الاستفهام
فوجب التصدیر بهما لیعلم من اول الامر ان الکلام من ذلك النوع تدخلان ای وهما
تدخلان علی الجملة الاسمیة والفعلیة نحو ازید قائم فی الجملة الاسمیة وهل قام زید فی
الجملة الفعلیة واقام زید فی الفعلیة وهل زید قائم فی الاسمیة ودخولهما ای دخول الهمزة
وهل علی الفعلیة ای علی الجملة الفعلیة اکثر من دخولهما علی الاسمیة وانما کان دخولهما
علی الفعلیة اکثر اذ الاستفهام بالفعل اولی من الاسم ولهذا کان تقدیر الاسم بعد
الهمزة فاعلا اذا کان بعدها فعل احسن من تقدیره مبتدأ کما تقول ازید قائم ثم
اراد ان یبین ما یکون الهمزة به اکثر التصرف فی الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهمزة فی
مواضع من الکلام التی لا یجوز دخول هل فیها ای فی تلك المواضع وهی اربعة احدها ان تدخل

وکان

حرفا الاستفهام

الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو أزيداً ضربت ولا يجوز أن يقال هل زيداً ضربت والثاني
ان تستعمل الهمزة للانكار نحو أتضرب زيداً وهو أخوك ولا يجوز أن يقال هل تضرب زيداً
وهو أخوك والثالث ان تستعمل مع أم المتصلة نحو أزيد عندك أم عمرو ولا يجوز أن
يقال هل زيد عندك أم عمرو والرابع ان تدخل الهمزة على حروف العطف نحو أَوَ مَنْ
كَانَ وَأَفَمَنْ كَانَ وَأَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ولا تدخل عليها هَلْ وهذا اذا لم تكن بمعنى الهمزة
أما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقتها
إياها ولا تستعمل هَلْ في هذه المواضع أي المواضع الاربع المذكورة أما في الموضع الاول
فلكون هَلْ في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ أي قد أتى فاذا
وَجَدَتِ الفعل بعدها تذكرت العهد السابق ومالت اليه ولم تصل بغيره واما اذا لم تجد
الفعل بعدها فصبرت ذاهلة عنه فلا يقبح هل زيد خرج وهل زيداً ضربت كما يقبح قد زيد
خرج وقد زيداً ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل ههنا واما في الموضع الثاني
فلان هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واما في الموضع الثالث فلاختصاص أم المتصلة
بالهمزة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع فلان الهمزة اصل في الاستفهام كما مر آنفاً ولكونها
اخصر من هَلْ ولذا كانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم مما ذكر ان الهمزة اعم تصرفاً في الاستعمال من
هَلْ والى ما بيناه من وجه دخول الهمزة في المواضع الاربع المذكورة دون هَلْ أشار بقوله وههنا أي في
مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هَلْ بحث أي كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها
في تلك المواضع دون هَلْ بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة
الى المداخل التي تكون هَلْ مختصة بها فانها تختص بأحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهمزة
فيها ايضاً وهي ان حروف العطف قد تدخل على هَلْ دون الهمزة كقوله تعالى فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ
وَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني وان تقول
هَلْ تكرمني وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت اليّ ويجيء هَلْ وسائر كلم الاستفهام بعد أم ولا
الهمزة بعدها قال الرضي وتختص هَلْ بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى
هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ أي لم يثوب وقولهم هذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النفي
حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب كقوله تعالى هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ
وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه التصرفات

حروف الشرط

فی کل منهما اکثر تصرفا فی الاستعمال من الهمزة فیکون کل واحد منهما اعم من الآخر من وجه ثم لما فرغ عن بیان حرفی الاستفهام شرع فی بیان حروف الشرط فقال **فصل حروف الشرط ثلثة إن** بکسر الهمزة وسکون النون **ولو وأمّا** بفتح الهمزة لها ای لهذه الحروف صدر الکلام لما ذکرنا فیما سبق **ویدخل کل واحد منها** ای من تلک الحروف **علی الجملتین اسمیتین کانتا او فعلیتین او مختلفتین** لا یخفی ان هذا التعمیم لا یستقیم فی إن ولو حیث لا یجوز دخولهما علی الجملتین الاسمیتین بل یجب دخولهما علی الجملتین الفعلیتین وهو بیّنا فی قوله فیما بعد ویلزمها الفعل لفظا او تقدیرا **فإن للاستقبال وان دخلت الماضی** ای علی الماضی وان هذه للوصل **نحو ان زرتنی اکرمتک وأمّا قولهم** ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس محمول علی معنی ان اکرمتنی الیوم یکون سببا للاخبار بذلک **ولو للماضی وان دخلت علی المضارع نحو لو تزورنی اکرمتک** قال الله تعالی لو یطیعکم فی کثیر من الامر لعنتم ای لوقعتم فی الجهد والهلاک وقد تجیء بمعنی إن نحو قوله تعالی ولأمة مؤمنة خیر من مشرکة ولو اعجبتکم وقد تجیء بمعنی ان الناصبة نحو قوله تعالی ودّوا لو تدهن فیدهنون ولغیر نظیر فی القرآن **ویلزمها** ای إن ولو **الفعل** سواء کان **لفظا** کما مرّ نظیره **او تقدیرا نحو إن انت زائری فانا اکرمک** تقدیره ان کنت زائری فانا اکرمک فلما حذف الفعل صار الضمیر المتصل منفصلا قال الله تعالی وإن احد من المشرکین استجارک ای ان استجارک احد ولو انتم تملکون ای ولو تملکون فلما حذف وانتم مرفوع بانهما فاعلان لفعلین محذوفین یفسرهما الفعل الظاهر **واعلم ان إن لا تستعمل الا فی الامور المشکوکة المحتملة** کما مرّ نظیره فلا یقال آتیک ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها لیس من الامور المشکوکة المحتملة وانما یقال آتیک اذا طلعت الشمس لان اذا انما تستعمل فی الامور المقطوعة بها طلوع الشمس منها **ولو تدل علی نفی الجملة الثانیة بسبب نفی الجملة الاولی** کقوله تعالی لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل علی انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الآلهة منتف واستعمالها بهذا المعنی هو الکثیر المتعارف وقد تجیء لاثبات الثانی علی تقدیر وجود الاول وعدمه نحو نعم العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصه فان نفی العصیان لازم لنفی الخوف کما هو لازم لوجود الخوف ونحو لو اتیتنی لاکرمتک ای لاکرامی ایاک ثابت سواء اکرمتنی او اهنتنی **واذا وقع القسم فی اول الکلام وتقدم** ای القسم **علی الشرط یجب ان یکون الفعل الذی یدخل**

له ای ان اکرمتنی الیوم فقد صح الاخبار عنه بعد اکرامک الیوم بان اکرمتک امس کذا فی شرح الجامی علی الکافیة

مولوی غلام ... [illegible]

علیہ حرف الشرط ماضیاً سواء کان الماضی لفظاً نحو واللہ ان اتیتنی لاکرمتک
او معنی بان یدخل لم علی المضارع نحو واللہ ان لم تاتنی لاھجرنک[1] وانما وجب ان یکون
مدخول حرف الشرط ماضیاً لانہ لما امتنع عملہا فی الجواب بوقوعہ جواباً للقسم وجب کونہ
ماضیاً فی الشرط لئلا یعمل فیہا ایضاً لیتوافق فی عدم العمل حینئذ ای حین اذا کان القسم
فی اول الکلام وتقدم علی الشرط تکون الجملۃ الثانیۃ فی اللفظ جواباً للقسم لا جزاءً للشرط
لانہ یلزم ح ان یکون الجواب مجزوماً وفاً وغیر مجزوم وہو مستحیل وتکون فی المعنی جواباً للقسم و
الشرط جمیعاً اما کونہ جواباً للقسم فلکون الیمین علیہ واما کونہ جزاءً للشرط فلکونہ مفروضاً
بالشرط فلذلک ای فلاجل ان الجملۃ الثانیۃ تکون حینئذ فی اللفظ جواباً للقسم لا جزاء للشرط
وجب فیہا ای فی الجملۃ الثانیۃ ما یجب فی جواب القسم من اللام ونحوہا ای نحو اللام من ان اذا
کان جواب القسم جملۃ موجبۃ وما ولا اذا کان جواب القسم جملۃ منفیۃ کما رایت ذلک
فی المثالین المذکورین واما اذا وقع القسم فی وسط الکلام بتقدیم الشرط او غیرہ علیہ جاز
ان یعتبر القسم بان یکون جواباً لہ ای للقسم ویلزم ان یکون الشرط ماضیاً نحو ان تاتنی
واللہ لاتیتک وجاز ان یلغی بجعل الجواب جواباً للشرط ولم یجب ان یکون الشرط ماضیاً ویصیر
القسم ملغیٰ نحو ان تاتنی واللہ اٰتِک واما للتفصیل ما ذکر مجملاً نحو قولہ تعالیٰ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ
وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ وَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ الآیۃ ثم لم
یلزم تکرار اما کقولہ تعالیٰ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ الآیۃ حیث لم یذکر اما اخری لکونہا
یفہم من ہذا المقام ولذا قال بعضہم الواو فی وَالرَّاسِخُونَ فی تقدیر واما الراسخون فی العلم والصحیح
انہا غیر لازمۃ اصلاً لا لفظاً ولا تقدیراً ویدل علی ذلک صحۃ ان یقال اما انا فقد فعلت
ہذا ویسکت وقد تکون اما لتفصیل ما اجمل فی الذہن ویکون معلوماً عند المخاطب
بواسطۃ القرائن[2] وقد تکون للاستیناف من غیر ان یسبقہا اجمال کاما الواقعۃ
فی اوائل الکتب قال الرضی قد یحذف اما لکثرۃ الاستعمال وانما یطرد ذلک اذا
کان ما بعد الفاء امراً ونہیاً وما قبلہا منصوباً او مفسراً بہ فلا یقال زیداً فضربت
ولا زیداً فضربتہ بتقدیر اما فما وقع فی توجیہ اما فی اوائل الکتب من قولہم وبعد فان الخ
بتقدیر اما فمن عدم تدبر التقدیر کما ینبغی ویجب فی جوابہا ہذا جواب سوال مقدر و
السوال ظاہر ای فی جواب اما الفاء ویجب ایضاً ان یکون الاول سبباً للثانی وانما وجب الفاء

[1] کلمۃ اما فی ہذین الصورتین للتفصیل ... [illegible]
[2] ... الصورۃ لا یلزم ... تکرار اما ... [illegible]

في جوابه وسببية الاول للثاني لانّ ذلك يحكم بكونهما كلمة الشرط وبه يستدل على ذلك
ولم يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع انّه يقال حيث زيد لقيته فانا اكرمه ولاذا نظائر
كثيرة في القرآن لعدم لزومهما بل جعلوهما حين المجيء بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط ويجب
ان يحذف فعلها اي فعل امّا الذي دخلت هي عليه مع انّ الشرط لابد له اي شرط من فعل اي
من ان يدل على الفعل ذلك اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على انّ المقصود
من التفصيل بها اي بامّا حكم الاسم الواقع بعدها اي بعد امّا لا الفعل نحو امّا زيد
فمنطلق تقديره اي تقدير هذا الكلام مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف الفعل الذي
هو الشرط وهو يكن وحذف ايضا الجار والمجرور وهو من شيء واقيم امّا مقام مهما حتى بقي
امّا فزيد منطلق ولمّا لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء نقلوا اي النحاة الفاء الى
الجزء الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين امّا والفاء عوضا عن الفعل
المحذوف لئلا يلزم التوالي بينه وبين حرفي الشرط والجزاء فصار امّا زيد فمنطلق
ثم ذلك الجزء اي الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعد امّا ان كان صالحا
للابتداء اي لكونه مبتدأ بان لم يكن ظرفا فهو اي ذلك الجزء مبتدأ كما مرّ مثاله والّا اي وان
لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فعامله اي فعامل ذلك الجزء ممّا يكون بعد
الفاء نحو امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فمنطلق عامل في يوم الجمعة ناصبة له على الظرفية اعلم
انّ النحاة اختلفوا في انّ الاسم الواقع بعد امّا هل هو جزء ممّا في حيّز جوابها ام لا فذهب سيبويه
الى انّه جزء ممّا في حيّز جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء مانع
التقديم اولا وهو المختار عند المص حيث اخرجه بالذكر وذهب ابو العباس المبرّد الى انّه
ليس جزءا ممّا في حيّز جوابها مطلقا سواء وجد ما يمنع التقديم اولا لامتناع عمل ما في حيّز جوابها
فيما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف وسواء كان مرفوعا نحو امّا زيد فمنطلق تقديره مهما ذكر
يوم في يوم انطلاق فهو منطلق او منصوبا نحو امّا يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره مهما تذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مردود لانّه لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني
بتقدير حصل لانّه غير جائز اتفاقا وذهب المازني الى انّه ان كان جائز التقديم على جوابها
بان لم يوجد ما يمنع التقديم فهو من قبيل القسم الاول والّا فهو من قبيل القسم الثاني يعني انّه
ليس جزءا ممّا في حيّز جوابها بل هو معمول للفعل المحذوف نحو امّا يوم الجمعة فانّ زيدا منطلق

افرده

لامتناع عمل ما بعدها فيما قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عن بيان حروف الشرط
شرع في بيان حرف الردع فقال **فصل** حرف الردع كلّا وضعت لزجر المتكلم وردعه اى
منعه عما يتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك كلّا اى ليس الامر كذلك ردعا له وتنبيها
على الخطأ كقوله تعالى فيقول ربي أهانن كلّا اى لا يتكلم بهذا الكلام فانه اى الامر ليس
كذلك اى كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيّق
على من يكرمه من الانبياء والصالحين للاستدراج هذا اى وضع كلّا لزجر المتكلم وردعه
اذا جاءت بعد الخبر كما مرّ وقد تجيئ كلّا بعد الامر ايضا كما اذا جاءت بعد الخبر وحينئذ تكون لنفي
الاجابة كما اذا قيل لك اضرب زيدا فقلت كلّا اى لا افعل هذا قطّ نفيا لاجابة الضرب لزيد
وقد تجيئ كلّا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل انّ كقوله تعالى كلّا سوف
تعلمون اى حقا وح اى حين اذ جاءت كلّا بمعنى حقا تكون كلّا اسما لا حرفا ويبنى
كلّا حال كونه اسما وان كان الاصل في الاسم الاعراب لكونه اى لكون كلّا هذا مشابها
لكلّا حال كونه حرفا لفظا ومعنى لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقا
لضده وقيل قائله الكسائي ومن تابعه تكون كلّا اذا كان بمعنى حقا حرفا ايضا كما اذا لم
يكن بمعنى حقا لكونها بمعنى انّ من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق معنى الجملة في قوله تعالى
كلّا انّ الانسان ليطغى بمعنى انّ وكلّا في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلّا انه كان
لآياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ عن بيان حرف الردع
شرع في بيان تاء التانيث الساكنة فقال **فصل** تاء التانيث الساكنة دون المتحركة
لاختصاصها بالاسم فلو لم يقيدها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن
هذه التاء ليحصل الفرق بينها وبين تاء الاسم ولكونها حرفا واصلها السكون والمراد
بسكون التاء ان تكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد
تاء نحو قالتا فانها ساكنة في الاصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وانما اختص لحوقها
بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما الحقت هذه التاء الماضي لتدل اى التاء من اول
الامر على تانيث ما اسند اليه الفعل تحقيقا وتنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث وسواء كان ما
اسند اليه الفعل فاعلا نحو ضربت هند على صيغة المعروف او مفعولا لم يسم فاعله نحو ضربت هند
على صيغة المجهول ولما سبق بيان مواضع وجوب الحاقها اى الحاق التاء وجواز الحاقها في فصل الفاعل

حرف الردع

تاء التانيث الساكنة

اشار اليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اى التاء وجواز الحاقها فى فصل الفاعل
فلا نعيدها واذا لحقها اى التاء الساكنة حرف ساكن واقع بعدها اى بعد التاء وفيه اشارة الى
انه لو لحقها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب تحريك ذلك الساكن وجب تحريكها
اى التاء بالكسر لا بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لدفع التقاء الساكنين ثم وجب تحريكها
بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لان الكسر اصل فى تحريك الساكن لان الكسر لقلته يناسب
العدم وهو السكون نحو قد قامت الصلوة فان التاء التى فيها اذا لحقها اللام حركت بالكسر ولما
كان ههنا سوال وهو ان يقال اذا حذف احد الساكنين لالتقائهما فانما وجب رد المحذوف عند
تحريك التانيث لان علة الحذف وهو التقاء الساكنين اذا زالت بتحريك التاء ثبت
وجب رد ما حذف فلم لم يرد الالف فى مثل رمت المرأة عند تحريك التاء بعدها كانت
الالف محذوفة فيه لالتقاء الساكنين وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحركتها
اى حركة التاء لا توجب رد ما اى حرف حذف ذلك الحرف لاجل سكونها اى لاجل سكون
التاء فلا يقال رمات المرأة برد الالف المحذوف بالتقاء الساكنين وانما لا توجب
حركتها رد المحذوف لان حركتها اى حركة التاء عارضية لا اصلية واقعة لرفع التقاء الساكنين
هى التاء وساكن لحقها والعارض كالمعدوم فهى تكون فى حكم السكون اذ كل حركة يحصل بامر عارض فهى
فى حكم السكون ويتحقق اجتماع الساكنين فى رمت المرأة وهو علة الحذف فلم يرد الالف فيه و
لهذا لا يرد الواو فى قل الحق عند تحريك اللام بعدها كانت محذوفة فى قل لالتقاء الساكنين
الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارضى وهو رفع التقاء الساكنين فيكون فى حكم
السكون بخلاف قولا وقولن حيث يرد الواو فيهما عند تحريك اللام لان حركة اللام فى
الاصل قد حصلت فى الاول باتصال ضمير الفاعل به وفى الثانى باتصال نون التاكيد به و
كل واحد من ضمير الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التى اتصل كل منهما بها
فلا يكون حركة اللام فيهما بالعارض وانما حذفت الالف فى دعاتا ورماتا وان حصلت حركة
التاء فيهما باتصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها لحقتها لبيان ان فاعلها
مؤنث بخلاف اللام والنون فى قولا وقولن لانه من نفس الكلمة وانهما يجيء لمعنى فلا يلزم
من رد الواو فى قولا وقولن رد الالف فى نحو دعاتا ورماتا واذا كان كذلك فقولهم اى قول
العرب المرأتان رماتا برد الالف المحذوف لالتقاء الساكنين ضعيف وفى الحاق علامة التثنية

والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرا ليدل على ان ما اسند
اليه الفعل مثنى كان او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا كالحاق تاء التانيث لذلك ضعيف
لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بالحاق الالف في التثنية وقاموا الزيدون
بالحاق الواو في جمع المذكر وقمن النساء بالحاق النون في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل مضمرا
فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال زيدان قاما وزيدون قاموا
والنساء قمن وينقدح بالالحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكون تلك
العلامات ضمائر لئلا يلزم الاضمار اي اضمار الفاعل قبل الذكر اي قبل ذكره من غير ضرورة
بل تكون حروفا هي علامات دالة من اول الامر اذ لحقت بالفعل على احوال الفاعل من كونه
مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا كتاء التانيث الساكنة فانها ليست بضمير كتاء ضربتُ
بالحركات الثلاث لانها لو كانت ضميرا لزم حذفها عند مجيء الفاعل الظاهر واللازم باطل
لجواز قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم بل هي
حرف لحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما اسند اليه الفعل وانما لم يعد تاء التانيث
المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها لانها اسم واشار الى علامتها
حروفا في لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة
شرع في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها
لالتقاء الساكنين نحو زيد نِ الفاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون من
ولدن ولم يكن ونظائرها قيده بقوله تتبع حركة آخر الكلمة لاخراجها عنه لان
هذه النونات تكون اواخر تلك الكلمات ولم تكن توابع حركات اواخرها وانما ادرج
الحركة دون ان يقول تتبع آخر الكلمة تنبيها على ان التنوين تسقط في حالة الوقف باسقاط
الحركة وما قيل في وجه ادراجها من ان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل
شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين و فيه نظر لان المتبادر ههنا لحوقها
به من غير تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري والمراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل
تنوين قاضٍ فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره تنوين لكنه ينتهي اليه
التكلم وانما قال آخر الكلمة ولم يقل آخر الاسم ليتناول تنوين الترنم في الفعل والحرف

التنوين

ففيه

لا لتاکید الفعل احترز بہ عن النون الخفیفۃ نحو اضربن فانھا نون ساکنۃ تتبع حرکۃ اٰخر الکلمۃ لکنھا لتاکید الفعل فلا تکون تنوینا و لا فی قولہ لا لتاکید الفعل حرف نفی دخلت علی فعل مقدر دل علیہ قولہ لتاکید لانہ جار و مجرور متعلق بفعل لفظا او تقدیرا و ھی جملۃ وقعت صفۃ للتنوین تقدیرہ لا تکون التنوین الساکنۃ لتاکید الفعل او حرف عطف والمعطوف محذوف تقدیرہ التنوین نون ساکنۃ تتبع حرکۃ اٰخر الکلمۃ لا نون ساکنۃ تلحق الاٰخر لتاکید الفعل و ھی ای التنوین خمسۃ اقسام القسم الاول من تلک الاقسام للتمکن وھو ما ای التنوین یدل علی ان الاسم ای الاسم الذی یدخل علیہ ھذا التنوین متمکن ای راسخ فی مقتضی الاسمیۃ ای انہ منصرف و یسمی تنوین الصرف ایضا لفصلہ بین المنصرف والممتنع نحو زید ورجل قد توھم ان التنوین فی مثل رجل للتنکیر وھذا غلط الا ترٰی انک لو سمیت احدا برجل وثوب او دار وجعلتہ علما بقی التنوین علی حالہ ولو کان للتنکیر لم یثبت فی الموضع الذی یتغیر ما لولہ فیہ فعلم بذلک ان ھذا التنوین للتمکن لا للتنکیر والثانی ای القسم الثانی من تلک الاقسام للتنکیر وھو ما ای تنوین یدل علی ان الاسم الذی یدخل علیہ نکرۃ لا معرفۃ فیکون تنوین التنکیر ھو الفارق بین النکرۃ والمعرفۃ نحو صہ و اما بغیر السکون منونا ای اسکت سکوتا فی وقت ما قال فی الصحاح تنوین صہ للفرق بین الوصل والوقف منونا فمقتضی کلامہ ثبوت قسم سادس للتنوین وھو الفارق بین الوصل والوقف قال الرضی تنوین التنکیر مختصۃ بالصوت واسم الفعل نحو سیبویہ وصہ و اما صہ بالسکون غیر منون وانما عقب صہ بالسکون مع انہ لا یمکن الان یکون بالسکون لتخصیص الصورۃ الخطیۃ بالسکون فھذہ بمنزلۃ الاعجام فینبغی ان یرمی ولا یقرأ فمعناہ ای معنی صہ بالسکون اسکت السکوت الاٰن ای اسکت السکوت الذی تعرفہ الاٰن اعلم انہ لا یمکن طلب الشیٔ فی زمان الحال والا لکان طلبا لما یمتنع امتناعہ اذ لو لم یفرغ الامر عن امرہ ولا یفھم المخاطب لا یمکن من المخاطب الاتیان بہ ففی قولہ اسکت السکوت الاٰن مسامحۃ فمعناہ اسکت السکوت متصلا بالاٰن والثالث ای القسم الثالث من تلک الاقسام للعوض وھو ما ای تنوین یکون عوضا عن المضاف الیہ اذا لحقت بالاسم لتعاقبھما علی اٰخر الکلمۃ نحو حینئذ وساعتئذ ویومئذ ای حین اذ کان کذا فالحین مضاف الی اذ و اذ مضاف الی الجملۃ بعدھا فلما حذفت الجملۃ

تخفيفاً الحقت التنوين بإذ ليكون عوضاً عن المضاف اليه وهو الجملة المحذوفة وعلى هذا
القياس ساعتئذٍ ويومئذٍ اى ساعة اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا و الرابع اى القسم
الرابع من تلك الاقسام للمقابلة وهو التنوين الذى تدخل فى جمع المؤنث السالم كمسلمات
فان التنوين فيها بمقابلة النون فى مسلمين والالف والتاء فيها علامة الجمع كما ان الواو علامة الجمع فى
مسلمون وليس هذا التنوين تنوين التمكن كما توهم بعضهم ولا تنوين التنكير لثبوته فى الاعلام الممنوعة
من التصرف ولا تنوين العوض عن المضاف اليه لان المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترنم لمجيئه
فى غير الابيات والمصاريع فلم يبق الا كونه للمقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين
تختص بالاسم قد عرفت وجه اختصاصها فى بيان علامات الاسم وفى هذا الكلام اشارة الى
ان القسم الخامس للترنم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل و القسم
الخامس من تلك الاقسام للترنم وهو الذى يلحق اواخر الابيات وانصاف المصاريع اى
الاجزاء انصاف من الابيات التى جعلت مصاريع وذلك لتحسين الانشاد فسمى بتنوين الترنم لحسن الغناء
به ومن قال سمى به لان فيه ترك الترنم لم يتنبه على ما قلنا كقول الشاعر وهو جرير شعر اَقِلّى اللومَ
عاذلُ والعتابَنْ ٭ وقولى اِنْ اَصَبْتُ لقد اَصابَنْ ٭ وكقوله اى قول الشاعر وهو رؤبة
يا ابتا علّكَ او عساكَنْ ٭ فقوله يا ابتا منادى مضاف الى ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه وعلّ بمعنى
لعلّ وعساك عطف عليه وخبر لعل وعسى محذوف والتقدير علك تجد رزقا وعساك تجد والقول الاول
مثال تنوين الترنم الذى يدخل الاسم والفعل آخر البيت والثانى مثال التنوين الذى يدخل على الفعل و
يلحق آخر المصراع ومثال تنوين الترنم الذى دخل على الحرف قوله ع فهل عساها ان ترد الخمس هلن ثم اعلم ان تنوين يدخل
الترنم لم يوضع لمعنى من المعانى بل وضع لغرض الترنم وليس معناه الترنم كما ان حروف التهجى لم توضع لشئ من
المعانى بل وضع لغرض التركيب ففى ذكر الترنم فى اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة التى فيها
الوضع مسامحة وكذا سائر التنوينات فى اعتبار الوضع فى بعض تسامح اذ الظاهر ان تنوين
العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض المقابلة وجعل التنوين
دالا على الجمعية كالنون بعيد ففى قول المص الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للترنم
مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة فى معرض الموضوع له وقد يحذف اى التنوين على سبيل
الوجوب من العلم اذا كان اى العلم موصوفا بابن او ابنة حال كون الابن والابنة مضافا الى علم
آخر نحو زيد بن عمرو وهند ابنة بكر وانما حذف التنوين من هذا العلم طلبا للتخفيف

لطول اللفظ وكون العلم ثقيلا وكثرة الاستعمال وتحذف الف ابن خطا وتخرج في الكتابة قصدا للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تحذف الف ابنة حيثما كانت موصوفة لالتباسها بالبنت وفي هذا الكلام اشارة الى ان الابن اذا كان صفة لغير العلم نحو قام رجل ابن عمرو ولم يكن صفة نحو زيد ابن بكر او كان العلم موصوفا لغير العلم نحو قام زيد ابن اخي لم يحذف والتنوين في جميع هذه الصور وكذا التنوين الابنة فيما ذكر لان حكمها حكم الابن في حذف هذه تمام احكام ثم لما فرغ عن بيان التنوين شرع في بيان نون التاكيد فقال

فصل

نون التاكيد اي النون الذي يفيد التاكيد بتحصيل المطلوب وهي نون وضعت لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه اي في المضارع طلب لانه لا يؤكد بهذا النون الا ما كان مطلوبا وهي بازاء قد اي بمقابلة قد التي وضعت لتاكيد الماضي يعني كما ان قد وضعت لتاكيد الماضي كذلك هذا النون وضعت لتاكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه وهي اي نون التاكيد على ضربين احدهما خفيفة اي ساكنة ابدا نحو اضربن قدمها على الثقيلة لانها جزء من الثقيلة ولان مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنية والاصل في البناء هو السكون والثاني ثقيلة اي مشددة وهي ابلغ في التاكيد من الخفيفة وهي اي الثقيلة مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها اي قبل الثقيلة الف مطلقا نحو اضربنّ ومكسورة عطف على قوله مفتوحة ان كان قبلها اي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو اضربانّ او كانت زائدة في جمع المؤنث نحو اضربنانّ لمشابهتها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد الالف صورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد والتخفيف وتدخل اي نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في الامر اي في آخر الامر مطلقا معلوما كان او مجهولا حاضرا كان او غائبا فان قيل لم تدخل نون التاكيد في آخر الامر مع انها من حروف المعاني كحروف النفي والاستفهام والقسم ومحلها صدر الكلام فينبغي ان يدخل في اول الامر قلنا انما لا تدخل نون التاكيد في اول الامر لانها لو دخلت في الاول يلزم الابتداء بالسكون ولانها مشابهة بالتنوين ومحلها آخر الكلمة ولان المؤكد يكون متاخرا عن المؤكد ابدا ولان الحروف المذكورة لها صدر الكلام والانفصال بخلاف النون فانها تتصل بآخر الكلمة دائما وفي النهي والاستفهام والتمني والعرض جوازا اي تدخل نون التاكيد في هذه المواضع الخمسة من الامر الى العرض دخولا جائزا وانما دخل نون التاكيد في هذه المواضع في كل منها اي من تلك المواضع طلبا اي لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب التاكيد

نون التاكيد

لم اي حرف النفي والاستفهام والتمني

فلانه ادخلت عليه لتاكيد الطلب اما وجود الطلب في الامر والنهي والاستفهام فظاهر واما في التمني والعرض
فلانهما بمنزلة الامر واعلم ان نون التاكيد تدخل في النفي وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها
له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضربنّ بتشديد النون
في الاستفهام وليتك تضربنّ بتشديد النون في التمني والا تنزلنّ بتشديد النون في العرض وقد
تدخل اي تلك النون في القسم اي في جواب القسم والا فنون التاكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا
اي دخولا واجبا اذا كان جواب القسم مثبتا وانما دخل نون التاكيد في جواب القسم وجوبا لوقوع
القسم على ما يكون مطلوبا وجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فارادوا اي القوم ان لا يكون اخر القسم خاليا
عن معنى التاكيد كما لا يخلو اوله اي اول القسم منها اي من التاكيد نحو والله لافعلنّ كذا بتشديد
النون في القسم واعلم انه اي الشان يجب ضم ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في جمع
المذكر غائبا كان او حاضرا نحو اضربُنّ بتشديد النون وانما وجب ضم ما قبل نون التاكيد ههنا ليدل اي الضم
ما قبلها على الواو المحذوفة في اضربُنّ لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون التاكيد والاكتفاء
بالضمة وانما لم يبق الواو على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة
لان الاول حرف مد والثاني مدغم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربُنّ
عن اتصال نون التاكيد به لانه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز قلت لا نسلم ان الواو محذوفة
لان الدال عليها وهو الضمة موجودة فكانه لم يحذف وفي هذا كالايماء في صلوة المريض يقوم مقام الاركان
فلا يعد تركا كالكناية بالقتل الممكن والكفاية عنه كافية ويضم في لتخشونّ لاطّراده ويجب كسر
ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مطلقا في الواحدة المخاطبة نحو اضربِنّ بتشديد النون وانما
وجب كسر ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة
واول نون التاكيد وانما لم يبق الياء على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين
جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التاكيد فيما عداهما اي فيما
عدا جمع المذكر والمخاطبة وهو المفرد المذكر غائبا كان او حاضرا والغائبة والمثنى مطلقا وجمع المؤنث
مطلقا اما وجوب فتح ما قبلها في المفرد فلانه لو ضم ما قبلها لالتبس المفرد بالجمع المذكر و
لو كسر ما قبلها لالتبس المفرد بالمخاطبة ولو سكن يلزم اجتماع الساكنين فلما لم يكن غير
الفتح تعين الفتح ولان نون التاكيد كلمة براسها انضمت الى اخرى ومن عادتهم انهم
اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتحة اخف الحركات

ولذا فتحوا النون المشددۃ للخفۃ واما وجوب فتح ما قبلہا فی المثنی وجمع المؤنث فلان ما قبلہا ای ما قبل النون الف والالف فی حکم الفتح او فی حکم العدم لانہا غیر حاجز حصین لاجل سکونہا وما قبلہا مفتوح فیکون المراد بالفتح من قولہ ویجب الفتح فیما عداہما اعم من ان یکون حقیقۃ کما فی نحو اضربانّ او حکما کما فی اضربنانّ وانما لا یحذف الالف فی المثنی لئلا یلتبس بالواحد ولخفۃ الالف وزیدت الالف فی جمع المؤنث قبل النون ای قبل نون التاکید لکراہۃ اجتماع ثلث نونات احدہا نون الضمیر والثانی نونا التاکید المدغم والمدغم فیہ لان النون الثقیلۃ بمنزلۃ النونین واجتماع الثلاث یوجب الثقل الموجب للادغام فکیف اجتماع الامثال فزیدت الف الفاصلۃ دفعا للثقل والالف اخف حروف الزوائد فلذا اختیرت للفصل ولم یحذف نون الضمیر مع ان ندفع اجتماع ثلاث نونات لانہا لیست علامۃ للرفع حتی تحذف بل ھی ضمیر جمع المؤنث ولما جاز دخول نون الخفیفۃ فی مداخل الثقیلۃ الا فی الموضعین فان الثقیلۃ تدخل فیہما دون الخفیفۃ اشار الی بیانہما والنون الخفیفۃ لا تدخل فی التثنیۃ اصلا ای سواء کانت تثنیۃ المذکر او المؤنث ولا تدخل ایضا فی جمع المؤنث فلا یقال اذھبانْ ولا اذھبنانْ وانما لا تدخل الخفیفۃ فی ھذین الموضعین لانہ ای الشان لو حرکت النون ای النون الخفیفۃ لم تبق خفیفۃ فلم تکن علی الاصل ای علی اصلہا وان ابقیتہا ساکنۃ علی الاصل لزم التقاء الساکنین ای الالف والنون علی غیر حدہ وھو غیر حسن توضیحہ ھذہ المقدمات النون الخفیفۃ لو دخلت علی التثنیۃ وجمع المؤنث یلزم احد المحظورین وھو اما تحریک النون الخفیفۃ واما ابقاؤھا علی السکون لا سبیل الی الاول لان وضع النون الخفیفۃ علی السکون فتحریکہا خروج عن الوضع الاصلی مع حصول اللبس ولا الی الثانی لانہ یلزم اجتماع الساکنین علی غیر حدہ ای غیر محل جواز التقاء الساکنین وذلک غیر جائز وانما عبّر عنہ بقولہ وھو غیر حسن اکتفاءً بادنی ما بہ یکتفی ولا یمکن حذف احدہما لدفع التقاء الساکنین لانہ یلزم الالتباس بالمفرد علی تقدیر حذف الالف فلم یکن حینئذ لاتصال النون فائدۃ اذ وجودہا یؤدی الی عدمہا واما التقاء الساکنین علی حدہ وھو ان یکون الساکن الاول حرف مد والثانی مدغما وکلاہما فی کلمۃ واحدۃ ھو جائز نحو آبّۃ اصلہا ابِبَۃ حذف فتحۃ الباء الاولی ادغمت فی الثانیۃ لان المد فی الحروف بمنزلۃ

التحريك فكان الساكن الاول متحركاً ولان المدغم لا يستقل بالتلفظ بل لم يكن ملفوظاً الا بتبعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت يرد على هذا نحو اِضْرِبُنَّ فان اصله اِضْرِبُوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يقع اِضْرِبُونَّ لانه اجتمع الساكنان فيه على حده وكذا نحو اِضْرِبِنَّ اصله اِضْرِبِيْ فينبغي ان لا يحذف الواو من الاول والياء من الثاني كما لم يحذف في اِضْرِبَانِّ قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير المتصل فكان القياس ان تحذف الواو والياء في الصورتين لان التقاء الساكنين ليس في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشرنا اليه انما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنى التبس بالمفرد كما مر وعند الوقوع في جمع المؤنث لو حذفت الالف يلزم الوقوع فيما فر منه هو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على مذهب غير يونس النحوي واما على من هبه فيدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياساً وحملاً للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر ولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المدة كقراءة من قرء ومحياي بسكون الياء في قوله تعالى ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين هذا وان الفراغ من تاليف شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو. الحمد لله الذي وفقني لاتمامه بفضله واعانني على جمعه بكرمه ويسر لي امري باذنه وعظم امري واتاني مسؤلي بجوده وجاء بامولي بمنه والصلوة والسلام على نبيه المبعوث بمعجزاته وعلى اله واصحابه المخصوصين بكراماته اللهم متع طالبيه بفوائده وزين قاصديه بفرائده وارزق الراغبين اليه من مقاصده والمرجو منهم ان يدعوا لي بالخير والغفران عسى ان يختم لي الله سبحانه بالسعادة مع الايمان

تمت

بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

وما توفیقی الا باللہ

زجاجۃ العوامل

فی تراکیب

شرح مائۃ عامل

تالیف

ملا حفظ الرحمٰن حنفی

مدرس جامعہ مخزن العلوم خان پور

کتب خانہ مجیدیہ ملتان 543841